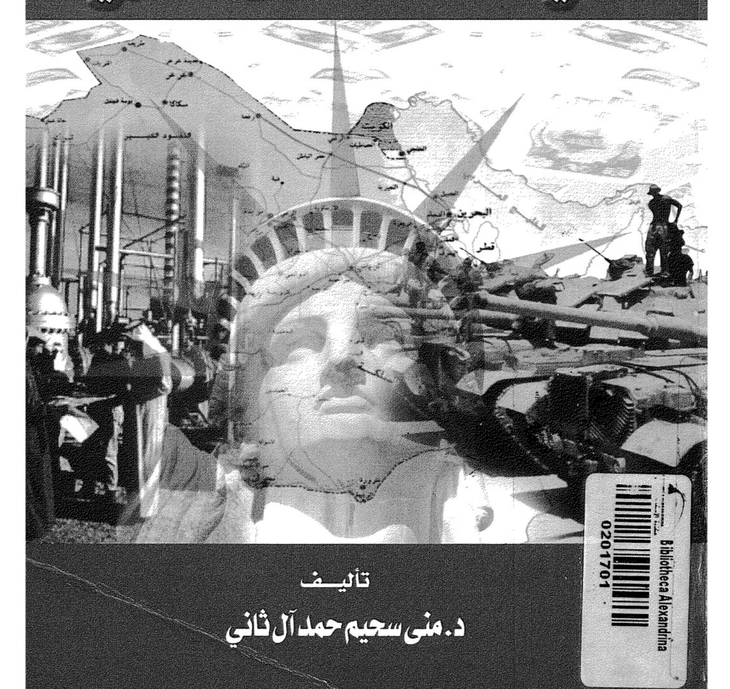
# السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي



تأليف

د. منى سحيم حمد آل ثاني

# السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

(١٩٤٥ - ١٩٧٣م)

تأليف
د. منى سحيم حمد آل ثاني

**المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية**

موسسة علمية مستقلة
دراسات تاريخية – سياسية – إستراتيجية
مركز للمعلومات والبحوث ، دار للنشر والتوزيع






**سكرتارية التحرير**

| | |
|---|---|
| **وفيق البلاشوني** | **أشرف محمد عبده** |
| وحدة المعلومات والمتابعة | تصميم جرافيك |
| **ولاء عبد الرءوف** | **ريهام عبد الله** |
| وحدة الكمبيوتر | وحدة الترجمة |

**الطبعة الأولى**
**٢٠٠٠م**



**رقم الإيداع بدار الكتب المصرية . ٢٠٠٠/١٩٢٨٦**

**منشورات المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية**

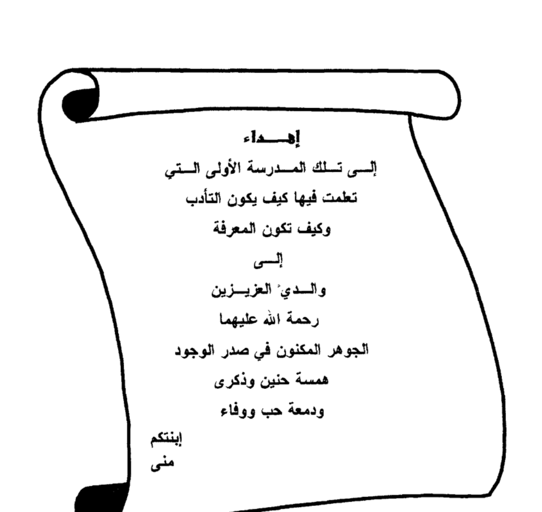
المركز الرئيسي: برج الأمراء ١٠ ش الزعيم أنور السادات – الهرم – ت ٠١٢٣٤٣٤٣٢٩
الفرع : ١٠ ش أبو بكر الصديق – فيلات الجامعة – الزقازيق – ت / فاكس ٠٢٠٥٥ ٣٦٤٠٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعاً فَقَالَ الضُّعَفَـٰؤُاْ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ إِنَّا كُنَّا لَكُـمْ تَبعَاً فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللهِ مِن شَئٍ قَالُواْ لَوْ هَدانَـا اللهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاءُ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴾

صدق الله العظيم

سورة إبراهيم أية ( ٢١ )



## إهـــداء

إلــى تــلك المــدرسة الأولى الــتي

تعلمت فيها كيف يكون التأدب

وكيف تكون المعرفة

إلــى

والــديَّ العزيــزين

رحمة الله عليهما

الجوهر المكنون في صدر الوجود

همسة حنين وذكرى

ودمعة حب ووفاء

إبنتكم

منى

# المقدمة

**أهمية الدراسة :-**

تحظى الولايات المتحدة الأمريكية بإهتمام كبير في مجال الدراسات السياسية والتاريخية نظراً للدور الكبير الذي تلعبه اليوم في مجال العلاقات الدولية والنظام العالمي الجديد الذي لازلنا نعيش بعض إرهاصاته ، بيد أن هذا الدور الأمريكي وتأثيره في السياسة الدولية ليس حديث عهد بنا ، وإنما يمتد بجذوره إلي مراحل مبكرة من التاريخ الحديث والمعاصر .

وفي المقابل فإن منطقة الخليج العربي قد تميزت بأهمية إستراتيجية عبر العصور التاريخية المختلفة ، وقد برزت هذه الأهمية بشكل خاص في العصر الحديث والمعاصر بحكم المنافسات الدولية وصراع القوى الذي كان السمة الغالبة لهذا العصر ، فبالإضافة إلي موقعة المتميز في منطقة إلتقاء طرق المواصلات بين أسيا وأفريقيا وأوروبا وكونه يمثل ممراً مائياً يسيطر على أهم المضايق الدولية التي تتحكم بنقل البترول "مضيق هرمز " الذي يرتبط بخليج عدن ثم البحر العربي الذي يلتقي بالمحيط الهندي شرقاً والبحر الأحمر غرباً عن طريق باب المندب ، فإنها تمثل أهمية سوقية عسكرية مهمة أستغلتها الدول الغربية (بريطانيا ، والولايات المتحدة ) لإقامة قواعد عسكرية فيها لتأمين مصالحها الإستراتيجية ، وقبل ذلك كله ، تعد المنطقة بحكم إقتصادها الأحادي الجانب مركزاً مهماً للإستثمارات الأجنبية ، وسوقاً للبضائع الاستهلاكية ، ومركزاً أهم للطاقة بعد أن أخذ البترول كمادة إستراتيجية يتحكم في صياغة الإستراتيجية الدولية ، وبحكم زعامة الولايات المتحدة لدول المعسكر الغربي واليابان ، ولإحكام سيطرتها

منابع البترول في منطقة الخليج العربي ، حتى إذا إضطرت في سبيل ذلك إلي التدخل العسكري المباشر.

وهذه الدراسة تهدف إلي رصد وتحليل وتقييم إتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو منطقة الخليج العربي في الفترة ما بين عامي (١٩٤٥ -١٩٧٣م) ويرجع إختيار الباحثة لهذه الفترة تحديداً موضوعاً للدراسة والبحث إلي مجموعة من الأسباب الآتية:-

١- ظهور تيار الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي الإشتراكي بزعامة الإتحاد السوفيتي والغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي الفترة التي شهدت سياسة الإستقطاب والإستقطاب المضاد بين المعسكرين ، وكانت منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً من أهم المناطق التي كان الصراع بشأنها حامي الوطيس ، وكان الإتحاد السوفيتي هو أحد المحركات السياسية للإندفاع الأمريكي نحو الخليج العربي بهدف إحتواء النفوذ السوفيتي.

٢- بداية إنتاج النفط بكميات تجارية ، وأهميته الإقتصادية للولايات المتحدة وحلفائها من دول أوروبا واليابان ، حيث أن الصناعة ، والمواصلات ، والزراعة، والتكنولوجيا وكل مظاهر التمدن والحضارة إنما ترتكز على النفط ، الذي ظل بدوره يمثل محوراً أهم في تحديد إتجاهات السياسة الأمريكية نحو الخليج العربي طيلة فترة البحث .

٣- قيام دولة إسرائيل منذ عام ١٩٤٨م وأرتفاع حدة الصراع العربي - الإسرائيلي الذي كان للولايات المتحدة دور كبير في إتجاهات ذلك الصراع ، وشعور العرب بالغبن من هذا الدعم الأمريكي المطلق للكيان اليهودي ، كما أن عام ١٩٧٣م قد شهد نهاية حلقة من حلقات الصراع جديرة بالدراسة وإستجلاء خصائصها للإستفادة منها في المراحل القادمة .

٤- تنامي وتفاعل الإعتبارات السياسية والإقتصادية والإستراتيجية التي ظلت تحكم طبيعة العلاقات الأمريكية الخليجية ، إنما برزت بشكل ملحوظ في أعقاب الحرب العالمية الثانية وظلت في تطور مستمر حتى اليوم .

هذا إلى جانب إعتبارات أخرى عديدة تضمنتها الباحثة في سياق الدراسة ، حتمت حصر الموضوع في الفترة المذكورة .

**دوافع إختيار هذا البحث :-**

يرجع إختيار الباحثة لموضوع الدراسة إلى سببين رئيسيين ، أحدهما يتعلق بإهتمامات الباحثة الخاصة ، حيث عشقها لهذا النوع من الدراسات المتعلقة بمجال العلاقات الدولية ، وثانيهما بروز موضوع السياسة الأمريكية في الخليج العربي كموضوع فرض نفسه على الباحثة من الناحيتين الشخصية والموضوعية ، أما الناحية الشخصية فهي مرتبطة بالسبب الأول ، وأما الناحية الموضوعية فهي ترجع إلى الضرورة التي فرضتها طبيعة الواقع السياسي العالمي منذ بداية التسعينات ونهاية الحرب الباردة بشكل رسمي بإنهيار الإتحاد السوفيتي ، وأزمة الخليج الثانية الناجمة عن الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م والتي أفرزت بدورها واقعاً سياسياً خليجياً مغايراً عن ذي قبل كان للولايات المتحدة الأمريكية الوضع المتميز فيه ، ولازالت تمسك بتلابيب الأحداث وتلاحقها حتى اليوم ، فكان لابد من رصد الدور الأمريكي في الخليج وتتبعه بالدرس والتحليل منذ نشأته حتى بلوغه مرحلة الهيمنة المطلقة في ضوء أوثق المصادر وأدقها وصولاً إلى الحقيقة التاريخية المجردة وتصحيحاً لكثيراً من المفاهيم والفرضيات التي كانت مستقرة لوقت طويل.

## المحاولات العلمية السابقة :-

لا تغفل الباحثة الجهود العلمية السابقة على بحثها والتي طرقت هذا الميدان ، وقد أطلعت الباحثة على كل تلك المحاولات تقريباً وأوردتها بثبت المراجع ، بيد أن من حسن حظ الباحثة أنه لم يكن هناك مؤلفاً يعالج هذه الفترة (١٩٤٥-١٩٧٣م) بشكل علمي أكاديمي أو حتى غير أكاديمي ، فقد كان منها مـــا تنـــاول العلاقـــات الأمريكية الخليجية في الفترة ما بين (١٩٤١-١٩٤٧م) وهي الرسالة التي تقـــدم بها الدكتور خليل علي مراد إلي جامعة بغداد للحصول على درجـــة الدكتـــوراه ، وهي كما يبدو فترة سابقة على بحثي ، بالإضافة إلي رسالة الباحث إبراهيم محمد المصري والتي جاءت بعنوان السياسة الأمريكية في الخليـــج (١٩٦٩-١٩٨٠م) والتي تقدم بها إلي معهد البحوث والدراسات العربيـــة للحصـــول علـــى درجـــة الماجستير ، وهي رسالة علاوة على أنها مقدمة إلى قسم البحـــوث والدراســـات السياسية أي أنها أستخدمت منهج البحث في العلوم السياسية ، فإنها تركز علـــى تحليل السياسة الأمريكية في فترة السبعينيات والثمانينات ، دون العناية بـــالأحداث التاريخية بشكل دقيق ، وهي أيضاً بعيدة عن جوهـــر دراســـتي ، وتقـــع رســـالة السيد/ عصام عبد الحسين الدليمي ، والتي تقدم بها إلي نفس المعهد لنيل نفـــس الدرجة السابقة ، وهي بعنوان (السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربـــي) في نفس الفترة الخاصة ببحث السيد إبراهيم المصري ، كما أنها تمـــيزت بنفـــس الخصائص تقريباً وبالتالي كانت بعيدة هي الأخرى عن موضوع دراستي .

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك رسالتين علميتين تناولتا العلاقات السياســـية السعودية الأمريكية في فترة واحدة الأولى للسيد /خالد هميل سعيد قطنان ، وتقـــدم برسالته التي من "١٩٣٣م حتى أعقاب الحرب العالمية الثانية " إلى كليـــة الآداب بجامعة عين شمس للحصول على درجة الدكتوراه ، والثانية للسيد / محمد توفيق

حامد السيد في الفترة ما بين (١٩٣٣-١٩٥٢ م) وتقدم بها لدرجة الماجستير إلى معهد البحوث والدراسات العربية ، والرسالتين علاوة على إختصاصهما بدولة معينة في الخليج العربي فإنهما أيضاً بعيدتان عن صلب هذه الدراسة .

وتود الباحثة أن تشير هنا إلى الجهد الذي بذلته في سبيل الوصول إلى كل رسالة أكاديمية تناولت هذا الموضوع للوقوف على ما تضمنته تلك الدراسات ومحاولة إستجلاء أهم خصائصها حتى تأتي هذه الدراسة بخصائص جديدة لتكون إضافة علمية جديدة ، وقد أمتد هذا الجهد إلى مصر ، وبغداد ، والسعودية ، والكويت ، ودولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى بلدي العزيزة قطر.

وبالإضافة إلى المجهودات الأكاديمية فإنه لم يأتي ذكر لموضوع الدراسة في المؤلفات العامة إلا كوجهات نظر ناهيك عن شمولية المؤلفات العامة لموضوعات متعددة تكون بمثابة رؤوس أقلام للباحثين الذين يريدون التخصص في موضوع معين من هذه الموضوعات ، أو تتبع مسألة أو قضية بالبحث العلمي الدقيق، وغير ذلك لم تعثر الباحثة سوى على مجموعة من الأبحاث المتفرقة في الدوريات المختلفة تناولت جوانب محددة ، وإن كانت جميعها ترتكز على فترة الثمانينات لكونها بحوث سياسية معاصرة.

غير أن ما يكسب هذه الدراسة أهمية خاصة من وجهة نظر الباحثة هو إعتمادها على مجموعة كبيرة جداً من الوثائق الأصلية و السرية الأمريكية والتي لم تتح للباحثين من قبلي بحسب مراجعتي الدقيقة لثبت مصادرهم ، والباحثة إذ تقدر كافة الجهود السابقة على رسالتها ، واللاحقة عليها ، وإلا أنها رأت ضرورة معالجة الفترة من (١٩٤٥-١٩٧٣م) وهي فترة غنية وثرية بالأحداث المتلاحقة ، في ضوء مادة علمية أصلية وجديدة ، تغير ما إستقر في الأذهان لتحل محلة حقائق تاريخية جديدة وهامة .

## مصادر البحث :-

كان طبيعياً وموضوع الدراسة (السياسة الأمريكية في الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧٣م) أن تتجه الباحثة نحو الحصول على المصدر الأساسي والأول وهو الوثائق السرية الأمريكية والبحث عنها في مظانها المختلفة ، الأمر الذي تطلب زيارة الباحثة للولايات المتحدة الأمريكية وأمضت هناك فترة غير قليلة ، عكفت فيها على جمع مادتها العلمية المستمدة من الوثائق السرية الأمريكية غير المنشورة إبتداء من عام ١٩٤٥م حتى عام ١٩٧٣م في الأرشيف الوطني للولايات المتحدة الأمريكية بواشنطن

"National Archives of the United States of America, Washington D.C "

من الملفات المركزية لوزارة الخارجية ، والعديد من الوثائق التي تهتم بمنطقة الشرق الأوسط بعامة والخليج العربي بخاصة ، ويلاحظ في هذا الأرشيف صغر حجم الوثائق في الفترة الزمنية الأولى ، بينما يأخذ هذا الحجم في الإتساع مع بداية الخمسينات ، وجميع الوثائق التي تغطي الفترة الزمنية (١٩٤٥-١٩٦٥م) كلها مصورة على ميكروفيلم جاهز للتيسير على الباحثين بالطبع حال إحتياجها بالإضافة إلى كونها وسيلة من وسائل الحفظ الدائم للوثائق الموجودة في الأرشيف ، وقد لاحظت الباحثة توزيع الوثائق المتعلقة بالخليج العربي على النحو التالي :-

١-نجد -الحجاز -المملكة العربية السعودية حتى سنة ١٩٥٠م ثم بدأ تخصص قسم خاص باسم المملكة .

٢- إيران ٣- العراق ٤ - الكويت ٥- عمان ٦- قطر ٧- أبو ظبي ، دبي.

وموضوعات هذه الوثائق تدور حول النفط والشركات البترولية الأمريكيـــة ، ثم عن دخول أمريكا إلى المنطقة وفتحها قنصلية ثم سفارة فـــي البـــلاد العربيـــة السعودية ، ثم عن الشئون البترولية وأثارها السياســـية والإقتصاديـــة بالنســـبة لأمريكا ، ثم عن أمريكا ونفوذها في المنطقة خلال فترة الحرب العالمية الثانية ثـــم وثائق خاصة بتخطيطات الدفاع عن حقول النفط في الخليج ، ثم وثائق تدور عـــن المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة ، ونشرات وتقارير ووثائق حول القروض الأمريكية للسعودية خلال فترة الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها ، والمناقشـــات التي دارت حول إدخال السعودية من بين البلاد والدول المســـتفيدة مـــن قـــانون الإعارة والتأجير ، والمحادثات السعودية الأمريكية ، ثـــم وثـــائق تبيـــن موقـــف روزفلت ثم ترومان والكونجرس الأمريكي ، والسياســـة الأمريكيـــة مـــن قضيـــة فلسطين ، بالإضافة إلى الوثائق المتعلقة بالإحتواء للنفوذ السوفيتي ، والشـــئون العسكرية ، وما يلحقها من تدريبات وأسلحة وعتاد ، إلى جانب وثائق المعـــاهدات الإقتصادية والفنية العسكرية ووضع إيران والعراق في السياسة الأمريكية وإلـــى جانب الأرشيف القومي الأمريكي كانت هناك استفادة عظيمة من الوثائق الموجودة بالأماكن التالية :-

**-John Foster Dulles papers, White House Memorandum Series and White House Correspondence and Selected Correspondence.**

- الأوراق الخاصة السرية لجون فستر دالاس -سلســـلة مذاكـــرات البيت الابيض ، والمراسلات المختارة ، المحفوظة .بمكتبة محفوظات جامعـــة برنستون - بنيوجرسي - الولايات المتحدة .

**- Presidential libraries, Dwight D. Eisenhower Library, Abilene, Kansas.**

- الوثائق السرية الخاصة بالرئيس دوايت إيزنهاور ، والمحفوظة بمكتبة إيزنهاور بمدينة كانزاس ١٩٥٣م-١٩٥٦م.

- Presidential Libraries, Harry. S. Truman (Independence, Mo.) papers of Dean Acheson.

- الوثائق السرية الخاصة بمكتبة الرئيس هاري ترومان الأوراق الخاصة السرية ، لوزير الخارجية ١٩٤٥-١٩٥٢ دين اتشيسون .

- Washington National records center , Suitland , Maryland, Washington National

Records center , washing ton D.C. 20 409 -20 600 .

- وثائق مركز المحفوظات القومية في واشنطن العاصمة - ماري لاند- سوتلاند .

- Oral History Collection , Verbatim Transcripts held at Princeton University , New jersey "firestone Library "

-مجموعة التاريخ الشفوي الحرفي المسجل على ميكروفيلم بمكتبة المخطوطات (فايرستون ) بجامعة برنبستون نصوص التسجيلات الحرفية لسفراء وزارة الخارجية الأمريكية وأعضاء الكونجرس الأمريكي

-U. S. Department of State and Congress.

- وثائق وزارة الخارجية والكونجرس الأمريكي

وقد أفادت هذه المجموعة الوثائقية الضخمة الباحثة لاسيما فيما يتعلق السياسة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، ودور منطقة الخليج في هذه السياسة .

كما قامت الباحثة بزيارة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن (D.S.I.S) التابع لجامعة جورجتاون الأمريكية ، وحصلت منة على تقارير ودراسات هامة وبحوث ندوة "الجغرافية السياسة والإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي " التي عقدت في عام ١٩٨١م بالمركز .

وتود الباحثة هنا أن تشير إلى أن بعد عودتها من الولايات المتحدة تبين أن هناك وثائق وتقارير مهمة موجودة بمكتبة الكونجرس ، ولم يكن هناك من سبيل للوصول إليها بعد الشروع في كتابة فصول هذه الدراسة ، فقامت بالبحث عنها على شبكة الإنترنت وتمكنت بالفعل من إلتقاطها وتصوير بعضها ، وهي إشارة إلى وسيلة جديدة للباحثين الذين يشق عليهم السفر إلى أمكنة الوثائق .

وإلى جانب هذه المجموعة الوثائقية الأصلية كانت هناك مجموعة أخرى من الوثائق المنشورة الأمريكية والبريطانية والتي قامت بنشرها الحكومات والمؤسسات الرسمية ودور النشر العالمية المهتمة بموضوع الوثائق مثل مطبعة حكومة الولايات المتحدة ، ومطبعة وزارة الخارجية الأمريكية ، ومجلة "واشنطن كوارترلي " كما أن الباحثة لم تدخر وسعاً في البحث عن كل مطبوع باللغة الإنجليزية أو العربية تناول من قريب أو بعيد موضوع الدراسة إلا وسعت جاهدة في سبيل الوصول إلية ، بهدف الإستدلال أو التوضيح أو لمجرد الإحالة ، وقد تجشمت في سبيل ذلك عناء السفر إلى جمهورية مصر العربية عدة مرات للتردد ما بين مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، ومعهد البحوث والدراسات العربية ، ومركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ووزارة

الخارجية المصرية ، وجامعة الدول العربية ثم إلى الكويت حيث زارت الباحثة مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ومركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، والمجمع الثقافي التابع لديوان سمو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، بدبي، ومركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، بالإضافة إلى مجهودات الباحثة في قطر والباحثة تزعم أن هذه المجهودات قد أنتجت في النهاية مكتبة متخصصة متكاملة في "العلاقات السياسية الأمريكية الخليجية منذ الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الراهن" يندر أن يتواجد مثلها في مكان واحد .

## منهج البحث في الدراسة :-

أستخدمت الباحثة في منهج البحث التاريخي بكل مراحله ومقوماته في معالجة موضوع الرسالة ، وحيث أن الموضوع كان يتعلق بأمور سياسية وعلاقات دولية فقد أستخدمت بجانب المنهج المذكور ، المنهج الوصفي والتحليلي، والذي أكد أن السرد التاريخي لا قيمة له أن لم يصحبه التحليل والتعليل لكافة الوقائع ، وضرورة المقارنة بين المواقف المختلفة والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في إتجاهات السياسة الأمريكية نحو الخليج العربي وفق مقتضيات المنهج المقارن .

وهذه المناهج مجتمعة كانت وسيلة الباحثة في محاولة الإجابة على أركان العملية التاريخية التي دائماً تطرح التساؤلات الآتية :

ماذا حدث ؟ ولماذا حدث ؟ وكيف حدث ؟ وما الذي ترتب على ما حدث؟

## تقسيم فصول الدراسة :-

لقد قسمت الباحثة رسالتها إلى فصل تمهيدي وأربعة فصول رئيسية مطولة بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة ثم ملحقاً بثبت المصادر والمراجع متضمناً أهم

الوثائق الأمريكية والبريطانية غير المنشورة والمنشورة .

وقد عالجت الباحثة في الفصل التمهيدي ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ما قبل عام ١٩٤٥م والتي تميزت بالزحف الأمريكي التدريجي نحو المنطقة من خلال البعثات التبشيرية ، وبعض العلاقات التجارية المحدودة ، والسعي نحو إقامة علاقة شبة دبلوماسية مع بعض الإمارات في الخليج العربي ثم التنافس البريطاني الأمريكي حول عقود الإمتياز الأولى للنفط في المنطقة وأثر النفط في الإندفاع الأمريكي نحو الخليج بعد الحرب العالمية الثانية .

أما الفصل الأول ، فقد جاء ليرصد ويناقش ويحلل السياسة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ودور منطقة الخليج العربي فيها والتي برزت بشكل واضح في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وبداية إنشطار العالم إلى معسكرين وظهور بوادر الحرب الباردة وهذه السياسة قد تضمنت "الأحتواء - والأحلاف - والحفاظ على الأنظمة الوراثية ونبذ الحركات التحررية الثورية " ثم تعرضنا لمراحل تطبيق السياسة الدفاعية الأمريكية نحو منطقة الخليج العربي وأرتباك السياسة الأمريكية من خلال الأحداث المتلاحقة في المنطقة من جراء ثورة ١٩٥٢م في مصر وظهور حركة تأمين النفط للدكتور مصدق في إيران وأزمة السويس ١٩٥٦م بمراحلها المختلفة ، وفشل سياسة الأحلاف والتكتلات (حلف بغداد ١٩٥٤م) بسبب معارضة مصر والسعودية بالإضافة إلى السياسة السوفيتية الرامية إلى إلحاق الضرر بالمساعي الأمريكية في المنطقة ، وقد أسهبنا في توضيح وجهة النظر الأمريكية من تلك السياسة الدفاعية وإجراءات تطبيقها على أرض الواقع.

ولما كان النفط هو محور المصالح الإقتصادية الأمريكية في المنطقة ، فقد خصصت الباحثة فصلا خاصا فتحدثت فيه عن تطور سياسة النفط الأمريكية ، من خلال ظهور نظم جديدة للاستغلال في ضوء الإستراتيجية النفطية العالمية ، كمبدأ مناصفة الأرباح وظهور الكونسرتيوم الإيراني ، واتجاه الدول النفطية نحو توحيد سياستهم من خلال إنشاء منظمة الأوبيك أوائل الستينات وموقف الولايات المتحدة من ذلك ، بالإضافة إلى منظمة الدول العربية المصدرة للبترول "أوابيك " ثم بيان أثر النفط في أزمة ١٩٦٧م بين العرب وإسرائيل وتطور الوعي النفطي الخليجي .

أما الفصل الثالث فقد جاء ليتناول أحداثا مهمة في تطور العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأقطار الخليج العربي ، مثل الثورة العراقية ١٩٥٨م وسقوط الملكية هناك وأثر ذلك على الأوضاع السياسية في الخليج ، بالإضافة لموقف الولايات المتحدة من النزاع المصري –السعودي في اليمن ، ثم مناقشة سياسة الأنسحاب البريطاني من الخليج العربي والدوافع التي حثت بريطانيا إلى إتخاذ هذا القرار الذي لم يكن مفاجئا بحسب وجهة نظر الباحثة وردود الأفعال في المنطقة وخارجها ، ثم أثر هذا القرار على تطور إتجاهات السياسة الأمريكية نحو منطقة الخليج العربي وبروز نظرية الفراغ السياسي وتصور الأطراف المعنية لملء هذا الفراغ ، وبداية الانسجام في العلاقات الأمريكية الإيرانية وما صاحب ذلك من دعم عسكري مطلق لإيران .

وفي الفصل الرابع ، كان الحديث عن أثر حرب ١٩٧٣م على السياسة الأمريكية في الخليج العربي وقد عرضنا فيه في البداية موقف أقطار الخليج العربي من التأييد الأمريكي المطلق لإسرائيل حتى عام ١٩٧٣م ، ثم تداعيات حرب ١٩٧٣م وما صاحبها من سياسة الحظر النفطي العربي عن الدول المساندة لإسرائيل وموقف الولايات المتحدة من تلك السياسة الخانقة على حد تعبير

مصادرها ، وظروف وتطورات فك الأشتباك على الجبهات القتالية ودور الولايات المتحدة في إنهاء الحرب ثم التدابير العسكرية والإقتصادية والسياسية التي أتخذتها الولايات المتحدة في أعقاب حرب ١٩٧٣م والتي كان من أهمها البحث عن قواعد عسكرية قريبة من منطقة الخليج والتنشيط العسكري في المنطقة وزيادة الأعتماد على إيران وثبوت فشل نظرية العمودين المتساندين ، بالإضافة إلى نظرة إستشراقية للعلاقات السياسية الأمريكية مع أقطار الخليج العربي حتى مطلع الثمانينات .

ثم خاتمة تضمنتها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الباحثة في هذه الدراسة .

وتود الباحثة في ختام هذه المقدمة أن تعرب عن أسمى آيات التقدير والعرفان والشكر الوافر إلى كل من وقف بصدق وإخلاص ودعم لا يمل ولا يكل في سبيل الخروج بهذا العمل على الصورة التي تمنتها الباحثة .

وأخص بالشكر كافة المسئولين ومدراء المؤسسات الرسمية الأمريكية التي ذكرتها في معرض حديثي عن مصادر البحث ، فقد كان عونهم صادق ، وإخلاصهم وافر ، ووجدت منهم كل التقدير للباحثين العرب ، ومن جانبي لابد أن أشيد بالتسهيلات والأريحية التي عوملت بها أثناء تواجدي بالولايات المتحدة الأمريكية .

ولا يقل انبهاري بالمؤسسات الأمريكية عنه بالنسبة للمؤسسات المصرية العريقة ، التي لا زالت هي مركز الإشعاع الثقافي والحضاري ليس في المنطقة العربية فحسب وإنما في الشرق الأوسط بوجه عام .

كذلك شكري وتقديري إلى سعادة الدكتور / مصطفى حسين السفير بـــوزارة الخارجية المصرية الذي كان على إتصال دائم بي للأطمئنان على سير العمل فـــي الدراسة ، ومجهودات سعادته في حصولي على بعض الوثائق التي كانت بحـــوزة سعادة الدكتور / رضا شحاته السفير المصري بموسكو ، والتي أستخدمها سـيادته في رسالته للدكتوراه عن السياسة الأمريكيـــة نحـــو مصـــر ( ١٩٤٥-١٩٥٦م) المقدمة إلى جامعة المنيا ، كما أثني على الدكتور رضا شحاتة تعاونــــه الصـــادق وإخلاصه في العلم .

وأدين بكثير من الفضل إلى الدكتور / رأفت غنيمي الشيخ الذي قوى الحاسـة التاريخية بداخلي بمنهجية الأستاذ ، وكان يمثل لي دائماً قوة دفع نحو اســـتكمال دراساتي العليا ، في أسلوب أبوي رحيم .

ومن العراق : أتقدم بالشكر الجزيل إلى سعادة أمين عام إتحـــاد المؤرخيـــن العرب الأسبق ، الدكتور مصطفى عبد القادر النجار ، الذي لم يدخر وســـعاً فـــي توفير قائمة المصادر التي كنت أرسلها لسيادته ، وكان يتجشـــم عنـــاء البحـــث والتنقيب والسفر إلى مقر سفارتنا في بغداد لتتولى بدورها مشكورة إرسالها إلـــيَّ بالدوحة .

ومن الكويت : أشكر الدكتورة / ميمونة خليفة الصباح مدير مركز دراســـات الخليج والجزيرة التي أمضيت معها أوقات طويلة عبر الهاتف في مناقشة بعـــض جزئيات الرسالة ، وكذلك الدكتور /عبد الله يوسف الغنيم مديـــر مركـــز البحـــوث والدراسات الكويتية ، على تعاونه الصادق مع مبعوثي إلى سيادته.

ومن دولة الإمارات العربية :أتقدم بالشكر إلى الدكتور/ محمد مرسي عبد الله المسئول عن قسم الوثائق التاريخية بالمجمع الثقافي بديوان سمو رئيـــس دولـــة الإمارات العربية المتحدة .

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى إدارة البعثات العلمية بوزارة التربية والتعليم بدولة قطر الحبيبة على تسهيلاتهم التي منحوني إياها ، وإلى الملحقية الثقافية بسفارتنا بالقاهرة ، وإلى مكتبة البنات بجامعة قطر والعاملين بها على مجهوداتهم معي في توفير بعض المصادر والمراجع الهامة ، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى إدارة جامعة قطر التي أصبغت على شرف الإختيار والترشيح لبعثة الدراسات العليا بالخارج .

أما شكري الخاص وحبي العميق فهو إلى أسرتي الفاضلة التي تحملت بصبر وأناة وحب إنشغالي عنهم طيلة فترة الإعداد لهذه الرسالة .

وفي الأخير : لا تزعم الباحثة الكمال في الدراسة ، "وإنما الكمال لله وحده" ولابد من التقصير ، والنسيان ، والخطأ ، والتي هي من سمات البشر .

والله المستعان وهو نعم الوكيل .

## الفصل التمهيدي

## ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي حتى عام ١٩٤٥م

- إمتياز الإبحار والإتجار مع بعض أقطار الخليج العربي.
- الإرسالية التبشيرية الأمريكية العربيـــة فـــي الخليـــج العربي.
- التنافس البريطاني الأمريكي حول نفط الخليج العربي .
- العلاقات الدبلوماسية والعسكرية الباكرة.
- بداية التحول في السياسة الأمريكية.

كان إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط فيما قبل الحرب العالمية الثانية إهتماماً محدوداً يدور في إطار مصالحها التجارية المحدودة نسبياً ، والنشاط التبشيري الذي ركز على التعليم بالدرجة الأولى ، إذ كانت الولايات المتحدة تعد منطقة الشرق الأوسط " منطقة نفوذ أوروبي ، هذا بالإضافة إلى إنها قبل الحرب العالمية الثانية بشكل عام أتبعت سياسة وصفت بالإنعزالية عن العالم نصف الكرة الغربي .

وظل ذلك خطاً ثابتاً في سياساتها حتى السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية عندما دخلت طرفاً فيها إلى جانب الحلفاء فازدادت إلتزاماتها السياسية والعسكرية وتنوعت إهتماماتها بالمنطقة [1] ، فراحت تبحث عن إطار جديد لسياساتها الخارجية تجاه الشرق الأوسط، يعبر عن المتغيرات التي أوجدتها الحرب فتلعب دور الشريك ثم الوريث للقوى الإمبريالية التقليدية المسيطرة على تلك المنطقة التي أصبحت ذات أهمية إستراتيجية بالغة بالنسبة لأمريكا لا سيما بعد أن أصبحت تضم معظم إحتياطيات البترول العالمي كما أنها تقع على تخوم الإتحاد السوفيتي حليف الأمس وعدو اليوم .

والولايات المتحدة إذ تسعى لذلك لا تلجأ إلى الصدام المباشر ، فقد ولى زمانه ، وإنما تلجأ إلى أسلوب الزحف الوئيد وخطب ود الشعوب بدعوى تشجيع الإستقلال الوطني ، والعمل على تقويض دعائم الأنظمة التي ارتبطت تقليدياً وتاريخياً ببريطانيا ، أو على الأقل إجتذابها إلى

---

[1] د. رؤوف عباس : الإطار التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (١٩٤٨-١٩٧٣) مقال منشور بمجلة السياسة الدولية العدد ٦٦ أكتوبر ١٩٨١ تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٨١ ص ٦٣.

أفاق جديدة من التعاون الإستراتيجي مع أمريكا حرصاً على إبقاء الإتحاد السوفيتي بعيداً عن المنطقة .

والواقع أنه من المتعذر الفصل في هذه المرحلة التاريخية ، وهي تمتد من العقد الثالث للقرن التاسع عشر (١٨٣٢م) حتى إنتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥م) بين ما يمكن أن نسميه سياسة أمريكية نحو الشرق الأوسط وبين سياسة أمريكية خاصة بمنطقة الخليج العربي بمعنى أن السياسة الأمريكية تجاه أقطار الخليج كانت تسير في تلك الحقبة في إطار السياسة الأمريكية تجاه بقية أقطار الشرق الأوسط[1].

وبرغم ذلك فإن الصلات الثقافية والتعليمية وحتى الإقتصادية الأمريكية وتأثيرها على منطقة الخليج العربي لم تنقطع [2] ، بل كان هناك حضوراً أمريكياً مميزاً من خلال مجموعة من الثوابت التاريخية الآتية :-

١ – إمتيازات الإبحار والإتجار مع بعض أقطار الخليج .

٢ – الإرساليات التبشيرية الأمريكية العربية في الخليج .

٣ – التنافس مع البريطانيون حول عقود النفط .

٤ – التبادل الدبلوماسي والإتفاقيات العسكرية .

---

[1] د. رأفت غنيمي الشيخ : المصالح الأمريكية في الخليج العربي ، مقال منشور في مجلة الخليج الجديد ، العدد ٤٥ ، الدوحة – قطر ١٩٧٩، ص. ٢٦ .

– راجع أيضاً نفس المقال في مجلد : الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي في الدوريات العربية ، إعداد سلمى عدنان محمد ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨١ ، ص ٢٠-٢١.

[2] Antonius, George:" The Arab Awakening" ( London, Hamish Hamilton 1961) Pp. 42-43 .

كانت البدايات الأولى للعلاقات الأمريكية مع أقطار الخليج العربي تعود إلى ما قبل دخول النشاط الثقافي والتعليمي في منطقة الخليج ، فلقد كان للولايات المتحدة صلات بتلك المنطقة من خلال تجارتها مع الدولة العثمانية تعود إلى عام ١٧٨٥م[١] ، وذلك بالرغم من أننا لا نجد أي ثبت بالتجارة وكمياتها وأنواعها بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت جاهدة إقامة معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية في لندن بهذا الخصوص ، وحتى عام ١٨٣٠م حيث تدخلت روسيا فأرسلت إلى ممثلها في القسطنطينية المدعو أولف ليساعد رهند RHNID مبعوث الحكومات الأمريكية إلى القسطنطينية في الوصول إلى إتفاق مع الحكومة العثمانية [٢] .

وقد نجحت الوساطة الروسية ووقعت الحكومة العثمانية مع المندوب الأمريكي إتفاق الإمتيازات في ٧ مايو ١٨٣٠م والذي نص على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية بين الطرفين ويسمح الإتفاق كذلك للسفن الأمريكية بارتياد البحر الأسود [٣] ، وبهذا الإتفاق دلفت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً إلى الوطن العربي حيث بدأ تعيين وكلاء القناصل الأمريكيين في كافة أقطار الوطن العربي التي كان للحكومة العثمانية عليها سيادة أو نفوذ وأصبح سعي هؤلاء تحت نظام الإمتيازات كسعي الذين سبقوهم من قناصل الدول الأخرى ترفيع وحماية تجارتهم من خلال الروابط الإمتيازية .

---

[١] Leland , j. Gordon:" American Relation with Turkey" (Philadelphia University of Pennsylvania Press) Pp. 41-44.

[٢] Field , James: "America and The Mediterranean World 1776-1882". (Princeton, 1969) P. 147.

[٣] د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : بداية الامتيازات الأمريكية في الشرق الأوسط بحث منشور بمجلة الدارة العدد الأول السنة الثامنة ، شوال ١٤٠٢هـ يوليو ١٩٨٢م ، تصدر عن دارة الملك عبد العزيز – الرياض ، ص ٩٧.

ودخلت السفن الأمريكية إلى الخليج العربي منذ عام ١٨٠٣م حيث ظهر في تلك السنة أول شراع أمريكي في أعالي الخليج ، وكان في رأي وكيل البصرة البريطاني وجوب مصادرة تلك السفينة [١] ، غير أن سلطات الهند البريطانية لم تقره على ذلك التصرف بالرغم من حرص تلك السلطات على قصر مياه الخليج العربي على السفن البريطانية دون سواها لتبعد عن الخليج ، وفي نطاق الأمن الهندي كل تحد يمكن أن ينشأ من وجود قوة أجنبية أخرى .

بيد أن السفن الأمريكية لم تجد أريحية في التعامل مع الكيانات السياسية العربية المكريسكوبية المطلة على الخليج العربي في ذلك الوقت المبكر ، ذلك أن حروب الجهاد العربية فوق مياه الخليج لم تكن قد أنكسرت حدتها بعد ، ولم تسمح للبريطانيين ولا الأمريكيين أو من شابههم بتثبيت أرجحيتهم في تلك المياه الإسلامية التي اعتلاها المجاهدون العرب وغنموها ثم أحرقوها [٢] .

أما بالنسبة لأول علاقة رسمية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإحدى أقطار الخليج العربي في المجال التجاري فقد كانت مع مسقط وهي تمتد بجذورها إلى عام ١٧٩٢م عندما وصل عدد من البحارة الأمريكان على متن سفينتهم إلى مسقط [٣] بهدف الاستطلاع والإستكشاف لأجواء المنطقة لتحديد مدى ونوعية التجارة التي يمكن

---

(١) L-P & S/20/C248 A , Line of Conduct to be Pursued (E) by The Resident of Bassrah With Respect to American Vessels Trading in The Persian Gulf .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن حركة الجهاد البحري الإسلامي راجع :

د. رأفت غنيمي الشيخ " حركة الجهاد البحري ، أقرصنة أم جهاد إسلامي ؟ بحث مقدم إلى ندوة" إعادة كتابة التاريخ الإسلامي بين الموضوعية والتحيز " والتي نظمتها جامعة الزقازيق مع رابطة الجامعات الإسلامية ، الزقازيق ١٩٩٠م

(٣) Marco, Eric:" Yemen And Western World Since 1571" ( London, 1968 ) P. 26.

تبادلها مع أهالي مسقط ، غير أننا يمكن أن نؤرخ لوصول النفوذ الأمريكي إلى دولة مسقط بوصول الباخرة الأمريكية " انس ANNES " في ١٢ مارس ١٨٢٦م والتي وصلت إلى ساحل زنجبار الشق الأفريقي في سلطنة مسقط [١] ، كما وفد في ١٠ يونيو ١٨٢٧م على ظهر إحدى السفن الأمريكية التاجر روبرتس والذي دعاه السيد سعيد سلطان مسقط إلى عقد إتفاق عماني أمريكي يكون بموجبه للأمريكيين حقوق تجارية مساوية للبريطانيين ، كما يكون من حق الولايات المتحدة الأمريكية أن تبعث لها بقنصل إلى زنجبار .

غير أن الإتفاق الذي أقترحه السيد سعيد على الأمريكيين لم يتم التوصل إليه بين الجانبين إلا في ٢١ سبتمبر ١٨٣٣م ، حيث أعطت تلك الإتفاقية ذات التسعة بنود للأمريكيين حقوقاً مماثلة للقوى الأخرى ، وقصر الإتفاق على بيع الذخيرة الأمريكية في الشق الأسيوي من السلطنة دون الأفريقي ، وذلك للإضرابات التي كانت تثيرها قبائل المزروعي العربية في الساحل الأفريقي والتي كان سعيد يخشى تفاقمها.

وقد تم توثيق الإتفاق وتبادل أوراقه في مسقط في ٣٠ سبتمبر ١٨٣٥م وفي ١٨ مارس ١٨٣٦م جرى في زنجبار إستقبال رسمي لوصول أول قنصل أمريكي ، حيث بدأ القنصل مهمته في حماية التجارة الأمريكية والتجسس والدعوة إلى التبشير .

وبالرغم من ذلك الإتفاق إلا أن تجارة الولايات المتحدة لم تزدهر في الخليج العربي ، وربما يرجع ذلك إلى أن إمكانات الخليج التجارية لم تكن تجذب القوى التي لم يكن لها تطلعات سياسية في تلك المنطقة المجدية .

---

[١] د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : " نفس المصدر " ، ص٩٩.

ومهما يكن من أمر المراكب الأمريكية التي كانت تصل إلى المنطقة كانت تقابل بمراكب عمانية وصلت طلائعها إلى ميناء نيويورك في عام ١٨٤٠م[1] تعبيراً عن العلاقات التجارية المتبادلة بين البلدين [*] ، وفيما عدا العلاقات الأمريكية المباشرة التي ظلت قائمة على أساس معاهدة ١٨٣٣م مع سلطنة مسقط حتى عام ١٩٥٨م ، لم يكن للولايات المتحدة نشاطات إقتصادية ثابتة وقوية مع منطقة الخليج العربي حتى مطلع القرن العشرين ، مما يعني أن المصالح الأمريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إنما كانت تسعى فقط إلى أن تفتح أسواقاً جديدة أمام الرعايا الأمريكيين ، وأن تضمن لهم حقوق التنقل والإقامة من خلال الوجود البريطاني الفعلي في المنطقة [2] .

غير أنه وفي إطار التوجه الأمريكي نحو الخليج العربي تجارياً سعت الولايات المتحدة إلى عقد إتفاق مع الحكومة الفارسية التي كانت أنشط دول الخليج من حيث التجارة – للصداقة والتجارة والإبحار وظلت المفاوضات جارية بين الجانبين من عام ١٨٢٠م وحتى عام ١٨٥١م

---

[1] د. جمال محمود حجر : دراسات في التاريخ الأمريكي ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٩٥م ص ١٥٥،١٥٦ .

–وكذلك : منى سحيم حمد آل ثاني : المصالح الأمريكية في الخليج العربي (١٩١٤-١٩٤٥) بحث مكتوب على الآلة الكاتبة ، مقدم في السنة التمهيدية للماجستير قسم التاريخ جامعة الزقازيق " فرع بنها" ١٩٩٤-١٩٩٥ ص. ٤.

[*] كانت أول بارجة أمريكية وصلت إلى أطراف الخليج هي البارجة مينسوتا Minnesota وكان يقودها صمويل دبنت ، وزارت مسقط ١٨٥٩م ولم تدخل أي بارجة أمريكية مياه الخليج العربي بعدها الا في ١٨٧٩م حين دلفت إليه السفينة تيكونديروجا Ticonderaga وعليها القائد روبرت شفلندت Shfelundt في حين كانت السفن العمانية اسبق في الوصول إلى السواحل الأمريكية عندما أرسل السيد سعيد سفينته " السلطانة " في نهاية عام ١٨٣٩م ووصلت في ٢ مايو ١٨٤٠م وغادرت نيويورك في ٢٨ سبتمبر ١٨٤٠م ، راجع :
Grey, J:" History of Zinzibar From The Middle Ages To 1850" (London, 1962) Pp. 197 – 198.

[2] د. رأفت غنيمي الشيخ : أمريكا والعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وبين زنجبار : مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد (١٩٨٢) ص. ٢٥٥-٢٨٧ .

حيث أستطاعت كل من الولايات المتحدة وفارس التوصل إلى صيغة إتفاق يسمح للأمريكيين بإقامة قنصلية في بوشهر المطلة على الخليج العربي ، وفي مقابل أن تصبغ الحكومة الأمريكية حمايتها على التجارة البحرية لفارس ، وأن يسمح للسفن الفارسية بإستعمال العلم الأمريكي ، وأن تنحاز أمريكا إلى فارس ضد إمام مسقط ، وأن تستغل القوة الأمريكية في ألحاق بعض الجذر التي تدعيها فارس في الخليج إلى السيادة الفارسية ، غير أن الولايات المتحدة لم توافق على تمرير صيغة إتفاق كهذا وأصر المفاوض الأمريكي على الأسلوب اللاإنحيازي لقوة دون أخرى وعلى أن دولته تفر من الأحلاف ولا تبغي إلا تنشيط التجارة[1] .

وأدى هذا التراجع الأمريكي في تطوير سياسته مع فارس – فيما أدى إليه –إلى أن روسيا حاولت الإندفاع إلى منطقة الخليج العربي – في ذلك الوقت – وفي أذهانها وصبية إمبراطورها بطرس الأكبر التي جاء فيها " توغلوا حتى تبلغوا سواحل الخليج العربي فتعيدوا الحياة إلى الطرق التجارية القديمة مع الشرق الأدنى " [2].

ومن هنا جاء إهتمام الروس بفارس لمحاذاتها لهم ولكونها توصلهم إلى الخليج العربي الذي سينشل روسيا من إختناقها وبعدها عن البحار الدافئة المفتوحة بعد أن فشلت في تحقيق ذلك الهدف في المضايق التركية .

ومن ثم فقد أستغل الروس إنهيار المفاوضات الأمريكية الفارسية بالإضافة إلى حالتي الفوضى والإنحلال اللتين في جسم الإمبراطورية الفارسية وراحوا يخططون لتنفيذ هدفهم للوصول إلى سواحل الخليج

---

[1] د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : "المصدر السابق " ، ص ١٠٢.

[2] Sir Percy Sykes: "History of Persia". Vol.11, London, 1951, P. 254.

العربي ، وفي سبيل تحقيق تلــك الغايــة اسـتعملوا أسـاليب عديـدة منـها إرسال البعثات الروسية وتقديم مشروعات مـد الخطـوط الحديديـة ، وقيـام بعض قطاعات الأسطول الروسي بزيارة موانـئ الخليـج .

كما كان من أولـى مبـادرات إسـتطلاع الأوضـاع وإختيـار القـاعدة البحرية أن نظمت موسـكو جملـة مـن البعثـات صبغتـها بـألوان مختلفـة " تفتيشية وتجارية وسـياحية وغيرهـا" ، ومضـت الدبلوماسـية الروسـية بخطى حثيثة فـي سـبيل تنفيـذ غايتـها وقـد وضـع الكونـت دي وايـت DE WITTE وزيـر الماليـة الروسـية برامـج اقتصاديـة واسـعة بغيـة تنفيذهـا فـي فـارس ، واعتقـد أن الشـروع بـها سـيضرب المصـالح البريطانية في الصميـم .

وتركزت برامـج دي وايـت علـى مشـاريع بنـاء سـكك الحديـد ، إذ اقترح مد خط سكة حديد من أحد موانـئ بحـر قزويـن إلـى مينـاء بنـدر عباس على الخليج العربي ، وعلى فتح الطرق العامـة ، وعلـى مـد أنـابيب النفط [1] ، وبالفعل أحست بريطانيا نتيجـة تلـك الـبرامج بخنـق مشـاريعها الإقتصادية التي كانت تنوى القيام بها فـي فـارس .

وقد أدى هذا التعارض في المصالح الروسـية والبريطانيـة إلـى دخـول الطرفان في منافسات قوية دامـت حتـى عـام ١٩٠٧م وهـو العـام الـذي سمي شهر الوفاق الإنجليزي الروسي بالإضافة إلـى إعـتراف روسـيا بـأن منطقة الخليج العربي هي منطقة نفوذ بريطانيـة بـلا منـازع [2] .

ويلاحظ أنه على الرغم من الحضـور الروسـي والبريطـاني والفرنسـي المكثف والمتعـدد الأنشـطة فـي منطقـة الخليـج العربـي إلا أن الولايـات

---

[1] د. مصطفى عبد القادر النجار : دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر ، ومعهد البحـوث والدراسات العربية ، القاهرة ، بدون ، ص ٧٠.

[2] Lutsky:" Modern History of The Arab Countries" ( Moscow 1969 ) P. 366.

المتحدة قد فضلت في هذه الحقبة المبكرة عدم الدخول في منافسات معلنة مع الدول الأوروبية حول تلك المنطقة ولم يكن ذلك تطبيقاً لمبدأ مونرو عام ١٨٢٣م .

كما يذهب إلى ذلك بعض المستغربين من المؤرخين أو من المترجمين عن المؤرخين الغربيين ، وأن حقيقة الأمر هي أن الولايات المتحدة ومن خلال تجربتيها مع سلطنة مسقط وفارس لم تجد في منطقة الخليج الجدوى الإقتصادية التي تجعلها ترمي بثقلها في خضم الصراعات الأوروبية حول تلك المنطقة .

كما أن تاريخ الحياد الأمريكي هو شيء خاص بالسياسة الأوروبية لا شأن له البتة بقانون الإستعمار العالمي الذي قضي بمد السيادة والنفوذ على الدول المستضعفة فمنذ عام ١٧٧٦م أوصى الرئيس جون أدامز شعبه بالبعد عن السياسة الأوروبية والحروب الأوروبية وذلك تحقيقاً للمصالح القومية والحرية الذاتية على الأرض الأمريكية .

كما ساد في ثمانينات القرن الثامن عشر في الدوائر السياسية الأمريكية القول بأن " الولايات المتحدة الأمريكية الضعيفة المناضلة لن تكون أكثر من " أرجوز " يرقص على النغمات التي تعزفها مجالس الحكم في أوروبا [1] .

وإذا حاولت التدخل في تلك السياسة ، ومن ثم أصدر الكونجرس في ١٧٨٣م قراره بالإبتعاد عن مسائل السياسة الأوروبية ولم تحد السياسة الأمريكية عن التدخل في مسائل السياسة الأوروبية إلا في عشرينات القرن الماضي حين قامت حروب اليونان ، وكانت الدعوة في أمريكا للتحالف المقدس لمساندة اليونان باسم " القانون " لإقرار النظام،

---

[1] Dulles, Foster Rhea:" America's Rise To World Power 1898-1954" ( N. Y. 1955) P. 2.

وليس هناك أدل من هذا على أن الشـرق الأوسـط لـم يكـن هـو المقصـود بسياسة العزلة والحياد الأمريكيـــة .

ولأجل ذلك فنحن نميل إلى الاعتقــاد بــأن مبــدأ مونــرو فــي ديســمبر ١٨٢٣م قد صيغ مــن أجــل بريطانيــا بصفــة خاصــة والقــوى الأوروبيــة بصفة عامة ولا دخل للبلاد العربية البتة بــه إلا فيمــا يخــص أمــر منافســة القوى الأوروبية على حيازة السيادة فيها أو النفــوذ ، وقــد عرفــت أمريكــا بأنها لن تدلف إلى أمصار الشرق الأوســط ومنطقــة الخليــج العربــي جــزء منه – بالقوة فسلكت طريقاً آخر وهــو طريــق التبشــير (*) .

## الإرسالية التبشـيرية الأمريكيـة العربيـة فـي الخليـج .

كــان مــن أهــم ســمات النشــاط الأمريكــي الخــارجي خــلال الفــترة (١٨٤٧-١٩٤٤م) التشــجيع علــي إرســال البعثــات التبشــيرية المســيحية إلي جميع أنحاء العالم حيث تم إرسال بعثات عديــدة إلــى الصيــن والفليبيــن وأفريقيا طولاً وعرضاً تحقيقاً لذلك ، وحظيــت تلــك الإرســاليات التبشــيرية

---

(*) التبشير الأمريكي لم يكن سوى حلقة في سلسلة " متصلة ، منفصلة " من المحــاولات الغربيــة المسيحية لتنصير الشعوب الإسلامية بعامة ، ومنطقة الخليج بصفة خاصة، وإذ كانت منطقة الخليج والجزيرة العربية تعرف في أوساط المبشرين بأنها الجزيرة العربية المنســية Neglected Arabia بيد أنها لم تغب عن بال المبشرين الأوائل منذ أن زارها المبشر الإنجليزي هنري مارتن Henery Martyn في عام ١٨١١م ، ففي طريقه لفارس زار مارتن مسقط وكان شعاره " دعوني أحــترق من أجل الله " وهكذا بدأت حركة التبشير الحديث في الخليج والجزيرة ، وإذ تعتبر زيــارة مــارتن أول زيارة يقوم بها مبشر مسيحي غربي لمنطقة الخليج ، وتوافدت إليــها بعــد ذلــك إرســاليات تبشيرية إنجليزية ، ودانمركية ، وهولندية ، وأمريكية بيد أن جميعها قد فشل فــي تــرك أي أثــر ديني له صنعة الدوام في المنطقة التي ظلت حلماً يراود أذهان المبشرين .

- راجع : ويندل فيلبس : " رحلة إلى عمان " ، وزارة التراث القومي والثقافة ، " سلطنة عمــان" ، ١٩٨٦ ، ص ٢٥.
- وكذلك : أحمد فون دنفر : التبشير المسيحي في منطقة الخليج العربــي ، سلســلة دراســات تاريخية إسلامية ، بدون ، ص ٥ – ١٠.

بدعم من المؤسسات الدينية ورجـــال المـــال والأفــراد كمـــا نـــالت المباركـــة والتشجيع من الإدارات الأمريكية المتعاقبة نظــراً للتـــأثر القـــوي الـــذي كـــان يتمتع به رجال التبشير ومؤيدوهـــم ، ثـــم أن النشـــاط التبشـــيري جـــاء فـــي ذروة التوسع الإســـــتعماري الأمريكـــي وخاصـــة فـــي الصيـــن والفلبيـــن [١]، وكان الهدف الرئيسي للمبشرين هو تنصـــــير غـــير المســـيحيين أو إغرائـــهم بالتحول عن معتقداتهم ، وذلك باتباع وســـــائل شـــتى .

أما فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي والجزيرة العربيـــة فقـــد كـــان مـــن المبررات التي يســـــتند إليـــها المبشـــرون للتبشـــير فـــي هـــذه المنطقـــة أن الجزيرة العربية كانت في يوم من الأيــــام قبـــل الإســـلام متـــأثرة بالمســـيحية ويجب إعادتها إليها ، كما رأوا فـــــي مكانـــة المســـيح فـــي القـــرآن وســـيلة ومدخلاً لإقناع العرب المســـلمين بالمســـيحية .

وكان من الإرساليات التـــي تحملـــت المســـئولية للعمـــل والتـــأثير علـــى سكان المنطقة هي الإرسالية الأمريكية العربية والتــــي أنشـــأت رســـمياً عـــام ١٨٨٩م ، واتخـــذت مـــن مدينـــة " نيوبرونزويـــــك " NEWBRUNSWICK " في ولاية نيوجرسي بالولايـــــات المتحـــدة الأمريكيـــة مقـــراً لـــها ، وضمـــت بالإضافة إلى مؤسسها " لانسنج " ثلاثة مـــن تلامذتـــه المتحمســـين لنشـــاطها وهـــم جيمـــس كـــانتين JAMES CANTINE ، وصموئيـــل زويمـــر SAMUL ZWEMER وفيليـــب فيلبـــس PHILIP PHELEPS [٢] .

وبعد دراسات مستفيضة قـــرر المؤسســـون إختيـــار البصـــرة كـــأفضل مكان يمكن أن تنطلق منـــه الإرســـالية نحـــو تحقيـــق أهدافـــها التبشـــيرية ،

---

[١] د. عبد المالك خلف التميمي: التبشير في منطقة الخليج العربي "دراسة في التاريخ الإجتمـــاعي والسياسي" منشورات كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ١٩٨٢ ص ٤٥.

[٢] د. عبد المالك خلف التميمي :" المرجع السابق " ، ص ٤٦.

وذلك بحكم موقعها الإستراتيجي ،وأنها قد تسهل مهمة النفاذ إلى عمق الجزيرة العربية[1].

ظلت البصرة ولفترة وجيزة القاعدة الرئيسية لنشاطهم التبشيرى في شرقي الجزيرة العربية ، إلا انهم أدركوا بعد ذلك أن تركيزهم على البصرة الواقعة تحت الإدارة العثمانية قد لا يتيح لهم تنفيذ مخططاتهم مما جعلهم بالتالي يقررون توسيع نشاطهم وذلك بإفتتاح أربعة مراكز جديدة للإرسالية في كل من البحرين عام ١٨٩٢م ومسقط عام ١٨٩٣م والكويت عام ١٩١٠م ثم المحمرة كما أنهم حاولوا إفتتاح مركز لهم في قطر ـ إلا أن محاولتهم تلك باءت بالفشل [2] ، وعلى الرغم من أن الإرسالية العربية الأمريكية هي أكبر المؤسسات المسيحية العاملة في المنطقة إلا أنها لم تكن الوحيدة إذ كان هناك أربع إرساليات أخرى تعمل ، وكانت الإرسالية العربية نوع من العلاقات مع كل من هذه الإرساليات وهي إرسالية كيث فولكنر KEATH FALCONER في عدن [3] ، والإرسالية المتحدة في العراق [4] .

أما عن علاقة الإرسالية الأمريكية بالقوتين العظمتين في ذلك الوقت وأعني بهما بريطانيا والدولة العثمانية ، فقد سهلت بريطانيا إفتتاح المراكز التبشيرية الرئيسية في الخليج العربي وذلك بحكم إنتماء السلطات البريطانية إلى المذهب البروتستانتي وهو المذهب الرسمي

---

[1] Malone: Op Cit: P. 413.

[2] د. عبد الله ناصر السبيعي : نشاط الإرسالية الأمريكية العربية للتبشير في شرقي الجزيرة العربية ، مجلة الدارة ، العدد السابق ، ص ١٣٣.

[3] د. فاروق عثمان أباظة : التنافس البريطاني الأمريكي في جنوب البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر " بحث غير منشور مقدم إلى ندوة البخر الأحمر في التاريخ ، جامعة عين شمس ، مارس ١٩٧٩م.

[4] د. عبد المالك التميمي : " المرجع السابق " ص ٧١.

لبريطانيا عموما ، وكما أن بريطانيا رأت أنه يمكن استخدام المبشرين في خدمة أغراضها الإستعمارية في المنطقة ، وهذا بالإضافة إلى إنزعاج بريطانيا من تعاظم تأثير دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية ومحاولتها التصدي لها ، يمكن إيراده كعامل مؤثر في عدم ممانعة بريطانيا لنشاط الإرسالية [1] .

غير أن الدولة العثمانية كان لا يمكن أن تتخذ نفس المواقف البريطانية من نشاط يسعى لتحويل المنطقة عن الإسلام ، وهي تمثل دولة الخلافة الإسلامية وحامية المقدسات ، ومن ثم حاولت قدر إمكانها بالرغم من ضعفها وتداعي الأمم الأوروبية عليها التصدي لنشاط المبشرين كما فعلت سلطاتها في البصرة عام ١٨٩٢م حينما قامت بإعتقال موزعي الإنجيل التابعين للإرسالية وأقفال حوانيتهم ومصادرة كتب الإرسالية ، ولكن رغما عن ذلك تبقى الجهود العثمانية في هذا الصدد قليلة جدا ، ولم تكن من الخطورة بحيث أنها تهدد العمل التبشيري[2] .

إتخذت الإرسالية أساليب عديدة للتغلغل إلى وسط الجزيرة العربية وأعتمدت خطة مدروسة من خلال مراكزها الثلاثة في البحرين ومسقط ، والكويت تتفق وظروف المنطقة وتهدف إلى تمكينها من تحقيق أهدافها، وتقوم هذه الخطة على إعتماد أسلوبين كوسيلتين للتبشير ، وهما الأسلوب المباشر عن طريق مخالطة الناس في المجالس والمقاهي وداخل غرف المستشفيات وتشكيكهم في دينهم ، وحرص الإرسالية على استمرار خدماتها الطبية في أوقات الصلاة بهدف تعويد الناس على

---

[1] Samuel ,M. Zwemer: " Arabia, The Cradle Of Islam" (New York: Fleming H. Revell Company. 1900) P. 192.

[2] د. عبد الله ناصر السبيعي : " نفس المرجع " ، ص١٣٤.

التهاون في الصلاة تدريجياً ، بالإضافة إلى تركيز الإرسالية على إقامة النوادي الرياضية وتأسيس الفرق الكشفية والجمعيات المتعددة ، وقد كثفت الإرسالية نشاطها في هذا الإتجاه لاسيما بعد أن رفض الملك عبد العزيز السماح لها بأن تمارس في بلاده نشاطاً مماثلاً لما تم في منطقة الخليج العربي [1] .

أما عن الأسلوب غير المباشر والذي بدأت به الإرسالية نشاطها حرصاً منها على عدم إثارة الشكوك حول وجودها في المنطقة فقد كان يقوم على دعامتين أساسيتين هما :-

الأولى : الخدمة الطبية كوسيلة للتبشير .

الثانية : الخدمات التعليمية كمدخل ووسيلة للتبشير .

لقد لمست القيادات التبشيرية مدى حاجة المجتمع الخليجي إلى التداوي المادي والمعنوي ، المادي عن طريق الخدمات الطبية المتقدمة التي يمكن أن يقدمها المبشرون لمجتمع لا زال يؤمن ويعتقد جازماً بأهمية وجدوى العلاج الشعبي الأقل تكلفة ، ونظراً للأوضاع الإقتصادية الصعبة التي كان يرزخ تحتها الناس في تلك الآونة ، بالإضافة إلى الإغراق في الإيمان بالموروث وبتبجيل العادات والتقاليد ، وأما التداوي المعنوي والمتمثل في ضرورة تطوير الحركة التعليمية والخروج بها من مجرد تعليم القراءة والكتابة في الكتاب على يد " الملا " إلى حيث يصحب المواد الدينية علوماً أخرى وأسلوباً آخر في العملية التعليمية والتربوية ، ومن هذا المنطلق كان المبشرون يؤكدون على أهمية الخدمة الطبية كوسيلة رئيسية للتبشير ، وأسلوب لكسب الأهالي وخلق

---

[1] د. مصطفى الخالدي ، د. عمر فروخ: " التبشير والإستعمار في البلاد العربية " ، بيروت ، المكتبة العصرية ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٣، ص ٦٢٠.

جمهور متعاطف معهم وتهيئة الفرصة للتبشير بالإنجيل ، وأن المستشفيات في الجزيرة العربية هي مكان تلتقي فيه الرحمة بالخلق ويتعانق فيه الصلاح والسلام [1] .

وإنطلاقا من تلك الأهمية فقد بدأت الإرسالية نشاطها الطبي في البصرة منذ عام ١٨٩١م بتوفير الخدمات الطبية لأهالي البصرة الواقعة على رأس الخليج العربي ، بيد أن الإرسالية لم تشهد إقبالا متزايدا من الجمهور في ذلك الوقت المبكر وذلك بحكم جهل الناس بطبيعة عمل الإرسالية وتشككهم في نواياهم ، الأمر الذي جعل المبشرون يلجئون إلى إقامة علاقات خاصة مع حكام المناطق التي يعملون لها وبدأوا بالحاكم التركي في البصرة ثم أخذوا يسعون لإرضاء شيوخ منطقة الخليج العربي ومحاولة إقناعهم بأن عملهم هذا إنساني بحت ولا يهدف إلى شيء سوى مساعدة بني جنسهم .

وتعتبر السنوات ١٨٩٥-١٩٠٠م سنوات النمو في نشاط الإرسالية، وحيث قام المبشرون بعدة رحلات على طول ساحل الخليج العربي ، وتوغلوا في الأجزاء الداخلية للبلاد بالقدر الذي تسمح به الحكومتان التركية والبريطانية وكانت هذه الحملات الإستكشافية التي قام بها المبشرون هي الطريق الوحيد للتعرف على ميدان العمل بطريقة مباشرة والتوسع فيه تدريجيا ، حاملين معهم في يد صناديقهم المليئة بالأدوية والعقاقير الطبية ، وفي اليد الأخرى الكتب والكراريس الدينية لتقديمها إلى مرضاهم .

على أية حال فقد بدأت أهمية البصرة الإستراتيجية تتضاءل مع إقتراب المبشرون نحو هدفهم وهو منطقة الخليج وشبه الجزيرة ،

---

[1] د. عبد المالك التميمي : " نفس المرجع " ، ص٨٠.

فكانت البحرين هي المحطة الثانية الهامة للإرسالية العربية ، وأصبحت قاعدة للجميع ولأنشطتها التبشيرية في منطقة الخليج العربي ، ومنذ عام ١٨٩٢م نمت الخدمات الطبية في هذه الجزيرة نمواً سريعاً كماً ونوعاً ، فقد أسست الإرسالية أكبر مستشفياتها وأشهرها في مدينة المنامة بالبحرين في مطلع القرن العشرين والمسمى " THE MASAN MEMORIAL HOSPITAL " مستشفى ماسون التذكاري " ودعمته بعدد من الأطباء المتحمسين لأهدافها ومخططاتها وأمدتهم بجهاز طبي متكامل يكفل له النجاح والشهرة يقيناً منها بأن شهرتها سوف تسترعي إنتباه العديد من سكان شرقي الجزيرة العربية ووسطها وتجعلهم يفدون إليها طلباً للعلاج ، بالإضافة إلى ذلك فقد قام بعض أطباء المستشفى بزيارات علاجية للرياض والهفوف والظهران والقطيف ، وقطر ، وأمضى بعضهم ما يزيد عن شهرين في ساحل عمان [١] .

وبينما كانت الإرسالية تواصل تقديم خدماتها الطبية في البحرين بهدوء كان زويمر يباشر عمله التبشيري بين المرضى يومياً بأن يقرأ عليهم مقتطفات من الإنجيل ويناقش معهم تعاليم الديانة المسيحية . في حين كان المرضى يتظاهرون بقبول ما يقوله لهم زويمر ورفاقه ، ويظلون صامتين بسبب حاجتهم إلى العلاج وبسبب عدم مقدرتهم على مناظرة المبشرين الذين كانوا يفوقونهم ثقافة وعلماً ولا ريب .

تعتبر مسقط موازية للبحرين في الأهمية ، فهي طريق العبور إلى شبه الجزيرة من الجنوب الشرقي وهي بوابة الخليج ، ولهذا فإن الإرسالية أولت هذه البقعة الهامة الثالثة أهمية لا تقل عن أهمية المنطقتين الأخريتن ، وبدأت عملها التبشيري هناك في نهاية ١٨٩٣م واستمرت الإرسالية في تقديم خدماتها الطبية لأهالي مسقط ومطرح

---

[١] د. عبد الله ناصر السبيعي : " المرجع السابق " ، ص ١٣٦.

بنفس الطريقة التي كانت تقدم لأهالي البصرة والبحرين ، وفي عام ١٩٤٨م جرى إفتتاح مستشفى شارون توماس التذكاري للأمراض المعدية في مسقط ، وقد لعبت هذه المستشفى دوراً هاماً في إغاثة المرضى المصابين بالجذام والذي كان منتشراً في المنطقة [١] ، وكان طبيعياً أن يمتد نشاط الإرسالية الأمريكية إلى الكويت ، حيث تم إفتتاح محطة لها هناك في عام ١٩١٠م واستمرت في تقديم خدماتها الطبية هناك دون أن تعترضها صعوبات كبيرة ، وفي قطر قام المبشرون بعدة رحلات متتالية إلى قطر كان أشهرها رحلة المبشر" ج . بينجس " في ١٩١٨م [٢] والتي كانت بدعوة شخصية من الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني حاكم قطر بهدف فتح مستوصف في الدوحة للإستشفاء ، غير أن الإرسالية لم تتمكن حتى عام ١٩٥٢م - حينما قررت التخلي فجأة عن العمل في قطر - من إفتتاح محطة لها هناك [٣].

أما فيما يتعلق بالنشاط التبشيري الأمريكي في شبه الجزيرة العربية ، فقد بدأ منذ يناير ١٨٩١م عندما زار صموئيل زويمر جده لأول مرة بصحبة القس الفرنسي توماس فلبي [٤] على متن سفينة أبحرت بهما من ميناء السويس المصري غير أن هذه الرحلة لم تكن سوى رحلة استكشافية لطبيعة المنطقة .

وفي مجال الخدمات الطبية فقد رأى الملك عبد العزيز آل سعود أنه لا مانع من دعوة بعض الأطباء العاملين بمستشفى البحرين كلما

---

[١] Van Ess, D: "History of the Arabian Mission 1926- 1957" N. Y.P. 39. (Unpublished).

[٢] خالد البسام: القوافل " رحلات الإرسالية الأمريكية في مدن الخليج والجزيرة العربية ( ١٩٠١- ١٩٢٦ م) مؤسسة الأيام للصحافة والنشر ، البحرين ١٩٩٣م ، ص١٤٦.

[٣] د. عبد المالك التميمي ، المرجع السابق ، ص ١٤٢.

[٤] خالد البسام: نفس المرجع ، ص ١٢٤.

اقتضت الحاجة القصوى إلى ذلك شريطة أن يتم تنسيق زياراتهم مسبقاً مع ممثل الملك في البحرين مع التأكد على رفضه الحاسم بالسماح لهم بتأسيس مراكز طبية دائمة أو أقامتهم فترة تجاوز فترة العلاج للحالات المعروضة عليهم قاطعا بذلك الطريق عليهم ومنعهم من تحقيق أهدافهم التبشيرية [1] ، ولعل الفشل الذريع الذي مني به المبشرون في شبه الجزيرة العربية قد جعل بعض القيادات التبشيرية تنتقد الإغراق في استخدام الخدمات الطبية كمدخل للتبشير ووصفوه بأنه مغامرة باهظة الكلفة يمكن أن تؤدي إلى إنحراف كبير عن أهداف التبشير الأساسية[2].

ومن ثم ينبغي إختصار خدمات الإرسالية الطبية في المنطقة وأن تكون وسيلة لغاية أسمى وهي التبشير الديني ، وفي أثناء عمل الإرسالية الأمريكية في البحرين ومسقط تطلع بعض أعضاؤها إلى مد نفوذهم إلى منطقة ساحل الإمارات التي بدت لهم وكأنها حاجز يصعب إختراقه ، لذلك حط زويمر رحاله في الشارقة ١٩٠٠م بادئا بذلك أول زيارة رسمية يقوم بها عضو من أعضاء الإرسالية إلى منطقة الإمارات[3].

ثم تلى هذه الرحلة كالعادة رحلات أخرى عديدة بهدف علاج المرضى ومحاولة تحويلهم عن عقيدتهم ، إذ أن نشاط الإرسالية في إمارات الساحل كان فاضحا بحيث أنهم تعمدوا إقامة القداس الديني يوم الأحد في الأماكن العامة ودعوة الأهالي لحضوره ، بالإضافة إلى إقامة

---

[1] From the American Minister in Cairo to the Secretary of State No. 99 Dec. 17,1928, with Enc., Ibrahim Al-Rashid, vol. 11, Pp. 1-3.

[2] Harriaon, D. Doctor in Arabia, 1943. GB. P. 277.

[3] د. فاطمة الصايغ: " التبشير في منطقة الإمارات : الخدمة الطبية كوسيلة للتبشير ١٩٠٠-١٩٤٩ "، بحث منشور بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٥٣ السنة ١٤ ، ١٩٩٥ ، ص ٧٥.

حوانيت ودكاكين لبيع كراريس من الكتـــاب المقـدس ، وعلـى الرغـم مـن تكثيف الوجـــود التبشـيري الأمريكـي علـى هـذا النحـو إلا أن السـجلات الكنسية الأمريكية لا تورد ذكراً لمعتنقيـن جـدد ، بمعنـى أن النـاس تقبلـوا الخدمات الطبية التي قدمتـــها الإرسـالية ورفضـوا الجوانـب الدينيـة [١] ، ذكرت فيما مضى أن نشـاط الإرسـالية الأمريكيـة العربيـة غـير المباشـر يقتصر على المجال الطبي بـل تعـداه ليشـمل المجـال التعليمـي الثقـافي ، وذلك لإعتقاد المبشرون المســيحيون بـأن المسـيح كـان مداويـاً ومعلمـاً وأنه كثيراً ما كان يدعو أتباعه لنشر تعاليمه بين النـاس ، ومـن ثـم ينبغـي عليهم تعليم الإيمان المسيحي لغـير المسـيحيين[٢].

وكان المبشرون على ثقة تامة بنجاح عملـهم ولـم يكـن لديـهم أدنـى شك في قدرتهم علـى تحقيـق هدفـهم فقـد ذكـرت " دورثـي فـان إيـس D. VAN ESS " يجب أن يكون المسيح فـي صميـم المنـهج وأنـا شـخصياً لا أرضي أن أقضي خمسة دقائق من حياتي فـي الشـرق وأعلـم فـي مدرسـة ما لم يكن التبشير بالديانة المسيحية مـن صميـم المنـهج ،

واستطاعت الإرسالية عـن طريـق محطاتـها فـي كـل مـن البصـرة والبحرين ، ومسقط ، والكويـت ، إفتتـاح عـدد مـن المـدارس التبشـيرية تشابهت جميعها مـن حيـث المنـاهج وطـرق التدريـس ، والتركـيز علـى التنصير بالأسلوب المباشر ، فـي حيـن تجـاهل التعليـم التبشـيري الثقافـة الوطنية والتاريخ والديـن واللغـة العربيـة ، وأصبـح لا صلـة لـه بواقـع المنطقـة.

---

[١] Cerrited , Van Peursem : " Methods of Evangelism in Arabia, The Muslim World "vol. XI. Jan1921 , No. 1, P. 267.
-K. G. Fenelan: "The United Arab Emirates"(Longman, London: 1973) P. 103.
-Daniel, Robert:" American Philanthropy in the Near East, Athens 1970" P.89.

[٢] Matthew, Basil: "Young Islam And Trek" London 1927,P. 191-192 .

وكانت المحصلة النهائية لهذا النوع من التعليم أنـــه قـد فشـل فـــي أداء رسالته لتحقيق أهدافه في منطقة الخليـــج العربـــي .

وفي المجال الثقافي اهتمـت الإرسـالية بتأسـيس عـدد مـن المكتبـات العامة التي زودت بالعديد من الكتـب التـي تختارهـا بعنايـة فائقـة لخدمـة أغراضها التبشيرية مع حرصها على إهـــداء النشـرات والملصقـات ونسـخ من الإنجيل لزوار تلك المكتبات ، كما حرصـت الإرسـالية بـأن تضـم بيـن رجالها عدداً من النحاتين والرسـامين الذيـن تفـرد لـهم حوانيـت صغـيرة يقومون فيها بصنع عدد من التماثيل للسيد المسـيح مريـم العـذراء ورسـم صور دينية يقومون بعرضها وبيعـها بأسـعار رمزيـة ، غـير أن السـكان قد أبدو اشمئزازهم لذلك النشاط وتصـدوا لـه بتمزيقـهم للصـور وبتحطيـم التماثيل المعروضة فـي واجهـة الحوانيـت [1] ، مثلمـا لفظـوا مـن قبـل السموم التبشـيرية الذائبـة فـي الـدواء وانتصـرت فـي نهايـة المطـاف المبـادئ الراسـخة الأصليـة والـوازع الدينـي العميـق فـي وجـه المـد التبشيري الغربـي .

بقي أن نشير إلى التـورط السياسـي للإرسـالية الأمريكيـة وعلاقتـها بالإستعمار إذ من الثابت وجود علاقـة متينـة بيـن التبشـير والإسـتعمار ، وذلك عندما سمحت بريطانيا للإرسـالية بتأسـيس مراكـز دائمـة للإرسـالية الأمريكية العربية في الخليج العربـي وأصـرت فـي الوقـت ذاتـه علـى أن تخضع الإرسالية لها مباشرة ، وتوافيها بنسخ مـن تقاريرهـا ونشـاطاتها.

وقد حظيت الإرسـالية الأمريكيـة بجـانب الحمايـة البريطانيـة بدعـم الحكومة الأمريكية فمثلاً فـي سـفاراتها وقنصلياتـها ، الأمـر الـذي دعـا المبشرون إلى تكثيف جهودهم علـى جمـع معلومـات سياسـية وإجتماعيـة

---

[1] Zwemer: Op. Cit: P. 365.

وإقتصادية يمدون بها حكوماتهم والتي تعتمد عليـــها فـــي صياغـــة سياســـتها تجاه المنطقـــة [١] .

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية تعتمد علـــى رجـــال التبشـــير وتحثـــهم على موافاتها بتقاريرهم باستمرار خاصـــة فـــي تلـــك الفـــترة التـــي تمـــيزت بعدم وجود نشاط دبلوماسي أمريكي متكـــامل فـــي المنطقـــة ، ومـــن جانبـــهم رحب المبشرون بالقيام بهذا الـــدور مـــن منطلـــق أن ذلـــك لا يتعـــارض مـــع مفهوم الوجود التبشيري[٢] بل ربما يعززه ويدعمـــه ويمـــده بأســـباب القـــوة والثبات ، وعلى عكس مـــا كـــان يتوقـــع المبشـــرون جـــاء اكتشـــاف النفـــط وبكميات هائلة فـــي شـــرقي الجزيـــرة العربيـــة منـــهيا بذلـــك حالـــة الفقـــر والبؤس والمعاناة التي كانت الإرسالية تركـــز علـــى إســـتغلالها فـــي خدمـــة أهدافها التبشـــيرية .

ليمثل الضربة القاصمـــة لإســـتمرار نشـــاطهم ، وهـــذا بالإضافـــة إلـــى تمسك مسلمي الجزيرة العربيـــة بعقيدتـــهم الســـمحة وإيمانـــهم القـــوي كـــان الصخرة الصماء التي تحطمـــت عليـــها آمـــال رجـــال الإرســـالية وجـــهودهم التبشيرية اليائســـة .

وهكذا أجهضت تلـــك العوامـــل مجتمعـــة مخططـــات وآمـــال الإرســـالية وجعلتها تقرر رسميا في ١٩٤٤م تصفيـــة نشـــاطاتها نـــهائياً .

وبعد أن أصيبت بخيبة أمل كبرى ، ورحلت عـــن المنطقـــة وهـــي تجـــر ذيول الفشل الذريع لجهود مضنية دامـــت خمســـون عامـــاً ، وطويـــت بذلـــك صفحة سوداء من عمل تبشيري أمريكي فشل فـــي تحقيـــق أهدافـــه .

---

(١) Paul , Harrison:" The Arab At Home" (New York Crewel, 1924) P. 8.

(٢)Paul , Harrison: ibid. P. 300.

## التنافس البريطاني - الأمريكي حول نفط الخليج العربي(*)

أصبح النفط هو محور التنافس الأنجلو- أمريكي منذ مطلع القرن العشرين حينما تم التوقيع على أول إمتياز نفطي في إيران ١٩٠١م بين الحكومة الإيرانية والمواطن البريطاني " وليم نوكس دارسي WILLIAM ANOX DARCY "(١) .

وكانت بريطانيا قد قيدت بعض حكام أقطار الخليج العربي بمعاهدات إضافية تلزمهم بعدم منح أي امتياز نفطي لأية جهة كانت دون الأخذ بمشورة وموافقة بريطانيا في حين أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تكرس إهتمامها بالمنطقة بعد اكتشاف النفط فيها وعمدت إلى مزاحمة الدول الأخرى لضمان نصيبها من النفط ، بيد أن المصادر الأجنبية

---

(*) موضوع التنافس البريطاني الأمريكي حول نفط الخليج العربي قد أستوعبته العديد من الدراسات، ولذا فضلت الباحثة تناوله بإختصار شديد دون العناية بالتفاصيل الدقيقة مع التركيز على أثر النفط في التوجيه السياسي للولايات المتحدة الأمريكية نحو منطقة الخليج والذي عزز في الوقت نفسه من الأهمية الإقتصادية والإستراتيجية والسياسية لمنطقة الخليج العربي .

(١) بخصوص الدراسات التي تناولت موضوع التنافس الأنجلو – أمريكي حول نفط الخليج راجع:

- ١ – أندره نوسش : الصراعات البترولية في الشرق الأوسط ، ترجمة اسعد محفل ، دار الحقيقة بيروت ١٩٧١م.
- ٢ – محمد لبيب شقير : صاحب ذهب : اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة الجزء الأول ١٩٦٠ .
- ٣ – جورج ينوفسكي : البترول والدولة في الشرق الأوسط ، بيروت ١٩٦١.
- ٤ – فيني دافيد : بترول الصحراء ، بيروت المكتبة الأهلية ١٩٦٠.
- ٥ – راشد البرواي : حرب البترول في الشرق الأوسط ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٣م .
- د. إبراهيم محمد شهداد : تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الإمتياز الأولى حتى عام ١٩٧٣م الدوحة ١٩٨٥.
- د. طالب محمد وهيم : التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي ، وموقف العرب في الخليج منه ( ١٩٢٨-١٩٣٩) دار الرشيد ، بغداد ١٩٨٢.

والعربية قد خلت من أي إتفاق نفطي حصلت عليه الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى بالرغم من أن نتائج الحرب قد جاءت في صالح بريطانيا [١] بعد إندحار العثمانيين والألمان وإنسحابهم من المنطقة وزادت من نفوذها وهيمنتها في الخليج إلا أنها سرعان ما واجهت معارضة الأمريكيين بشأن النفط في شمال إيران وشمال العراق ، ثم منطقة الخليج عموماً فبالنسبة لنفط شمال إيران فقد حصلت عليه الشركة الأنجلو – فارسية في ١٩٢٠م من المواطن الروسي "خوستريا" والذي كان قد فاز به في عام ١٩١٦م ، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعترضت على هذا الإجراء واعتبرته منافياً لسياسة الباب المفتوح [*] التي دعت إليها الولايات المتحدة عقب محادثات السلام في ١٩١٩م حتى لا يقتصر منح الإمتيازات على بريطانيا في مناطق الشرق الأوسط- وجاء التوجه الإيراني متمشياً مع الرغبة الأمريكية بأن تتولى الشركات الأمريكية استثمار نفط المنطقة الشمالية وبالفعل دخلت الشركة الأمريكية " سنكلير SINCLAIR " وحصلت على الإمتياز في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٣م ، بيد أنها اضطرت للتنازل عنه لشركة أمريكية أخرى هي " اميرانيان AMERANAIN " في عام ١٩٣٧م وهي الخطوة التي عارضتها بشدة بريطانيا وشركة النفط الأنجلو- فارسية [٢] ، أما

---

[١] د. جمال زكريا قاسم : " المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي" ، المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، العدد السادس عشر ١٩٦٩ القاهرة ، ص ٢٠٦-٢٠٧.

[*] إرتكزت سياسة الباب المفتوح على النقاط التالية : ١) أن يعامل جميع رعايا الأمم معاملة متساوية أمام القانون في الأراضي بالانتداب ، ٢) ألا تكون الإمتيازات الإقتصادية التي تمنح في الأراضي المشمولة بالإنتداب امتيازات واسعة لدرجة تجعلها محصورة في فئة معينة ، ٣) أن لا تمنح امتيازات احتكارية بشأن أي مادة انظر : محمد جواد العبوسي ، البترول في البلاد العربية ، القاهرة ١٩٥٥، ص ١٣.

[٢] See; Charles, W. Hamilton: "Americans and Oil in the Middle East"(Houston, Texas 1962) P. 35.

بالنسبة للعراق ، فعلى الرغم من أن بريطانيا تمكنت من تسوية خلافاتها مع فرنسا حول نفط الموصل في مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠م إلا أنها لم تتمكن من تجاوز المنافس الأمريكي إذ سارعت الولايات المتحدة عن طريق وزارة خارجيتها بالإتصال بالحكومة البريطانية ، ولمست منذ البداية دلائل مشجعة على رغبة بريطانيا التعاون معها بصدد نفط العراق[١].

كانت الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط قد قررت إنشاء إتحاد [*] يجمعها بهدف القيام بالعمل المشترك في بلاد ما بين النهرين ، أو أي مكان آخر يرى اتحاد الشركات الأمريكية ضرورة العمل فيه ، وكان أول عمل لهذه المجموعة هو الإتصال بشركة النفط التركية والشركة الأنجلو- فارسية ودخول الأطراف الثلاثة في مفاوضات طويلة ومعقدة بدأت في تموز /يوليو ١٩٢٢م وانتهت في ٣١يوليو ١٩٢٨م حين تم التوقيع على اتفاقية الخط الأحمر ، وتسوية النزاع الدائر بين الأطراف المعنية [٢] ، والذي كان من نتيجته تحول شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق ( I.P.C. ) ١٩٢٩م لتضم شركاء من ( شركة النفط الأنجلو – فارسية ، وشركة شل الهولندية ، وشركة النفط الفرنسية ) بالإضافة إلى المجموعة الأمريكية ، وحصلت شركة نفط العراق على امتيازها من الحكومة العراقية [٣] لتعطي بذلك فرصاً شبه متساوية للشركات البريطانية والأمريكية للعمل في مجال النفط العراقي ،

---

[١] د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الولايات المتحدة والمرق العربي سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد الرابع أبريل ١٩٧٨م المجلس الوطني لثقافة والفنون والآداب ، الكويت ص ١٧.

[*] هذا الاتحاد كن يضم شركات ستاندرد اوف نيوجرسي – سوكوني – سنكلير – تكساس – جلف – مكسيكان – اتلانتيك

[٢] د. طالب محمد وهيم : " المرجع السابق " ص ٤٩.

[٣] د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : " المرجع السابق " ص ١٨.

بينما اندفعت الشركات الأمريكية الغير مشمولة بالإتفاقية للتوغل في منطقة الخليج العربي ، وهذا يتمثل بشكل واضح في نشاط شركة نفط الكاليفورنيا والتي بدأت نشاطها في الخليج بنفط البحرين .

كانت البحرين كذلك من الأقطار الخليجية التي شهدت تنافساً بريطانياً – أمريكياً حول عقود امتياز النفط هناك ، بعد أن كان المغامر النيوزيلاندي الميجور فرانك هولمز ممثل شركة المجموعة الشرقية العامة السنديكيت " I. J.S " قد منح من الشيخ حمد بن عيسى في ٢ ديسمبر عام ١٩٢٥م إمتيازاً للبحث عن النفط في بلاده مدته ثلاث سنوات[١] ، وكان هولمز قد عرف انه سمساراً اكثر من مستثمراً إذ سرعان ما أخذ يبحث عن مشتر لحق الإمتياز فتلقفت العرض الشركات الأمريكية [٢] وفازت به في النهاية شركة " GULF " مقابل ٥٠ آلف دولار في نوفمبر ١٩٢٧م .

بيد أن دخول " GULF " في إئتلاف شركة نفط العراق ( I. P.C. ) لم يتح لها العمل بمفردها في البحرين إذ يعد ذلك منافياً لما جاء في إتفاقية الخط الأحمر عام ١٩٢٨م ولذلك اضطرت الشركة للتنازل عن هذا الإمتياز لشركة نفط أمريكية أخرى هي شركة استاندرد أويل أوف كاليفورنيا ( سوكال ) " STANDARD OIL OF CALIFORNIA SOCAL " الغير مساهمة في شركة ( I. P.C. ) وذلك في ٢١ ديسمبر ١٩٢٨[٣] .

---

[١] F.O. 371/8944, Motor Holes, Account of His Visit in the Persian Gulf 1925 .

– وكذلك انظر محمد الرميحي: " قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ١٩٢٠-١٩٧٠" مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ١٩٧٦ ، ص ١١٣ .

[٢] F.O. 371/3/9/7, Oil Concessions in Bahrain and Kuwait 1927 – 1931.

[٣] Kennedy J. William (Ed) "Secret History of the Oil Companies in the Middle East" (U.S.A. Salisbury: Documentary Publication, 1979. vol.1) Pp.39-40.

وكذلك أنظر :– د. إبراهيم محمد شهداد : مرجع سبق ذكره ، ص٥٦.

بيد أن مكتب المستعمرات الذي كان مهتماً بشئون الخليج قد أعلن أن حكومة بريطانيا تريد إدخال بند في إمتيازات النفط البحرينية ليجعلها مقصورة على الجنسية البريطانية وهو ما رفضته الحكومة الأمريكية واعتبرته عائقاً متعمداً بهدف إبعاد الشركات الأمريكية من الدخول إلى الخليج ، ثم بدأت محادثات دبلوماسية طويلة لم تؤد إلا إلى حل وسط في يناير ١٩٣٠م حين وافق مكتب المستعمرات على انه يجب على شركة بابكو( شركة النفط البحرينية ) وهي شركة فرعية " لسوكال " أن تكون شركة بريطانية يتم تسجيلها في كندا وأن تدخل في إدارتها ومستخدميها بريطانيين [١] فكان أن وافقت بابكو في نهاية المطاف على هذه الشروط وحصلت على عقد الامتياز من شيخ البحرين في نهاية ١٩٣٠م[٢].

غير أن وزارة الخارجية البريطانية وجدت أن بند الجنسية غير عملي ، وأرادت أن تقضي على موقف بريطانيا المزدوج بخصوص دخول الشركات النفطية الأمريكية فأسقطت عن طريق مجلس الوزراء هذا البند رسمياً في ١٣ أبريل ١٩٣٢م .

وهكذا تمت الموافقة على سياسة الإنفتاح رسمياً وأنخفض بالتالي الدعم الأمريكي الرسمي للشركات العاملة في المنطقة في الثلاثينات بشكل ملموس ، ومضت شركة بابكو تعمل في نفط البحرين من خلال اتفاقيتي ١٩٣٤ – ١٩٤٠م الموقعتين بينها وبين شيخ البحرين ، معتمدة على ما حققته هناك من إنجازات ، وظلت حتى عام ١٩٥٢م

---

[١] روز ماري سعيد زحلان: المنافسة البريطانية – الأمريكية في البحرين (١٩١٨ – ١٩٤٧) بحث منشور بمجلة الوثيقة ، تصدر عن مركز الوثائق التاريخية – بدولة البحرين ،العدد الخامس – السنة الثالثة ، شوال ١٤٠٤هـ ١٤٠٤، يوليو ١٩٨٤ ، ص ٤٢.

[٢] **Bahrain Petroleum Co. The Story of Bahrain Petroleum Limited B A P Co, Bahrain, BAP CO Publics Relation, 1979.**

حين ظهر مبدأ مناصفة الأرباح الذي أوجـــد سياســات جديــدة فــي العلاقــة بين الشركات المنتجة والـــدول النفطيـــة .

أما بالنسبة للمملكة العربية الســـعودية ، فقـد تمكــن فراتـك هولمــز من الحصول علي أول إمتياز في منطقـــة الإحســاء فــي عــام ١٩٢٣م[١]، ولكنة كان عديم الجدوى والغي من تلقاء نفســه، بعـد أن أخفقــت الشــركة التي يمثلها هولمز في تحقيق أية نجـــاح هنــاك .

كان طبيعياً أن تهتم شــركة النفــط كاليفورنيــا بنفــط الإحســاء بحكــم نشاطها فـــي البحريــن حيــث ســاد الإعتقــاد بوجــود نفــس التكوينــات الجيولوجية هنــــاك ، ومـــرة أخـــري تعـــود الشـــركات البريطانيـــة لتبـــدي رغبتها في الحصول علي الامتياز ، بعـــد المخـــاوف التـــي أخـــذت تبديـــها شركة الأنجلو-فارسية إزاء الإندفاع الأمريكـــي نحـــو الخليـــج .

ووجهت إدارة الشـــركة فـــي لنـــدن تعليماتـــها إلـــي موظفيـــها فـــي عبادان وبذل قصارى جهدهم لأجـــل الحصـــول علـــي إمتيـــاز الإحســـاء [٢]، كما أجريت شركة نفط العراق التــــي تمثــل المصــالح النفطيـــة البريطانيـــة عدة إتصالات مـــع الشـــيخ "حـــافظ وهبـــة" أحـــد مستشــاري الملــك بـــهذا الشــأن [٣].

وفي حين أرسلت شـــركة الكاليفورنيـــا الأمريكيـــة وفـــداً ، لـــم تنتظـــر شركة نفط العراق مـــا ستســـفر عنـــة مفاوضـــات الأمريكييـــن بـــل قـــررت المضاربة والمزايدة وأرســـلت مبعوثـــها لونكريـــك فـــي مـــارس ١٩٣٣م[٤]

---

[١] H, S.T. j .B. Philby: " Arabian jubilee" Robert Hale LTD, London, P.59.

[٢] I-O-R (15-1-627), From Abadan Refinery, (P.G) To Col. Fowle, 1933.

[٣] PRO, F.O. 371-16870, British Legations, Jidda to C.F.A Warner 15-3-1933.

[٤] Ibid.

في الوقت الذي انتظر فيه الملك عبد العزيز طويـلاً للحصـول علـى أفضـل العروض وتقييم الوضع لإتخاذ ما يناسب المصلحـة العليـا لبـلادة [*].

ويبدو أن الملك عبد العزيز قـد أقتنـع فـي الأخـير بقـوة الاقتصـاد الأمريكي قياساً بالإقتصاد البريطاني ، الأمـر الـذي يعنـى قـدرة الشـركات الأمريكية على المساهمة في تنميـة الإقتصـاد السـعودي ، فكـان أن منـح الإمتياز بالفعل إلى شركة نفـط الكاليفورنيـا الأمريكيـة فـي ٢٩ يوليـو[١] ١٩٣٣م ، ولقد تمخض عن منح هذا الإمتياز فيمـا بعـد دخـول الرأسـمال الأمريكي والخبرة الفنية الأمريكية ، وغير مجـرى التـاريخ العربـي وفتـح باب الشرق الأوسط بشكل واسع أمـام الولايـات المتحـدة الأمريكيـة التـي تمكنت من أن تمد قدمها إلى الـبر الرئيسـي المقـابل (الإحسـاء ) بعـد أن ثبتت قدمها الأولى فـي جـزر البحريـن ، وعلـى أيـة حـال فـإن هـذا التوغل، وإن لم يتـم فـي الحـال ، فإنـه كـان بدايـة النهايـة للسـيطرة البريطانية في الخليـج العربـي ، وإذ أن بريطانيـا لـم تـترك الأمريكييـن يدخلون منطقة نفوذهم فحسب بل تركت لهم أيضاً أكـبر حقـل نفطـي فـي الشرق الأوسـط [٢].

---

[*] كانت المفاوضات النفطية السعودية مع الأمريكيين والبريطانيين معقدة للغايـة إذ كـانت ترتبـط عند ابن سعود بسياسات أخري عديدة كمسألة الاعتراف الأمريكي بالملكة ،والعلاقات الدبلوماسـية، والعسكرية ، والتجارية ، ولذلك أعتبر ابن سعود أن موضوع النفط هو المحك الذي يمكن أن يقيس من خلاله السياسات الأمريكية أو البريطانية تجاه بلادة وأنة ينبغي الاستفادة منه في مجال الأمـن القومي السعودي.

[١] جريدة أم القرى ، ١٠ يوليو ١٩٣٣.

-Foreign Relation of the United States, 1933, vol. II, United States Government Printing Office, Washington D.C. 1949. Harvard Law Library 57/24.
-PRO, Fo.371 –16871, Times Extract, 22-7-1933; MR. Calvert, Jidda, 22-7-1933; Times, 22-7-1933.

[٢] Mosely, Leonard:" Power Play, Great Britain" Williams Brothers LTD .1973. P.53.

وبموجـب الإمتيـاز الممنـوح للأمريكيين فقـد شـرعوا بعمليـات الإستطلاع و الحفر ، حتـى تـم اكتشـاف أول بـئر تجـارى فـي منطقـة "الدمام" في عام ١٩٣٨م، وحـاولت شـركة كاليفورنيـا أن تمتـد بنشـاطها ليشمل المنطقة المحـايدة بيـن السـعودية – والكويـت ومنطقـة الحـدود المشتركة بين قطـر والسـعودية ، ولكنـها وجـدت مجابهـة قويـة مـن منافستها التقليدية شركة نفط العراق التي سعت بدورهـا لمنـع وقـوع مـا تبقي من منطقة "الخـط الأحمـر" بـأيدي الأمريكيين فأسسـت فـي سـنة ١٩٣٥م شركة إمتيازات النفط المحدودة بدعم مـن الحكومـة البريطانيـة.

بيد أن المساعي البريطانية لم تكن لتقنـع ابـن سـعود ،بعـد المكانـة التي احتلتها شركة نفط الكاليفورنيا ومـا أثبتتـه مـن الإمكانيـات العمليـة والالتزام بالتعهدات ، وما بذلته من جهود لتسهيل عمليـة نقـل النفـط إلـى موانى الخليـج العربـي ، الأمـر الـذي جعلـها تتفـوق علـي الشـركات البريطانية ، والألمانية ، واليابانيـة، والإيطاليـة، وتحصـل علـى امتيـاز مناطق الحياد بين السعودية وجيرانـها فـي عـام ١٩٣٩م ، وهـو نفـس العام الذي شهد تغيير اسم شركة كاليفورنيـا إلـى شـركة الزيـت العربيـة الأمريكيـة .ARABIN AMERICAN OIL CO ، والتـي يرمـز لـها إختصاراً بأرامكو Aramco- ونقل مركزها الرئيسـي إلـى الظـهران فـي ١٩٥٢ م .

وفي الكويت،كانت شـركة البـترول الأنجلـو-فارسـية The Anglo Persian Oil Co. - هي أولـى الشـركات التـي أبـدت اهتمامـا نشـطا بالتطلعات البترولية هناك منـذ سـنة ١٩١٧م [1]، عندمـا قـامت بعمليـات فحص أولية في الكويت دخلت علي إثرها فـي مفاوضـات مـع الكويتيين

---

[1] Mosely, Leonard:" Power Play, Great Britain" Williams Brothers LTD .1973. P.53.

لأجل الحصول على حق الإمتياز ،وقامت الحكومة البريطانية من جانبها بدعم الشركة في مفاوضاتها مع شيخ الكويت ،بيد أن دخول النيوزيلندي هولمز حلبة المنافسة قد افسد الأريحية التي كانت تتفاوض بها الأنجلو- فارسية ، لاسيما وأنه كان يتفاوض باسم شركة نفط الخليج الأمريكية ، وأستطاع هولمز تقديم عروض مغرية للكويتيين، وبدا وكأن الامتياز قد منح له ، لولا أن الوكيل السياسي البريطاني "ديكسون" قد فاجأ المتفاوضين في ١٩٣٠م بضرورة الالتزام بشرط الجنسية البريطانية [1] بيدا أن وزارة الخارجية الأمريكية عادت وذكرت البريطانيين بسياسة "الباب المفتوح " والتي طبقت في البحرين، وهكذا أنخرطت الحكومتان الأمريكية والبريطانية رسمياً في التنافس حول نفط الكويت ، وخاضا غمار مضنية ومعقدة أسفرت في النهاية عن فكرة الإتفاق بين المصالح الأمريكية والبريطانية [2] .

وهو إقتراح تقدمت به الأنجلو -فارسية وهو يقضي برغبتهم في العمل المشترك مع الأمريكيين ، بالشكل الذي يبقي للمصالح البريطانية هيمنتها وأرجحيتها علي المصالح الأمريكية ، وتمشياً مع تلك الرغبة في المحافظة علي مركز بريطانيا العتيد في المنطقة ورغبة في عدم الإصطدام المباشر مع حكومة الولايات المتحدة ارتأت السياسة البريطانية أن من الأفضل الإستجابة للضغط الذي تزاوله سفارة الولايات المتحدة في لندن وسحب إصرارها علي عبارة "الإشراف البريطاني " British Control Clause في أي إمتياز قد يمنحه شيخ الكويت للشركات الأمريكية.

---

[1] Desire of Eastern and General Syndicate to Obtain Oil Concession in Kuwait E, 5142/4191,F.O.371/15277(1833), Public Record Office, P.446, Dated7TH December 1931.

[2] From G.E.W. Flood (Colonial Office) to the Under Secretary of State, Foreign Office, January 1931, F.O371\15277(1833), P.R.O. No 374-375.

ومن جانبه كان للشيخ أحمد الجابر الصباح شيخ الكويت موقفاً مشابهاً للذي أتخذه الملك عبد العزيز آل سعود إذ أراد الاستفادة من هذه المنافسة الحامية الوطيس والتريث لأجل الحصول علي أفضل العروض ،وإن كان يفضل اتفاق المصالح الأمريكية والبريطانية علي شكل شركة يعطي لها إمتياز البحث والتنقيب عن البترول داخل بلادة[1]،وبالفعل حدث ما كان يرجوه شيخ الكويت إذا إتفقت كل من شركة النفط الأنجلو -فارسية البريطانية ، وشركة نفط الخليج في نهاية المطاف علي تأسيس شركة نفط الكويت المحدودة (K. O. C.) في فبراير ١٩٣٤م تمول وتمتلك مناصفة بين الشركتين المذكورتين ،وبعد مباحثات مع شيخ الكويت حصلت شركة نفط الكويت المحدودة علي إمتياز البحث والتنقيب وإستغلال النفط في الكويت في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤م [2] ، وقد ظل هذا الإتفاق سارياً حتى ٣ نوفمبر عام ١٩٥١م عندما أتفقت شركة البترول الإنجليزية الفارسية وإتحاد بترول الخليج ( جلف )على إلغاء العقد المبرم بينهما في عام ١٩٣٤م.

لم تنشأ مشكلات سياسية حول إمتيازات قطر ومشيخات ساحل عمان ، لأن سيطرة بريطانيا هنا كانت أقوى ، ولم تجد الشركات البريطانية منافسة قوية ، فحصلت الأنجلو – فارسية على إمتياز قطر سنة ١٩٣٥م، بينما حصل فرع من شركة نفط العراق على إمتياز

---

(1) .... And That Shaikh Appears to be Trying to Arrange an Anglo –American Group in Kuwait..."
See; From Colonial Office about Kuwait Oil Concession, Dated 21ST April 1933, E2138/ 12191,F.O.371/16836 (2508), P.R.O, P. 87.

(2) د. بدر الدين عباس الخصوصي : دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي و الاقتصادي (١٩١٣ – ١٩٦١ ) ، ذات السلاسل ، ١٩٧٨ م . ص ٣٢٣ .
-Casille, Rex James: "Oil Diplomacy: the Evolution of American Foreign Policy in Saudi Arabia, 1933-1945 "(pH. D. Thesis University of Utah, 1983) P. 43.

مسقط وعمان سنة ١٩٣٧م [١]، و لم تدخل المنافسة الدولية إلى تلك المناطق إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

هكذا ، كان من الصعب على البريطانيين منح المصالح الأمريكية من الولوج إلى داخل منطقة الخليج لأسباب تتعلق بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية التي برزت بين دول العالم بعد الحرب العالمية الأولى ، بالإضافة إلى عزم الأمريكيين أنفسهم على التواجد الفعال والنشط في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، ومن ثم يمكن القول أن دخول المصالح الأمريكية كان بمثابة بداية النفوذ الأمريكي في الخليج العربي.

## العلاقات الدبلوماسية و السياسية الباكرة:

فيما عدا النشاط الإقتصادي "التجاري – النفطي " و الثقافي التبشيرى " الطبي– التعليمي" ، فقد ثبت أن الأرشيف الأمريكي * يخلو من أية وثائق تكشف عن سياسة أمريكية موضوعة إزاء المنطقة العربية وظلت السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط على هذا النحو حتى قبيل الحرب العالمية الثانية حين بدأ التغيير يدخل على السياسة الأمريكية ، أي التحول إلى وضع سياسة نحو المنطقة [٢] .

وحتى هذه الفترة كانت الدبلوماسية الأمريكية قد اعتمدت على بريطانيا في تعاملها مع شئون ووسائل الشرق الأوسط بصورة عامة،

---

[١] د.ى صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي ، الأنجلو – المصرية ، ١٩٩١، ص. ٣٢٣.

National Archives of the United States of America, Washington D.C.

*أرشيف الولايات المتحدة الأمريكية بواشنطن يحتوي على مجموعة من الوثائق التي تخص منطقة الخليج و الشرق الأوسط عموما ، وقد وزعت على شكل فترات زمنية متتالية .

[٢]Documents on the History of Saudi Arabia , Edited by Ibrahim Al. Rashid, vol.1, Introduction Pp. 1-5 (Hear after Cited as Ibrahim Al- Rashid).

والجزيرة العربيـــة و منطقـــة الخليـــج العربـــي بصـــورة خاصـــة، فمعظـــم ملفـــات إدارة الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة المتعلقـــة بـــالخليج العربـــي أعتمدت أساساً علي المعلومات والوثائق التـــي أمدتـــها بـــها بريطانيـــا مـــن خلال السفارة الأمريكية في لندن ، أو المكتب العربـــي فـــي القـــاهرة ، هـــذا بالإضافة إلى التقارير البسيطة التي كانت تـــرد إلـــى الإدارة الأمريكيـــة مـــن قنصليتها في عدن وعلي درجة أقل من بـــيروت والقـــدس وأســـتانبول [١].

و مع ذلك كله فقد كانت هنـــاك قنـــوات ضيقـــة بيـــن عـــرب الخليـــج والحكومة الأمريكية ، ورســـمت ســـنوات الحـــرب العالميـــة الأولـــى وفـــي أعقابها بداية دخول أمريكا في الشـــئون الدبلوماســـية والسياســـية للخليـــج العربي ، وحتى ذلك الوقت لم تكـــن أمريكـــا تحظـــى إلا بتواجـــد دبلوماســـي بسيط ، وعلاقات سياسية محـــــدودة .

إذ تصر المصادر العمانيـــــة علـــى أن عمـــان كـــانت أولـــى الدويـــلات الخليجية التـــي أقـــامت علاقـــات دبلوماســـية غـــير كاملـــة مـــع الولايـــات المتحدة الأمريكية ، ويعتبرون أن رحلة الســـفينة "ســـلطانة" إلـــى نيويـــورك وعلى متنها السيد أحمد بن نعمان الكعبـــي الأميـــن الخـــاص للســـيد ســـعيد سنة ١٨٤٠م ، ووصول أول قنصل أمريكي إلـــى زنجبـــار وهـــو ريتشـــارد ووترز في عام ١٨٣٧ م هـــي علاقـــات دبلوماســـية مهمـــة تناســـب تلـــك المرحلة[٢] ، وعلى الرغم من أن أحمد بـــن نعمـــان الكعبـــى لـــم يكـــن قـــد حمـــل معـــه أوراق إعتمـــاد رســـمية تشـــهد بأنـــه ســـفير ، وأن مهمتـــه الدبلوماسية كانت قاصرة على تسليم رسالة إلـــى الرئيـــس الأمريكـــي.

---

[١]ibid. P. 3.

**Memorandum from Division of Near East Affairs to the Third Asst. of Security of State (Bliss), Nov. 16, 1922. Ibrahim al- Rashid, vol. I, Pp. 97-98.**

[٢] وزارة الأعلام والثقافة ، عمان و تاريخها البحري ن سلطنة عمان ١٩٧٩م ص. ١٨٠-١٨٣ ، أنظر كذلك صورة لأول سفير عماني إلى U...S.A

على أية حال ، فإنه بالرغم من الغموض الذي يكتنف العلاقات السياسية و الدبلوماسية الأمريكية الخليجية قبل الحرب العالمية الأولى ، فإنه على ما يبدو أن هذا الغموض قد بدأ يتلاشى بعد الحرب ، وربما قبل ذلك بقليل ، عندما قرر الرئيس الأمريكي ويلسون في سبتمبر ١٩١٧م أن الوقت قد حان لإصدار بيان صريح عن أهداف السلام الأمريكية في الشرق الأوسط ، و الذي صدر بالفعل في كانون الثاني ١٩١٨م ويتضمن أربعة عشرة بنداً و يقضى الثاني عشر منه على حق الأقليات الوطنية الخاضعة للعثمانيين في تقرير المصير [١] .

و كان طبيعياً أن يعلق العرب الآمال الكبيرة على مبادئ ويلسون السياسية ، وعلى السياسة التي أشيع أن الولايات المتحدة ستنتهجها بعد الحرب لمواجهة الأطماع البريطانية والفرنسية نحو بلادهم [٢] ، غير أن هذه السياسة الأمريكية الجديدة قد واجهت الدبلوماسية الأوروبية التقليدية بكل تعقيداتها و مشاكلها [٣] ، التي أطاحت ليس فقط بمبادئ ويلسون وإنما بآمال العرب في تقرير مصيرهم ، وكانت المفاوضات التي أعقبت الحرب قد أفرزت معاهدة فرساي و الحق بها ميثاق عصبة الأمم يناير ١٩٢٠م ، وقد نصت المادة (٢٢) على نظام سياسي جديد هو نظام الانتداب الذي سعي لوضعه ويلسون كتطبيق

---

(١) توماس . أ. بريسون : العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (١٧٨٤-١٩٧٥) ، ترجمة دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر ، دمشق ١٩٨٥ ، ص١٥٩ .

(٢) د. خيرية قاسمية : الولايات المتحدة الأمريكية و الوطن العربي في الفترة ما بين الحربين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ط١ ١٩٢٨ ،ص٢١ (ضمن مجموعة مقالات باسم السياسة الأمريكية و العرب ، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (٢) .

(٣) **Robert, Lansing: "The Big Four and Others of the Peace Conference" London , 1922,Pp.40-42.**

مشوه لمبدأ حق تقرير المصير ، لم يكن إلا صورة من صور الإستعمار القديم [1] .

توقفت الولايات المتحدة عن التدخل في سياسة الدول الأوروبية الكبرى ، بعد أن فشل ويلسون في الحصول على موافقة الكونجرس لإقرار المعاهدة و الميثاق في مارس ١٩٢٠م بعد معارضة شديدة من زعماء الحزب الجمهوري لسياسته الخارجية [2] .

غير أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة بدافع رعاية مصالحها في الشرق الأوسط من توثيق علاقاتها السياسية بالحكام هناك ، و فتح قنوات للحوار السياسي الذي يضمن عدم المساس بالمصالح الأمريكية في المنطقة ، ومن ذلك أن الولايات المتحدة و المملكة العربية السعودية "الوليدة " قد دارت بينهما مباحثات مطولة ، سعت من خلالها العربية السعودية إلى الاعتراف الأمريكي بالمملكة ، بعد أن كان الملك عبد العزيز آل سعود قد نجح في ضم الحجاز إلى نجد وملحقاتها في عام ١٩٢٦ م.

وتقدمت المملكة العربية السعودية بطلب رسمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية تدعوها إلى الإعتراف بها في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٩م [3] .

بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت حذرة إلى حد بعيد في الاعتراف بالسعودية وذلك لإعتبارات عديدة ، أهمها ، الرأي القائل

---

[1] Zeine , N. Zein: "The Struggle for Arab Independence: Western Diplomacy and The Rise and Fall of Faisel's kingdom in Syria" (Beirut: Khayat's, 1960) P. 154.

[2] De Novo , John . A: "American Interests and Polices in the Middle East 1900-1939" ( Minneapolis : University of Minnesota Press , 1963 ) P . 73.

[3] The Secretary of State to Ambassador in Great Britain Dated 10 February 1931 No. 666.

بعدم أهمية مملكة الحجاز و نجد و ملحقاتـــها مـــن الناحيـــة التجاريـــة و أن هناك القليل مما قد يثير إهتمام أمريكـــا (١) ، كمـــا أن الإعـــتراف الأمريكـــي بمملكة ابن سعود ســـيضطرها إلـــى الإعـــتراف بكـــل مـــن إمـــام اليمـــن ، والعراق ، في حين كـــانت الدبلوماســـية الأمريكيـــة قـــد أرجئـــت مناقشـــة الاعتراف بحكومة العراق حتى يتم عقد الإتفاقيـــة الثلاثيـــة بيـــن كـــلا مـــن بريطانيـــا و العـــراق و أمريكـــا ، وقـــد تـــم ذلـــك فـــي ٩ ينـــاير ١٩٣٠م وأعترفت الولايات المتحدة بـــالعراق وتـــم التفـــاهم بيـــن الجـــانبين بشـــأن التمثيل الدبلوماسي (٢) في حين تم تجميد مســـألة الإعـــتراف بـــاليمن .

واتجهت الدوائر الأمريكية إلى دراسة السبل التـــي تـــؤدى إلـــى فتـــح بـــاب التفـــاوض حـــول الاعـــتراف الأمريكـــي بالمملكـــة ، و عقـــد وزيـــر الخارجية الأمريكية إجتماعاً مـــع الرئيـــس روزفلـــت فـــي ١٩٣١م ، وفـــي هذا الإجتماع تقرر أن تشـــرع الدوائـــر المســـئولة فـــي الاتصـــال بالجـــانب السعودي لفتح باب المفاوضـــات (٣).

و في أول الأمر اتجهت الدوائر الأمريكيـــة إلـــى أن تـــدور المفاوضـــات في هذا الصدد مع ممثل المملكة العربيـــة الســـعودية فـــي لنـــدن ، غـــير أن هذا الإتجاه سرعان ما تغير إلى أن تجـــري المفاوضـــات فـــي مصـــر بيـــن السفير الأمريكي في القاهرة وحافظ وهبـــة لكونـــها أكـــثر ملائمـــة لإجـــراء

---

- Foreign Office , Macca , Hejaz . No 57/1/1: From Fuade Hamza, Acting Director for Foreign Affairs to His Excellency the Secretary of State. Washington, U.S.A. Dated 29th September: Al Rashid .Op Cit: vol. II. P. 219.

(١)Memorandum, Division of Near Eastern Affairs, U.S.A. Department of State No 40, Op Cit: 25, 1928, Ibrahim Al- Rashid, vol. II, Pp. 226-237.

(٢)The Secretary of State of the Ambassador in Great Britain No .666. Feb. 10,1931, Ibid. vol. III.

(٣) خالد هميل سعيد قطنان : العلاقات السياسية السعودية – الأمريكية من ١٩٤٣ حتـــى أعقـــاب الحرب العالمية الثانية ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة عيـــن شمس ، القاهرة ١٩٨٨م، ص٦٥.

مثل هذه المفاوضات ، كما أسندت إلى القنصلية الأمريكية في عدن مهمة مساندة المفاوضات ، لموقعها على أرض الجزيرة العربية وبحكم ما توافر لديها من معلومات غزيرة عن الشخصيات القيادية في الجزيرة [1] .

في هذا السياق و بالرغم من أن الولايات المتحدة كانت في طريقها للاعتراف بالمملكة السعودية إلا أن المساعي الروسية الرامية إلى توثيق علاقاتها بمنطقة الخليج العربي من خلال اعتمادهم قنصلا لهم في جدة منذ عام ١٩٢٤م ، وكون الإتحاد السوفيتي أول دولة أجنبية تعترف بالنظام الجديد وطرد الهاشميين من الحجاز في ١٩٢٦م ، وموافقة ابن سعود على تسيير خط ملاحي سوفيتي في البحر الأحمر لخدمة أغراض الحج ، وازدهار التجارة السوفيتية في البلاد السعودية ، وعندما واجهت السعودية الأزمة المالية الخطيرة على أثر قمع حركة الأخوان سنة ١٩٣٠م قدم الإتحاد السوفيتي بعض المساعدات المالية والعينية وزود البلاد بالنفط.

هذا الإندفاع السوفيتي نحو السعودية في – رأيي – بالإضافة إلى الجدوى الإقتصادية التي نبهت إليها قنصلية عدن ، و العوامل السياسية التي استندت إليها السفارة الأمريكية في القاهرة قد جعل موضوع الإعتراف الأمريكي بالسعودية أمراً جديراً بالتحقيق ، بعد أن أصبح الجدل في هذه المسألة غير ذي موضوع.

و لكن قبل المضي في آية إجراءات رسمية، طلبت الخارجية الأمريكية من سفارتها في لندن أن تتلمس مدي إستعداد حكومة ابن

---

[1] د. مديحه أحمد درويش : تطور العلاقات السعودية – الأمريكية حتى عقد معاهدة ١٩٣٣م (دراسة وثائقية) . مستل من مجلة البحوث و الدراسات العربية ، تصدر عن معهد البحوث و الدراسات العربية ، العدد الثاني عشر ، القاهرة ١٩٨٥-١٩٨٦، ص٧٩.

سعود لعقد معاهدة صداقة وتجارة وملاحة تعامل فيها الولايات المتحدة معاملة الدولة الأكثر رعاية دون آية شروط فيما يتعلق بذلك ، بالإضافة إلى ضرورة تزويد السفير الأمريكي في لندن بقوانين المملكة التي تحدد الإجراءات القضائية في الأحوال المدنية والجنائية والأحوال الشخصية ، كما طلبت الخارجية الأمريكية من نظيرتها البريطانية أن تمدها بصفة سرية بنفس المعلومات [١] .

وفي ١٣ أبريل ١٩٣١م رد حافظ وهبة على الجانب الأمريكي بالموافقة الرسمية على المقترحات الأمريكية المشار إليها ، وأدي ذلك إلى أن توافق الولايات المتحدة على الاعتراف بالمملكة العربية السعودية ، و ظهر نص الإعتراف الأمريكي في الصحافة الأمريكية في ٣ مايو ١٩٣١م[٢].

بدأت المفاوضات الفعلية بين الجانبين الأمريكي و السعودي بخصوص عقد المعاهدة عندما وصل الحكومة الأمريكية رد حكومة ابن سعود بتاريخ ٤ مايو ١٩٣١م بالموافقة على الدخول في تبادل المذكرات التي تتعلق بعقد معاهدة رسمية تعامل فيها الولايات المتحدة معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالتجارة و الملاحة [٣] ، ولم يتوصل الطرفان إلى صيغة نهائية للمعاهدة إلا بعد عامين أي في

---

[١] The Secretary of the U.S. Ambassador in Great Britain (Dawes) No. 666. Feb. 10,1931, Foreign Relation s 1931, P. 547-550.

[٢] Press Relation, U.S. Dept of State, May 22, 1933, Ibrahim Al-Rashid, vol. III, P.116.

[٣] جريدة أم القرى ، العدد ١٣ شعبان ١٣٥٢ ه/ ديسمبر ١٩٣٣م

و كذلك:

-United States Government, Diplomatic and Consular Representation, Juridical Protection, Commerce and Navigation Provisional Agreement between the U.S. of America and The Kingdom of Saudi Arabia Signed November 7,1933, Washington: U.S. Government Printing Office, 1933. Herewitz. J.C: Op Cit: Pp. 453-454.

١٩٣٣م ، و كان أهم ما تضمنه الإتفاق المـــبرم فـــي ٧ نوفمـــبر ١٩٣٣م، أن القانون الذي يطبـــق بشـــأن الدبلوماســـيين الســـعوديين فـــي الولايـــات المتحدة والممثليـــن الأمريكييـــن فـــي الســـعودية هـــو القـــانون الدولـــي ، بالإضافة إلى الإتفاق على حق الدولتين فـــي أقامـــه قنصليـــات كـــل لـــدي الطرف الأخر وفق البرتوكولات المتعارف عليـــها دوليـــاً [1]، وكـــانت هـــذه الإتفاقية هي الأساس الذي تـــم بموجبـــة تنظيـــم العلاقـــة فيمـــا بعـــد بيـــن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربيـــة الســـعودية.

رفضت إدارة الرئيس روزفلت فكـــرة إقامـــة تمثيـــل دبلوماســـي فـــي المملكـــة فـــي أعقـــاب معـــاهدة ١٩٣٣م ، بدعـــوى أن حجـــم العلاقـــات التجارية الأمريكيـــة مـــع الســـعودية لا تتطلـــب تمثيـــلاً دبلوماســـياً يكلـــف حكومة واشنطن نفقات جديدة ، في الوقت الذي كـــانت فيـــه نتـــائج الأزمـــة الإقتصادية العالمية لا تـــزال تـــؤرق مضـــاجع المســـئولين فـــي واشـــنطن وتحثهم علي ضغط المصروفات الإدارية إلى أقصـــي درجـــة ممكنـــة .

غـــير أن شـــركات البـــترول الأمريكيـــة العاملـــة فـــي الســـعودية قـــد مارست ضغوطاً علي قسم الشـــرق الأدنـــى بـــوزارة الخارجيـــة الأمريكيـــة من اجل إقامة تمثيل دبلوماسي وتوفير دعـــم حكومـــي لـــهم فـــي المملكـــة العربية السعودية ، وظل هـــذا الإلحـــاح مـــن قبـــل الشـــركات حتـــى عـــام ١٩٣٩م .

وإزاء تصاعد المصالح والإلتزامات الأمريكية في المنطقة،والمتمثل فـــي تصاعد إنتاج البترول وعقد شركة Casoc لاتفاقية جديدة ملحقة مع الســـعودية في ٣١مايو ١٩٣٩م تم بموجبها تمديد الإيجار إلى ستين عاماً ، كل ذلك دفـــع

[1] Al- Nafgan, Fahad . M: " The Origins of Saudi –American Relations: From Recognizing to Diplomatic Representation 1931-1943" (Ph.D. Thesis University of Kansas, 1989) P.45.

وزير الخارجية الأمريكي "Hull " إلى أن يأخذ موضوع التمثيل الدبلوماسي في السعودية بصورة أكثر جدية،على أساس تكليف وزير أميركا المفوض في القاهرة بالقيام بأعمال التمثيل الدبلوماسي في السعودية بصفة غير دائمة .

تغير موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السعودية تغيراً جوهرياً بدخول أمريكا الحرب العالمية في ديسمبر ١٩٤١م ، إذ صارت السعودية تمثل أهمية كبرى لأمريكا فخطوط مواصلاتها وإمداداتها تمر عبر الشرق الأوسط .

وأصبحت الجزيرة العربية خط الدفاع الثاني عن قناة السويس ومصر ، وخاصة بعد تعمق الزحف الألماني إلى قلب الاتحاد السوفيتي وإلى قلب مصر في إتجاه الإسكندرية في يناير ١٩٤٢م ، ومن ثم أصبح إرضاء الملك عبد العزيز وتأييد حكومته أمراً حيوياً بالنسبة لقضية الحلفاء.

ومن واقع الأهمية الإستراتيجية للمملكة قامت بريطانيا بإيعاز من روزفلت بتقديم مساعدات مالية لابن سعود تبلغ حوالي ١٧ مليون دولار لعامي ١٩٤١ ،١٩٤٢م.

وبدخول أمريكا الحرب أصبح هناك حاجة ملحة لعمليات حربية ، كما أصبحت حاجة سلاح الطيران الأميركي ماسة إلى الطيران عبر أجواء المملكة، وإحتمال الهبوط الإضطراري في مثل هذه الظروف كثيرة كذلك كما أصبحت هناك حاجة ملحة إلى أمكانية إقامة قواعد طيران عسكرية فوق الأراضي السعودية[1].

ولتحقيق ذلك سعت السلطات الأمريكية في محاولة لتخفيف الشعور بالإحباط لدى عبد العزيز آل سعود نتيجة لرفض الحكومة

---

[1]Foreign Relation, 1942, vol. Iv, Pp. 567-575.

الأمركية تقديم المساعدات المطلوبة له،وذلك بإحياء مشروع البعثة الزراعية التي كان قد طلبها الملك عبد العزيز من قبل[1].

ورأت الإدارة الأمريكية أن تغطي تكاليف هذه البعثة من صندوق الإغاثة التابع بتعين مباشرة للرئيس الأمريكي روزفلت تجنباً لتعقيدات المؤسسات التشريعية الأمريكية وأن ترسل هذه البعثة دون قيد أو شرط [2] وبالفعل أنطلقت البعثة من واشنطن في ١٩ مارس ١٩٤٢م إلى القاهرة ثم إلى جدة ،وبعد أن ألتقى أعضاء البعثة الملك .

بدأت البعثة في ممارسة مهامها المتمثلة في تطوير وسائل الري والمحاصيل والعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية لمنطقة واحة الهفوف وأنهت البعثة أعمالها رسمياً في ١٥ يونيو ١٩٤٣م .

وعلى صعيد تطوير العلاقات الدبلوماسية فقد رأى الرئيس روزفلت أن يستمر كذلك في عملة وزيراً مفوضاً لأمريكا لدي القاهرة وفي السعودية في آن واحد بالإضافة إلى وجود مفوضين (أو بعثة دبلوماسية) صغيرة العدد من حيث الموظفين لتكون متواجدة بصورة دائمة في جدة تجمع بين الأعمال الدبلوماسية والقنصلية[3] ، وبالفعل

---

[1] Twitchell, K: "Saudi Arabia" Pp. 165- 176; Hull, Memoirs, vol. 11, P. 1512.

[2] Memorandum by Acting Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Welles ) Washington , September 27, 1941, American Foreign Relations Vol. . 111. Pp. 650-651.

[3] Memorandum by the Under Secretary of State (Welles) to the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray) Feb. 12, 1942, the Acting Secretary of State to Minister in Egypt. (Kirk) March 3, 1942, Foreign Relations, 1942, vol. IV, Pp. 559- 560.
United States Government. Foreign Relations of The United States, 1933- 1953, Washington D.C. United States Government Printing Office P. 75.

أحتفل في مايو ١٩٤٢ بإفتتاح المفوضية الأميركية فـــي جـدة وتــم تعييــن موس James Moose سكرتيراً ثانياً وقنصلاً فـــي جـدة(١) .

تصــاعدت أهميــة دور بـترول الخليـج العربـي لا سـيما البحريــن والسـعودية بسـبب تعـرض بـترول روسـيا وإيـران للتوقـف نتيجـــة للتطورات العسكرية فــي الوقـت الـذي أدركـت فيـه الدوائـر العسـكرية الأميركية أهمية البترول لخدمة عجلة الحـــرب الدائـــرة (٢)، بالإضافـة إلـى أن شركة كاليفورنيا قد أعلنت أنها لم تعـد قـادرة علـى دفـع أيـة مبـالغ للسعودية فوق المبـالغ المتعـاقد عليـها ، ومـن ثـم اتفـق العسـكريون والنفطيون الأمريكيـون علـى ضـرورة إقنـاع حكومتـهم بتقديـم معونـة أمريكية مباشـرة إلـى المملكـة العربيـة السـعودية (٣) وأن تكـون هـذه المعونة أو المنح بمقتضى قانون الإعـارة والتـأجير.

وبالفعل قـرر الرئيـس روزفلـت فـي ١٨ فـبراير ١٩٤٣م أن تقـدم المساعدات اللازمة للسعودية في إطـار قـانون الإعـارة والتـأجير (Lend - lease) - بمشـاركة بريطانيـة بمعنـي أن الإدارة الأمريكيـة كـانت تـرى ضرورة تشكيل لجنة بريطانيـة أمريكيـة لوضـع برنـامج إفـادة المملكـة العربية السعودية من قانون الإعارة والتأجير علـى أعتبـار أنـها ضـرورة أملتها ظروف الحرب ، وبالفعل قدمت الولايات المتحـدة إلـى المملكـة مـا قيمته ٣٣٠٠٠٨٥٠ دولاراً ترد فيمـا بعـد ، وأقتطـع مـن هـذا المبلـغ

---

(١)Charge in Saudi Arabia (Moose) to the Secretary of State , May, 1,1942, Foreign Relations, 1942, vol. IV, Pp. 560-561.

(٢)Caddy, Peter: "The Defense of A Concession "( The Case of American Petroleum Interests in Saudi Arabia 1939-1959).
A Paper Presented at the Seminar of Oil Companies and Governments held at Britannic House, London in 22 October 1982, Pp. 55-57.

(٣)Al- Ruwiathy , Abdulmuhsin , R: " American and British Aid to Saudi Arabia 1928-1945" (pH. D. Thesis University of Taxes, Austin, 1990) P. 104.

١٧٨٩٩٠٠٠ دولاراً ( منحة لا ترد) واتفقت الولايات المتحدة مع بريطانيا على أن تتحمل كل منهما مناصفة هذه المنحة التي لا ترد[١].

وبذلك تكون المملكة العربية السعودية قد حصلت على الأموال اللازمة لها من قانون الإعارة والتأجير على قدم المساواة مع الدول المحاربة إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية .

أما بالنسبة لتطور العلاقات الدبلوماسية ، فقد كتب وزير الخارجية الأميركية لرئيس الولايات المتحدة الأميركية في ٣٠مارس ١٩٤٣م مقترحاً تحويل شكل التمثيل الدبلوماسي في السعودية من قائم بالأعمال (Charged Affairs Adinterin) إلى وزير مقيم (Minister Resident) [٢] وهو ما وافق علية الرئيس روزفلت على الفور في إبريل ١٩٤٣، وليس هذا فحسب، وإنما سعت الولايات المتحدة إلى إنشاء قنصلية أميركية في الظهران ترعي مصالح شركة الزيت الأميركية والعاملين من الأميركيين هناك وتوفر لهم الخدمات والتسهيلات القنصلية [٣] وتقدمت رسمياً إلى الخارجية السعودية بهذا المطلب في ٢٣ أغسطس عام ١٩٤٣م . بيد أن الحكومة السعودية قد رفضت مثل هذا الإجراء الذي سيمثل حرجاً بالنسبة لها في حالة تقدم حكومة دولة ثالثة بنفس المطلب [٤] .

---

[١] Al- Ruwaithy , Abdulmuhsinr: Op Cit: Pp. 115- 116.

[٢] Secretary of State to President Roosevelt, March 30, 1943. Foreign Relations. 1943,vol. Pp. 830-831.

[٣] F.O. 371/40265, Dispatch from British Legation (Mr. Jardan) Jedda, at Foreign Office, No. 43, Dec. 16,1943; Secretary of State to The Minister Resident in Saudi Arabia (Moose) Aug 19,1943, Foreign Relations, 1943. vol. IV. P. 833.

[٤] د مديحه أحمد درويش: العلاقات الدولية للملكة العربية السعودية (دراسة في تطور التمثيل الدبلوماسي الأمريكي لدى المملكة ١٩٣٣-١٩٤٤م) ، مركز بحوث الشرق الأوسط جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٥م، ص ٦٣.

دفع الإلحاح الأمريكي - في هـذا الصـدد - بـالملك عبـد العزيـز لأن يتوجه إلى بريطانيـا يستشـيرها فـي موضـوع قنصليـة الظـهران [١] ، وربمـا أراد الملـك عبـد العزيـز بذلـك أن يقـذف بـالكرة فـي الملعـب البريطاني ، ولا سيما وأنه يعرف جيـداً موقـف بريطانيـا الرافـض دائمـاً لأي تواجد لتمثيل دبلوماسي أجنبي في الخليـج العربـي.

في نفس الوقت سعي رئيـس قسـم الشـرق الأدنـى فـي الخارجيـة الأميركية خلال عام ١٩٤٣م للحصول على موافقـة بريطانيـا علـى إنشـاء قنصلية في البحريـن ، بيـد أن بريطانيـا خشـيت مـن تزايـد المطـالب الأمريكية لتمتد إلى الرغبة في إنشاء قنصلية فـي العـراق وفـي الظـهران وربما في إيران كذلـك.

كانت الخارجية الأميركية تباشر شـئون رعاياهـا فـي البحريـن منـذ عام ١٩٣٦م عن طريق الوكيل السياسي في البحريـن ، ولـم تسـعى إلـى إنشاء قنصلية لها في البحرين بنفـس الحمـاس الـذي أبدتـه فـي حالـة السعودية وذلك لأنها لم تكن لها مصالح إقتصاديـة جسـيمة فـي البحريـن آنذاك، وعلى أية حال يبدو أن الحكومـة البريطانيـة قـد أرادت أن تسـتفيد من الأوضاع فمن ناحية تضغـط علـى عبـد العزيـز ليوافـق علـى فتـح القنصلية الأميركية في الظهران لتثبـت لـلإدارة الأميركيـة أنـها لا زالـت صاحبة اليد الطولي في الخليج برغم كل شـئ وفـي نفـس الوقـت تتولـى قنصلية الظهران الأعمال القنصلية الخاصـة فـي البحريـن[٢].

وإزاء المساعي البريطانية التي حـاولت إقنـاع الملـك بـأن موقفـها الرافض لإنشاء قنصليات فـي الإمـارات العربيـة المتواجـدة فـي الخليـج

---

[١]F.O. 371/40265: Form British Legation, Jedda to Foreign office, Feb. 9, 1944.

[٢]F.O. 371/40265: Form British Legation, Jedda, to Foreign Office Feb. 9. 1944; Minutes, Foreign Office, Feb. 10.1944.

العربي، إنما مرجعة أن بريطانيا لديها إتفاقيات معقودة مع حكام تلك الإمارات تعطيها الحق في التحكم في علاقاتهم الخارجية ، بل وفي كثير من الحالات لها سلطات على الرعايا الأجانب في تلك الإمارات .

أما بخصوص السعودية فالأمر يختلف ، وإذ أن السعودية لا ترتبط مع بريطانيا بإتفاقيات مانعة وأنها دولة ذات سيادة، وافقت الحكومة السعودية في مارس ١٩٤٤ على وجود قنصل أميركي في الظهران ، وأنشئت القنصلية الأميركية في الظهران في ٢سبتمبر ١٩٤٤م كما تقرر إقامة نائب قنصل في رأس تنورة [1].

لقد كان من إفرازات عصر الوفاق الأنجلو- أمريكي أبان الحرب العالمية الثانية مناوأة الولايات المتحدة الأميركية لحركة رشيد علي الكيلاني في العراق [2] في محاولة لإرضاء بريطانيا ، فقد شهدت العلاقات البريطانية - العراقية توتراً شديداً مع بداية الحرب العالمية الثانية وتحديداً مع بداية حركة الكيلاني العسكرية في عام ١٩٤١[3] والذي كان راغباً في الوقت ذاته بتوطيد علاقته بالألمان ، ورفضه قطع علاقات العراق الدبلوماسية بدولة إيطاليا التي أنضمت إلى المحور.

وأعلنت الحرب على بريطانيا بالإضافة إلى أن الكيلاني قد عرض على الإتحاد السوفيتي ضرورة إقامة علاقات دبلوماسية فورية بدعوى حاجة الكيلاني وحكومته إلى دعم الأصدقاء في صراعه مع بريطانيا،

---

[1] From American Vice Consul in Dhahran to the Secretary of State ,Dec. 20 1944, Ibrahim al – Rashid, vol. IV, P.205.

[2] تولى الكيلاني الوزارة في العراق لأول مرة عام ١٩٣٣، وكانت المرة الثانية في عام ١٩٣٥ ، ثم تولى للمرة الثالثة من مارس ١٩٤٠ يناير ١٩٤١، وكانت الرابعة وزارة الإنقلاب التي تصدت لها بريطانيا وعرفت بحركة أبريل.

[3] د. صلاح العقاد: الحرب العالمية الثانية : معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٦، ص ٧٣.

وقد تم بالفعل إقامة العلاقات الرسـمية بيـن الإتحـاد السـوفيتي والعـراق في ١٤مـايو ١٩٤١م.

وعلى الرغم من أن الموقف الرسـمي لـلإدارة الأميركيـة أتسـم فـي بداية النزاع بالحيدة إلا أن هـذا الموقـف سـرعان مـا تغـير علـى إثـر تسريب الحكومة البريطانية أنبـاء تفيـد بوجـود علاقـات مشـبوهة بيـن الكيلانـي والثـوار الفلسـطينيين [١] ، وأن أي دعـم عسـكري أمريكـي للعراقيين معناه تعرض اليهود فـي فلسـطين للقتـل والتدمـير وقـد أخـذ الكونجرس الأميركي هذه الأنباء مأخذ الجـد، وحمـل الخارجيـة الأميركيـة مسئولية أية تعاون أمريكي عراقي فـي المجـال العسـكري.

وقـد رضخـت الإدارة الأميركيـة للضغـط الداخلـي (الكونجـرس) والخارجي (البريطاني) وقررت عـدم تصديـر أسـلحة إلـى العـراق حتـى يقطع علاقته بالمحور والثـوار الفلسـطينيين[٢] .

وتصاعدت الإحداث في العراق إلـى حـد المواجهـة العسـكرية بيـن البريطانيين والعراقيين ، وطلبت الحكومـة العراقيـة مـن الإدارة الأمريكيـة التدخل لوقف القذف البريطاني المكثـف بيـد أن الولايـات المتحـدة تعللـت بصعوبة الإتصال بالبريطانيين في الوقت الحـالي نظـراً للظـروف الدوليـة الصعبة، ولموقف الحلفاء الحـرج فـي الحـرب العالميـة الدائـرة، الأمـر الذي أضعف من موقف الكيلاني وأضطره في النهايـة إلـى مغـادرة بغـداد إلى إيران ، وفي يونية ١٩٤١م عاد الأمير عبـد الله كوصيـاً علـى عـرش الملك الصغير، وشكلت في بغداد وزارة جديـدة برئاسـة جميـل المدفعـي ، ثم وزارة نوري السعيد بداية مـن أكتوبـر ١٩٤١م ، والتـي بـدأت عـهد

---

[١] F.R. IRAQ , The British Embassy to the Department of State , Washington , January , 6,1941.P. 487.

[٢] F.R. IRAQ, The Secretary of State to the Minister Resident in IRAQ (Knabenshue, Washington, March, 1,1941, P.489.

جديد يتسم بالعمل على إسترضاء البريطانيين والتمهيد للنفوذ الأميركي في العراق[١] وبعد فشل حركة الكيلاني وتدمير منشآت العراق الحيوية، كالسكك الحديدية ، والمطارات في بغداد، طلبت الحكومة العراقية النورية من الإدارة الأميركية أن تستفيد من قانون الإعارة والتأجير أسوه بمصر وإيران وتركيا ، وبالفعل إستجابت الإدارة الأميركية لمطلب العراق ، وأطلعت القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد (فاريل Farrell) بأن الرئيس روزفلت سيصدر إعلان إستخفاف العراق لتموين (لينذ - ليز- إيد) المؤسسة الأميركية المكلفة بالتوريد ، طبقاً لقانون الإعارة والتأجير من خلال لجنه مشتركة مع الخارجية البريطانية[٢] ، ودخلت اللجنة الأنجلو- أمريكية في مباحثات مطولة مع العراقيين حول كيفية تطبيق القانون في العراق لتحديد نوعية البضائع المقدمة للعراق وكذا المواد الإنشائية والعسكرية كما تم تحديد شروط وأساليب الدفع الفوري لأسعارها، وإن احتفظت الولايات المتحدة في النهاية بحق إهداء بعض الأسلحة الخفيفة للعراق بلا مقابل تحسباً لمستقبل أفضل في العلاقات بين البلدين.

أما على صعيد تطور السياسة الأميركية البريطانية تجاه الوجود السوفيتي في الخليج ، وفقد نجحت بريطانيا في دفع المملكة العربية السعودية للاعتذار للاتحاد السوفيتي عن إنشاء علاقات سياسية مباشرة معه محتجة أن "للحجاز قدسية في نظر العالم كله" وأن الوجود الشيوعي هناك أمر يسئ لسمعة المملكة[٣].

---

[١] F.R. IRAQ, The Minister Resident in IRAQ (Knabenshue) to the Secretary of State, Baghdad, November , 25, 1941, P. 514.

[٢] د. أمال السبكي: العلاقات الأميركية - العراقية (السياسة العسكرية (١٩٤٠-١٩٤٢) مكتبة الأنجلو- المصرية، القاهرة م ١٩٩٢ ص ١٠٨

[٣] F.O. 15/1/73, Russian Activities in Persian Gulf (18the . Sept 1929).

وعلى الجانب الأخر من الخليج العربي حيث الحكم الإيراني ، فأننا نجد صورة أخرى للعلاقات الدولية ، وإذ أن رضا شاه كان ينظر لعلاقاته مع الإتحاد السوفيتي نظرة أكثر مرونة وإنفتاحاً من نظرة حكام أقطار الخليج العربي وهي نمو الطبقة الوسطي وازدياد الرخاء على مختلف غيرهم من دول العالم ، وبهذا فإن الدبلوماسية الإيرانية حققت نصراً واضحاً في علاقاتها الدولية على الدبلوماسية العربية في الخليج العربي.

غير أن السوفييت قد أهملوا الشرق الأوسط برمته لا الخليج العربي فحسب وذلك فيما بين ١٩٣٦- ١٩٣٩م، ولم يظهر الإتحاد السوفيتي اهتماماً بالخليج العربي إلا في الفترة ١٩٣٩-١٩٤١م ، حيث تكشف الوثائق الأميركية[1] أن ملوتوف Molotov وزير الخارجية السوفيتية أصر في محادثاته السرية مع ريبنتورب Ribbentrop وزير الخارجية الألماني حول تقسيم العالم على أن تكون جميع المناطق إلى الجنوب من باكور في الإتحاد السوفيتي عبر إيران في إتجاه الخليج العربي حتى المحيط الهندي مناطق نفوذ سوفيتية [2] غير أن هتلر بإعلانه الحرب على الإتحاد السوفيتي قد جعل الإتفاق السوفيتي الألماني - بشأن الخليج العربي حبراً على ورق وأثناء الحرب العالمية الثانية تولت بريطانيا بمفردها مسئولية الدفاع عن منطقة الخليج العربي وأشتركت مع الإتحاد السوفيتي في إحتلال غيران ١٩٤١م وإخضاع أراضيها لمتطلبات الحلفاء العسكرية ، وقسمتها كما كانت في عهد الإتفاقيات السابقة إلى منطقتي نفوذ شمالية ترابط فيها قوات

---

(١) نشرت الحكومة الأمريكية ملخصاً لها في جزأين سنة ١٩٤٨ بعنوان:-

. Nazi– Soviet Relations; 11 vols. Washington 1948.

(٢) د يبورين : الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفيتية تعريب خيري حماد القاهرة ١٩٦٧، ص ٥٧-٥٨.

سوفيتية ، وجنوبية تحتلها قوات بريطانية [1] ،وذلك بموجب معاهدة ثلاثية تم التوقيع عليها في ٢٩كانون الثاني ١٩٤٢م أما دوافع الحلفاء في إحتلالهم إيران فترجع إلى رغبتهم في الأشراف على الخط الحديدي الذي يصل ما بين الخليج العربي وبحر قزوين ، لا سيما وأنهم قرروا توسعته لكي يفي بحاجات النقل الهائلة [2].

وعندما دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء في ١٩٤٣م عقد في طهران مؤتمراً ضم كلاً من ستالين- وتشرشل- وروزفلت لبحث الأمور العسكرية ،وقد اعترفوا في بياتهم بمساعدة إيران للاتحاد السوفيتي في نقل الشحنات القادمة من وراء البحار.

وقد أكتسب الخليج العربي منذ قيام التحالف السوفيتي البريطاني في خلال الحرب أهمية إستراتيجية خاصة ، إذا أصبح من أيسر السبل في الإتصال بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية ، نظراً إلى أن الطريق البحري القصير في المحيط المتجمد الشمالي (بحر الشمال) كان واقعاً تحت رحمة الألمان وغواصاتهم [3].

ومنذ عام ١٩٤١م أغمض الإتحاد السوفيتي عينه عن مجريات الأمور ، ولم تنل منه منطقة الخليج العربي وباقي أجزاء الوطن العربي أي أهتمام ، وقد ظل طيلة الفترة الستالينية لا تحفزه مخططات العالم الرأسمالي في الشرق الأوسط لعمل مضاد ، وذلك لإنشغال السوفيت خلال تلك الفترة بقضايا أوروبا والشرق الأقصى ، وبإحتمال

---

[1] جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ،دراسة الإمارات العربية (١٩١٤-١٩٤٥)، دار الفكر العربي ،القاهرة ١٩٧٣،ص٤٣.

[2] د. صلاح العقاد : المصدر السابق ، ص ٢٨٦-٢٨٧.

[3] د صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج : ص ٣٢٦.

وكذلك : راجع : جمال ذكريا قاسم : " المصدر السابق" ، ص ٤٣.

إعتبار الشرق الأوسط منطقة غير مهمة وغير مهيأة للحملات المذهبية الشيوعية ، كما تولدت لديهم قناعة مفادها أن الدول الخليجية الثلاث الكبرى : العراق والملكة العربية السعودية ، وإيران أصبحت مناطق نفوذ غربية بحكم تنامي مصالح الغرب هناك.

هكذا كانت الولايات المتحدة الأميركية تتأهب للسيطرة على منطقة الخليج العربي متخذة من المصالح الإقتصادية (النفطية ) ركيزة للتحرك السياسي الذي بدأ بالوفاق والتعاون مع البريطانيين من خلال تأخير الإعتراف بالمملكة العربية السعودية وعدم تقديم المساعدات المالية مباشرة للسعودية ، ومناوأة حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق وتأييدها للإحتلال البريطاني - السوفيتي لإيران غير أن هذه السياسة لم تدم طويلاً، لأن التطورات السياسية أدت إلى تعزيز الدور الأمريكي الذي بدأ يتحول فيما بين عامي (١٩٤٢-١٩٤٥) من دور المساعد والمعزز والمشارك في منطقة الخليج إلى دور الإستقلال والعمل الفردي الخاص ، وقد تأثرت هذه السياسة بعاملين :

الأول:- إهتمام الولايات المتحدة بإمداد الإتحاد السوفيتي بما يحتاج إلية من عتاد بعد ضغط الهجوم الألماني علية وطلبة المساعدات وفتح جبهة للتخفيف عنه ، وكانت فرصة سانحة للولايات المتحدة لتشكيل قيادة خاصة تهتم بالشئون العسكرية في المنطقة ، وكان لهذا الوجود العسكري الأمريكي أثرة على السياسة الأميركية.

والثاني:- أزمة النفط المزعومة في الولايات المتحدة ، بعد أن ظهرت تخوفات تقول بإحتمال نضوب الإحتياطي الأمريكي في السنوات القليلة القادمة ، وإرتباط الأزمة النفطية بالأمن القومي الأميركي لاسيما بعد أن ظهرت الإنتصارات الكاسحة والصاعقة لدول المحور، وهذا ما دفعها إلى المزيد من الإهتمام بمنطقة الخليج ومحاولة التقرب

من السعودية ، وهنـا يظـهر التنـافس علـى بـترول السـعودية [1] الـذي أوضحناه بشكل خفي تارة ، وبشكل سافر تـارة أخـري ، وبتعـاون وثيـق تارة ثالثة مع بريطانيـا.

ولتحقيق هـذه السياسـة كـان طبيعيـاً أن توثـق الولايـات المتحـدة علاقاتها مـع أبـن سـعود والـذي بـدا مـن خـلال البعثـات الزراعيـة والعسكرية ، وتسهيل القـروض ، والتمثيـل الدبلوماسـي بالإضافـة إلـى أزاحة السوفيت من المنطقة ، وسحب البساط من تحـت أقـدام بريطانيـا.

الحرب العالمية الثانية غيرت كل شـئ ، ونقلـت لـواء قيـادة الغـرب إلى الولايات المتحـدة الأميركيـة ، والتـي أخـذت تتـأهب لـترث القـوى الإستعمارية التقليدية في المنطقة العربيـة والخليـج بصفـة خاصـة التـي تضم معظم إحتياطيات النفط العالميـة.

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول التنافس الأنجلو – أمريكي – حول نفط السعودية راجع

Rubin , Bary:" Saudi Arabia and U.S- British Conflict 1941-1945" In Uriel Dann (ed.) "The Great Powers in The Middle East" (London: Frank Cass 1988).

وعن دور النفط في العلاقات السعودية – الأميركية ،يمكن الرجوع إلى:

-Anderson, Irvive H, H:" Armaco, The United States and Saudi Arabia"(A Study of the Dynamics of Foreign Oil policy 1933-1950 New York: Princeton University Press, 1986).

-Feis, Herbert:" Petroleum and American Foreign Policy Stanford" (Stanford University Press 1944).

-Foreign Review. U.S. Oil Interests in Saudi Arabia Foreign Review, vol. 7 (1948) Pp. 27-58.

-Miller, Aaron David:" Saudi Arabian Oil and American Foreign Policy, 1941-1948"(pH. D Thesis University of Michigan, Ann Arbor 1977).

# الفصل الأول

## منطقة الخليج العربي في إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية

أولاً : أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ثانياً : تطبيق السياسة الدفاعية الأمريكية على منطقة الخليج العربي.

- مرحلة المباحثات الأمريكية البريطانية المشتركة .
- مرحلة صياغة المقترحات .
- مرحلة الإجراءات :-

( أ ) فكرة إنشاء قيادة إقليمية للشرق الأوسط .

( ب) حركة مصدق لتأميم النفط الإيراني .

(جـ) ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م في مصر.

( د ) حلف بغداد ١٩٥٥م .

(هـ) تأميم القناة والعدوان الثلاثي على مصر .

( و ) مبدأ إيزنهاور ١٩٥٧م .

## أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية

يتعين لفهم وتقييم إتجاهات السياسة الأمريكية وتطبيقاتها في منطقة الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية ، رصد وتحليل خلفية هذه السياسة بأبعادها الدولية والإقليمية حتى يمكننا تفهم أبعاد السياسة الأمريكية تجاه الخليج في إطارها الصحيح من حيث هي إمتداد أو إنعكاس لركائز السياسة الخارجية الأمريكية الدولية بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص ، ثم منطقة الخليج العربي كحالة تطبيقية وعملية.

نتائج الحرب العالمية الثانية دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تتبين أن تيار الإنعزالية لا يمكن أن يستمر إستناداً إلى البحرية البريطانية التي لم تصبح هي القوة الأولى في أوروبا، والتي بدأت تتقلص نتيجة لخروج بريطانيا من الحرب وهي تتساوى في قدرتها العسكرية والإقتصادية مع الدول المهزومة في هذه الحرب تقريباً ، كما أن أوروبا وتوابعها كانت بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة حتى تبقى حرة وأنه يتعين على الولايات المتحدة أن تضطلع بدور إيجابي في تشكيل نظام الأمن الجديد الذي كان مقدراً له أن يخلق نظام الأمن الأوروبي.

بدا أيضاً أن فترة التهدئة مع الإتحاد السوفيتي خلال سنة الحرب قد ولت إلى غير رجعة ، ففي الفترة ما بين ١٩٤٥-١٩٤٧م ( وهي الفترة الإنتقالية التي تلاشى خلالها الحلف الكبير بين الدول الغربية والإتحاد السوفيتي) حاول الإتحاد السوفيتي بإصرار كبير أختراق الشرق الأوسط، من خلال سلسة معقدة من الأحداث في إيران واليونان وتركيا ، دفعت بالولايات المتحدة للرد على السياسة السوفيتية وكانت السياسة الأمريكية دفاعية في طبيعتها تهدف إلى الحد من الخطر الروسي المحتمل.

بدأت الضغوط الروسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما أستغلت فرصة وجودها العسكري في بعض الأقاليم والمناطق الشمالية من إيران ، لتفرض حلاً لبعض المشكلات السياسية التي آثرت في العلاقات السوفيتية - الإيرانية ، وفي طليعتها مشكلة الإمتيازات النفطية ، وغيرها من المصالح الإستراتيجية والتجارية التي كانت تستحوذ علي أهتمام السوفييت ،وكان التواجد العسكري السوفيتي في إيران قد أستند الي الإتفاقية الثلاثية الموقعة في عام ١٩٤٢م بين بريطانيا والإتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أكدت علي ضرورة إنسحاب جميع القوات العسكرية الأجنبية من إيران خلال ستة شهور من أنتهاء الحرب[١] .

وقد طلب الشاه من الحلفاء إجلاء قواتهم تنفيذاً لإتفاقية التحالف الثلاثي وفي حين إستجابت الإدارتين البريطانية الأمريكية لمطالب الشاه أصر السوفييت من ناحيتهم على بقاء وحداتهم العسكرية في إيران حتى مارس ١٩٤٦م وليس هذا فحسب بل إن القوات السوفيتية عملت على تحريض منطقتي أذربيجان ، و مهاباد و تشجيعهما على الإنفصال لتكونا معاً جمهورية شيوعية مستقلة تحت الوصاية السوفيتية عندئذ تقدمت إيران بشكوى ضد الإتحاد السوفيتي إلى مجلس الأمن ، وأنتهجت الحكومة الأمريكية في مجلس الأمن مسلكاً متشدداً من قضية التواجد العسكري السوفيتي فى شمال إيران وأبرزت تصميمها على ضرورة إكمال إنسحاب هذه القوات بلا قيد أو شرط ، وذهبت إلى حد التهديد بتنفيذ بعض التدابير والإجراءات الدولية الرادعة ضد

---

[١]Baram , Philip J." The Department of State in the Middle East 1919-1945" (Philadelphia: University of Pennsylvania: Press, 1978) P.76.

Bryson, Thomas A:" American Diplomatic Relations with The Middle East 1784-1975" (A Survey, New - Jersey: Scarecrew Press, 1977) P.330.

راجع أيضا:د.صلاح العقاد : " السياسة الإيرانية و الإستعمارية الجديد " ، مقالة منشورة بمجلة السياسة الدولية ، العدد أبريل ١٩٦٦ ، تصدر عن مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام المصرية ، القاهرة ١٩٦٦، ص٣٤.

السوفيت ، بيد أن اللهجة الأمريكية لم ترق للروس وزادتهم عناداً ، وأستمر النزاع الأمريكي السوفيتي حول إيران حتى مايو ١٩٤٦م عندما تمكن رئيس الوزراء الإيراني من التوصل إلى إتفاق جديد مع الإتحاد السوفيتي يسمح بإنسحاب قواته من إيران في مقابل منحه بعض الإمتيازات للتنقيب عن النفط في الأراضي الإيرانية، و من عجب أن هذا الإتفاق تضمن قبول إيران ضم بعض الوزراء الشيوعيين إليها (١) .

بيد أن الإتفاق الإيراني - السوفيتي لم يعمر طويلاً ، إذ بمجرد إنسحاب القوات السوفيتية من شمال إيران ، تمكنت الحكومة الإيرانية من إخماد الحركة الإنفصالية ، كما رفض البرلمان الإيراني التصديق على الإتفاق المذكور .

أما بالنسبة لتركيا فقد كانت هي إحدى محاولات الأختراق السوفيتي للشرق الأوسط ، و بدأت المحاولة في ١٩ مارس ١٩٤٥م حين قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة للحكومة التركية تقترح فيها تعديل معاهدة الحياد وعدم الإعتداء بين تركيا والسوفييت ، وفي يونيو من نفس العام أبلغ الروس الأتراك أن ثمن المعاهدة الجديدة هو قاعدة روسية على البحر الأسود لا يسمح بدخولها إلا للسفن الروسية و التركية (٢).

كما أن الإتحاد السوفيتي قد عمد إلى إحياء دعاويه التاريخية القديمة في منطقة المضايق التركية بدعوته إلى تعديل بنود إتفاقية مونترو عن طريق مباحثات ثنائية بين الحكومتين السوفيتية والتركية وحدهما ، وكان الهدف الذي سعى إليه السوفيت من وراء ذلك الأقتراح ،هو رغبتهم في الحصول على

---

(١) د. إسماعيل صبري مقلد: " الصراع الأمريكي – السوفيتي حول الشرق الأوسط (الأبعاد الإقليمية و الدولية ) " ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص ٣١-٣٢ .

(٢) Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers 1945 vol.1, Washington , U.S. Govt. Pp.1015-1018.

مركز خاص يسمح لهم بالتحكم في حركة الملاحـــة الدوليـــة عـــبر مضيقـــي البوسفور - والدردنيل ، وبصورة تضمن إستبعاد الدول الغربية من أن يكـــون لها سلطة فعالة في هذا المجال ، بدعوى أن هذا الحق يجب أن يكون قـــاصراً على دول البحر الأسود وحدها(١).

و الأمر الذي أثار حفيظة الأمريكان هو أن الإتحاد الســـوفيتي قـــدم فـــي أغسطس ١٩٤٦م مذكرات متطابقة إلى واشنطن و لندن يقـــترح فيـــها إدارة جديدة للمضايق من خلال بديلين إما البقاء بعيداً عن الساحة و ترك الســـوفييت يسيطرون على المضايق أو الإنحياز إلى جانب تركيا و مواجهة خطر الصـــدام من السوفييت حول المضايق(٢).

غير أن ردود الفعل البريطانية - الأمريكية كـــانت حازمـــة ، إذ تســـلمت موسكو مذكرات متماثلة ترفض المقترحات الروسية ،مؤكدة أن تركيا يجـــب أن تبقى الدولة الوحيدة المسئولة عن حراسة المضائق ، وحـــذرت كذلـــك مـــن تعرض تركيا لأية هجمات معادية كتلك التي تعرضت لها إيران ، كما أرســـلت الولايات المتحدة وحدات بحرية إلى البحر المتوسط لتدلل بذلك على بدء عـــهد جديد في السياسة الأمريكية ، أنتقل فيها الدفاع عن أوروبـــا مـــن بريطانيـــا وفرنسا إلى الولايات المتحدة .

إذا أعلن وزير البحرية الأمريكية فورستال Forestall في ٣٠ ســـبتمبر ١٩٤٦م أنه من المقرر إيفاد مجموعة من السفن الأمريكية في البحر المتوسط لدعم قوات الأحتلال المتحالفة في أوروبا ولحماية المصالح الأمريكية هناك(٣) .

---

(١)Tarun, Chandra Bose:" The Super-Powers and The Middle East " (Asia Publishing House New Delhi ,1972) P.3.

(٢)Foreign Relations of United States, 1945 vol. III, Washington Dept. of States, 1959, Pp .922-923.

(٣)Dept. Of States Bulletin, supplement vol. XVI, no.409, May, 4,1947 Pp. 885-886.

أدى الموقف الأمريكي الرافض للأسلوب الذي تنتهجـــه موســكو تجــاه مناطق حساسة في الشرق الأوسط إلى تريث روسيا وبدأت تخفف من ضغطها على تركيا في نهاية ١٩٤٦ م ، وفي اليونان أخذ الضغط الروسي شكل الحرب الأهلية بين الحكومة والثوار الشيوعيون وكان الموقف الإقتصادي يزداد سوءاً كل يوم والحرب الأهلية تمزق البلاد ولم يكن هناك من سبيل لإنقاذهــا ســوى المساعدة الخارجية ، في حين كانت بريطانيا نفسها تعانى صعوبات جمة ومـن ثم أبلغت الولايات المتحدة ضرورة أن تشارك هي في تقديـــم المســاعدات لا سيما العسكرية لكل من تركيا وإيران[١] ، والواقع أن الولايات المتحدة كـــانت تدرك أن إنهيار اليونان يعني أن الشرق الأوسط وجنوب شرق أسيا وشـــمال أفريقيا سوف يفتح أمام المغامرات السوفيتية ، كما أن أوروبا الغربية وهـــي على شفا كارثة إقتصادية وسياسية لا يمكن أن تصمد أمام الصدمـــة الماديــة والسيكولوجية للأختراق السوفيتي إلى البحر المتوسط و المحيط الهادي [٢] .

من هذا المنطلق وافقت الولايات المتحدة على أن يقدم بنك الإســتيراد والتصدير قرضا قيمته ٢٥ مليون دولار لليونان مع حثهم على ضرورة إتخــاذ خطوات سريعة نحو الإصلاح الإقتصادي .

كما حرصت الولايات المتحدة على تعزيز دورها السياسي من خلال إرسال بعض السفن الحربية(Providence- Missory ) إلى الشواطئ اليونانية وميــاه البحر المتوسط وهو أمر فسره المراقبون بأن الولايات المتحدة تريد أن تظــهر أن لها مصالح حقيقية في الشرق الأوسط [٣] .

---

[١] Middle Eastern Affairs . United States Aid to The Middle East 1940-1951, Middle Eastern Affairs vol. 4 no. 2(February 1953) Pp. 58-622.

[٢] Joseph , Jones:" the Fifteen weeks" (New York,1955, The Vicking Press) P.11.

[٣] U.S. Dept of States ,Foreign Relations 1947 vol. V. P. 58.

Harry S. Truman, Memories vol. II Years of Trail and Hope, (Garden City, Double Day Co. Inc. 1956 -P.100.

بدأت بريطانيا تتخلى تدريجياً عن مسئوليتها التاريخية في الشرق الأوسط، وأبلغت الولايات المتحدة رسمياً بأنها لا تستطيع الإستمرار في دعم الموقف العسكري والإقتصادي في اليونان ، ومن جانبها أعتبرتها الولايات المتحدة فرصتها التاريخية أيضاً لتنسيق أمورها مع دول الشرق الاوسط مباشرة ، وبلا وساطة بريطانية ، ومن ثم كان الإعلان عن مبدأ ترومان في ١٢مارس ١٩٤٧م في خطاب بالغ الأهمية أمام جلسة مشتركة للكونجرس، وكان السبب المباشر وراء الخطاب هو الأزمة الإقتصادية في اليونان التي كانت علي وشك الحدوث أما الأسباب الحقيقية فتكمن في رغبة ترومان في توسيع المساعدات الأمريكية للدول المهددة بالشيوعية بدءاً من إيران وتركيا[١] ، هذه السياسة الأمريكية الجديدة التي عرفت باسم سياسة الإحتواء[٢] "Containment Policy" كانت بمثابة حلقة رئيسية وهامة من حلقات إستراتيجية الحصر التي نفذتها الولايات المتحدة لخنق القوة السوفيتية، ومنع تسربها إلى المناطق ذات الثقل الإستراتيجي والاقتصادي البارز بالنسبة للأمن الأمريكي، وكذلك بالنسبة لموازين الصراع العالمي في أبعاده الواسعة.

كان مبدأ ترومان الذي تم التحضير له بعناية فائقة في وزارة الخارجية الأمريكية ،وتحديداً قسم الشرق الأدنى ، قد لاقي استحساناً غير مسبوق من الكونجرس ومن أعضاء الحكومة الأمريكية ، الأمر الذي جعل الرئيس الأمريكي يطلب من الكونجرس تخصيص مبلغ ٤٠٠ مليون دولار من أجل إرسال المعونات الفورية إلى اليونان وتركيا ، وحزرت إدارة ترومان من أي تقاعص في تنفيذ هذا البرنامج ، لأن ذلك معناه أن تخسر الولايات المتحدة الدخول عبر خطوط النقل والمواصلات الإستراتيجية كما ستخسر مصادر

---

[١]Spuire , C .B , Charles Richard Crane: "An American Philanthropist of the Middle East" ( The Islamic Review vol. 44, 1956) Pp. 23-27.

[٢]Spuire , C.B, Charles Richard Crane: "An American Philanthropist of the Middle East" ( The Islamic Review vol. 44, 1956) Pp. 23-27.

البترول في الخليج العربي والشرق الأوسط التي تشكل أهمية حيوية للغـــرب، بمعنى أن الإعتبارات الإستراتيجية قد خلقت إهتماماً أمريكيـــاً لكبـــح جمـــاح الضغوط الخارجية عن المنطقة(١).

ونحن نميل إلى الإعتقاد بأن مبدأ ترومان مارس ١٩٤٧م الذي يمثل حجر الزاوية في سياسة الإحتواء ، وبالإضافة إلى كونه خطوة دفاعية ضد النفـــوذ الروسي الذي يمثل حسب وجهة النظر الأمريكية تهديداً عالمياً، وليس شـــرق أوسطياً فحسب ، إنما تكمن وراءه دوافع إقتصاديـــة بالدرجـــة الأولـــى ، أي الحاجة إلى وجود أسواق جديدة ، وتأمين الوصول إلى أبار النفط الغنية فـــي الشرق الأوسط لا سيما حقول النفط في إيران والسعودية ( الخليـــج العربـــي) وذلك لأن الأزمة التي ظهرت في اليونان وتركيا كانت محدودة ولم تكن تتطلب وجود مثل ذلك القرار السياسي الذي وضع الولايات المتحدة أمـــام التزامـــات وتعهدات عالمية ، بالإضافة إلى أن الدبلوماسية الأمريكية لم تقدم في صياغـــة القرار من الأدلة الدافعة ما يفيد بأن الإتحاد السوفيتي كان فعلاً يميـــل للقيـــام بهجمات عدوانية للسيطرة على المنطقة سياسياً وجغرافياً من خـــلال فـــرض أيديولوجية مغايرة لأيديولوجية النظام الديمقراطي الرأسمالي الأمريكي.

ولعل ما يؤكد هذا التحليل الذي ذهبنا إليه أن المصالح القومية الأمريكيـــة في حقبة ما بعد الحرب قد تطلبت تطوراً سريعاً للمصادر البتروليـــة الشـــرق أوسطية لأن كبار صانعي السياسة مع رجال الصناعة قد أعتقدوا بـــأن النفـــط الشرق أوسطي كان ضرورياً لزيادة إحتياطي النفط الأمريكي الذي فقـــد جـــزء منه خلال الحرب، كما كان الأعتبار الرئيســـي للسياســـة الشـــرق أوســـطية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، يتمثل في تطبيق السياســـات

---

(١) Major Problems of the United States Foreign Policy, 1951- 1952, (Prepared by the Staff of International Studies of the Brookings Institution 1951, Washington, D.C) P. 264.

الرامية إلى إدخال شركات النفط الأمريكية إلى حقول النفط في الشرق الأوسط وهو ما يعني أن منطقة الخليج العربي كانت في صميم السياسة الدفاعية الأمريكية بعد الحرب.

على أية حال ، كانت الولايات المتحدة مصممة على المضي قدماً في سياسة الإحتواء ، أياً كانت المبررات ، وكانت الخطوة التالية في برنامج هذه السياسة هي إحتواء الشيوعية ليس في الشرق الأوسط فحسب بل وفي أوروبا كذلك ، من خلال البرنامج الذي أقترحه جورج مارشال"(Gorge Marshall) وزير الخارجية الأميركي في عام ١٩٤٧م وكان يهدف إلى تقديم مساعدات إقتصادية للدول الأوروبية التي أنهكتها معارك الحرب العالمية الثانية [١] وكانت الأهداف العسكرية للمشروع قد تضمنت تحقيق الأمن العسكري لدول أوروبا الغربية.

ومن خلال إنشاء منظمة دفاعية تضم مجموعة من دول شمال المحيط الأطلنطي على الجانبين الأوروبي والأمريكي في عام ١٩٤٩م عرف بأسم منظمة حلف شمال الأطلنطي[٢].

ونظام الأحلاف هو في حقيقته بمثابة الجانب العملي والتطبيقي لسياسة الإحتواء ، وقد صاغ هذا النظام وتلك السياسة خبير الشئون السوفيتية بوزارة الخارجية الأمريكية آنئذ جورج كينان ، في مقالة الشهير في يوليو ١٩٤٧م بمجلة الشئون الخارجية Foreign Affairs عندما أشار إلى أن ردع الإتحاد السوفيتي عن القيام بمغامرات عسكرية في الشرق الأوسط لن يتأتى إلا من

[١] لمزيد من التفاصيل حول مشروع مارشال وأهدافه ، راجع:-

د رأفت غنيمي الشيخ: " أمريكا والعلاقات الدولية " ، مكتبه الدراسات التاريخية والعلاقات الدولية، عالم الكتاب ، القاهرة ١٩٧٩، ص ١٣١-١٣٥.

[٢]**Sulzinger, Robert . D:" American Diplomacy in the Twentieth Century.1984" (Oxford University Press, N.Y) Pp. 207-210.**

خلال تطوير الولايات المتحدة لقواتها العسكرية وإبرام أحلاف مع الدول التي تتعرض للتهديد، بالإضافة إلى تقديم المعونة الإقتصادية للحلفاء[1] ، الأمر الذي سيولد قناعة لدى السوفييت في الأخير بأن التوسع في الشرق الأوسط بإتجاه البحر المتوسط أمراً مستحيلاً عسكرياً أو حتى مذهبياً أو إقتصاديا [2]، وحتى تكتمل الصورة السياسية للشرق الأوسط والمتاعب التي علنتها الدبلوماسية الأمريكية في إطار مساعيها للدفاع عنه وتحقيق الأمن للمصالح الأمريكية هناك ، فإن التحدي السوفيتي لم يكن هو التحدي الوحيد، بل كان هناك التنافس بين المصالح الغربية الناتجة عن تصفية الإمبراطوريات القديمة، ثم التنافس بين الدول العربية حول زعامة العالم العربي بالإضافة إلى الصراع التقليدي بين العرب وإسرائيل وتجاه كل صراع من هذه الصراعات كانت الإدارة الأمريكية تجد نفسها طرفاً لا بد أن يكون له موقف وسياسة وأتجاه.

## ثانياً : تطبيق السياسة الدفاعية الأمريكية على منطقة الخليج العربي.

كان طبيعياً أن تكون منطقة الخليج العربي في صميم الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، نظراً لموقع هذه المنطقة الحساس

---

[1] Knan, George: "The Sources of Soviet Conduct" Foreign Affairs, 25 July 1947 Pp. 566-582.
-Holt Rinehart, Winston Needler, Martin C: " Understanding Foreign Policy" (N.Y. inc.).

[2] حول أهمية البحر المتوسط في الإستراتيجية الأمريكية راجع
-Lewis, W. Jesse, J.R:" The Strategic Balance in the Mediterranean" (American Enterprise for Public Policy Research Washington D.C 1976).
وعن نقل سياسة الإحتواء من البر إلى البحر كتطبيق للإستراتيجية الأمريكية في البحر المتوسط راجع:
-Hasikins, Hal . ford:"The Middle East Problem Area in World Politics" (Chapter 13) "Question of Strategy In Middle East Defense" (Chapter 14) the Search for Situations Of Strength Mc Millan & C.N.Y, 1954, Pp. 254-298.
-Zartaman, William: "The Mediterranean Bridge or Barrier" (U.S. Naval Institute Proceedings Feb. 1967) Pp. 66-70.

كملتقى للقارات العالمية الثلاث، وكونه عقدة للمواصلات البحرية والجوية والبرية وأقرب طريق ما بين الغرب والشرق الأقصى، وما تؤمنه المنطقة من إمكانيات إستراتيجية عسكرية نظراً لقربها من الإتحاد السوفيتي ، وبالإضافة إلى ثروتها البترولية الضخمة التي أصبحت عنصراً أساسياً في إنتاج الصناعات البتروكيماوية المهمة بالنسبة للأمريكيين والغرب جميعاً.

بيد أن هذا التطبيق الأمريكي لسياسته الدفاعية تجاه الخليج العربي كان أيضاً جزءاً من إستراتيجية عامة تجاه الشرق الأوسط إنقسمت إلى ثلاث مراحل متتالية

المرحلة الأولى: وهي تمتد فيما بين عامي ٤٥-١٩٤٨م وعرفت بمرحلة المشاورات والتنسيق مع بريطانيا للبحث عن إطار دفاعي لمنطقة الشرق الأوسط ووضع منطقة الخليج في هذا الإطار وعرفت بأسم " مباحثات البنتاجون" ١٩٤٧م.

والمرحلة الثانية غطت ما بين عامي ٤٩-١٩٥٠م وهي مرحلة المقترحات بشأن الترتيبات الإقليمية متعددة الأطراف من خلال مؤتمرات إقليمية للدبلوماسية الأمريكية في أستانبول ١٩٤٩م ، والقاهرة ١٩٥٠م لمحاولة التوصل لتصور محدد عن نظام الدفاع الإقليمي للشرق الأوسط .

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة إتخاذ الإجراءات من خلال إتباع السياسة الأمريكية وتشجيع نظام الأحلاف في الشرق الأوسط ، وقد كان للخليج العربي - أو بعض أقطاره على الأقل - مكانه متميزة في المراحل الثلاث للإعتبارات سالفة الذكر.

### المرحلة الأولي: (مرحلة المباحثات الأمريكية البريطانية المشتركة)

هذه المرحلة تعد من إرهاصات وتداعيات الحرب العالمية الثانية ، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تظاهرت بأنها تخطب ود بريطانيا وأنها

تسلم بنفوذها في منطقة الخليج العربي وتأخذ رأيها في كل صغيره وكبيرة، وإلا أن هناك مجموعة من الثوابت هو سعي الدبلوماسية الأمريكية لتعزيز وجودها العسكري في منطقة الخليج مستغلة التسهيلات التي قدمتها كلاً من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لقوات الحلفاء أثناء الحرب.

والواقع أن فكرة التواجد العسكري الأمريكي في الخليج قد أشار إليها خبراء النفط في عام ١٩٤٢م إذ طالبوا آنئذ بضرورة العمل على حماية حقول البترول في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية والبحرين ، وأن ذلك لن يتأتى إلا من خلال تواجد عسكري هناك (١) .

وقد تعزز هذا المطلب الأمريكي عندما طلب الملك عبد العزيز آل سعود في أكتوبر ١٩٤٣م بعثة عسكرية أمريكية بتدريب الضباط العسكريين على إستعمال الأسلحة الجديدة والمتطورة ، وبالفعل أرسلت الولايات المتحدة هذه البعثة برئاسة الجنرال رالف رويس قائد القوات العسكرية الأمريكية المبعوثة للمملكة ، وقد إلتقي رويس بالملك عبد العزيز وتباحث معه في أمور عديدة أهمها تطوير الطيران المدني في المملكة وإمكانية إنشاء قاعدة جوية (٢) ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يذكر فيها هذا الموضوع، غير أن الملك لم يتعهد بشيئاً من قبيل ذلك للأمريكيين غير أن الأمريكيين كعادتهم لم ييأسوا وقاموا بعملية مسح ودراسة بمناطق المملكة من أجل بناء قاعدة جوية .

ومن جانبها أوعزت بريطانيا إلى المملكة بأنه لا داعي للموافقة على مثل هذه المشروعات العسكرية في المملكة وأن ذلك ليس ضرورياً للعمليات العسكرية للحرب ، فعادت الإدارة الأمريكية وأقنعت بريطانيا بأن هذه القاعدة

---

(١) د. محمد المنيرب: " العلاقات السعودية الأمريكية "، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٤،ص ١٩٤.

(٢)**Gormly , James .L:" Keeping the Door Open in Saudi Arabia: The United States and the Dhahran Air Field, 1945-1946" Diplomatic History vol. 4, No.2 (1980) Pp. 189-205.**

ضرورية من أجل العمليات العسكرية ضد اليابان وأضطرت بريطانيا للموافقة على إنشاء القاعدة الأمريكية في المملكة.

وفي ١٤ فبراير ١٩٤٥م ألتقي الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت بالعاهل السعودي عبد العزيز آل سعود على ظهر المدمرة الأمريكية( كوينسي) الراسية في مياه البحيرات المرة شمال مدينة السويس ، وقد جري البحث حول ثلاث أمور هي النفط،وفلسطين، والحصول على مكان لإقامة قاعدة حربية جوية في الظهران الواقعة على الخليج العربي[١].

وقد وقع إختيار الأميركيين على الظهران بالمنطقة الشرقية لإعتبارات إستراتيجية بحته وذلك بحكم موقع المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية في مركز وسط بين الحلفاء في أوروبا وجبهة القتال في الشرق الأقصى، هذا بالإضافة إلى قربها من البحريين المهمة أيضاً للأمريكيين .

على أية حال فإن لقاء البحيرات المرة بين روزفلت وأبن سعود قد شهد موافقة الزعيمين على إنشاء القاعدة المذكورة [٢] ، وثم تشكيل لجنة أمريكية لدراسة الموقف وإعداد تقرير بشأن إنشاء القاعدة الجوية.

وألتقت هذه اللجنة في ١٥ مارس ١٩٤٥م مع الملك عبد العزيز، ثم قامت بمعاينة منطقة الظهران ، وفي ٢١مايو ١٩٤٥م تم توقيع إتفاق مع

---

[١] راجع: - د. محمد عدنان مراد: " صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده " ، دمشق ١٩٨٤، ص ٥٠٥.

وكذلك:- د. أحمد عامر : " قمة البحيرات المرة الكبري بين الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت وتوجهات السياسة الخارجية السعودية " ، ندوة العلاقات المصرية - السعودية ، القاهرة ، جامعة الزقازيق ، ورابطة الجامعات الإسلامية ١٤١٠هـ- المجلد الأول، ص ١٢٩.

[٢]**Eddy, William: A .F. D. R Meets Ibn Saud, New York: American Friends of the Middle East, 1954, Pp. 25-28.**
**- Life, Roosevelt's Visit to the Middle East Lif. Vol. 18 (March 5, 1945) Pp.34-35.**
**- Mecarthy, W.B. Ibn Saud's Voyage, Life, vol. 18 (March 19,1945) Pp. 59-90.**

الحكومة السعودية بشأن السماح للولايات المتحدة بإنشاء قاعدة جوية في الظهران ، وقد نصت بنود الإتفاق على أن تقوم الولايات المتحدة بإنشاء القاعدة الجوية وتدريب الأكفاء من السعوديين على الملاحة الجوية في القاعدة بالإضافة إلى تسليم القاعدة للحكومة السعودية عقب إنتهاء الحرب ،وتقوم القوات الجوية الأمريكية بإستخدام كل تسهيلات القاعدة لمدة ثلاث سنوات عقب إنتهاء الحرب ، على أن يكون المطار خلالها مفتوحاً أمام طائرات كافة الدول ، وفي ٢ يناير ١٩٤٦م تم تعديل الإتفاق ليسمح بإستخدام القاعدة في الأغراض المدنية على ألا يعوق ذلك النواحي العسكرية كما شمل التعديل تدريب السعوديين على الأعمال العسكرية تدريجياً وتم إنتهاء العمل في القاعدة الجوية في ١٥ مارس ١٩٤٦م ، وتكلف إنشاؤها ٤ مليون دولار أمريكي [١].

وعلى الرغم من الحماس الشديد الذي أبداه الأمريكيين في سعيهم لإنشاء قاعدة الظهران الجوية إلا أن إنتهاء الحرب ضد اليابان فجأة قد أدي إلى عدم إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير القاعدة ، وأن كانت قد حرصت في نفس الوقت على تجديد إيجارها من السعودية كل ستة أشهر[٢] بيد أن القضية الفلسطينية وحرب عام ١٩٤٨م وتضامن الحكومة السعودية مع الفلسطينيين قد عرقل العمل الأمريكي بهذه القاعدة حتى عام ١٩٥١م حين عقد إتفاق رسمي متكامل بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما سنأتي على ذكره لاحقاً.

---

[١] **Alexander, Paul . K:" Foreign Policy Decision, Making an Analysis of Three U.S. Policy Decisions Toward Saudi Arabia Dhahran Airbase, Arabian-American Oil Company" (Graham Allison Mortian Halperin, Richard Snyder, pH.D. Thesis University of Kansas, 1989) Pp. 225-227.**

[٢] د جمال زكريا قاسم : الخليج العربي- دراسة لتاريخه المعاصر (١٩٤٥- ١٩٧١) معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٧٤، ص ١٢.

كانت قاعدة الظهران الأمريكية هي أول قاعدة عسكرية أمريكية في شبه الجزيرة العربية والساحل الشرقي للجزيرة العربية وقد جاءت ضمن سياسة أمريكية عالمية لإنشاء مجموعة من القواعد العسكرية في بقاع شتي من العالم، إذ جاء على لسان الوكيل المساعد لوزارة البحرية الأمريكية في مؤتمر صحفي عقدة في سبتمبر ١٩٤٥م أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك ٤٣٤ قاعدة عسكرية[١]، وقد آثار إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في الظهران موجة من الغضب والإستياء لدي بعض الشعوب والحكومات العربية لا سيما سوريا ولبنان وذلك بحسب وجهة نظرهم بأن لا يجوز التعاون مع الأمريكيين الذين يدعمون العصابات الصهيونية في فلسطين ، كما أن القواعد العسكرية ما هي إلا صورة من صور الإحتلال السلمي المحدود جغرافياً وموضوعياً بموجب إتفاقات دولية.

بيد أن الملك عبد العزيز لم يجد غضاضة من بعض التواجد العسكري الأمريكي المحدود على أرضه وأعتبرها بمثابة إمتداد للبعثات العسكرية السابقة بهدف تدريب الجيش السعودي على أحدث التقنيات العسكرية ، وهو أمر لا يتوافر إلا لدى الخبراء الأمريكان ، وقد دلل ابن سعود على وجهة النظر هذه من خلال موافقة القومية عشية إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م وخفض من تعاونه مع الأمريكيين المؤيدين لقيام الدولة العبرية ، كما أن جلالته لم يترك مناسبة إلا وتحدث فيها عن حقوق الفلسطينيين في العيش على أرضهم وأن اليهود ينبغي أن يعودوا من حيث أتوا[٢] ، وعلى أية حال ، فإنه وفي إطار مرحلة المشاورات والتنسيق بين بريطانيا والولايات المتحدة

---

[١] د بطرس بطرس غالي:القواعد العسكرية والأمم المتحدة مقالة منشورة بمجلة السياسة الدولية العدد الثامن إبريل ١٩٦٧ ، ص ٨٧ .

[٢]Kattn , Ghazi. M :"Saudi -Arabian–United States Relations; The Impact Palestine and Oil 1930- 1975" (M.A Thesis University of San Diego, 1976) Pp. 72-75.

الأمريكية ، وكان من الواضح الجلي في السنوات الأولى التي أعقبت معـــارك الحرب العالمية الثانية أن أهتمام الدبلوماسيتين الأمريكية والبريطانية مُنصبــاً على المملكة العربية السعودية دون شقيقاتها من إمارات الخليج العربي وقـــد حرصتا كل الحرص على إرضاء ابن سعود الذي كان يحظى بتقدير أشقائه مـن حكام الإمارات ، وقد لمس الملك عبد العزيز آل سعود هذا الحرص البريطـاني الأمريكي بنفسه وسعى للإستفادة منه في تطويـــر المملكــة فـــي المجـــالات الإقتصادية والعسكرية وحتى الثقافية والتعليمية ، فكان أن سعى مع مطلع عام ١٩٤٧م للحصول على قرض آخر لإنعاش الإقتصاد السعودي غير أن ســعيه هذه المرة قد أقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية وأعلن جلالتــه صراحــة بأنه لا يرغب في أن يصبح مديناً لدولة غير الولايات المتحدة(١)، وهـــذا فـــي الوقت الذي كانت تفضل فيه واشنطن مساعدة ابن سعود عن طريـــق البنــك الدولي الذي يختص بالقروض طويلة الأجل ، وإذ أشترط أبن سعود أن القرض الذي يسعى للحصول علية يسدد على خمسين عاماً ، وهو مـــا لا يتفــق مـــع النظام المعمول به لدى بنك الإستيراد والتصدير الأمريكي(٢)، وجرت مباحثـــات مطولة - كالعادة بين الملك والإدارة الأمريكية أدت في النهاية إلى وجود قناعة لدي الأمريكيين بأنه لا مفر من تقديم القرض المطلوب لأبن سعود لكي يبدأ في مشروعاته التنموية وإنشاء خط لسكك الحديدية في المملكة وأن يكـــون هـــذا القرض عن طريق بنك الإستيراد والتصدير بقيمة ٢٥ مليون دولاراً بالإضافـــة

---

(١) Gold. Isadore . Jay: "The United States and Saudi Arabia 1933-1953: Post – Imperials Diplomacy and the Legacy of British Power" ( pH. D. Thesis Columbia University 1984) P. 35-46.

(٢) International world Bank Import- Export Bank American Foreign Relations . vol. of 1947,P.1330.

إلى أعتماد أرامكو مبلغ ٥ مليون دولار لمد خط حديـــدي مــن الدمـــام إلـــى الظهران إلى أبقيق بالإضافة إلى ما تم أعتماده سابقاً لبناء ميناء الدمام(٣) .

غير أن الإدارتين السعودية والأمريكية قد أختلفتا حـــول الأولويـــة فـــي المشاريع وهل ينبغي أن تبدأ بالطرق البرية بحســـب دراســـات المؤسســـات الأمريكية(١) أما أن السكك الحديدية هي الأنسب للمملكة في الوقـــت الراهـــن بحسب وجه نظر الملك شخصياً في رسالته المرسلة إلى الرئيـــس الأمريكـــي ترومان عبر الجنرال جيليز المديرّ الإقليمي لشركة T.W. A الأمريكية(٢).

ومن جانبه حرص الرئيس الأمريكي ترومان على طمأنه الملك عبد العزيز وأن القرض الممنوح لجلالته له الحق في استغلاله في المشروعات التي يراها مناسبة للمملكة وأشار ترومان إلى تطلع الإدارة الأمريكية إلى عقـــد إتفاقيـــة تجارية وصداقة مع المملكة في المستقبل القريب (٣).

كان الإهتمام الأمريكي بالمملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج العربي يدور في إطار الإهتمام الأمريكي العام بالشرق الأوسط بالتشاور والتنسيق مـــع بريطانيا التي كانت لا تزال صاحبة النفوذ الرسمي في المنطقة ، وفي ســـبتمبر ١٩٤٧م جرت مباحثات بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول الشـــرق

---

(٣) **The Secretary of State To the Legation in Saudi Arabia, Washington May, 2,1947, F.R. vol. v. Of 1947.Pp.1334-1335.**

(١) إنخرطت في هذه الدراسات كل من ، القسم الإقتصادية في قسم الشرق الأدنى وأفريقيـــا وبنـــك التصدير والإستيراد، مؤسسة أخوان برختيل ( ماكون الدولية) راجع:

**F.R. vol. 11. P.747. ME Morandum by The Deputy Director of the Office of The Near Eastern and African Affairs (villard) the Under- Secretary for Economic Affairs (Clayton). Washington. September 27,1946.**

(٢) **The Ambassador in Egypt (Tuck) To the Secretary of State . Top Secret, Most Immediate, Cairo. October 1,1,47, Foreign Relations, vol. IV. Pp. 748.749.**

(٣) **American Foreign Relations, vol. 11, Pp. 470. President Truman to The King of Saudi Arabia (Abdul- Aziz) Top. Secret. U.S. Argent, Washington, Oct. 1947.**

**-F.R. vol. 11.P. 750 of 1947. The Secretary of State to the Minister in Saudi Arabia. Restricted Washington, October 22. 1946.**

الأوسط وشرق البحر المتوسط، بهدف التوصيل إلى تفاهم ودي إزاء سياسة مشتركة ومسئولية مشتركة حيال المنطقة ، بعد أن أبدت بريطانيا رغبتها في الإنسحاب من اليونان من جراء الظروف السياسية الصعبة والحرب الأهلية الدائرة هناك غير أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى أن هذا الإنسحاب قد يسئ إلى صورة الغرب ويشكك في قدراتهم العسكرية، وكانت ترى أن الوجود البريطاني في اليونان ضروري للبرهنة على تصميم بريطانيا والغرب على إستمرار إستقلال اليونان ، هذا في حين رأت الخارجية البريطانية أن المباحثات مع الأمريكيين ينبغي أن تكون ذات طابع سياسي شامل ، وألا تقتصر على المسائل الدفاعية بين الخبراء العسكريين ، بل صياغة خطة عمل مشتركة في المجالين السياسي والإقتصادي على أساس تقدير متفق علية للوضع الإستراتيجي.

كان الموقف الأمريكي في هذه المباحثات مع حليفتهم ( بريطانيا) يؤكد على إدراك قيمته الشرق الأوسط وخطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية والثروة المعدنية الهائلة والأخطار المترتبة على القومية المتصاعدة بين الشرق الأوسط واتجاهها للعداء نحو الغرب ، وأنه ينبغي إحتواء هذه الموجه التي قد تهدد مستقبل العلاقات بين الشرق والغرب ، وأن يمتد هذا الاحتواء ليشمل الحيلولة دون الأطماع السوفيتية ومن ثم أوعزت الإدارة الأمريكية الي نظيرتها البريطانية بحتمية بقاء قواتها في اليونان مع تطوير نظام القواعد العسكرية في الشرق الأوسط [١] .

وفي الوقت نفسه تمسكت بريطانيا بضرورة أن تطور الولايات المتحدة وجودها العسكري في مصر ومنطقة الخليج العربي لإحداث التوازن المطلوب في الإستراتيجية الغربية تجاه الشرق الأوسط ، وهو تشجيع صادف هو في

[1]Serezhin , K: "U.S. Policy in the Middle East " ( New Times, vol. 24, 1947) Pp. 15-18.

نفوس الأمريكيين ، إذ أنه يحقق إستراتيجيتهم الخاصة نحو المنطقة ، فقد كانت السياسة الدفاعية الأمريكية مع أنها تقوم أساساً على الدور البريطاني العسكري في مصر والنفوذ التقليدي للبريطانيين في الخليج لكنها كانت تعد خطط طوارئ محدده لإستخدام محور قاعدة الظاهرة – السويس كقاعدة للعمل الجوي الهجومي ثم قاعدة عمليات لإستعادة موارد نفط الشرق الأوسط، بمعني أن مصر ومنطقة الخليج كانتا في نسيج خطط طوارئ هيئة العمليات المشتركة الأمريكية وفي تخطيطها العسكري في إيران للمنطقة وقد جاءت قاعدة الظهران الأمريكية في المملكة بالإضافة إلى سعي الولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها العسكري في إيران بعد الحرب العالمية الثانية بدعوى أن تسليح إيران والتعاون معها في المجال العسكري إنما يهدف إلى تكريس الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية في إيران بالإضافة إلى إستتباب الأمن وتنميته في منطقة الشرق الأوسط .

وأن قوة إيران العسكرية يمكن أن تصبح حلقة وصل مهمة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط الأمر الذي يلقي على عاتقها وظائف عديدة ومتشابكة تصل إلى حماية النظام الإقتصادي الرأسمالي العالمي، وعلية أصبحت مهمة القوة العسكرية لإيران تتعدى حدود حماية الأمن القومي ، فلم يعد من إختصاصها المحافظة على الأوضاع السائدة في إيران فحسب ، وإنما أيضاً حماية الأنظمة الموالية للغرب والحفاظ على الوضع القائم في منطقة الخليج العربي وخليج عمان بالإضافة إلى تأمين وصول النفط إلى الغرب ، وقد أدت هذه الظروف مجتمعه إلى عقد إتفاق بين الولايات المتحدة وإيران سنه ١٩٤٧م ثم بموجبة تزويد إيران بالخبراء العسكريين الأمريكيين ، الذين يقومون بتقديم النصائح والمشورة لوزير الدفاع الإيراني ورئيس أركان الحرب، ولرؤساء القوات البرية والبحرية والجوية في مجالات التنظيم ، والتخطيط والتدريب والإدارة ، كما تم تزويد إيران بمجموعة أخرى من

الخبراء العسكريين الأمريكيين عددهم حوالي ١٥٠٠ شخص يشـرفون علـى تنفيذ إتفاقية التعاون العسكري بين البلدين ، إضافة إلى ذلك يقيم ٣٥٠٠ خبير فني عسكري في إيران كما جاءت إجراءات تعزيز التعاون العسكري مع سلطنه عمان والبحرين من خلال إستخدام - قوة الشرق الأوسط - البحرية الأمريكية لمرفأ الجفير بموجب إتفاقية غير رسمية مع بريطانيا منذ عام ١٩٤٩م كدلائل علي هذه الإستراتيجية العسكرية الأمريكية ، والتي بـدأت تتجـاوز مرحلـة التنسيق والمشاورات مـع بريطانيـا وتطـرح نظريـات سياسـية خاصـة بإستراتيجيتها في منطقة الخليج العربي بحيث بدا وكأن الولايات المتحدة هـي صاحبة النفوذ الفعلي في منطقة الخليج مع بداية عام ١٩٤٩م .

**مرحلة صياغة المقترحات :-**

بدأت الولايات المتحدة لاسيما قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجيـة مـع بداية عام ١٩٤٩م تقلل من إعتمادها علي التقارير البريطانية بشـأن تقييـم الأوضاع في منطقة الخليج العربي ، وقد تزامن هذا الوضع مع بدايـة سـعي الولايات المتحدة إلي أمتداد نشاطها الدبلوماسي إلـي أقطـار خليجيـة غـير المملكة العربية السعودية التي كانت قد أرست أسس علاقاتها معها بشكل مميز وقد بدأت جهودها في هذا الصدد بالبحرين ثـم سـلطنة عمـان ، وبيـد أن المباحثات الخاصة بالبحرين لم تسفر عن نتائج مرضية للأمريكيين الذين كانوا يقدرون لبريطانيا وجودها المتميز هناك ، بعد أن أخذت بريطانيا فـي توطيـد مركزها في البحرين أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ونقل المقيمية البريطانيـة من بوشهر إلي البحرين التي أصبحت منذ عـام ١٩٤٦م قـاعدة للأسـتعمار البريطاني في منطقة الخليج العربي بأسرها بالإضافة إلي الحركـات الوطنيـة التي أجتاحت البحرين في أعقاب تشكيل المجلـس التشـريعي فـي الكويـت ١٩٣٨م وظلت هذه الحركات الداعية إلى تشكيل مجلس تشريعي منتخب تعتمل في البحرين حتى تم تصفيتها في عام ١٩٥٦م ،هذه الإرهاصات مجتمعة ، قـد

جعلت الإدارة الأمريكية تتريث في إتخاذ إجراءات مباشرة هناك ، وإنما سعت بطريقة غير مباشرة إلى إيجاد نوع من الإرتباط السياسي بين البحرين وواشنطن.

على أية حال فإن مع بداية عام ١٩٤٩م ظهر التفكير في ربط الدفاع عن الشرق الأوسط بالدفاع عن أوروبا وذلك بتوسيع نطاق حلف شمال الأطلنطي ليشمل بعض الدول من الشرق الأوسط ، والتي تمثل أهمية مباشرة للإستراتيجية الأمريكية الدفاعية وهذه الدول هي: اليونان وتركيا وسوريا ولبنان وإسرائيل والأردن ومصر والسودان وإريتريا وأثيوبيا والمملكة العربية السعودية والعراق وإيران وأفغانستان والهند[١].

غير أن السياسة الأمريكية ، لم تدرك أبعاد التغيرات الجذرية التي حدثت في الأقطار العربية عقب حرب فلسطين الأولى (١٩٤٨-١٩٤٩) وعداء الأمه العربية للغرب بصورة عامة ، بعد مواقفه المؤيدة للصهيونية وإسرائيل [*].

---

[١]Memo by MR. Gordon P. Meriam of the Policy Planning Staff, Top Secret. Washington June 13, 1949, P.P.'S File, U.S.F.R. vol. V, 1949, Pp. 31-32.

[*] كانت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الدول الغربية التي أبدت تأييد منقطع النظير للحركة الصهيونية منذ بدايتها، فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، تدخلت أمريكا بطريقة غير مباشرة في فلسطين، عندما طلبت من سلطات الباب العالي في الأستانة، تسهيل هجرة اليهود إلى هذه البلاد بل حاولت في هذا الوقت المبكر أن تضغط للسماح لهم بشراء أراضي هناك، بالإضافة إلى المحاولات التي قامت بها المفوضية الأمريكية في إستانبول لإصدار (وثائق حماية ) للصهاينة، ومحاولة تغيير القانون العثماني الذي كان يحرم على أبناء الطائفة اليهودية إمتلاك الأراضي في فلسطين فيما بين عامي (١٨٨٠-١٩٠٠) كما قامت الولايات المتحدة بتأييد وعد بلفر ١٩١٧ وصك الإنتداب البريطاني على فلسطين، والذي يحدد معالم السياسة التنفيذية لتحقيق الوطن القومي اليهودي) وناهيك عن هذا التأييد المبكر للصهيونية العالمية فإن الأدبيات الأمريكية هي التي روجت لفكرة الدولة اليهودية وساندت الإدارة الأمريكية مراحل تأسيسها حتى إذا ما أعلنت في ١٤ مايو ١٩٤٨ كان ترومان أول رئيس دولة في العالم يسارع إلى الإعتراف بها ، والباحثة لا ترى أدني غرابه في ذلك التأييد الأمريكية لقيام الدولة بل هو محصلة طبيعية لجهود الإدارة

وهو الأمر الذي جعل الدول العربية تتلكأ في إتخاذ خطوات سريعة تجعلها ترتبط بالسياسة الغربية في المنطقة ، وبل على العكس قامت عدة إنتفاضات وحركات ثورية في البلاد العربية تندد بالتأييد الأمريكي السافر لإسرائيل وبدأت الشعوب العربية تتخلص تدريجيا من النوايا الحسنة التي كانوا يحتفظون بها للأمريكان، وقد أثر هذا التحول في الشارع السياسي العربي على صانعي القرار والخطاب السياسي العربي ، بحيث ظلت المسألة الفلسطينية ( محور الصراع العربي الإسرائيلي) تمثل حاجزا نفسيا رهيبا بين العرب والأمريكيين حتى اليوم.

وعلى الرغم من هذا الشعور بالغبن الذي تملك العرب إلا أن الولايات المتحدة مضت في تنفيذ إستراتيجيتها – فقد قامت دولة إسرائيل وعقارب الساعة لن تدور للوراء- الرامية إلى ربط عدد من الدول العربية بالسياسة الأمريكية الدفاعية في الشرق الأوسط ، بعد أن رأت إدارة التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية أن منطقة شرقي البحر المتوسط والشرق الأوسط تمثل أهمية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة إلى الحد الذي يحتم حرمان أي قوة معادية محتملة أي موطئ قدم في هذه المناطق كما يحتم على الولايات المتحدة الأمريكية الإستخدام الكامل لقواتها العسكرية وإمكانياتها السياسية والإقتصادية ، وإزاء تدهور العلاقات العربية الأمريكية للأسباب سالفة الذكر لم

---

الأمريكية في خلق دولة إسرائيل لأجل غرس وتد إستعماري في المنطقة العربية بهدف (بلقنتها) وجعلها في صراع دائم وأن تراعى هي هذا الصراع وتوجهه بما يتوافق وإستراتيجية في المنطقة.

لمزيد من التفاصيل حول الدور الأمريكي المساند للصهيونية الأمريكية راجع:

United States, Foreign Relations of The United States Near East and Africa (Washington D.C. 1964) vol. 4, PP. 776-777.

Charles MC. G. Mathias J.R: "Ethnic Groups and Foreign Policy " Foreign Affairs, vol. 59- No. 5 (Summer 1981) Pp. 975-998.

Richard. P, Stevens: " American Zionism and U.S. Foreign Policy. 1942-1947" (Beirut: Institute for Palestine Studies 1970).

-كامل أبو جابر: " الولايات المتحدة وإسرائيل " ، معهد البحوث والدراسات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٧١.

تستطع الإدارة الأمريكية أن تفاتح العرب بإنضمامهم إلى حلف شمال الأطلنطي لاسيما السعودية ومصر وهما الدولتان اللتان انزعجتا للتطور الحادث في فلسطين إنزعاجاً خطيراً .

ورأت الدبلوماسية الأمريكية أن البديل المطروح يمكن أن يكون في إنشاء حلف إقليمي له نوع من الارتباط واحتمال الارتباط بحلف شمال الأطلنطي وأن كانت تري أن الحصول على تسهيلات كافية تجاه الجنوب في البلاد العربية سوف يكون أمراً بالغ الصعوبة أن لم يكن مستحيلاً مادامت الإدارة الأمريكية تقيم علاقات موالية لإسرائيل وبسبب روح العداء وعدم التعاون التي تثيراها تلك السياسة في البلاد العربية[1]، وهكذا ، كان على الولايات المتحدة الأمريكية لكي تنجح في إقامة حلف إقليمي يضم الدول العربية في الشرق الأوسط ويرتبط بحلف الأطلنطي أن تعمل على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي أو أن تقف منه موقف الحياد على الأقل ، بيد أنها لم تستطع أن تفعل هذا ، ولاذاك الأمر الذي سيجعل إنضواء الخليج ومصر ضمن السياسة الدفاعية الأمريكية أمراً بالغ الصعوبة وإن لم يكن مستحيلاً .

وإزاء الوضع المتردي في العلاقات العربية _ الأمريكية ،رأت وزارة الخارجية الأمريكية ضرورة عقد مؤتمر لدراسة الأوضاع في الشرق الأوسط والبحث عن ترضية مناسبة للعرب تعيد ثقة العرب بالأمريكيين ، فكان أن عقد مؤتمر في أستانبول بتركيا لرؤساء البعثات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأدنى فيما بين ٢٦-٢٩ نوفمبر ١٩٤٩م ، وحضرة القنصل الأمريكي في المملكة العربية السعودية ، وفي هذا المؤتمر أنتهت التقديرات السياسية الأمريكية إلى أن الأهداف الأمريكية في الشرق الأدنى تكمن فيما يلي:

---

[1] U.S. Strategic Posture in the East Mediterranean U.S.F.R. vol. VI, 1949, Washington Nov. 14, 1949, P. 57.

أولاً: ينبغي أن يكون الحفاظ على السلام وتنمية الإستقرار السياسي والإقتصادي والأمن ، وزيادة هيبة الولايات المتحدة، مما يعني زيادة المواجهة مع الإتحاد السوفيتي.

ثانياً: يتعين إنتهاج سياسة إهتمام نشطة في إطار الحياد العام بين الدول العربية وإسرائيل.

ثالثاً: تقديم المعونة الفنية والعسكرية للدول الملاصقة للإتحاد السوفيتي لمنع تسرب الشيوعية إليهم.

وفي مارس عام ١٩٥٠م عقد بالقاهرة مؤتمر مماثلاً ، وفيه رأت الخارجية الأمريكية أن الوقت لم يحن بعد لوضع ترتيبات إقليمية أمنية في الشرق الأوسط، وأن إنشاء حلف إقليمي في الشرق الأوسط سيضع إلتزامات ثقيلة على الولايات المتحدة هناك ، كما أن المنطقة تفتقر إلى مركز قوة Power Center يقوم علية الحلف.

**مرحلة الإجراءات:**

كانت منطقة الخليج العربي تدور في فلك المقترحات الأمريكية للترتيبات الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط في إطار سياستها الدفاعية ، تجاه هذه المنطقة ، بالإضافة إلى حرص الولايات المتحدة على تطوير علاقاتها الخاصة مع أقطار الخليج العربي من خلال مسائل النفط والشئون التجارية والدبلوماسية والعسكرية.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد بإمكانها الإكتفاء بالعمل أو الأنتظار للتشاور مع بريطانيا في كل صغيرة وكبيرة بعد أن وصلت الحرب الباردة بينها وبين الإتحاد السوفيتي إلى ذروتها مع مشارف عام ١٩٥٠م[1].

---

[1] يحي أحمد الكعكي: " الشرق الأوسط والصراع الدولي " ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٦، ص ٢٥.

ومن ثم درست الخارجية الأمريكية إمكانية تطوير قواعدها العسكرية في المنطقة الشرق أوسطية في سلسلة محاولات الأمريكيين النفاذ إلى المنطقة وتقوية وجودهم العسكري والسياسي ضمن خطة التقسيم الإستراتيجي لمسارح العمليات والتي منها مسرح عمليات المحيط الهندي والذي يضم الهند وسيلان والباكستان وجزر الهند والخليج واليمن وعمان .

غير أن الإدارة الأمريكية قد وجدت أن موضوع تطوير القواعد العسكرية لا بد أن يأتي ضمن إطار سياسة أعم وأشمل حتى يكون تحقيقه أمراً ميسوراً ، وبعد دراسات مستفيضة في أروقة الخارجية الأمريكية وعقد مؤتمراً دبلوماسياً في أستانبول في الفترة من ١٤-٢١ فبراير ١٩٥١م تمت صياغة فكرة إنشاء قيادة إقليمية للشرق الأوسط تشارك فيها كل من مصر والسعودية بالإضافة إلى دولاً أخرى بالمنطقة ، في هذا الصدد تأكيد النتائج الإيجابية التي تتحقق من إقامة حلف دفاعي إقليمي قوي[١] ، وقد نقلت الولايات المتحدة الأمريكية وجهة النظر هذه إلى حلفائها بريطانيا وفرنسا وبدأت المفاوضات التفصيلية بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا لإنشاء قيادة للشرق الأوسط Middle East Command التي تلخصت أهدافها فيما يلي:-

١- تلبية الحاجة الملحة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة للمشاركة في تنظيم قيادة في أوروبا والشرق الأوسط.

٢- التوافق مع القيادة العسكرية في البحر المتوسط وحماية الجناح الجنوبي لأوروبا وحماية مواصلات البحر المتوسط.

٣- الإعتبار الخاص لتدفق البترول للغرب.

---

[١] Mc Ghee ,George:" Envoy To The Middle World Adventure In Diplomacy" (Harper, Row, N.Y. 1983) PP.363-385.

٤- الإعتبار الخاص لاحتياجات القواعد المتاحة في المنطقة للإستخدام الفوري للحلفاء[1].

وبهذا يكون لمنطقة الخليج العربي أهمية قصوى في الأهداف التي من أجلها تم طرح فكرة قيادة الشرق الأوسط ، وذلك من خلال إعتبار النفط، والقواعد العسكرية ، وأن الدفاع عن الشرق الأوسط والخليج بصفة خاصة لأمراً حيوياً بالنسبة للأمن القوي الغربي والأمريكي خاصة.

والواقع أن الإدارة الأمريكية إلى جانب إدراكها لأهمية منطقة الخليج في إقامة قيادة عسكرية متحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط ، وكانت تدرك وبدرجة أهم أن مصر يجب أن تكون نقطة البداية في كافة الاتصالات والمشاورات التي ستجريها مع دول المنطقة لتحير مشاريع الدفاع المشتركة الجديدة ، وذلك على إعتبار أن مصر كانت تضم قاعدة قناة السويس العسكرية بأهميتها الإستراتيجية الفريدة ، بالإضافة إلى زعامتها للجامعة العربية كانت تجعل لدورها ثقلاً سياسياً خاصاً، ناهيك عن العلاقات الحميمة التي تجمع بين مصر والمملكة العربية السعودية وباقي أقطار الخليج العربي سيجعل من موافقة مصر على المبادرة الدفاعية الغربية ، أمراً مقبولاً لدى العرب وبالتالي انضمامهم إلى الحلف الإقليمي المقترح ، وأن رفض مصر يعني إنهيار الخطة الدفاعية برمتها[2]، وفي هذا السياق حاولت الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل بغية عدم إصرار الأخيرة على دور بارز في القيادة الجديدة، وأن تتغاضى عن الدعم العسكري لمصر كجزء من قبول مصر لأداء دور رئيسي في الدفاع عن الشرق الأوسط ، وقد جاء هذا الإهتمام الأمريكي بالدور

---

[1] Memo By The Secretary Of State To The President, Top Secret, Washington, 12 Sept 1951.

[2] John, C. Campbell:" Defense of the Middle East" (Praeger, New York, 1960) P. 42.

The Ambassador in The U.K, Gifford to the Dept of State, Top Secret, London, Oct. 9,1951 Telegram no, 1743, U.S.F.R. vol. V. 1951, Pp. 390-394.

الإستراتيجي لمصر وقناة السويس بعد تزايد الموقف الأمريكي في البحرين والمملكة العربية السعودية إذ كان النفط الأمريكي يمر عبر قناة السويس إلى الأسواق الأوروبية.

غير أن الحركة السياسية في مصر كانت تسير في إتجاه مضاد للتحركات الغربية إذ قدمت حكومة النحاس للملك فاروق في أكتوبر ١٩٥١م مشروعات قوانين تقضي بإلغاء معاهدة ١٩٣٦م الإنجليزية المصرية والحكم الثنائي في السودان بموجب إتفاق عام ١٨٩٩م ، وبيد أن الإدارة الأمريكية قللت من أهمية مثل هذه الإجراءات وخطورتها علي المشروع المقترح وحاولت إقناع المصريين بأن تكون قيادة الشرق الأوسط وسيلة لتسوية نزاعهم مع الإنجليز، وأن مقر القيادة المقترحة ستكون علي أراضيها ، بالإضافة إلى تسليم قاعدة السويس إلى مصر علي أساس أن تصبح في نفس الوقت قاعدة للحلفاء في إطار القيادة المتحالفة للشرق الأوسط(١)، وعلي الرغم من هذه المحاولات الغربية إلا أن مصر ظلت علي رفضها للدخول في أي حلف أو المشاركة في أية ترتيبات للدفاع عن الشرق الأوسط ما لم تحل قضيتها مع الإنجليز، وكان تحقيق الجلاء شرطاً أساسياً للتجاوب المصري مع التحركات الأمريكية الغربية وقد دعم الموقف المصري رفض أشقائها في الخليج والوطن العربي على إتساعة وعدم قناعتهم بجدوى هذه المشاريع الدفاعية ، وهنا أقترحت بريطانيا في نوفمبر ١٩٥١م أن يستعاض عن مصر في هذه الخطط الدفاعية الغربية عن الشرق الأوسط بقبرص ، وأن تمارس الولايات المتحدة ضغطاً على السعودية والبحرين لإنضمامها لهذا الحلف بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتحمس لهذا الاقتراح البريطاني ، ولإدراكها أن السعودية والبحرين لن

---

(١)Howard, Harry:" The Development of United States Policy in The Near East, 1945-1951" (A Historical Note Part. II- Dept. of State Bulletin XXV no. 21, 1951) P. 842.

توافقا على مشروعات مرفوضة من وجهة النظر العربية كما أنها لم تـــرد أن توتر علاقتها بالسعودية والبحرين[1].

الجدير بالذكر أن الإطار الزمني الذي قدمت فيه هذه المقترحات قد تزامنت مع توقيع ترومان على قانون الأمن المتبادل في ١٠ أكتوبر ١٩٥١م والـــذي تضمن تقديم معونات وكان الهدف الرئيسي من برنامج المساعدات هو زيـــادة القوة الأمنية والمحافظة على الأنظمة القائمة ضد العناصر الداخلية الرافضـــة للتعاون مع الغرب كما كان يؤمل من هذه المساعدات تشجيع الدول المستهدفة للتحالف مع الغرب في صراع الحرب الباردة وقد عقب بعض المؤرخين علـــى برنامج المساعدات وأعتبروه نوعاً من التغلغل الإقتصادي والسيطرة السياسية، وأن الولايات المتحدة هي الدولة الأولى التي تستخدم المساعدات الإقتصاديـــة كأداة دبلوماسية في الحرب الباردة ، ومن الأمور اللافتة للإنتباه أن مثل هـــذه المساعدات لم تستخدم كوسيلة ضغط في ذلك الوقت المبكـــر مـــن العلاقـــات العربية الأمريكية كما أنها لم تؤثر على القرار السياسي العربي ، وربما يرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة لم تنفرد بعد بالهيمنة على المنطقـــة وأن هنـــاك شركاء لها في النفوذ بالإضافة إلى تربث عدوهم التقليدي الإتحـــاد الســـوفيتي بالمنطقة ، فكانت الحاجة الأمريكية للعرب ( من خـــلال نفطـــهم – وموقفـــهم السياسي من الحرب الباردة هي الإعتبار الأول والمحرك لسياســـة الولايـــات المتحدة تجاه المنطقة العربية.

على أية حال إزاء عجز الإدارة الأمريكية عن تسوية الخـــلاف المصـــري الإنجليزي ، مضت الحكومة المصرية في تنفيذ ما عزمت عليـــه مـــن إلغـــاء معاهدة ١٩٣٦م وتم تنفيذ ذلك في الثامن من أكتوبر ١٩٥١م إيذاناً ومقدمـــة

---

[1] William, R. PolK:" The United States and the Arab World" 3rd ed. (Cambridge, Mass: Harvard University press 1975) P.360.

منطقية لرفض المقترحات الرباعية التي قدمت لمصر رسمياً يوم ١٣ أكتوبر ١٩٥١م من قبل الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا[١].

ولم تأخذ مصر وقتاً طويلاً إذ أعلن رئيس الوزراء المصري في ١٥ أكتوبر ١٩٥١م رفضه للإقتراح الغربي ، الذي لا ينسجم مع متطلبات المرحلة السياسية في مصر والتي تتميز بوجود خلافات حادة بين المملكة المتحدة ومصر، بسبب وجود قوات إستعمارية بريطانية في مصر والسودان ، وقبل نهاية الشهر ، أندلعت الإضطرابات في القاهرة الناجمة عن تشابك القوات المصرية والبريطانية ، وساد الشارع السياسي المصري حالة من الغليان الذي ينبئ عن قرب الإنفجار الثوري ، ولقد فشلت فكرة (MECOM) لأنها ولدت في غير أوانها ومن ثم لم تأتي بالثمار المرجوة منها ، فلم تحسب القوى الغربية حساباً للحركات الوطنية التي لم تعد تقبل بديلاً عن الجلاء البريطاني الناجز والتام ، ولم تكن هناك حكومة وطنية في مصر تجرؤ على تحدي تلك المشاعر أو المساومة على ذلك الهدف الأسمى، بالإضافة إلى قناعة الحكومات العربية بأن عدوهم الحقيقي هو إسرائيل وليس الإتحاد السوفيتي ، ونأتي على ذكر سبب مهم يتعلق بمنطقة الخليج وهو غياب إيران عن تلك الخطط الدفاعية بما تمثله من ثقل سياسي وإستراتيجي لكونها تقع على خط المواجهة الأمامية مع الإتحاد السوفيتي ، بيد أن مشاركة إيران كانت هي الأخرى إحتمالاً بعيداً بسبب نزاعها مع بريطانيا حول مشكلة تأميم النفط وكان طبيعياً أن يعارض الإتحاد السوفيتي هذا المشروع بعنف ويندد بدوافعه وأهدافه ويحذر دول

---

[١] The Ambassador in Egypt to The Dept of State , Top Secret , Confidential no, 1123, Cairo, Oct 13, 1951,774. 00/13-10-51. F.R.U.S. vol. v, 1951.

المنطقة من عاقبة السقوط في شراكه لما ينطوي عليه من خطر أكيـــد علـــى إستقلالهم الوطني(١).

وإزاء هذه المعوقات ، كان إنهيار مشروع قيادة الشرق الأوســـــط أمـــراً حتمياً ليسجل بذلك إخفاقاً مروعاً للدبلوماسية الأمريكية الغربية فـــي الشـــرق الأوسط كل يمثل في الوقت ذاته إخفاقاً للسياسة الدفاعية الأمريكية في مراحلها الأولي.

وفي إطار مساعي الولايات المتحدة الأمريكية نحـــو تطويـــر علاقاتـــها بمنطقة الخليج العربي علي نحو خاص قام وزير الدفـــاع جيمـــس فورســـتال بإبلاغ وزير الخارجية الأمريكي مارشال ،أن الهيئة المشتركة لرؤساء الأركـــان قد وافقت مؤخراً علي سلسلة من الخطوات التي يجب إتخاذهـــا فيمـــا يتعلـــق بالسعودية من أجل تحسين الموقف الإستراتيجي للولايات المتحدة ، وأوضحت الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان أن القدرات الدفاعية الأمريكيـــــة ستتحســـن تحسناً كبيراً في حالة نشوب حرب ضد الإتحاد السوفيتي إذا ما تـــم أســـتخدام قاعدة الظهران الجوية لادارة عمليات جوية مستمرة .

ومن ثم أوصت الهيئة بضرورة أن تسعي الإدارة الأمريكية إلـــي تحقيـــق ذلك عن طريق زيادة عدد القوات العسكرية الأمريكية المعينة في القاعدة زيادة جوهرية (٢) .

غير أن الادارة الأمريكية لم تستطع الإفادة من تقارير هيئة الاركان بشكل عملي وسريع لاسيما بعد الفتور الذي إنتاب العلاقات السعودية-الأمريكيـــــة ،

---

(١)Ya'a Cor Rio:" From Encroachment to Involvement; A Documentary Study of Soviet Policy in the Middle East, 1945- 1973" (Translation Books, New Jersey, 1974) P. 93.

(٢) ينسون لي جريسون : " العلاقات السعودية-الأمريكية " ، ترجمة سعد هجرس ، سينا للنشـــر ، القاهرة ، ١٩٩١م، ص ٨٣ .

من جراء تأييد الأخيرة لقيام دولة إسرائيل ، فأوعزت الإدارة الأمريكيـــة إلـــي المفوضية الأمريكية بجدة وممثلوا القوات الجوية الأمريكية لتدارس الأمر مـــع السعوديين .

والواقع أن الإدارة الأمريكية كانت تواجه مأزقـــاً حقيقيـــاً إزاء وجودهـــا العسكري في منطقة الخليج العربي والذي لم يكـــن كافيـــاً بحســـب الخـــبراء الأمريكيين ، ولاسيما بعد احتدام الحرب الباردة بيـــن المعســـكرين الأمريكـــي والسوفيتي ووقوع الصراع المسلح في كوريا وإحتمالات أنتقال الصراع إلـــى أجزاء من الشرق الاوسط وليست منطقة الخليج مستبعدة من هذه الإحتمالات ، بالإضافة إلي وجود عاملان رئيسيان قد أعتمدت عليها هيئـــة الأركـــان فـــي تقريرها للخارجية الامريكية والذي يقضي بضرورة إعادة الإهتمـــام بقـــاعدة الظهران وهما:-

أولاً:-ما أعلنه الرئيس الأمريكي ترومان أمام الكونجرس فـــي مـــارس ١٩٤٧م من أن بريطانيا لم تعد في وضع يمكنها من تحمل النفقات العســـكرية في الشرق الأوسط وأن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت علي عاتقها أن تقوم بالمسئوليات التي كانت لبريطانيا في الشرق البحر المتوسط .

ثانياً:-ما عرضة العسكريون السوفييت في المؤتمر الذي عقدته هيئـــة أركان حرب السوفيتية العليا في نوفمبر ١٩٤٨م ، وحضرة أعضـــاء المكتـــب السياسي للحزب الشيوعي ،من خطة شاملة لعمليات عسكرية تتضمـــن شـــن هجوم صاعق علي الخليج العربي،وبذلك أزداد الأمريكييـــن إقتناعـــاً بأهميـــة المنطقة وأدركوا أن الخليج لم يعد مجالاً للنفط فحسب بل أصبح يشكل القـــاعدة الكبرى التي يمكن أن ينطلق منها هجوم جوي ضد منابع النفط السوفيتي فـــي

باكو وباطوم [١]، وإزاء هذه الأهمية المتصاعدة لقـاعدة الظـهران أنخرطـت المفوضية الأمريكية في جدة وممثلو القوات الجوية الأمريكية في مناقشات مع السعوديين حول توسيع الإتفاقية التي تشغل الولايات المتحدة بموجبها قـاعدة الظهران ، والتي من المفترض أن تعود بطريقة أو أخري للسيطرة السـعودية في ١٥مارس ١٩٤٩م ، وبيد أن الملك عبد العزيز ابن سعود قد أكد لتشـايلدز أنة لا يشعر بأن الولايات المتحدة قد أوفت بإلتزاماتها تجاه المملكة ، فعلـي حين وافقت لندن علي ترتيبات لعقد معاهدة تتيح لها أن تأتي إلـى السـعودية للدفاع عن حلفائها في الشرق الأوسط "مصر والعراق وشـرق الأردن " فـأن الولايات المتحدة قد رفضت أي تعهد مماثل بالنسبة للسعودية ، وأضاف الملـك أن الحد الأدنى المطلوب هو أن تصدر الحكومة الأمريكية إعلاناً بأنها ستسـاند المملكة ضد أي عدوان ، كما أعلن الملك عن رغبته في مزيد من المسـاعدات العسكرية الأمريكية لتطوير القدرات الدفاعية لبلاده [٢].

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تخشى أن يكـون الملـك قـد قصـد إنضمام بلاده إلي منظمة حلف شمال الأطلنطي ، وفي الوقت الذي تضغط فيـه كلاً من اليونان وتركيا للإنضمام للحلف بينما كانت الولايات المتحدة تعـارض أتساع الحلف ليشمل دولاً من خارج أوروبا الغربية ومـن ثـم قـامت وزارة الخارجية الأمريكية بإبلاغ "تشايلدز" أن قبول طلب الملك سيكون متعارضاً مـع

---

[١]راجع :-بنواميشان :عبد العزيز أل سعود سيرة بطل ومولد مملكة ،ترجمة دار الكتاب العربـي ، بيروت ، ١٩٦٥م ، ص٢٧٧.

رأفت غنيمي الشيخ: مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي،المجلد الثاني لنـدوة مسـتقبل الخليج العربي وإستراتيجية العمل العربي المشترك ، والندوة العالمية الرابعة لمركـز دراسـات الخليج العربي ، وجامعة البصرة مارس ١٩٨١م. ص٢٨٣.

- جمال زكريا قاسم : المرجع السابق، ص١٣ .

[٢]**Foreign Commerce Weekly. A Telegram From U.S. Embassy at Jidda, October 17,1949, Foreign Commerce Weekly, vol. 37(1949) Pp.19-20.**

السياسة الأمريكية العامة القائمة على تجنب مثل هذه التعـــهدات ، وأن يــبرز للسعوديين أنة من الممكن التوصل إلي إتفاق يطيل أمر المعاهدة المبرمة سابقاً وأن يقترن ذلك بتقديم المساعدات الأمزيكية في مجالات أخري ، وحرصاً مــن الملك عبد العزيز علي الإحتفاظ بعلاقات وثيقة مع واشنطن ، أعلــن موافقتــه علي تمديد المعاهدة،وأضاف أنة يدرك أن وزارة الخارجيـــة الأمريكيــة لــن تستطيع الربط بين تجديد الإتفاقية وبين مسألة تلبيـــة الإحتياجــات الدفاعيــة للسعودية[1].

بيد أن الموافقة الملكية على تمديــد المعــاهدة لــم تكــن كمــا يرغــب الأمريكيين، وإذا اشترطت الحكومة السعودية أن يكون التمديد قصير الأمــد ، وليس كما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية ٤٠ عاما ، وكان السبب المعلـــن من قبل السعوديين هو السياسة الأمريكية السلبية تجاه فلسطين ، بينما تكمــن الأسباب الحقيقية في أن قصر أمد الإتفاق الجديد سيعطي للحكومة الســعودية أداة فعالة لإعادة فتح مسألة مساعدة الأسلحة عندما تكون الظروف مواتيـــة بدرجة أكبر[2] .

والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن بمقدورها في ذلك الوقــت الفكاك من المطالب السعودية المتزايدة تارة بالقروض المالية وتــارة أخــرى بإرسال بعثات زراعية وعسكرية ، وتارة ثالثة بالرغبة في الدخول في حلــف سياسي مع الولايات المتحدة وذلك لأنها كانت علي قناعة تامـــة بــأن لــها مصلحة رئيسية دائمة في المملكة ، وأن المصالح الاقتصادية الأمريكية هنــاك قد جلبت نفوذا ومركزا قويا في المنطقة ، وأنها تهدف إلى تقديم نموذج طيــب من العلاقات من أجل إقناع دول الخليج بضرورة الأرتباط بالسياسة الأمريكيـــة

---

[1]Foreign Relations , 1948 , Washington , D.C. 1975 , vol. . V. Part 1, Pp. 259-262.

[2]Godfried , Nathan: " An America Development Policy for the 1942-1949 Third World; a Case Study of The United States and The Arab East " (pH. D. Thesis University of Wisconsin, Madison, 1980) Pp. 320-323.

كما فعلت شقيقتهم الكبرى "السعودية" التي أصبحت بفعل التوسع الضخم في مستوى التقنية الإقتصادي لصناعة النفط مرتبطة " بالأمن القومي الأمريكي" وكانت الحكومة السعودية تدرك هذه الحقائق تمام الإدراك ومن ثم حاولت الأستفادة من هذا الوضع قدر الإمكان ، وأنها لم تعطي شيئا للأمريكيين إلا وقد كالت مقابلة الصاع صاعين من أجل تطوير المملكة اقتصادياً وعسكرياً وأمنياً.

على أية حال ، عاد الطرفان السعودي – الأمريكي للمفاوضات ولكن هذه المرة من أجل البحث في مسألة طول أو قصر أمد المعاهدة ، وإذ رفض ابن سعود إطالة أمد المعاهدة حتى تستجيب الولايات المتحدة لمطالبة المطالب المتعلقة بتزويد بلاده بمزيد من المعدات العسكرية والخبرات الفنية لتطوير الجيش السعودي واتهم الولايات المتحدة أنها لا تدرك خطورة تهديد التآمر الهاشمي ضده بمساندة البريطانيين ، وأكد ابن سعود أنه إذا ما تعرض لهجوم فإنه سينسحب مع آسرته إلى الساحل الغربي ، وإذا لزم الأمر أنه سيترك الجزء الشرقي من البلاد بما فيه من حقول نفط بلا دفاع [١].

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية طمأنة ابن سعود بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي وهي تري مصالحها في الشرق تتعرض للأنهيار ، وأرسلت على الفور بعثة عسكرية في أول سبتمبر ١٩٤٩م تشمل الرجال والعتاد والخبرة الفنية ، ثم أعقبت هذه البعثة بزائرين للمملكة على مستوي رفيع وهما مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى والأفريقية جورج مكهجى George Maghee، ورئيس هيئة أركان الجيش لاوتون كونيز J. Lawton Collins ، واجتمعا بوزير الخارجية السعودي الأمير فيصل في ١٩ مارس ١٩٥٠م وأوضحا له أن واشنطن مهتمة لأقصي حد بالاستثمار الأمريكي الخاص في حقول النفط السعودية ، بيد إنها لا تستطيع ان تفي بكل المتطلبات السعودية ، خاصة وأن

[١] Foreign Relations, 1949 , Washington ,D.C. 1977, vol. vi. Part 1, Pp. 1574-1575.

مواردها محدودة، كما أنها تقدم مساعدات عديدة لدول أخري من العالم الثالث، ومن جانبه أوضح رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي للمسئولين الســعوديين ضرورة أن تبدأ المملكة مجهودا دفاعيا أقل طموحاً ، إذاً ليس بمقدور الولايات المتحدة الارتباط بحلف عسكري مع السعودية في الوقت الراهن(١).

وفي أثناء هذه المفاوضات كانت المعاهدة قد تم تجديدهــا فــي فـبراير ١٩٥٠م ثم مرة ثانية في يونيو من نفس العام.

بيد أن التغيرات الدولية المتمثلة في بدء الحرب الكوريــة فــي يونيــو ١٩٥٠م واحتدام الحرب الباردة قد زاد من تقبل واشــنطن لطلبــات الــدول المعادية للشيوعية مثل السعودية للمساعدة العسكرية لتأمين دفاعها ، وبالفعل وقع الرئيس ترومان في يوليو ١٩٥٠م تعديلاً لقانون الدفاع المشترك بحيــث يعطيه السلطة في نقل العتاد العسكري إلى البلدان غير المرتبطــة بإتفاقيــات دفاعية مع الولايات المتحدة ، وأصدرت وزارة الدفــاع الأمريكيــة فــي ٢٧ سبتمبر ١٩٥٠م الإعلان الرسمي الذي يفيد بأن السعودية تندرج تحت قائمــة هذه البلدان ، ومن ثم أصبح الطريق مفتوح أمام المملكة العربيــة الســعودية لشراء المعدات العسكرية من الولايات المتحدة (٢) .

بيد أن هذا التعهد الضمني بالدعم لم يكن ليرضي أبن سعود الذي ســعي للحصول على المساعدات العسكرية الأمريكية كمنحــة إذ أن الوضــع المــالي لدولته لا يسمح له بشراء أسلحة أمريكية أو غير أمريكية ، وظل أبن ســعود

(١)Foreign Commerce Weekly , Dispatch form United States Embassy at Jidda, May 29, 1950, vol. 40(1950) Pp. 26-27.

(٢)Foreign Commerce Weekly , Dispatch from United States Embassy at Jidda , July 13 ,1950, vol., 40(1950) P.21.

وكذلك

-Grayson, Benson Lee:"Saudi -American Relations" (Washington D.C. University Press of America, 1982) Pp.80-81.

على موقفه الرافض لتجديد أمد الإتفاق بشأن قاعدة الظهران ما لم يحصل على المساعدات العسكرية الأمريكية ، حتى ديسمبر ١٩٥٠م عندما وقعت شـــركة أرامكو مع الحكومة السعودية إتفاقية مناصفة الأرباح والتي ترتب عليها تدفق الأموال على السعودية بصورة لم تعرفها من قبل ، الأمر الذي جعل ابن سـعود يتساهل مع الأمريكيين ويعقد معهم إتفاقا رســمياً متكــامل فــي ١٨ يونيــو ١٩٥١م وينص على تنظيم أستخدام القاعدة مقابل معونة أمريكية خصصـــت لتسليح الجيش السعودي و تدريبه متضمنا الإمتيازات التي يتمتع بها الجنـــود الأمريكيين المرابطون داخل القاعدة ويحدد الإتفاق مدة الإيجار بخمس سنوات قابلة للتجديد ، وبذلك تم البدء في برنامج مساعدة دفاعيـــة ثنائيـــة تقدمـــها الولايات المتحدة للسعودية التي أصبحت أول دولة عربية وخليجية تتلقى مثـــل هذه المساعدة الأمريكية [١].

وعلى الرغم من عزم الإدارة الأمريكية على المضي قدمـــاً فـــي توثيـــق علاقاتها بالمملكة وإرسالها بعثة لمتابعة تنفيذ إتفاقية النقاط الأربع الموقعة مع المملكة العربية السعودية في يناير ١٩٥١م والمعنية بتقديم المعونـــة الفنيـــة والتي لم تقدم إلى السعودية في العامين التاليين سوي أقل من مليونـــي دولار كمساعدة[٢] ، إلا أن توسع الوجود الأمريكي في السعودية ظل بطيئا لأن أبـــن

---

[١] بخصوص المذكرات المتبادلة و المفاوضات الخاصة بتجديد الإتفاق بين الســعودية و الولايــات المتحدة بشأن القاعدة الجوية في الظهران يمكن الرجوع إلى :

**-Air Base at Dhahran; Agreement Between the U.S. of America and Saudi Arabia Affected by Exchange of Notes Signed at Mecca and Jeddah, June 18,1951, Washington; U.S. Government Printing Office, 1951.**

**-Commerce du Levant. Le Traite American – Seoudite, vol.23 (1951) Pp.1-4.**

**-United Nations. Exchange of Notes Constituting on Agreement Between the United States and Saudi Arabia Relating to Mutual Defense Assistance, Jeddah and Mecca, 18 June 1951, United Nations Treaty Series vol. 212(1955) Pp.335-349.**

**-United States Government, U.S. Signs Defense Agreement with Saudi Arabia, U.S. Department of State Bulletin vol. 25 (July 23, 1951) P. 50.**

**[٢]United States Government . Point 4 Agreement Signed with Saudi Arabia, U.S. Department of State Bulletin vol. .24(january29, 1951) P.187.**

سعود كان لا يزال غاضبا من التحيز الأمريكي الصارخ لإسرائيل ضد العـــرب وأمانيهم القومية ،وأنة لا يزال يطمع في أن تكـــون المســاعدات الأمريكيــة مجانية أسوة بدول أخري عديدة .

هذه التحركات الأمريكية في المملكة ومنطقة الخليج قد أدت إلي اســتياء الإتحاد السوفيتي الذي شجب الترتيبات الأمريكية في السعودية والبحريـــن ،إذ أن التواجد العسكري الأمريكي في البحرين كان قد بدأ عام ١٩٤٨م ، وكــان هذه القوة التي أطلق عليها أسم "الكوميد يستفور Comideasfor " مكونة مــن بوارج صغيرة و مدمرتين و كانت مكلفة بمهمة الدورية من قبل الأسطول فــي المحيط الأطلسي[١]، وكان السوفييت يعدون البحرين قاعدة أمريكية مصممــة لزيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ، ولذلك فقد وقـــف الســوفيت وأجهزة أعلامهم منذ عام ١٩٤٨م إلى جانب إيران في مطالبتها بـــالبحرين ، وهم يفسرون هذا التأييد بأنه موجه ضد بريطانيا والولايات المتحـــدة أصــلا اللتان تسيطران على البحرين سيطرة كاملة وأن تأييدهم معناه ضرب السياســة الغربية في الخليج العربي[٢].

و على الرغم من هذه الإستراتيجية السوفيتية إلا أنه لم يكن بمقدورهـــا الإقتراب من المملكة العربية السعودية التي رفضت تماماً التعاطي مع المساعي السوفيتية في المنطقة و ذلك لإعتبارات دينية أخلاقية في المقام الأول لوجــود المقدسات الإسلامية في المملكة والتي تتمتـــع بمكانـــه رفيعـــة فـــي العـــالم الإسلامي،وللحقيقة فإن الدبلوماسية الأمريكية لم تجد عناء في تطوير وجودها في المملكة و لم تجد مزاحمة سوفيتية هناك بعكس باقي أقطار الخليج العربي، ومن ثم فإن الإعتبارات الإقتصادية والمنية كانت هي المحرك الفعلي للسياســة

---

(١) ر.ك.رمضاني: " المضايق الدولية في العالم ، الخليج العربي و مضيق هرمز " ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤، ص٨٥.

(٢)Ya'a Cor Rio: Op Cit: P.93.

الأمريكية في السعودية (*) ، وهو ما أعلنته صراحـــة إدارة إيزنـــهاور التـــي تسلمت السلطة في يناير ١٩٥٣م .

ومارست تجاه السعودية سياسة أبعد من سابقتها إذا أيدت ابن سعود في نزاعة مع العمانيين بشأن واحات البريمي، وفي ٢٧ يونيه ١٩٥٣ م وقعـــت الولايات المتحدة مع السعودية إتفاقية تتيح إنشـــاء بعثـــة تدريـــب عســـكرية أمريكية في المملكة ووصل أفرادها قبل نهاية عام ١٩٥٣م[1] ، وقد ظل وجود هذه البعثة بقوة قوامها ٢٠٠٠ شخص تقريباً ثابتاً على مر السنيين ولازالـــت تؤدي وظيفتها في المملكة ، وهذه البعثة تعتبر بحد ذاتها من الأدلـــة الدافعـــة على العلاقات المتميزة بين السعودية وأمريكا ، وأن المملكة تحظـــى بأهميـــة خاصة في الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية في الخليج والشرق الأوسط.

---

(*) في العام الأخير من إدارة الرئيس ترومان تم عقد سلسلة من الإتفاقيات بين العربية الســعودية ، والولايات الأمريكية في المجالات الإقتصادية من أجل التعاون التقني في مجالات الزراعة والمـــوارد الطبيعية والصحة العامة والوقائية والمواصلات ، كما تم وضع برامج أمريكيـــة لتطويـــر الريـــف السعودي، لمزيد من التوسع في المجالات يمكن الرجوع إلى:

-United Nations, United States and Saudi Arabia: Agreement for the Technical Cooperative Program in Agriculture Signed at Jeddah 10 November 1952, United Nations Treaty Series, vol. 181 (1953) Pp.293-305.

-United Nations, United States and Saudi Arabia: Agreement for the Technical Cooperative Program in Natural Resources Signed at Jiddah on 10 November 1952, United Nations Treaty Series, vol. 181 (1953) Pp.225-236.

-United Nations, United States and Saudi Arabia: Agreement for the Technical Cooperative Program in Transportation and Communication Signed at Jidda on 10 November 1952, United Nations Treaty Series, vol. 181 (1953) Pp. 237-248.

-United Nations: United States and Saudi Arabia: Agreement for Cooperative Railway Survey Project Signed at Jidda on 10 November 1952; vol. 181 (1953) Pp. 307-318.

-United Nations, United States and Saudi Arabia: Agreement for Technical Cooperative Program in Public Health and Disease Control Signed at Jidda on 15 December 1952, vol. 185 (1954) Pp. 55-65.

-United Nations, United States and Saudi Arabia: Agreement for Cooperative Program for Rural Community Development Project Signed at Jidda on 15 December 1952, vol. 185 (1954) Pp. 68-77.

(1)Foreign Relations, 1953, Washington , D.C. 1978, vol. V Part. 2, Pp. 1158-1166.

كان الوجود الأمريكي المتميز في المملكة العربية السعودية والمكاسب الإستراتيجية والإقتصادية التي تحققت للأمريكيين من جرائه ، قد أغرى الدبلوماسيون الأمريكيون لتنشيط علاقاتهم بإيران في محاولة منهم للتصدي لنشاط سوفيتي محتمل هناك ، بيد أن الأمريكيين كانوا يأخذون بعين الإعتبار المصالح البريطانية هناك لا سيما البترولية منها ، غير أن التطورات السياسية للعلاقات البريطانية – الإيرانية ، قد أتاحت الفرصة التاريخية للأمريكان للزحف نحو إيران.

فقد أدرك رضا شاه الكبير ما للبترول الإيراني من أهمية، وكانت أعماله تدور حول صيانة إستقلال بلاده ، وإصلاح النظم الإجتماعية والنهوض بإقتصاديات إيران المنهارة ، فأقدم على عدة مشروعات لمواجهة ضغط الأزمة الإقتصادية العالمية ، فاضطر إلى السيطرة على الإقتصاد وإحتكار التجارة الخارجية ، الأمر الذي أثار ثأر البريطانيين ، ودب النزاع بين الحكومة الإيرانية وشركة البترول الأنجلو فارسية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧م، بعد أن قرر البرلمان الإيراني رفض منح أية إمتيازات بترولية لشركات أجنبية ، وتكليف رئيس الوزراء بمفاوضة شركة البترول الإنجليزية ، الإيرانية لرفع نصيب إيران في بترولها ، وبالفعل قامت الشركة التي كانت تستحوذ على الثروة البترولية الإيرانية بدراسة مطالب الحكومة الإيرانية ووافقت على كثير من رغباتها، وقدمته على شكل إتفاقية إضافية ، وغير أن هذا الإقتراح المقدم من قبل الشركة قد رفض من قبل الرأي العام والبرلمان الإيراني جميعاً.

وكانت اللجنة المشكلة من البرلمان لدراسة مشروع الإتفاق يدعمها الدكتور محمد مصدق رئيس الكتلة الوطنية في البرلمان والذي كتب تقريراً قال فيه (أن اللجنة تري خير عمل تقوم به هو تأميم البترول)[١] هذه الدعوة التي

---

[١] د. عبد السلام عبد العزيز فهمي: "الإحتكارات الدولية وسياسة طهران البترول " مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٨ سنة ١٩٧٢م ، ص ١٦٢-١٦٣.

دعي إليها الدكتور مصدق قد لاقت تأييداً شعبياً منقطع النظير إذا ثار الشعب الإيراني الذي أعلن سخطه على شركة البترول الأنجلو فارسية ، وصمم على الوقوف في وجهها، الحد من نفوذها وسيطرتها ، وأصبحت مشكلة تأميم البترول هدفه وأمله ، ومجال حديثة ، وموضوع ساعته ، وتوالت عدة وزارات لم تستطع أن تفعل شيئاً حتى قرر البرلمان الإيراني إقالة وزارة حسين علاء وتعيين الدكتور محمد مصدق خلفاً له في ٢٦ أبريل ١٩٥١م ، وصدق علية الشاه في اليوم التالي ، وقد نص القانون الجديد على أن تشكل لجنة من الشيوخ والنواب لعزل الشركة الأنجلو- فارسية وفحص دعاويها ، والدعاوي المضادة من جانب إيران ، ومراجعة حسابات الشركة.

وأعتبرت الحكومة الإيرانية أن الدخل الناتج من الزيت ومشتقاته ابتداء من أول مارس ١٩٥١م حق للشعب الإيراني دون منازع ، ودعت اللجنة أيضاً إلى إنشاء شركة وطنية إيرانية وأن يعمل بها خبراء وطنيون [١].

وقد جاءت هذه الخطوة من الإيرانيين بعد طول معاناة مع الشركة الأنجلو فارسية التي أقحمت نفسها في كل صغير وكبيرة في إيران ، حتى أصبحت هي كل شئ هناك ، فقد كان تعيين الوزراء ونقلهم – وتسبغ عضوية البرلمان على من تشاء وتنزع رداءها عمن تشاء ، وكانت تملك الكلمة العليك والسيطرة الكاملة على رؤساء القبائل العشائر المقيمة في جنوب إيران كما أن الشركة أقدمت على إرتكاب مخالفات وتصرفات تمس الحقوق والسيادة الإيرانية مخالفة بذلك إتفاق عام ١٩٣٣م عندما حاولت إدخال المياه الساحلية في منطقة إمتيازها وجعلت الدفع بالذهب على أساس سعره الرسمي الذي يقل ٥٠ في المائة عن السعر الرسمي ، وكان الإيرانيون ينظرون إلى الشركة

---

[١] Rouholah, K. Ramazani: "The Persian Gulf: Iran's Role, Charlottesville 1973" P. 107.

نظرة مليئة بالحسرة والندم فقد كانت حصة إيران بالغة الضآلة بالقياس بأرباح الشركة الطائلة[١] .

وبالجملة فقد كانت الشركة تعمل كأنها مقاطعة بريطانية في داخل إيـــران وتفرض سيطرتها على مناطق البترول سياسياً حتى عام ١٩٢٤م على الأقل ، أي قبل إعتلاء الشاه رضا بهلوى عرش إيـــران وإقتصاديـــاً حتـــى التـــأميم ١٩٥١م.

كان رد فعل بريطانيا عنيفاً إزاء قرار التأميم ، وحاولت دون جدوى إقناع الإيرانيون بالعدول عن قرارهم ولجأت إلى محكمة العـــدل الدوليـــة ، بيـــد أن المحكمة رأت أنه ليس من إختصاصها النظر في القضية المعروضة أمامها"[٢]، وحاولت بريطانيا إستخدام القوة العسكرية لإرجاع كرامتها المهدرة في إيـــران غير أنها وجدت معارضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت أن مثل هذا الإجراء سيجعل إيران ترتمي في أحضان الشيوعية المتحفزة ، ثم التـــأميم من عدمه هي من صميم السيادة الإيرانية.

ويرى كثير من المحللين أن عجز الإدارة البريطانية المتمثلة فـــي حـــزب العمال البريطاني عن معالجة أزمة التأميم مع إيران قد أضاع هيبة بريطانيـــا وسمعتها في المنطقة ، وكان ذلك بداية النهاية للوجود البريطاني في الخليـــج العربي ، ولم يكتف الدكتور مصدق بتأميم النفط الإيراني بل دعى إلـــى تـــأميم نفط البحرين أو بالأحرى أن قرار التأميم يسرى على الشـــركة العاملـــة فـــي البحرين وبهذه المناسبة أثارت القضية للمرة الأولى لدى هيئة الأمم المتحـــدة التي لم تعر الموضوع أهتماماً ، وأعتبرا أن ذلك خطأ فادحاً من قبل حكومـــة مصدق أفقده تأييد وتعاطف الولايات المتحدة التي كانت شركاتها هي العاملـــة

---

[١] شارل عيسوي وآخر: " إقتصاديات البترول في الشرق الأوســـط " ، مؤسســـة ســـجل العـــرب ١٩٦٦، ص ١٥٤.

[٢] R.K. Ramazani: OP Cit: Pp. 110-112.

في مجال نفط البحرين ، ومن ثم لم تساعد أمريكا مصدق في تسويق البترول المخزون، أو تقديم معونة مالية للحكومة الإيرانية لتحقيق التأميم عملياً وسد عجز ميزانية الدولة ، بعد أن قوطع البترول الإيراني بفعل ضغط السياسة البريطانية على الأسواق العالمية وبذلك أصبح موقف الدكتور مصدق بطل التأميم ، حرجاً للغاية ، ولا سيما بعد أن رفض هو نفسه أية مساعدة من السوفيت لما عرف عنه من مواقف عدائية في وجه الشيوعية العالمية[1] وفي الوقت نفسه كانت التطورات السياسية في بريطانيا قد أوصلت المحافظون إلى الحكم هناك وكان على رأس الحكومة البريطانية ونستون تشرشل ، أشهر الساسة البريطانيين في القرن العشرين ، والذي عالج الموقف بدهاء بالغ وخبرة في شئون الإستعمار، فلم يسع إلى إلغاء التأميم ، بل أنتهز فرصة نشوب خلاف بين الشاه محمد رضا بهلوى والدكتور مصدق رئيس الوزراء، وصعد النزاع بين الشركة البريطانية والحكومة الإيرانية إلى الميدان الدولي بعد أن أقنع حلفائه الأمريكيين بضرورة تأييدهم [2].

وبالفعل عملت المخابرات الأمريكية جنباً إلى جنب مع المخابرات البريطانية من أجل تأليب الجيش الإيراني ضد مصدق وحكومته ، وكان الجيش بطبيعته يكن العداء لمصدق لوقوفه في وجه الشاه موقف العداء وهو القائد الأعلى للجيش ، وكانت المحصلة النهائية هي إنقلاب ناجح أطاح بمصدق وقام به الجيش بقيادة الجنرال فضل الله زاهدي الذي عينة الشاه رئيساً للوزراء.

بعد سقوط حكومة مصدق خاضت الولايات المتحدة الأمريكية غمار وساطة ناجحة بين بريطانيا وإيران وأوفد الرئيس الأمريكي مستشارة لشئون البترول المستر هوفر لهذه المهمة وفي أوائل عام ١٩٥٤م ، وبدأت

---

[1] Rouhollah, K. Ramazani:" The Foreign Policy Of Iran 1500-1955. A Developing Nation in World Affairs" (Virginia- 1966) P. 272.

[2] Rouhallah, K. Ramazan: Op Cit: P.247.

المفاوضات بين ممثلي كلاً من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيران للتباحث في مستقبل النفط الإيراني أسفرت عن إتفاق أذيع في أغسطس عام ١٩٥٤م وصدق عليه البرلمان الإيراني في ٢١ أكتوبر من نفس العام بين الحكومة الإيرانية ومجموعه من الشركات الأجنبية أطلق عليها أسم "الكنسورتيوم"[١].

وتتكون مجموعة الكنسورتيوم من ثماني شركات بترولية كبرى خمس منها أمريكية وواحدة بريطانية ، وواحدة فرنسية ، والأخيرة هولندية ، وأنضمت إليهم مجموعة (أيريكون ) وهي أمريكية أيضاً.

وبذلك تكون المصالح الأمريكية قد نجحت في الوصول إلى الميدان الإيراني ، الأمر الذي سيفتح المجال لتنامي الوجود الأمريكي هناك، وبدأت الدبلوماسية الأمريكية منذ ذلك التاريخ تكشف عن رغبتها في إنتزاع النفوذ البريطاني من منطقة الشرق الأوسط بكاملها ، وهكذا إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن توطد علاقتها السياسية والعسكرية ، وكذا الإقتصادية مع المملكة العربية السعودية والعلاقات الإقتصادية مع إيران مستغلة الخلاف الناشب بين بريطانيا وإيران ، وقد جاءت هذه السياسة الأمريكية الساعية إلى تعزيز علاقاتها بشكل منفرد مع أقطار الخليج العربي لحماية مصالحها هناك [٢] بعد أن فشل مشروع قيادة الشرق الأوسط، الذي صيغ ضمن إطار السياسة الدفاعية الأمريكية حول الشرق الأوسط إذ لم يكن بمقدور الأمريكيين الإنتظار حتى يتم التوصل إلى الحبكة السياسية لهذه الخطة الدفاعية، بمعنى أن الأمريكيين فضلوا العمل على مستويين في خط متوازي:-

---

[١] Roulallah , K. Ramazani:" Security in the Persian Gulf foreign Affairs" vol. 57, No(Spring 1979) P-56.
[٢] William, R.Polk : Op Cit: P. 373.

المستوى الأول: السعي في سبيل تعزيز علاقاتهم مع أقطار الخليج العربي وتنميتها سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً.

المستوى الثاني: ضرورة مواصلة الجهود مع حلفاءهم من أجل ربط منطقة الخليج والشرق الأوسط بأحلاف دفاعية مشتركة ، بعد أن ثبت أن المستوي الأول يرهق ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبح النجاح فيه مرهون بتقديم مساعدات مالية ضخمة في مقابل الحصول على مكاسب سياسية كما في حالة السعودية .

ومن ثم تشبثت الإدارة الأمريكية بالمستوى الثاني الذي يحقق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية بأقل كلفة ممكنة.

على أية حال فإنه في أغسطس من عام ١٩٥٢م كان القادة العسكريون الغربيون قد نبذوا مشروع الـ (MECOM) وقرروا إنشاء منظمة دفاعية شرق أوسطية تتضمن كلاً من بريطانيا ، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية ، تركيا ، أستراليا ، نيوزيلندا ، إتحاد جنوب أفريقيا ،وتتألف المنظمة بصورة رئيسية من لجنة من المستشارين العسكريين يضعون الخطط الخاصة بالدفاعات الإقليمية [١] .

وقد تحمست الولايات المتحدة الأمريكية للمنظمة المقترحة لا سيما بعد أن أعرب الجنرال محمد نجيب الذي أطاح بالملك فاروق وأستلم الحكم مكانه في مصر عام ١٩٥١م عن رغبته بالإنضمام إلى المنظمة في مقابل حصول بلاده على المساعدات العسكرية والإقتصادية غير أن القوى الوطنية المصرية أعربت عن رفضها الإلتزام بأي حلف عسكري غربي بعد أن أخفقت الولايات المتحدة في تحسين العلاقات الأنجلو- مصرية ، وفشلها في إقناع البريطانيين

---

[١] William, R. PolK: Op Cit: P. 373.

وكذلك:

John, Vompbell: Op Cit: P.42.

بضرورة الإنسحاب من منطقة السويس ، ومن ثم ساد إعتقاد لدى المصريين بأن منظمة الدفاع الشرق أوسطي ما هي إلا محاولة لتكريس الوجود الغربي بالسويس وظلت مصر العائق في سبيل ظهور خطة خاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط طيلة إدارة الرئيس الأمريكي ترومان كما فشلت الإدارة الأمريكية في محاولات جر الشرق الأوسط إلى كتلة (حلف شمال الأطلنطي ) غير أنها حرصت على إبقاء المشروع حياً حتى مايو ١٩٥٣م عندما قام جون فستر دلاس وزير الخارجية الأمريكي بزيارة إلى الشرق الأوسط ، كان واضحاً أن المملكة العربية السعودية قد تمتعت في أواخر النصف الأول من القرن العشرين بدور الدولة الأولى في المكانة والتأثير فيما بين الدول العربية ، بيد أن هذا الدور قد تحطم بقسوة في أعقاب إنقلاب يوليو ١٩٥٢م العسكري الذي أسفر عن الإطاحة بالملكية في مصر.

وفي حين كانت معظم الدول العربية المستقلة قبل هذا التاريخ محكومة- شأنها شأن السعودية بأنظمة محافظة فإن الحكومة المصرية الجديدة تحركت بشكل متزايد لتبني أفكار إصلاحية وجمهورية ومعادية للغرب ، ولتشكل بذلك تحدياً وتهديداً للسياسات التقليدية في المنطقة العربية وللمصالح الغربية هناك، ومع ذلك فإن الإتحاد السوفيتي قد بقي على إعتقاده لفترة من الوقت بأن هذه الحركة العسكرية التي أنكر عليها صفة الثورة ونعتها بالإنقلاب ، وتمت بتدبير من الولايات المتحدة لربط مصر بعجلة المحالفات العسكرية الغربية التي رفضتها حكومات ما قبل الحركة ، ووصفت روسيا قادة الثورة بأنهم ليسوا إلا مجموعة من المغامرين من ذوي الميول الرجعية ، وأن كل ما فعلوه هو أنهم أحلوا الملكية في مصر بنظام يطفح بالمتناقضات الإجتماعية والسياسية ، مما يعد نكسة للنضال التاريخي الذي قادة الشعب المصري من أجل الإستقلال والتحرر الوطني.

وقد ظل الإتحاد السوفيتي على عداءة للثورة قرابة عامين ولم يغير من مواقفه إلا في أعقاب المواجهة العنيفة التي خاضتها الثورة ضد مشاريع السياسة الغربية فيما بعد أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد حاولت في البداية أن تتخذ موقف حيادياً من التطورات الأخيرة في مصر ، ورفضت مساعي الملك المخلوع وأعوانه لحثها على التدخل العسكري[1] ، وأوضحت للملك أن الموقف في القاهرة قد خرج تماماً عن سيطرته وأصبح في يد نجيب بلا منازع[2] ، ومؤدي الموقف الأمريكي من الناحية العملية ترك الأمور تسير في مجراها أمام حركة الإنقلاب دون تدخل سواء من جانب الملك أو البريطانيين .

كما حرصت حركة الضباط على إجراء إتصالاتها بالسفارة الأمريكية في الساعات الأولى من الحركة فأستدعى البكباشى سليمان محمود والصاغ عبد المنعم النجار ( إيفانز) مساعد الملحق الجوي الأمريكي في القاهرة صباح ٢٤ يوليو إلى مقر قيادة المخابرات الحربية المصرية .

حيث دارت بينهم محادثات حرص خلالها ضباط المخابرات المصرية على طمئنة السفارة الأمريكية إلى نوايا الحركة داخلياً وخارجياً من خلال رغبتهم في طلب معونة عسكرية ومعدات من الولايات المتحدة ، واشتراكهم في قيادة مشتركة مع الحلفاء ، بالإضافة إلى القضاء على النفوذ الشيوعي[3].

الأمر الذي مهد السبيل إلى تجاوب السفارة الأمريكية ومن بعدها الخارجية الأمريكية مع الثورة في شهورها الأولى إلى حد أن السفير الأمريكي

---

[1] Incoming Telegram , Dept. of State, Secret, Security Information, from Alexandria to Secretary of State no. 21, July 24, 1952, 774. 007-24.

[2] Incoming Telegram ,Dept. Of State, Secret, Security Information, from Alexandria, to Secretary Of State no. 14 July 23, 774. 00/7-23-52.

[3] Foreign Service Dispatch, Secret, Security Information from Cairo to the Dept. of State July 30, 1952, Sub. (The Military Take -Over) in Egypt, Deeps. No. 151, 774. 00/7-3052.

(كافري) قد رأى أن الأمور إذا ظلت على حالها فإن الولايات المتحدة سوف تجد الفرصة لقيادة مصر ، وبالتالي الشرق الأوسط كله للإنضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وبناء قوات محلية فعالة بأقل التكاليف[١].

غير أن حركة الضباط في مصر سرعان ما تعرضت لتغيير مفاجئ تمثل في ظاهرة الانقسام التي حدثت داخل اللجنة العسكرية العليا من المشاة الموالين لمحمد نجيب والمدفعية المعارضين له ، وكان محور السخط والأنقسام بين نجيب واللجنة العسكرية العليا علاقته بالولايات المتحدة ، واتهموه بأنه قد باع نفسه للإمبريالية الأمريكية ، وكان طبيعياً أن يتجه الدعم الأمريكي لموقف محمد نجيب حتى يتفرغ للمشكلات التي توليها السياسة الأمريكية اهتمامها وهي الدفاع عن الشرق الأوسط وتحقيق المصالح الإستراتيجية والسياسية للغرب في مصر والشرق الأوسط [٢].

وقد لعب جمال عبد الناصر الذي كان يقود اللجنة العسكرية العليا دوراً نشطاً بإتجاه حسم الصراع داخل مجلس قيادة الثورة بهدف تولي رئاسة الوزارة ودفع نجيب إلى مجرد رئيس جمهورية أسمى ، فكان إعلان الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣م ، غير أن عبد الناصر أصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية وترأس محمد نجيب الوزارة للمرة الثانية .

وإزاء شعبية عبد الناصر الجارفة داخل مجلس قيادة الثورة ، تنحي محمد نجيب وقدم إستقالته كآخر فصل في الصراع داخل مجلس القيادة ، ليعلن

---

[١] Incoming Telegram , Dept. of State, Secret, Security Information from Cairo, no. 271 August 5, 1952. 774.00/8-52.

[٢] Incoming Telegram , Dept. of State, Secret, From Cairo To Secretary of State, Dec. 11, 1952. No.1414.774.00/12-1152.

المجلس في جلسة ٢٣ فبراير ١٩٥٤ م قبوله استقالة نجيب وتعيين عبد الناصر رئيساً للوزراء ومجلس قيادة الثورة [١].

أما الولايات المتحدة الأمريكية ، فعلى الرغم من أنها قد خسرت حليفاً مهماً في مصر والشرق الأوسط إلا أنه لم يكن بمقدورها أن تفعل شيئاً إذ كانت تدرك أن عبد الناصر هو العقل الحقيقي والشرارة وراء الحركة [٢].

دخلت الدبلوماسية الأمريكية في مفاوضات ومشاورات مع عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة من جهة و البريطانيين من جهة أخرى لتحديد ملامح العلاقة المستقبلية بين الغرب و مصر ، وأرادت من وراء هذه المفاوضات الدفع بالأمور نحو قبول مصر الإنضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط المقترحة ، فأوضح المصريون أن موقفهم أساسه أن الدخول في ترتيبات دفاعية لا يتم إلا بعد الجلاء ، ومن ثم حاولت الولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط في المفاوضات المصرية – البريطانية بشأن قاعدة قناة السويس والجلاء ، وتم بالفعل التوقيع على إتفاق مبدئي بين مصر وبريطانيا في ٢١ يوليو ١٩٥٤م ، ثم تم التوقيع على الإتفاق بتفاصيله في ١٩أكتوبر ١٩٥٤م ، وكان أهم ما جاء به إنتقال القاعدة العسكرية في القناة من السيطرة البريطانية إلى السيطرة المصرية والإتفاق بشأن الجلاء البريطاني عن مصر بعد فترة إنتقال.

غير أن الإتفاقية والمساعي الأمريكية بشأنها قد لاقت إنتقادات حادة من الكونجرس الأمريكي وأعتبره خطأ من أخطاء السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لأنها أدت إلى فقدان أهم حلفائها لقاعدة عسكرية رئيسية في الشرق

---

[١] Telegram , Sent to Secretary of State Confidential Feb. 25, 1954, Dept. of State from Cairo, no, 954.Naguib Resignation.

[٢] Incoming Telegram, Dept. of State, Confidential from Cairo, to Secretary of State no. 963, Feb. 26,1954.

الأوسط كان يعتمد عليها الهيكل الكامل للنظام الدفاعي الإقليمي الحيوي لكل خطط الدفاع الغربية ، وأن الإتفاقية تحمل أخطاراً جسيمة على مستقبل إسرائيل السياسي نظراً لتفرغ الجيش المصري لإسرائيل ، وأن عبد الناصر يهدد إسرائيل بالدعوة لاستعادة شعب فلسطين لاستقلاله وحريته[1] ، ولعل هذه المعارضة القوية التي تعرضت لها الإدارة الأمريكية من الكونجرس قد دفعت بتطورات الأمور في إتجاه معاكس لما كان مخططاً لها ، إذ أن المفاوضات المصرية- الأمريكية حول تنفيذ الوعود الأمريكية التي كانت تقضي بتقديم المعونة العسكرية والإقتصادية لمصر بعد توقيع الإتفاق المصري الإنجليزي سرعان ما وصلت إلى طريق مسدود للخروج منه ، وإذا أشترطت الإدارة الأمريكية أن تقديم المعونة المقترحة يتطلب تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال الأمن المتبادل بمعني ضرورة قبول مصر لبعثة عسكرية أمريكية ، فقال عبد الناصر ( أن إستقبال بعثة أمريكية هنا يعني السيطرة الأجنبية ، إننا لم نطرد البعثة البريطانية لإحلال بعثة أمريكية محلها[2] وكان رفض عبد الناصر للشروط الأمريكية ثم المعونة الأمريكية يمثل نقطة تحول هامة جوهرها إصرار مصر على إستقلالها وسيادتها ، وإصرار الولايات المتحدة على ربط معونة مصر عسكرياً بإطار مصالحها الإستراتيجية والأمنية في الشرق الأوسط ، ليرسم نهاية عام ١٩٥٤م بداية طريق الإفتراق ثم التصادم بين السياسة المصرية والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، وهكذا تبددت آمال

---

[1] Hourani , Albert: "The Anglo- Egyptian Agreement Some Causes and Implications" (The Middle East Journal vol., 9 Summer 55 no. 3) Pp. 254-255.

[2] Interview with Prime Ministers of Egypt and Israel, U.S. News and World Report Sept. 3 1954. Pp.87-88.

وكذلك:

-Wynn, Walton:" Nasser of Egypt, the Search for Dignity" (Cambridge Arlington Books 1955) P.71.

- Farine, D.A: "East and West of Suez, The Suez Canal in History 1854- 1956" (Oxford 1969) P. 77.

الولايات المتحدة في إشراك مصر في نظام الدفاع الإقليمي عن الشرق الأوسط الأمر الذي كان يعني من وجهة النظر الأمريكية إستحالة إقامة مثل هذا النظام بسبب دور مصر التاريخي كأقوى عاصمة عربية إلى جانب موقعها الإستراتيجي .

وكان موقف مصر هو أساس التحول إلى مبادرة جديدة قوامها أن تتولى الدول ذاتها في المنطقة مهام الدفاع عن نفسها وكان هذا التحول في التفكير نواة حلف بغداد في إطار سياسة الأحلاف والتحالفات التي كانت السمة المسيطرة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة.

وكانت الإدارة الأمريكية تنظر بعين القلق بوجه خاص إلى الدول الأكثر تعرضاً للخطر السوفيتي وهو ما وصف باسم دول الحزام الشمالي تركيا وإيران والعراق وباكستان [1] ،التي لها حدود مشتركة مع الإتحاد السوفيتي ، ومن ثم ينبغي تقوية دفاعاتها من خلال ربط هذه الدول ببعضها عبر أحلاف تكون تابعة للمعسكر الغربي ، وقد تحققت الخطوة الأولى من هذا السيناريو بإرتباط باكستان وتركيا في الثاني من أبريل ١٩٥٤م بمعاهدة دفاعية مشتركة بين البلدين[2] ، وقد تبع هذا الإتفاق ، إتفاقية أخرى للمساعدة والدفاع المشترك بين باكستان والولايات المتحدة الأمريكية في ١٤ مايو ١٩٥٤م ، وقد جاءت هذه التطورات لتنسجم مع الإستراتيجية الأمريكية التي طبقها " جون فستر دالاس " لإحتواء الكتلة الشيوعية عن طريق سلسلة من الأحلاف العسكرية وفي هذه السلسلة كانت أوروبا ترتبط بالشرق الأوسط عن طريق عضوية تركيا في حلف شمال الأطلنطي منذ عام ١٩٤٩م ، وفي الشرق عن طريق إرتباط باكستان بمنظمة جنوب شرق آسيا بحلف بغداد ، غير أن الفجوة

---

(1) David, Jules :" The United States and The Middle East, 1955- 1960" Middle Eastern Affairs, May, 1960, Pp. 131-132.

(2) Collard , Claude – Albert (Actualite International et Diplomatic 1950-195 6) ed. Montchrestien Paris, 1957. Pp.156-157.

بينهما كانت كبيرة ، وبدأت الولايات المتحدة عملية سد الفجوة عـــام ١٩٥٤م بتوقيع إتفاقية للتعاون العسكري مع العراق(١).

ولإكمال إحتواء الإتحاد السوفيتي من الجنوب لـــم يتبـــق ســـوى إيـــران وأفغانستان والدول العربية ، ولم يكن دخول العراق في الحلـــف الباكســـتاني التركي سوى مسألة وقت ليس إلا إذ كانت العراق هـــي أكـــثر دول المنطقـــة العربية والخليجية إستعداداً للأنضمام إلى الترتيبات الجديـــدة ، إعتقـــاداً مـــن المسئولين هناك بأن دخول العراق في مثل هذا التحالف يعني نهاية الســـيطرة البريطانية على العراق ، وبالإضافة إلى أن مشاركة العـــراق ســـوف تعطـــي للولايات المتحدة حقوق التصرف الإقليمية بحكم علاقتها بالعراق ، وقد حـــاول نوري السعيد أن يعطي لبلاده وزناً سياسياً تبينها مثل هذا الإجراء الذي يخـــدم المصالح الغربية بالدرجة الأولى ، وكان يرى أن مشاركة الدول العربية أمـــراً ممكناً بما فيهم مصر لإعتقاده أن حكام مصر لا يكنـــون أي عـــداء للأحـــلاف العسكرية(٢)، أما إيران فقد كانت لا تزال تعاني من عدم الإستقرار في الفـــترة التي تلت الإطاحة بحكومة مصدق حيث كانت المشاعر المعادية للغرب ما تزال تحدث مضاعفاتها في أجواء العلاقات المتبادلة.

لم تكن التحركات الأمريكية إزاء إنشاء حلف عسكري لتطويـــق الإتحـــاد السوفيتي بخافية على المخابرات السوفيتية التي أدركت أن المغزى الحقيقـــي للحلف التركي الباكستاني هو إستطراد لمشروع منظمه الدفاع عـــن الشـــرق الأوسط الذي أقترحه الغرب منذ عام ١٩٥١م ، كما أنه لم يكن أكثر مـــن أداه جديدة تتذرع بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في الناتو لإقامة القواعد العسكرية ونشرها في أراضي دول تلك المنطقة ، وأعلنت روســـيا أن قبـــول

---

(١)Campbell, John. C: Op Cit: P .54.

(٢)Humbaraci , Arslan: "Middle East Indictment from the Truman Doctrine, The Soviet Penetration and Britain's Downfall at Eisenhower Doctrine " ed.( Robert Hale Limited, London, 1958) P. 187.

تركيا بالدور المرسوم لها في تلك الخطط الغربية العدوانية سوف يؤثر بالسلب في مجرى العلاقات التركية – السوفيتية ، ومن ثم فإنها تتحمل المسئولية الكاملة عن مشاركتها في خلق ذلك الموقف المتوتر الجديد في الشرق الأوسط[1] كما أرسلت تحذيراً بنفس المضمون إلى باكستان.

وعندما لمست الولايات المتحدة من نوري السعيد إستعداد العراق لأية ترتيبات دفاعية تراها الولايات المتحدة مناسبة في المنطقة أقترحت على تركيا أن تبادر إلى عقد تحالف مع العراق على غرار الذي قامت به مع باكستان ، وكانت الدبلوماسية الأمريكية ترى أن قبول العراق بهذا الدور الجديد في خطط الدفاع عن الشرق الأوسط سيضعه كمنافس قوي ضد مصر داخل الجامعة العربية وخارجها ، وهذه الرؤية الأمريكية لم تكن غائبة عن العراقيين ومع ذلك فقد مضوا في سبيل تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية من خلال الحلف المزمع إنشاؤه بدعوى أن الظروف المحيطة بالعراق هي التي إضطرته إلى مثل هذا الإجراء ، وتتمثل هذه الظروف في قرب العراق من الخطر السوفيتي ، وعدم الإستقرار الناجم عن خطر الإقليمية الكردية في الشمال ، وبالإضافة إلى حاجة العراق إلى المساعدات الإقتصادية والعسكرية التي سيحصل عليها من الغرب، على أية حال فإن المبادرة التركية أنتهت بالتوقيع على ميثاق تركي – عراقي للتعاون والأمن المتبادل في ٢٤ فبراير ١٩٥٥م ، وهو شبيه بالميثاق التركي الباكستاني ، وكانت ملحقات هذا التحالف تتمثل في الرسائل المتبادلة بين نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي وعدنان مندريس رئيس الوزراء التركي، وقد أشترط في الرسائل المتبادلة بينهما على أن هذا الحلف يسمح بالتعاون بين البلدين من أجل مقاومة أي عدوان موجه ضد أي من الدولتين ، وكذلك المحافظة على الأمن والسلام في الشرق الأوسط ، وقد أنضمت بريطانيا إلى الحلف الخامس من إبريل ١٩٥٥م ، وتبعتها باكستان في ٢٣ سبتمبر وإيران

---

[1] From Encroachment To Involvement : OP. Cit: P.126.

في الثالث من نوفمبر من نفس العام[1] ، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي التي غرست بذور حلف بغداد من خلال دعوتها للعراق بأن يسعى لعقد إتفاق أمني مع تركيا ، إلى أنها سرعان ما تراجعت في خطواتها ولم تشأ الإنضمام صراحة إلى الحلف بصفة أصلية حتى لا تتعرض للسخط الذي قد يثيره في المنطقة لاسيما وأنه واجه معارضة شديدة من كل إسرائيل ومصر والسعودية ، واكتفت الولايات المتحدة بالإشتراك في الحلف بصفة مراقب تاركة الزعامة لبريطانيا فإنسحبت الولايات المتحدة ليواجه نوري السعيد مأزقاً خطيراً ، وإذ كان يريد التملص من بريطانيا ليربط سلامة العراق بالغرب بوجه عام ، ومن ثم أتهم بأنه قد سمح لبريطانيا بأن تخرج من الباب لتعود من النافذة ، وأن الحزب ما هو إلا أداة بريطانية إستعمارية جديدة.

وربما كان إندفاع نوري السعيد نحو الإرتماء في أحضان الغرب له ما يبرره ، ذلك أن نوري السعيد لم يكن يؤمن بالحياد في الصراع الدائر بين السوفييت والولايات المتحدة لشدة قناعته وتخوفه من الإتجاهات التوسعية السوفيتية ، ولعدم ثقته بالقدرات العسكرية العربية كما أن نوري السعيد كان يمقت كلاً من الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعي العربي ويعتبرها مجرد أداة للتدخل في شئون آسيا العربية التي كان العراق يسعى لتحويلها إلى منطقة نفوذ له ، وبالإضافة إلى أن مشروع الهلال الخصيب لا يزال نابضاً بوجدان نوري السعيد وسعيه إلى فرض السيطرة الهاشمية على المشرق العربي كمقدمة نحو إنتزاع الزعامة العربية من مصر [2] كان طبيعياً والوضع هكذا أن

---

[1] Calliard, Claude Albert: ibid. P.125-127.

وكذلك:-

Duroselle, Jean. Baptist:" Histaire Diplomatique 1919 Anos Jours) ed. Dolloz, 1957. 699-700.

[2] د أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي ، ص ١١٩-١٢٠ راجع أيضاً:
Gallman, Waldemar J: " Iraq Under General Nuri: My Recollections of Nurial – Saud; 1954-1958" (The Johns Hopkins Press Baltimore, 1964,) P.55.

يواجه الحلف إنتقادات عنيفة من مصر والسعودية وسوريا ثم بـــاقي الـدول العربية ، فأعتبر عبد الناصر أن هذا الحلف ضربة للتضامن العربـــي ، وأنـــه مجرد وسيلة تستعيد بها بريطانيا سيطرتها على مصر وضمان إستمرار كلمتها في الشرق الأوسط[1] كما أن عبد الناصر كان يدرك أن حلف بغداد يؤثر فـــي زعامته للعالم العربي وأن الدعم الأمريكي البريطاني لنوري السعيد يتيـح لــه معونة عسكرية ومالية ويقوي مركز العراق فـــي مواجهــة الــدول العربيــة الأخرى[2] ، ومن ثم فإن حلف بغداد قد خلق جواً مـــن التوتـر بيــن مصــر والعراق، وأنفجرت الصدام بين عبد الناصر ونوري السعيد على أشده.

وأنضمت السعودية إلى القاهرة في معارضة ترتيبات حلف بغداد ، إنطلاقاً من تشككها الدائم في المملكة الهاشمية في العراق ، بالإضافة إلى أشتباكها مع بريطانيا في النزاع حول واحة البريمي ، وفي حين أسرعت ســـوريا نتيجــة للضغوط التي مورست عليها من قبل بغداد وأنقرة ولندن بالدخول مع مصر في مشروع يهدف إلى عقد حلف عربي يعالج نقاط الضعف في معـــاهدة الدفــاع المشترك ، ويقوم أساساً على توحيد الجيوش العربية وإنشاء قيـــادة عربيــة مشتركة وتوحيد السياسة الخارجية والشئون الإقتصادية ، ومع التعهد بعـــدم الإنضمام لأي حلف أجنبي ، وقد تم التوقيع على التصريح المشترك في شـــهر مارس ١٩٥٥م ، وقد أتفق قادة البلدين على دعوة بقية الدول العربية للإتفاق على ما جاء في البيان .

---

[1] أنظر تصريحات أيدن في مجلس العموم البريطاني في ٤ أبريل ١٩٥٥م حيــن قـــال ( أن هــدف بريطانيا من الإنضمام للحلف هو دعم نفوذها في الشرق الأوسط) في

**Great Britain Parliamentary Debates (Commons) Dxxxix 1955,P.897.**

[2] **New York Times: April 4, 1955, P.1.**

وكذلك :-

**Middle East, Middle Eastern Affairs, v. II, no.2 Feb.1956.P.52.**

ورحبت السعودية بالأسس الواردة في البيان ( السوري – المصري) وأعلنت المملكة العربية السعودية موافقتها على الإنضمام إلى الإتفاق الذي سمي فيما بعد ( الميثاق الثلاثي) وقد أقر الملك سعود بن عبد العزيز مشروع الميثاق ووافق على جميع بنوده[1] ، وكانت السعودية رغم هذه الجهود الرامية للتعاون مع عناصر قومية عربية ، مثل عبد الناصر لا تزال تعطي أولوية أكبر لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كان في أدنى مستوى ممكن فأستمرت البعثة العسكرية الأمريكية في تدريب القوات المسلحة السعودية وأستمر العاملون الأمريكيون في إدارة قاعدة الظهران كما دخلت المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة في عام ١٩٥٥م في إتفاقية لشراء دبابات من طراز (إم – ٤١) كجزء من صفقة قيمتها ٧ ملايين دولار وكانت هذه أكبر صفقة سلاح أمريكي حتى ذلك التاريخ [2] ، وقد جاءت هذه الصفقة في إطار تنفيذ إتفاقية المساعدة الدفاعية المشتركة والمساعدات الإستشارية العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والموقعة في عام ١٩٥٣ م [3]، وعلى الرغم من أن حلف بغداد قد ولد ضعيفاً لعدم إشتراك الولايات المتحدة فيه إلا أنه كان بمثابة قوة دفع جديدة نحو إهتمام السوفييت بالشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي إذ بدأت الإتجاهات السوفيتية العدائية نحو عبد الناصر تتراجع ، وأشادت روسيا بسياسات عبد الناصر التي نجحت في تخليص مصر من التبعية للغرب .

---

[1] د. صلاح العقاد : المشرق العربي المعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة ١٩٧٩،ص ٥١٥.
وكذلك : – د فؤاد شهاب : تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي : البحرين ١٩٩٤م ، ص ٢١-٢٢.

[2] **Roberts , K. Charmers. M:" The Complicated Process of Researching a Staminate" The Reporter, May 31 1966. P.32.**

[3] **United States Government Mutual Defense Assistance, U.S. Military Assistance Advisory to Group to Saudi Arabia, Agreement Between The U.S. of American and Saudi Arabia Signed at Jidda June 27, 1953., Washington – D.C. Government Printing Office, 1954.**

ودورها الإيجابي في دعم السلم والأمن الدوليين ، كما أتجه السوفييت بقوة نحو منطقة الخليج وحاولوا إقناع إيران بالتخلي عن حلف بغداد ، ورفض الإتفاق مع بريطانيا والولايات المتحدة بشأن النفط الإيراني ، بيد أن إيران فضلت السياسات الغربية على السوفيتية في تلك الفترة ، أما في العراق فقد سلم القائم بالأعمال السوفييت ببغداد في مارس ١٩٥٤م مذكرة إحتجاج إلى الحكومة العراقية جاء فيها أن قيام هذا الحلف عمل عدائي موجه ضد الإتحاد السوفيتي أصلاً ، فكان رد الفعل العراقي هو قطع العلاقات الدبلوماسية مع موسكو رسمياً في ٣ أبريل ١٩٥٥م [١].

ونحن نميل إلى الإعتقاد أن حلف بغداد في عام ١٩٥٥م لم يخدم الأهداف الإستراتيجية الغربية في المنطقة العربية بقدر ما أضر بها ضرراً بالغاً ، وأنه قد أدى إلى شكوك الدول العربية الرئيسية ( مصر - السعودية - سوريا ) في النوايا الأمريكية ربما لأول مرة ، فانتقلت بذلك الولايات المتحدة من دولة كبرى تقوم بدور الوساطة النزيهة بين حلفاءها الغرب الإستعماريين ودول المنطقة إلى دولة لها نفس الأهداف الإستعمارية الغربي سواء بسواء ، فتوجس العرب خيفة من الدور الأمريكي المحتمل ، ومضت مصر خطوات أبعد عن الإرتباط بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، فكان أن أنتهجت مصر سياسة الحياد الإيجابي بالإنضمام إلى الهند ويوغسلافيا عقب مؤتمر باندونج ١٨-٢٤ أبريل ١٩٥٥م الذي أتخذ قرارات خطيرة ضد المصالح الغربية مثل كسر إحتكار الغرب للسلاح والتعامل مع الكتلة الشرقية وإنتهاج سياسة عدم الإنحياز [٢] .

---

[١] د. مصطفى عبد القادر النجار: " المرجع السابق" ، ص ٧٤.

[٢] Stevens, Georgina :"Arab Neutralism and Bandug" (Middle East Journal , Spring 1957) Pp. 139-152.

وأنزعجت الإدارة الأمريكية إنزعاجاً شديداً عندما سمعت بسياسة الحياد ، وأعتبرتها الخطر الأكبر الذي يهدد إستراتيجيتها في الشرق الأوسط التي تقوم على مبدأ إحتواء الخطر الشيوعي ، وخلق نظام دفاعي إقليمي يعتمد على دول " الحزام الشمالي " في إطار إتفاقيات الأمن المتبادل التي أفرزت حلف بغداد ، فازدادت هوة الخلاف بين مصر والولايات المتحدة لاسيما عندما رأت الأخيرة ضرورة معاقبة عبد الناصر لسياسته الحيادية ، وقد جاءت المناسبة عندما طلب عبد الناصر من الولايات المتحدة في ٥ يونيو ١٩٥٥م الحصول على أسلحة قيمتها ٢٧ مليون دولار دون شروط ودون توقيع إتفاقيات ودون الموافقة على إستقبال بعثة عسكرية أمريكية في القاهرة ، أو تطبيق القانون الأمريكي الذي ينص على أن هذه الأسلحة لا تستخدم وفقاً لتقديراته هو ، كما رفض عبد الناصر مبدأ إبلاغ واشنطن دورياً بإستخدام الأسلحة ، وهذه " الدول الناصرية " قد أستفزت الولايات المتحدة ، وجعلها ترفض تزويد مصر بالسلاح عقاباً لعبد الناصر وسياسته ، عندئذ مضى عبد الناصر في تنفيذ ما أتفق عليه في مؤتمر باندونج وإتجه لشراء السلاح من روسيا عن طريق تشيكوسلوفاكيا، وأعلن عبد الناصر عن هذه الصفقة التي بلغت قيمتها ٨٠ مليون دولار في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥م [١].

وعلي عكس المتوقع لم تفكر الولايات المتحدة في أي إعتراض قوي علي الإجراء الذي إتخذته مصر ، ورأت الخارجية الأمريكية أن صفقة الأسلحة لا تعني أن مصر أنضمت إلي الكتلة السوفيتية،كما أكد دالاس أن أسلحة الكتلة السوفيتية قد أشتريت لأن شروط السداد كانت أفضل .

---

[١] **U.S Congress , House of Representatives Committee on Foreign Affairs, A Report of Special Study Mission to the Middle East South East Asia and The Western Pacific Report, no . 2147 84th Cong. 2 ND Session May 10, 1956, P. 38.**

ورأت الخارجية الأمريكية أنة من الحكمة توثيق العلاقات مع مصر من أجل الحيلولة دون تزكية وتعاظم النفوذ السوفيتي من خلال الإستجابة الجادة لتمويل مشروع السد العالي [١] .

نظرت كلاً من الولايات المتحدة ومصر على أن التعاون في مشروع السد العالي ربما يكون الخطوة الأخيرة لتحسين العلاقات بين البلدين في تلك الحقبة، ومن ثم درست الإدارة الأمريكية الموضوع من كافة جوانبه وتفصيلاته بما فيها خلافات عبد الناصر مع البنك الدولي .

وعلى الرغم من إدارة أيزنهاور قد تقدمت بعرض لتمويل المشروع ولكن ليس للحكومة المصرية وإنما لوسائل الإعلام العالمية ، في حين تقدمت روسيا رسمياً إلى مصر بعرض لتمويل المشروع يتضمن قرضاً بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار قيمة معدات وإتمام السد العالي بالكامل خلال ٦ سنوات ، وهو الأمر الذي دفع بالخارجية الأمريكية أن تأخذ موضوع السد العالي بشكل أكثر جدية ، وتقدمت فعلياً إلى مصر بقرض في ١٧ ديسمبر ١٩٥٥م وافقت علية مصر رسمياً في ١٧يوليو ١٩٥٦م بعد تردد أمريكي دام قرابة نصف العام غير أن ضغط الكونجرس الأمريكي قد جعل كلاً من دالاس وإيزنهاور ينتهيان إلى قرار مفاده سحب الإدارة الأمريكية عرض تمويل المشروع ، وفي ٢٠ يوليو ١٩٥٦م قررت بريطانيا أيضاً سحب عرضها لتمويل السد العالي [٢] .

وقد أدى القرار الأمريكي إلى أزمة من أخطر الأزمات السياسية بين الولايات المتحدة ومصر ، وكانت مدخلاً مباشراً لما عرف بعد ذلك باسم حرب

---

[١] U.S. Dept. of State, American Foreign Policy 1950-1955, Basic Document ,vol. 11,Washington D.C .1957, P.2238.

[٢] J.F.D: "Oral History Collection a Transcript of Recorded Interview with Robert Bawi" August 10,1966, Pp. 30-31.

- Financing of Aswan High Dam in Egypt Hearing-Before The Committee on Appropriations, U.S. Senate 84TH Congress, 2nd Session Jan. 26, 1956, Pp. 1-25.

السويس ، أو بالعدوان الثلاثي على مصر ، وبعد أن رد عبد الناصر على قرار السحب الأمريكي بقرار بتأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦م(*) ، وعلى الرغم أن الولايات المتحدة كانت بمواقفها من مشروع السـد العـالي سـبباً مباشراً في حرب السويس إلا أنها أمتنعت عن الاشتراك فيها مع حلفائها بـل وشجبت بشدة مثل هذا العدوان ووصفته بأنه صدمة للحكومة الأمريكية .

وأعلن إيزنهاور في ٣١ أكتوبر ١٩٥٦م أنه لم تجري أية مشاورات مـع الولايات المتحدة بشأن أي مرحلة من هذه الأعمال وأصدر إيزنهاور أوامـره بوضع الأسطول الأمريكي السادس والقيادة الجوية الإستراتيجية الأمريكية فـي حالة تأهب ، وأتخذ مواقعه بالقرب من الساحل المصـري ، وزادت الخلافـات بين الولايات المتحدة – وحليفتيها فرنسا وبريطانيا إزاء التدخل العسكري فـي مصر، وفي مجلس الأمن ظلت أمريكا على رفضها للعدوان ودعي دالاس إلـى وقف إطلاق النار والإنسحاب الفوري للقوات المعتدية ، وفتح القناة للملاحـة بأسرع ما يمكن ، وقد إستجاب إيدن للضغوط الأمريكية فـي السـادس مـن نوفمبر ١٩٥٦م ووافق على وقف إطلاق النار(١) .

لقد برزت السياسة الخارجية الأمريكية من أزمة السويس أقـوى دولـة غربية في المنطقة العربية وشغلت النتائج الإقليمية والدولية لحرب السـويس تفكير الإدارة الأمريكية بعد ما تأكدت أن النفوذ البريطاني والفرنسي في الشرق

---

(*) ليس هدف الباحثه هنا إستعراض مجريات قرار التأميم وحرب السويس أو الدخول في تفـاصيل العلاقات المصرية بقوى الغرب ، وإنما متابعة وإستجلاء حقائق وخصـائص مـن واقـع التـاريخ الأمريكي في المنطقة كانت لها إنعكاساتها في تطور الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية نحو الشـرق الأوسط على نحو ما سنوضحه في المتن.

(١) **Foreign Relations of The United States (1955-1957) Volume XVI, Suez Crisis, July 26- December 31, 1956 United Sates Government Printing Office, Washington, 1990. Pp. 882-1017.**

راجع أيضاً

**- Wolfer, Arnold:" Alliance Policy in the Cold War" (The Johns Hopkins Press Baltimore 1959) Pp. 225-270.**

الأوسط قد بدأ في الإنحصار والتلاشي، وكان من الضروري أن تتقدم إحـــدى الدولتين العظمتين الولايات المتحدة أو الإتحاد السوفيتي لملأ الفراغ والنفــوذ الناتج عن إنهيار الوجود البريطاني الفرنسي في المنطقة خاصة فـــي ضـوء تعاظم الأهمية الإقتصادية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بجانب أنه لـم يكن لدى أي من دول هذه المنطقة القدرة العسكرية الكافية لملأ هذا الفراغ .

وأستمرت الإدارة الأمريكية في عملية التقييم السياســي الشـامل خـلال نوفمبر وديسمبر ١٩٥٦م ، وأستهدفت هذه العملية التقدم لملأ هـــذا الفـراغ بإعادة إعلان ( سياسة الإحتواء) التي سبق أن طرحها ترومان تحت أسم جديد هذه المرة باسم برنامج إيزنهاور، هكذا تولدت قناعة لدي الإدارة الأمريكية من واقع التجربة التاريخية التي أثبتت الفشل الكبير الذي مني به حلف بغداد الذي لم يستطيع أن يستقطب إلى عضويته أياً من الدول العربية ، وأن دول الشــرق الأوسط لا تجد أدني غضاضة في التعاون مع السوفييت إذ دفعتها الحاجة إلــى ذلك كما فعل عبد الناصر في صفقة الأسلحة التشيكية ، وأن فرنسا وبريطانيــا لم يعد بمقدورهما إملاء الإرادة على مسرح الأحداث باللجوء إلـــى إســتعمال قوتهما أو حتى التحديد بها مفادها أنه ينبغي الحيلولة بين الإتحاد الســوفيتي والدول العربية والشرق أوسطية في إطار إستراتيجية دفاعية تستوعب أخطـاء الماضي وسلبيات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة التـــي حـالت دون قناعــة الدول العربية والشرق أوسطية بالمفاهيم الأمريكية للدفاع.

وقد جاء مبـــدأ إيزنــهاور "Eisenhower Doctrine" ليلبــي ضــرورة إستراتيجية أمريكية ملحة للدفاع عن مصـــالح الولايـــات المتحــدة مســتثمراً الموقف الأمريكي في حرب السويس والمعارض الدبلوماسية البوارج المسلحة (Gunboat Diplomacy) ، وقد حددت إيزنـــهاور منطلقـــات برنامجــه فـــي مجموعة من النقاط كانت منها:

- الأهمية الحيوية للشرق الأوسط جغرافياً وإقتصادياً.

- تزايد أخطار السيطرة السوفيتية.

- الأهمية الإقتصادية والإستراتيجية لقناة السويس.

- إحتواء الشرق الأوسط على منطقة الخليج العربي التي تحتفظ بثلثي مخزون النفط في العالم ، والذي تعتمد عليه شعوب الغرب في نهضتها الحديثة.

وتقدم إيزنهاور بهذه المحاور إلى الكونجرس الأمريكي في ١٩٥٦/١٢/٢٢م [1] ، وطلب منه في جلسة ٥ يناير ١٩٥٧م التفويض للتعاون والمساعدة للدول في الشرق الأوسط الراغبة في الحفاظ على إستقلالها السياسي ( مقاومة العدوان الشيوعي) وذلك ينطوي في تقديره على عدة حقائق :-

١- إبراز إهتمام الولايات المتحدة بإستقلال دول الشرق الأوسط.

٢- إبراز الأستعداد لترجمة هذا الأهتمام بمساعدة إقتصادية وعسكرية عند الحاجة.

٣- أن دول المنطقة دون هذه المساعدة ستكون عاجزة عن مواجهة سياسة العدوان غير المباشر التي تتبعها الشيوعية السوفيتية ، فضلاً عن الهجوم المسلح.

---

[1] The Secretary , Personal and Private Dec. 22, 1956. Memo of Conversation with The President, White House Box (4) White House Memo Series, Meeting with The President.

٤- أن دول أوروبا فقدت مصداقيتها للحفاظ على إستقلال الدول أو الحفاظ على الموارد الإقتصادية ، وأنه يتعين على الولايات المتحدة إبداء أقصى درجات الإهتمام بالمنطقة [١].

وفي رسالة إيزنهاور إلى الكونجرس حدد خمسة مشروعات قوانين [٢] يتعين على الكونجرس إقرارها صوناً للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وهي كما يلي:

١-تفويض الولايات المتحدة بالتعاون وتقديم المساعدة لأي دولة في المنطقة ضمن برنامج التنمية الإقتصادية المكرس لصون الإستقلال القومي.

٢- تفويض الحكومة في إعدد برنامج مساعدة عسكرية والتعاون مع أياً من دول المنطقة لدعم حق الدفاع عن النفس.

٣- تفويض الرئيس في إستخدام القوات المسلحة الأمريكية في إتخاذ إجراءات تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والألتزامات الأخرى لحماية سلامة وأراضي دول المنطقة ضد العدوان الشيوعي المسلح.

٤-التفويض بإعتماد ٤٠٠ مليون دولار لتحقيق الأهداف السابقة وقت الحاجة.

٥- الإستمرار في المساهمة في الدعم الإقتصادي للدول التي تناهض الشيوعية .

وبهذه الأسس التي دعا إليها إيزنهاور تكون الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية قد أنتهجت أسلوباً جديداً في تقديم المساعدات الإقتصادية والعسكرية

---

(١)The President's Proposal on The Middle East U.S. Senate Committees of Foreign Relations and Armed Services , 85th Congress 1st Sees, January 14-Feb 4, 1957, ( Washington, G. P.O. (957) Pp. 48-50, 256-264.

(٢)Campbell, john. C: Op Cit: P. 450.

لدول المنطقة حسب طلب تلك الدول نفسها بمعني أنه حول أن يحتفظ بقدر عال من المرونة النسبية في تقديم تلك المساعدات بدلاً من تقييدها بشروط قد لا تستجيب للمتغيرات الطارئة.

وقد كان من المتوقع من وجهة نظر الإدارة الأمريكية أن يحظى مبدأ إيزنهاور بقبولاً واسع النطاق لا سيما بعد الدور الأمريكي في حرب السويس ، وساد إعتقاد لدى كلاً من إيزنهاور ودالاس أن المناخ مناسب في العالم العربي لإعلان السياسة الأمريكية الجديدة ، كما كان متوقعاً أن تشعر دول حلف بغداد بأن أزرها قد أشتد كما لو كانت الولايات المتحد قد أشتركت بالفعل في الحلف، أما إسرائيل فقد كان من المتوقع أن ترحب بتدخل الولايات المتحدة في شئون الشرق الأوسط ومحافظتها على إستقلال الدولة اليهودية وسلامة أراضيها كما كان متوقعاً أن يرحب أصدقاء الولايات المتحدة الأوروبيون بزعامتها الصلبة في الوقت الذي سيرحب فيه الكونجرس والمواطنون داخل الولايات المتحدة بعدم تعميم المعونات على دول المنطقة ، إذ أن الدول التي تتعهد بمقاومة الشيوعية هي وحدها التي تستحق المساعدة دون إشتراط إشتراكها في نظام الأمن الغربي ، وكان دالاس على يقين من ضرورة إنفراد الولايات المتحدة بتوزيع المساعدات المرتبطة بمبدأ إيزنهاور ، فلا شئ – في رأيه يشجع على إنتشار الشيوعية مثل إرتباط الولايات المتحدة بكل من بريطانيا وفرنسا[١] .

غير أن الكونجرس لم يستقبل مقترحات إيزنهاور بحماس كبير ، وكان الشعور السائد أن أزمة السويس قد أضرت بالولايات المتحدة في الغرب ، ووجهت في جلسة الإستماع في مجلس الشيوخ إنتقادات حادة للسياسة

---

[١] U.S. Congress, House of Representative Committee on Foreign Affairs 85th Cong. 1st Session P. 43. Jan 7-22, 1957.

وكذلك : د أحمد عبد الرحيم مصطفي : " المرجع السابق " ، ص ١٥١.

الأمريكية في الشرق الأوسط ، حتى أرتبط تأييد المشروع بتأييد سياسة الإدارة لدالاس في الشرق الأوسط .

وبيد أن الموقف في مجلس النواب كان أقل حدة وتمكن إيزنهاور ودالاس من التأثير على بعض النواب في المجلسين حماية لمستقبل علاقات الولايات المتحدة ودفاعاً عن الإستراتيجية الأمريكية ، فتكلت أغلبية في لجنة الشئون الخارجية في مجلس النواب للموافقة المبدئية على المشروع[١] .

أما في مجلس الشيوخ فقد كان على دالاس أن يخوض غمار معركة قاسية ضد السيناتور فولبرايت الذي شكك في الصلاحيات المطلوبة للرئيس وأعرب عن دهشته لجرأة كل من إيزنهاور ودالاس إزاء الإخفاقات المتكررة لسياساتهما في الشرق الأوسط ، وأبدى إنزعاجه من الإهتمام المتزايد بمصر الذي جاء على حساب الوجود الأمريكي في الخليج العربي ، وأنه يتعين على الإدارة الأمريكية أن تولي إهتماماً أكبر لهذه المنطقة الحيوية من الشرق الأوسط والعالم ، ولم يبدي إستعداده وأنصاره من المضي قدماً وراء فرضيات دالاس وإيزنهاور وتخوفهما الغير مبرر من الشيوعية ، كما أنه من الخطأ بناء إستراتيجيات على زعم قد يصح أو لا يصح [٢].

وكانت المواجهة عنيفة بين فولبرايت ودالاس حتى تدخل إيزنهاور مدافعاً عن وزير خارجيته وعن المشروع قائلاً ( لقد أسهمت الشيوعية الدولية في تفاقم كل هذا القلق في الشرق الأوسط بعد أن أثارته ، وأن روسيا لا تصطنع هناك إلا سياسة القوة فإذا وضعنا نصب أعيننا فهم إستراتيجيتها الرامية إلى تحويل العالم إلى الشيوعية سهل علينا فهم هدفها النهائي وهو السيطرة على

---

[١] Administration's New Middle East Doctrine Congressional Digest XXXVI, March 1957. P. 73.

[٢] U.S. Cong. Senate, Committee on Foreign Relations 85th Cong. 1st Session Jan 14, Feb 11, 1957. Pp. 217-219.

الشرق الأوسط، وإن الفراغ الراهن في الشرق الأوسط يجب أن تملأه الولايات المتحدة قبل أن تملأه روسيا) ومضي إيزنهاور فإقترح صدور بيان مشترك من جانب كل من الرئيس والكونجرس يتضمن الموافقة على المشروع [١].

بعد هذه المعركة القاسية صوت مجلس النواب لصالح القرار في الثلاثيـن من يناير ١٩٥٧م مؤيداً إقتراح الرئيس .

وفي الخامس من مارس صوت مجلس الشيوخ لصالح المشـروع أيضـاً موافقاً على السلطات المطلوبة للرئيس ، وإذ كان إيزنهاور قد حصـل علـى الموافقة الرسمية من البرلمان لبرنامجه إلا أنه كان علية أن يواجه صعوبـات في التطبيق على عكس ما كان متوقعاً ، فقد كان وزير الخارجية دالاس علـى يقين من أن عدم إنسحاب إسرائيل من ( خليج العقبة – شرم الشيخ – غـزة – قناة السويس ) يعني فشل برنامج الرئيس الأمريكي بالشرق الأوسط قبـل أن يبدأ الأمر الذي سيفتح الطريق إلى الحرب ناهيك عن العجز الذي ستظهر بـه الإدارة الأمريكية أمام الرأي العام العربي[١].

---

[١] عن مبدأ إيزنهاور في إطار الصراع السوفيتي الأمريكي حول الشرق الأوسط راجع:
Hurewitz, J.C. (Editor):" Soviet -American Rivalry in the Middle East" (Praeger, New York, 1969) Pp. 47-56.
- Lenczowshki, George:" Soviet Advances in the Middle East ", 2nd Impression (Washington, 1974) Pp. 50-55.
- U.S. Congress, House of Representatives, Committee of Foreign Affairs 85th Cong. 1st Session P. 43. Jan 7-22,1957.

[٢] The Secretary , Feb. 16, 1957, Memo of Conversation with the President, White House Memo Series. White House Correspondence, Meetings with the President. DDE Library.

مذكرة حديث إيزنهاور ودالاس ووزير الخارجية , السفير الأمريكي في الأمم المتحدة (لودج ) فـي ١٦ فبراير ١٩٥٧.

وكذلك:

Statement by J.F. Dulles at 1957, Thomas Vile G.A Feb. 16,957, Box (6) White House Memo Series D.D.E Library.

كما كان إيزنهاور يدرك تمام الإدراك مخاطر تأخير إنسحاب إسرائيل على علاقته بالدول العربية خاصة السعودية ، وكتب إلى الملك سعود رسالة في ٢٨ فبراير ١٩٥٧م في أعقاب زيارته لواشنطن يؤكد له فيها أن الولايات المتحدة تبذل قصارى جهدها لتحقيق إنسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة ، وأن الولايات المتحدة أيدت الأمم المتحدة في الضغط على إسرائيل للإنسحاب[١]، وبالفعل إستجابت إسرائيل للضغوط الأمريكية وأنسحبت قواتها في ٤ مارس ١٩٥٧م ، وكان طبيعياً أن يشن الإتحاد السوفيتي هجوماً عنيف على برنامج إيزنهاور الموجه ضده أصلاً ، وقد دفعة بأنه عدواني في طبيعته وإمبريالي في دوافعه ، وقد نحت الصين نفس المنحي في تعليقها على مبدأ إيزنهاور وتعهدتا بإسقاطه والحيلولة دون تنفيذه في الشرق الأوسط.

وقد تراوحت ردود أفعال حكومات دول المنطقة من مبدأ إيزنهاور ما بين الذين أعلنوا تأييدهم الرسمي له ، وهم العراق وتركيا وإيران وباكستان وجميعهم أعضاء في حلف بغداد بالإضافة إلى ليبيا ولبنان ، أما الذين تحفظوا عليه فهم السعودية واليمن والسودان ، وهذه الدول لم تنتقده وفي الوقت نفسه أمتنعت عن إتخاذ موقف التأييد الرسمي منه ، وكما كان طبيعياً أن تنتقده دول المواجهة مصر وسوريا والأردن وتندد بدوافعه ، وكانت مصر عبد الناصر أكثر هجوماً علية فالرئيس عبد الناصر أعتبر برنامج إيزنهاور إختراع جديد لتحقيق الهدف الغربي القديم الذي لم يتغير ، وهو وضع الشرق الأوسط تحت السيطرة الغربية ، ووصفه بأنه مجرد حلف بغداد آخر يراد من ورائه خداع العالم العربي وتحويل أنظاره عن الأخطار الحقيقية التي تهدد أمنه ومصالحة العليا ومستقبله في الصميم ، ولم يكتف عبد الناصر بذلك بل دعى إلى مؤتمر عاجل في القاهرة في ١٩ يناير ١٩٥٧م ضم إلى جانب مصر كلاً

---

[١] Letter from President to King Saud, Feb. 28, 1957, White House Correspondence General, 1957, Box (5) J.F.D. Papers 1952-1959, DD E library.

من سوريا والسعودية والأردن ، وأصدر المؤتمرون بياناً مشترك رفضوا فيه نظرية الفراغ ، وأن المنطقة مليئة بالعرب الذين بإمكانهم الدفاع عن إستقلالهم، وأن حياد العرب في الحرب الباردة أمراً لازماً لأمنهم وللسلام العالمي ، وأنه ليس بالشرق الأوسط منطقة نفوذ سوفيتية وأخري أمريكية(١).

بيد أن المملكة العربية السعودية كانت قد غيرت من موقفها إزاء مبدأ إيزنهاور عقب زيارة الملك سعود إلى واشنطن في الفترة ما بين ٢٩ يناير و٨ فبراير ١٩٥٧م ففي البيان المشترك الذي صدر في ختام الزيارة جاء فيه: " أن الرئيس إيزنهاور قام بشرح الأهداف التي ترمي إليها الإقتراحات التي قدمها إلى الكونجرس عن الشرق الأوسط ، والتي تهدف إلى تقوية المبادئ العامة بعدم العدوان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وإلى دعم إستقلال الشعوب العربية وتحقيق أمانيها المشروعة ، وقد تلقى جلالة الملك سعود هذا الشرح بالأرتياح وأكد للرئيس أيزنهاور أنه يرحب بكل خطوة تؤدي إلى دعم مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بإستقلال الدول وسيادتها)(٢) والواقع أن الملك سعود كان مدفوعاً في تأييده لمبدأ إيزنهاور بمصلحة بلاده في إستمرار التعاون العسكري مع الولايات المتحدة التي أصبحت حجر الزاوية في سياسة السعودية منذ الحرب العالمية الثانية ، وعلى أن الأمر الذي يعنينا من زيارة الملك سعود إلى واشنطن وحرص الأخيرة على إنتزاع موافقة العاهل السعودي على مبدأ إيزنهاور ، أن النظرية قد شملت فيما شملت الخليج العربي(*) ،

---

(١) د. إسماعيل صبري مقلد : المرجع السابق، ص ٤٨ وكذلك : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق : ص١٥٥ .

(٢) أمين سعيد : تاريخ الدولة السعودية ، عهد سعود بن عبد العزيز ، المجلد الثالث ، دار الكاتب العربي ، الطبعة الأولي بيروت ١٣٨٥هـ، ص ١٨٤.

(*) كان أستاذنا المرحوم الدكتور / صلاح العقاد: قد أشار إلى أن نظرية الفراغ التي خرج بها إيزنهاور في الشرق الأوسط ١٩٥٧م لم يعمل على تطبيقها في منطقة الخليج أو دول حلف بغداد ، إذ أعتبر الحماية البريطانية للإمارات العربية في الخليج أو الإنتماء إلى حلف بغداد ، سداً كافياً

والعربية السعودية تحديداً لأن المبدأ إلى جانب كونه موجهاً ضد السوفييت إلا أنه قد أخذ في الإعتبار الفراغ الذي سينجم عن أطراد ضعف بريطانيا وأختفائها من المنطقة ، وإذا أضفنا إلى ذلك كون النظرية قائمة على إعتبارين أساسيين هما المساعدات الإقتصادية والعسكرية لقاء الدفاع عن المصالح الإقتصادية والإستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، لأدركنا أهمية موقع منطقة الخليج من النظرية فليس هناك منطقة أهم إقتصادياً لا إستراتيجياً لأمريكا من منطقة الخليج العربي، وتبقي أهمية مصر وإسرائيل للولايات المتحدة في الشرق الأوسط أهمية إستراتيجية بحته في لعبة التوازنات الدولية والصراعات الإقليمية.

على أية حال فلقد شهدت نهاية الخمسينات تحولات سياسية خطيرة إذ بدأت كلاً من مصر والعراق وسوريا تحركات بعيدة عن الغرب ، فها هي مصر توقع مع الإتحاد السوفيتي إتفاقاً في عام ١٩٥٨م لبناء سد أسوان لصالح مصر ، وترتبط أيديولوجياً بالفكر الإشتراكي في السياسة والإقتصاد كما أطاحت ثورة تموز /يوليو ١٩٥٨م بالملكية في العراق التي حول عليها الأمريكيون طويلاً ، لتبدأ حقبة جديدة في تاريخ العراق السياسي أنقض فيها عبد الكريم قاسم على المنجزات الأمريكية في العراق فقام في ١٩٥٩م بالإنسحاب رسمياً من حلف بغداد ، وكما أنهى إتفاقات المساعدات العسكرية والإقتصادية مع الولايات المتحدة ، ويقترب من الإتحاد السوفيتي على نهج الناصرية في مصر على الرغم من الحرب الباردة التي كانت بين ناصر وقاسم في تلك الفترة ، وهكذا تحطمت السياسة الأمريكية الشرق أوسطية المستندة إلى مبدأ إيزنهاور ، وثبت أن المبدأ كان سيئ النتائج فقد أصبح الإتحاد

---

لهذا الفراغ ، راجع د. صلاح العقاد : نظرية الفراغ والخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية العدد ٣٤، أكتوبر ١٩٧٣م ص ١١٢-١١٨.

السوفيتي بين عامي (١٩٥٨-١٩٥٩م) القوة المسيطرة في المنطقة كما نمت التيارات القومية المعادية للغرب بشكل لم تشهده المنطقة من قبل.

لقد أقلقت فترة الخمسينات الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي على الرغم من إحتفاظها بعلاقات طيبة بالسعودية فهي من جهة تحاول أن تزحف على مناطق النفوذ البريطاني ، ومن جهة أخرى جوبهت بإهتمام السوفييت في المنطقة والسمعة العالية التي نالوها في الشرق الأوسط بعد عام ١٩٥٤م ، ولذا فإنها عملت على تصفية خلافاتها مع بريطانيا ووضعت خطة للسياسة الدفاعية ، فأصبح الدفاع عن القسم الشمالي - الذي لها فيه قاعدة الظهران العسكرية وقاعدة البحرين البحرية - من مهمتها أما القسم الجنوبي فعهدت مهمة الدفاع عنه إلى بريطانيا.

إن السياسة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت مبدأ ترومان ( مبدأ الإحتواء للخطر السوفيتي) ، وطرحت فكرة الدفاع عن الشرق الأوسط عام ١٩٤٩م ، وبالإضافة إلى مبدأ إيزنهاور ١٩٥٧م قد قامت جميعها على نفس مفاهيم الإحتواء والمواجهة مع الإتحاد السوفيتي في سياق الحرب الباردة جوبهت برفض الأقطار العربية الرئيسية في المواجهة مع إسرائيل، وذلك من منطق تشكك هذه الأقطار في النوايا الأمريكية بعد الدعم اللامحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل من جهة إلى جانب كراهية العرب المقيتة لأي نوع من أنواع الوجود الغربي على أراضيهم بعد تجاربهم المريرة مع بريطانيا وفرنسا .

ومع ذلك فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تنمية وتطوير علاقاتها بأقطار الخليج العربي لا سيما المملكة العربية السعودية من خلال المعونات العسكرية والإقتصادية في إطار تنفيذاً لسياستها الدفاعية تجاه الشرق الأوسط.

# الفصل الثاني

## تطور سياسة النفط الأمريكية في الخليج العربي

١-النفط في الإستراتيجية الدولية .

٢-مبدأ مناصفة الأرباح ١٩٤٨م .

٣-قانون النفط الإيراني ١٩٥٧م .

٤-منظمة الأوبك ١٩٦٠م .

٥-إستراتيجية حظر النفط في يونيو ١٩٦٧م .

٦-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ١٩٦٨م .

٧-إتفاقية طهران البترولية ١٩٧١م .

٨-الآثار السياسية والإقتصادية للنفط على صراع القوى في الخليج .

أ- بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي .

ب- بين الولايات المتحدة والدول الأوربية واليابان .

.. ليس ثمة من ينكر أهمية البترول كمرتكز أساسي من مرتكزات الإستراتيجية الدولية المعاصرة ، ذلك لأن البترول كسلعة إستراتيجية أولية لا يمكن أن تضاهيه في أهميته الإقتصادية والعسكرية سلعة أولية أخرى ، ومن ثم كان ولا يزال النفط يمثل عصب القوة الإقتصادية للمجتمعات الصناعية كلها بلا إستثناء .

وبسبب هذه الأهمية الإستراتيجية القصوى أصبح البترول منذ الحرب العالمية الثانية بمثابة أحد المتغيرات الكبرى التي تلعب دوراً حاسماً في صراعات القوى العالمية بين الكتلتين الغربية والسوفيتية ، ودخول منطقة الخليج العربي بإعتبارها مركز الثقل الرئيسي في الإنتاج العالمي للبترول[1]، ولإحتوائها على أضخم الإحتياطيات المعروفة منه إلى حلبة الصراع الدائر بينهما ، وتخصيص أولوية بارزه لها في مخططاتها الإستراتيجية إنما يبرهن على هذه الحقيقة بجلاء .

وقد مر بنا كيف كانت محددات الصراع الرئيسية بين الكتلتين تدور في إطار سعي كل منهما لتدعيم ثقلها السياسي الدولي وتنمية إمكانياتهما من مختلف عناصر القوة وأدواتها ، وتعزيزاً لموقف كل منهما في المواجهات الدائرة بينهما والتي تعددت محاورها وجبهاتها .

فالإستراتيجية الأمريكية من ناحيتها قامت على محاولة إحكام سيطرتها من خلال التحالفات العسكرية على المناطق والدول ذات الأهمية الإستراتيجية الخاصة عسكرياً وإقتصادياً وإن كانت لم تفلح في جر مصر والسعودية وسوريا إلى مثل هذه التكتلات ، وقد أرادت من ذلك أن تبني لها مراكز قوة

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول هذه الخصائص راجع :

- د. صلاح العقاد : البترول أثره في السياسة والمجتمع العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ١٩٧٣م ، ص ٣٥ - ٣٦.

تستطيع من خلالها الضغط على السوفييت بهدف إحباط أهداف استراتيجيتهم المضادة وتدمير المحاور الدولية التي تتحرك عليها .

على أن هذه الإستراتيجية الدفاعية في إطارها وأهدافها العامة لم تكن مبررة بدواعي واعتبارات الأمن القومي وحدها ، أو بعامل الصراع العقائدي ضد الإتحاد السوفيتي والأنظمة الماركسية الموالية له ، وإنما كان تعبيراً كذلك وبالضرورة عن المصالح والإستثمارات الإقتصادية الأمريكية التي كانت قد أخذت تتسع على نحو هائل من حيث النطاق ، وثم أن بداية إنهيار اكبر قوتين تقليديتين في الغرب وهما بريطانيا وفرنسا بفعل الإستنزاف وعوامل التصفية التي تعرضتا لها كنتيجة للحرب ، وقد هيأ الفرصة أمام ضغوط القوة الأمريكية بكل ما كانت تعبر عنه من تطلعات ومصالح إقتصادية ، ولأن تزحف على مواقع هاتين القوتين والحلول محلها ، ومن ثم كانت الإلتزامات الضخمة التي أضطلعت بها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وغيرهما من مناطق بلدان العالم .

وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأن الإستراتيجية الأمريكية كانت تعمل على محورين في ذات الوقت : محور المجابهة الدولية الشاملة ضد القوى العظمى الأخرى في المجتمع الدولي أي الإتحاد السوفيتي ، ومحور الصراع المباشر وغير المباشر ضد المصالح الإقتصادية المنافسة داخل الكتلة الغربية نفسها ، وكانت محاولة السيطرة على مراكز الإنتاج العالمي للبترول وبخاصة في منطقة الخليج العربي من أبرز الأهداف الكامنة في خلفية هذا الصراع .

على أية حال ، فقد رأينا كيف كان التنافس الأنجلو-أمريكي حول عقود النفط في مرحلة ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية علي أشده بين الشركات التابعة لبريطانيا وتلك التابعة للولايات المتحدة الأمريكية ، واستطاعت الشركات الأمريكية الظفر بإمتيازات نفط المملكة العربية السعودية والمناطق

المحايدة بينما كان تفوق الشركات البريطانية واضحاً في قطـــر ومشـــيخات ساحل عمان ، في حين دخلت كلاً من الكويت والبحرين في دائرة الإســـتغلال المشتركة.

وكانت عقود الإمتياز الأولى التي أبرمت بيـــن الـــدول المنتجـــة للنفـــط والشركات صاحبة الإمتياز قد تميزت بمجموعة من الخصائص في مرحلة مـــا بين إكتشاف النفط وحتى إنتهاء معارك الحرب العالمية الثانية نوجزهـــا فيمـــا يلي :-

أولاً : منح الشركات الحق المطلق في التنقيـــب والحفـــر والإســـتخراج والتكرير وتصدير البترول الخام ومشتقاته .

ثانياً: طول الفترة الزمنية لعقد الإمتياز ، وكذلك إتساع المساحة إلى حـــد أنها قد تصل إلى خمس وسبعين سنة ، كما وقد تشمل جميع أراضي الدولـــة المضيفة ومياهها الإقليمية كما هو الحال في البحرين والكويت وقطر .

ثالثاً : تمنح الشركات عادة حق تأسيس الأجـــهزة الخاصـــة بـــها للنقـــل والمواصلات ، بشكل يؤمن حسن سير أعمالـــها مثـــل شـــبكات اللاســـلكي ، والتليفون ، والسكك الحديدية ، والسفن ، والطيران .

رابعاً : منحت العقود الأولى تسهيلاً للشركات بخصوص تملك الأراضـــي سواء من الدولة أو من الأفراد .

خامساً : ألزمت العقود الشركات صاحبة الإمتيـــاز بـــأن تـــزود الأقطـــار المضيفة بحاجتها من البترول ومشتقاته للإستهلاك المحلـــي ، وتعفـــي هـــذه الكميات من العوائد المقررة .

سادساً : في حالة نشوب خلاف بين الدولة والشركة يلجأ الطرفان إلـــى نظام التحكيم في إطار محكمة العدل الدولية إذا لزم الأمر[1] ، وقبل أن نتتبـــع تطورات السياسة الأمريكية النفطية في منطقة الخليج العربي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية لا بد من محاولة الإجابة على التساؤل الـــذي لا يـــزال مطروحاً بشكل أو بآخر وهو لماذا غاب الإتحاد الســـوفيتي عـــن المنافســـات النفطية في منطقة الخليج والشرق الأوسط ، وهو ما فتئ يناهض الأمريكييـــن والغرب على شتى المستويات .

وفي الواقع أن هذا الغياب السوفيتي الذي دام حتى منتصـــف الســـتينات مرده أن الإستراتيجية السوفيتية قد قـــامت علـــى تـــأمين الكيـــان السياســـي والعقائدي للكتلة الشرقية ، وصيانة أمنها القومي فـــي مواجهـــة التـــهديدات الغربية الرأسمالية وتحديداً ضد ضغط القوة الأمريكية التي كانت قـــد اتســـعت وإزدادت خطورة بإمتلاك الأسلحة النووية ، وهي القوة التي عبرت عن نفسها بإنتهاج سياسات الحصر والتطويق والإحتـــواء بكـــل دلالاتـــها ومضاعفاتـــها الخطرة على أمن المعسكر الإشتراكي وعلى السلم الدولي ككل ، بالصورة التي أوضحناها سابقاً ، ولم يكن من بيـــن الأولويـــات البـــارزة التـــي خصصتـــها الإستراتيجية السوفيتية لأهدافها وتطلعاتها خلافاً لمـــا كـــان عليـــه التخطيـــط لأهداف الإستراتيجية الأمريكية خلال المرحلة التاريخيـــة موضـــع التســـاؤل– تحقيق سيطرة سوفيتية مباشرة أو غير مباشرة على المناطق المنتجة للموارد الإستراتيجية الأولية كالبترول[2] أو غيره ، وهذا التحليل يرجع في حقيقته إلى مجموعة من الأسباب وهي :

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذه الخصائص راجع :

– د. صلاح العقاد : البترول أثره في السياسة والمجتمع العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ١٩٧٣م ، ص ٣٥ – ٣٦.

[2] بخصوص الإستراتيجية السوفيتية إزاء نفط الخليج والشرق الاوسط ، يمكن الرجوع إلى :–=

١ – أن الإتحاد السوفيتي لم يشأ أن يقدم نفسه إلى هذه الدول والمناطق كقوة استعمارية بديلة لهذه القوى الرأسمالية الإمبريالية ، بخاصة وأنه كان يصور الصراع المصيري الدائر بينه وبين خصومه على أنه صراع مبادئ ومعتقدات .

٢ – أن تخوف الإتحاد السوفيتي الشديد من عواقب المجابهات النووية دفعه إلى توخي الحذر عند التصدي للغرب فيما كان يظنه الغرب أنه مناطق نفوذ حيوية بالنسبة لمصالحة الإستراتيجية لا سيما المناطق التي تشتمل على مصالح بترولية .

٣ – وجود درجة عالية من الإكتفاء الذاتي السوفيتي في هذه الموارد الإستراتيجية الأولية وبخاصة البترول في ذلك الوقت وحتى بداية الستينات تقريباً .

٤ – السيطرة الغربية الإحتكارية الكاملة أو شبه الكاملة على حركة هذه الموارد الأولية في المجتمع الدولي من إنتاج ونقل وتسويق وهي الإمكانيات التي كان يفتقر إليها الإتحاد السوفيتي بوضوح ، وتجربة تأميم البترول الإيراني على يد حكومة مصدق في مطلع الخمسينات خير شاهد على ذلك .

---

= - Donaldson, Robert (Ed):" The Soviet Union and Third World: Successes and Failures" (West View Press, N. Y. 1981) Pp. 52-54.

- Freedman, Robert. O:" Soviet Policy Toward The Middle East Since 1940"(Prager, N.Y., 1975) Pp. 20-24.

- Glassman, John . D: " Arms for the Arabs: The Soviet Union and War in The Middle East" (The John Hopkins Press, Baltimore, 1970) Pp. 60-64.

- Hekmat, Hormoz: "Iran's Response to Soviet – American Rivalry, 1950-1962 " (A Comparative Study Columbia Univ. Press, N.Y., 1974) P.45.

٥ – أنه وحتى منتصف الخمسينات لم تكن حركات التحرير الوطني في الدول التي عرفت فيما بعد بالعالم الثالث ، قد قويت وأتضحت أهدافها في الإستقلال السياسي والإقتصادي بصورة قاطعة ، وبما يتيح للإتحاد السوفيتي أن ينفذ إليها بما يقدر عليه من وسائل الدعم الفعال ، وهو ما كان من شأنه أن يجعل من الصعب على الغرب أن يستمر في تطبيق استراتيجيته في السيطرة أو الإستقلال الإقتصادي داخل هذه المناطق البترولية وغيرها ، وتلك ظروف اختلفت كما مر بنا فيما بعد .

غير أن هذه العوامل مجتمعة عندما بدأت تتغير وتتبدل في ظل تنامي تيار الحرب الباردة بشكل واضح وصريح ، قد أدت إلى أن ملامح هذه الصورة الإستراتيجية السوفيتية العامة إزاء المتغير البترولي بإعتباره عصباً دقيقاً من أعصاب الصراع الدولي ، أخذت تتحول بالتدريج ، حتى أنه مع منتصف الستينات نجد أن الإتحاد السوفيتي أصبح منغمساً في الصراع على البترول ، وبدأ يخوض معركته ضد المصالح الغربية في صميم المناطق التي تمتد منها إلى الغرب شرايين حياته الإقتصادية والعسكرية ، وكان الأسلوب السوفيتي في إقترابه من هذه المناطق الإستراتيجية الحساسة متسماً بالحرص والحذر ، وقام على تجنب دفع الأمور مع الغرب إلى حافة المواجهة على نحو ما سنتعرض له في إطار حديثنا عن تطور العلاقة بين الدولة المنتجة والشركات صاحبة الإمتياز في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

لقد تقرر أثناء الحرب العالمية الثانية أن تتبع الولايات المتحدة سياسة معادية في الشرق الأوسط في حقبة ما بعد الحرب ، وذلك من أجل التنقيب عن النفط ، وكما أدرك المسئولون الرسميون في الحكومة ورجال الصناعة مقدار الحاجة للحصول على مصادر إضافية من النفط

عبر البحار لزيادة المخـــزون الإحتيــاطي القومـــي ، وقــد أعتقــد بعــض الرسميين من أقطاب الحكومة بأن الأمن القومي قــد منــح الحكومـــة حــق الدخول في الإتفاقيات الخاصة بإنتـــاج النفــط ، بينمـــا اعتقــد المســئولون عن النفط بشكل قاطع بأن الحكومة هـــي المســئولة عــن إنتــاج وتصفيــة المواد النفطيــــة ، وأن الإســـتراتيجية الأمريكيـــة بصـــورة رئيســـية تعتمــد على فائدة الحكومة مـــن سياســـة البـــاب المفتـــوح للتــأكيد علـــى الفوائــد النفطية الأمريكية المتكافئة مع الوصول إلى نفـــط الخليـــج العربـــي [1] .

وبعد أن وضعت الحـــرب أوزارهـــا لـــم يعــد نفــط الخليـــج ضروريـــاً للإقتصاد الوطني الأمريكـــي فحســـب وإنمـــا كـــان مناســـباً أيضـــاً بالنســـبة للولايات المتحدة لتأمين تدفق ثابت في النفط مـــن المنطقـــة وإرســـاله إلـــى أوروبا حيث كانت الفائدة منه تعود علـــى الإقتصـــاد القومـــي الأمريكـــي [2]، وذلك في إطار تنفيذ برنـــامج مارشـــال الـــذي وضعتـــه الولايـــات المتحـــدة بقصد إنعاش أوروبا المخربة مـــن جـــراء الحـــرب ، ومـــن المفـــروض أن يستورد النفط الـــلازم لـــهذا الإنعـــاش مـــن الشـــرق الأوســـط ، نظـــراً لأن الولايات المتحدة صارت تستهلك مجمـــوع إنتاجـــها فـــي الســـنوات القليلـــة التي تلت الحرب ، ومـــن ثـــم فـــإن النفـــط صـــار بعـــد الحـــرب ضـــرورة إستراتيجية إقتصادية ملحة للأمريكيين أكثر مما كان عليـــه قبـــل الحـــرب .

وفي هذا السياق فقد شهد عالم ما بعد الحـــرب أيضـــاً تحـــولات علـــى صعيد الدول المنتجة للنفط حيث بدأت هـــذه الـــدول تـــدرك مـــدى الأجحـــاف الواقع عليها في عقود الإمتياز ، والتـــي كـــانت فـــي مجملـــها تميـــل إلـــى الشركة صاحبة الإمتياز ، كما بدأت تتطلع إلـــى تعديـــل مثـــل هـــذه العقـــود تمهيداً للسيطرة على ثرواتها النفطية بعد أن كـــانت حكـــراً علـــى الشـــركات

[1] Feis, Herbert: Op Cit: P. 54.

[2] Hoskins, Halford: Op Cit: PP. 37-38.

الأجنبية لاسيما الشركات الأمريكية والتي كانت في نظر العرب تمثل الحكومة الأمريكية ، وهذه الحكومة هي التي قدمت الدعم إلى إسرائيل الأمر الذي أدى إلى خلق العراقيل أمام المستثمرين الأمريكيين ، وهذه التحولات بطبيعة الحال لم تكن لترضى الأقطار المستهلكة للبترول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي كان التصادم حتمياً، على أن الغرب قد بدأ يتفهم في الأخير طبيعة المرحلة وأنه لا عودة عما إعتزمت الدول النفطية المضي قدماً في تحقيقه ، وأن ذلك التحول سيفيد منه الغرب أيضاً في إطار مطالب التنمية التي ستزيد من طلب هذه الأقطار على السلع المختلفة وعلى التكنولوجيا وعلى المهارات التي ستستورد من الغرب ولا ريب .

كانت المرحلة الأولى والتي واصل فيها الأمريكيون بحثهم عن النفط في فترة ما بعد الحرب في الشرق الأوسط هي المملكة العربية السعودية ، وكان الرئيس الأمريكي روزفلت قد عقد إجتماعاً مع الملك ابن سعود عام ١٩٤٥م في محاولة لتحسين العلاقات الأمريكية السعودية ، وتقوية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بغية المصالح النفطية الأمريكية ، وكانت شركة أرامكو قد زادت من عملياتها في العربية السعودية في الأعوام القريبة من الحرب الثانية ، وقد رأت الحكومة الأمريكية ضرورة إنشاء معمل تكرير وضمان عدم وقوع المدخرات البترولية في السعودية في أيدي قوة معادية ، ومن ثم يتعين إنشاء شركة لإستثمار المدخرات البترولية عن طريق الدخول في تعاقد للإدارة والعمل لتغطية كل أو جزء من حقوق بترول المملكة العربية السعودية ، والشركتان الأمريكيتان اللتان تمتلكان حالياً الإمتيازات يمكنها إنتهاز الفرصة للعمل ولإدارة الحقول المعنية طبقاً للعقد الذي يضم مثل هذه البنود والتي سيتعاقد على مثلها مع شركة المدخرات

البترولية ، ويتضمن ذلك حق شركة المدخرات أو شركة كاليفورنيا في ممارسة السيطرة على سعر المنتج [1] ، وبالنسبة للأمور المتعلقة ببناء معمل للتكرير في حقول المملكة العربية السعودية فهي من الأمور الهامة للسياسة العربية الأمريكية وهذا يمكن أن تحدده هيئة الجيش والأسطول [2] ، وقد أرادت الحكومة الأمريكية من وراء هذه الإجراءات زيادة الإنتاج وإتساع التسهيلات عندما تلقت السعودية هذا المشروع الضخم كانت ترى في المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية عاملاً جوهرياً في زيادة الدخل في وقت كانت فيه العائدات البترولية على الخزينة السعودية تمثل الشطر الأكبر من حاجات الميزانية السعودية ، وأخيراً فإن الحكومة الأمريكية وموظفي شركة أرامكو قد وافقوا على أن الشركة ستتحمل المسئولية الكاملة فيما يتعلق بتطوير حقول النفط مقابل الحصول على دعم كامل من

---

[1] Hill, C.A: "United States Foreign Oil Policy and Petroleum Resource Corporation" (an Analysis of the Effect of the Proposed Saudi Arabian Pipe Line, 1944 Washington D.C. Independent Petroleum Association of America) Pp. 101-102.

[2] تمت مناقشة السياسة البترولية الأمريكية تجاه السعودية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في مكتب وكيل وزارة الحربية لتجميع وجهات نظر الإدارات المختلفة في الفترة ما بين ١٧-٢٤ يونيو ١٩٤٣ : عن هذه المداولات راجع :

- American Foreign Relation vol. IV. of 1943.
- 800. 6363/1234 A. Memorandum by the Secretary of State to President Roosevelt Washington June. 14, 1943.
- 800. 6363/1223. Letter to President Roosevelt. Washington, June 26 1943.
- Cordel1 Hull Secretary of State Henry L. Stmson Secretary of War. James. V. Forestall Acting Secretary of The Navy Harold L. Jacks Secretary of the Interior.
- 890f. 6363. 176. The Secretary Of State to President Roosevelt Washington, July 6, 1943.
- 890 F. 6363/61 The Secretary of Commerce (Jores) to the Secretary of States. Washington, July 11, 1943.
- 890 T. 6363/56a. Telegram The Secretary of States to the Minister Resident in Saudi Arabia (Moose). Washington, July 23, 1943. P. 10.
- 890f. 6363/57. Memorandum by the Adviser on International Economic Affairs (Feis) to the Sec. Of State (Washington) July 26, 1943.

الحكومة ، ومن ثم خططت شركة أرامكو لإنشاء مصفاة ضخمة في رأس تنورة ومد خط للنفط تحت البحر من طهران إلى المصفاة المقامة في جزيرة البحرين ، وإنشاء خط لضخ النفط من حقول النفط السعودية إلى البحر المتوسط ، وغير أن الشركة قد لاقت صعوبات في تنفيذ هذا المخطط الإستراتيجي، وذلك لأن الخط المقترح كان من الضروري أن يمر بعدة دول عربية من بينها الأردن وسوريا ، بعد تنفيذ المراحل الأولى من المشروع توقف في عام ١٩٤٨م بفعل الحرب العربية الإسرائيلية ، وبعد توقف الحرب أستؤنفت مراحل المشروع الأخيرة وهو ما عرف باسم " التابلاين " [١].

كان طبيعياً أن تؤدي هذه التطورات إلى زيادة إنتاج النفط السعودي حتى وصل إنتاج المملكة إلى معدل مليون برميل يومياً ، وأصبحت بذلك العربية السعودية رابع دولة في العالم في إنتاج النفط بعد الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وفنزويلا [٢] ، وكما كان لزيادة الإنتاج أثره في طلب الدول المنتجة للنفط في مراجعة النظر في عقود الإمتياز الأولى التي لم تعد تناسب المتغيرات الجديدة وسعي هذه الدول إلى تحقيق مكاسب توازي الزيادة في الأرباح ، وهو ما أدى إلى ظهور مبدأ مناصفة الأرباح [*] الذي تم تطبيقه في فنزويلا منذ عام ١٩٤٨م.

---

[١] Nairab, M . M: "Petroleum in Saudi American Relations the Formative Years 1932-1948" (pH. D. Thesis North Texas State University, 1978) P. 75.

[٢] Mikesell, R.F. And H.B. Chenery:" Arabian Oil; America's Stake in the Middle East" (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1949) P. 65.

[*] مبدأ مناصفة الأرباح يعني أن كل برميل ينتج له تكلفة وبعد خصم هذه التكلفة يتم تقسيم الأرباح المتبقية بين الدولة المنتجة والشركة صاحبة الإمتياز ، غير أن زيادة نصيب الدولة كان مرهوناً بزيادة السعر الذي تشتري به الشركة برميل النفط .

وقد أرادت فنزويلا تعميم هذا النظام الضريبي الجديد فأرسلت مندوبيها إلى منطقة الخليج العربي للتعريف بهذا القانون وإقناع المسؤولين هناك بضرورة تطبيقه في بلادهم من أجل الخروج بسياسة نفطية موحدة في مواجهة الشركات النفطية التي لم يكن في صالحها مثل هذا الإجراء .

وكان طبيعياً أن تتعاطى دول الخليج العربي المنتجة للنفط مع مثل هذا القانون الضريبي الذي سيحقق الحد الأدنى من أماني شعوب تلك المنطقة تجاه التعديلات المرجوة على عقود الإمتياز التي لم تعد توائم المتغيرات العالمية بعد الحرب .

ومرة أخرى انزعجت الحكومات الغربية وشركاتها النفطية لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد أعتبرت المسألة النفطية هي جوهر قضيتها في الشرق الأوسط ، واجتمعت الإدارات المعنية للتشاور والتنسيق لإتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الموقف .

بيد أنها لم تجد بداً من إجراء بعض التعديلات على عقود الإمتياز، ومناقشة مبدأ مناصفة الأرباح لتطبيقه في منطقة الخليج العربي[1] ،

---

[1] American Foreign Relation vol. of. 1950 800. 6363/1367a.The Secretary of State to the Secretary of the Interior (Inches) .Washington , November 13, 1950
- 800. 6363/1387.
Memorandum by the Adviser on Political Relation (Murray).
- 800. 6363/1388 A.
The Secretary of State to the British Ambassador (Halifax). Washington, December 2, 1950.
- 800. 6363/423.
Memorandum by the Secretary of State to President Rosvelt.Washington, December, 8, 1950.
- 800. 6363/1420
Memorandum by the Adviser on Political Relation (Murray). Washington December 14, 1950.
- 800. 6363/1404.
The Secretary of State to Admiral William D. Leady. Washington, December 15. 1948.

وبعد أن اقتنعت الشركات والإدارات الأمريكية بضرورة تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح في الشرق الأوسط لا سيما بعد أن طلب العاهل السعودي ضرورة إستفادة بلاده من هذا النظام ، حرصاً من الأمريكيين على إستمرار علاقات المودة مع السعوديين في إطار سياسة المدافعة والإحتواء في الشرق الأوسط ، فقد تقرر إستفادة السعودية من مبدأ مناصفة الأرباح عن طريق أن تدفع شركة أرامكو للملك دفعات إضافية على أن تخصم هذه الدفعات من الضرائب التي تدفعها الشركة للحكومة الأمريكية ، الأمر الذي كان يعني ضياع مبلغ ٥٠ مليون دولار في السنة الواحدة على الخزينة الأمريكية ، بذلك تكون الحكومة الأمريكية قد جنبت الشركة ، والملك مخاطر الصدام المحتمل .

وأعلنت المملكة عن بدء العمل بمبدأ مناصفة الأرباح بموجب مرسوم ملكي صدر في ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠م[1] ، وقد جاءت خطوة السعودية بتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح في ظل تنامي الوعي البترولي في منطقة الخليج العربي ، إذ قامت بعض المؤسسات الوطنية المتمثلة في الأحزاب السياسية والصحافة المحلية تحذر من إستمرارية العلاقة غير المتكافئة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط ، وكان من أبرز هذه الحركات قيام مصدق في إيران بحركته التأميمية في عام ١٩٥١م على النحو الذي أوضحناه من قبل ، ورأينا كيف إنتهت محاولته بإخفاق ذريع نتيجة لعوامل عديدة كان من بينها تصدي الولايات المتحدة بأسلوب مستتر لمثل هذه الحركات التي تهدد مصالحها في الخليج فكان أن تركت مصدق بمفرده بجانبه أخطاراً

---

- 800. 6363/1416. Telegram
The Ambassador in the United Kingdom (Winant) to the Secretary of State.
London January 3, 1951 9.P.M. Received January 3. 8. 04 P. M.

[1] Miller , Aaron David: Op Cit: Pp. 77/78.

داخلية وخارجية بعد أن كانت قد شجعته على القيام بمثل هذه الخطوة في محاولة لإضعاف النفوذ الإقتصادي البريطاني هناك وقد خشيت إدارة إيزنهاور دالاس من أن تكون التجربة الإيرانية نموذجاً يمتد إلى دول الخليج العربي ومن ثم اشتركت مع كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا في تكوين كنسورتيوم مشترك لعدد من المشروعات المستقلة في إيران[١]، ويعتبر الهدف الرئيسي للكنسورتيوم من الوجهة الإقتصادية وضع حد للتنافس الفردي بين مشروعات تنافس القلة في الحصول على الإحتياجات من منطقة معينة من المناطق ، كما يعتبر من جانب آخر وسيلة من بين الوسائل العديدة الممكنة لفرض رقابة على إنتاج البترول على نحو يحقق سيطرة أحد المشروعات لزيادة إنتاجه قد تؤدي إلى الإضرار بالمشروعات الأخرى ، ومن ناحية ثالثة تحديد الإنتاج العالمي عند مستوى لا يعرض الثمن العالمي للبترول لتقلبات عنيفة تقضي على الثبات الذي تنشده المشروعات المتنافسة جميعاً[٢] .

ونحن نميل إلى الإعتقاد بأن هذه السياسة النفطية قد جاءت في محاولة من الدول الغربية لتطويق مبدأ مناصفة الأرباح ومنع إنتشاره إلى الدول الشرق أوسطية ، وبيد أن تطورات الأمور سوف تثبت خطأ مثل هذا التوجه الداعي لإحتكار السوق الدولية للبترول ، وسوف تضطر هذه الدول للعمل بهذا المبدأ حتى في إيران ، على أية حال تمكن الجنرال فضل الله زاهدي الذي خلف مصدق في رئاسة الحكومة

---

[١] Miller , Aron David:" The Influence of Middle East Oil on American Foreign Policy 1941-1955"( Middle Fast Review, Spring 1977) Pp. 19-24.

- Hoskins, Halford: Op Cit.: Pp. 152-153.

[٢] Serezhin, K: Op Cit: Pp.20-22.

الإيرانية من دفع إتفاقية شـركات المملكـة فـي الكنسـورتيوم تمـر فـي البرلمان ، ورغم معارضة قطاع كبـير مـن الصحافـة الإيرانيـة وأنصـار الدكتور مصدق الذين كانوا لا يزالـون أقويـاء .

وبعـد أن تـم توزيـع الحصـص بيـن الشـركات المشـاركة فـي الكنسورتيوم تقرر تأسيس شركتين للتشـغيل تعمـلان فـي إيـران باسـم " شركة البترول الوطنيـة الايرانيـة(نيـوك NIOK ) تتولـى مـن الناحيـة النظرية جميع أعمال ومسـئوليات البـترول مـن البـلاد ، والأخـرى هـي "الشركة الإيرانية لتكرير الزيت " تتولـى إدارة مصفـاة عبـدان ، علـى أن يكون رأس المال بأكلمـه ملكـاً لشـركة " بـترول المسـاهمين الإيرانييـن ليمتد " ومقرها في لندن[1] ، واستمرت الكنسـورتيوم فـي تطويـر هيكلـها التنظيمي فقامت بتأسيس شركتين في لنـدن همـا :-

١ – " الشركاء في الزيت الإيراني ليمتد "وهي تملك أسهم الشركتين القائمتين بالتشغيل .

٢ – " شركة خدمات الزيت الإيراني ليمتد " وهي تقوم بتوفير المـهمات والموظفين الفنيين ، كما قامت كلاً من الشركات المسجلة فـي الكنسـورتيوم بتكوين شركة تجارية مسجلة في إيران وتخضع للقوانين الإيرانية ، بغـرض تسهيل شراء وإعادة وبيع وتسويق البترول الخام المستخرج في منطقة إتفاقية

---

[1] كانت الدول العربية في منطقة الخليج العربي تراقب تطورات السياسة الغربية النفطية في إيـران وتعمل على الإستفادة منها على نحو يجنبها الذوبان في مثل هذا الخليط من الشركات الأوروبية :- راجع

- د. جمال زكريا قاسم : عوامل مؤثرة في تطور الوعي البترولي في منطقة الخليج العربي ، بحث ألقي في الندوة العالمية الأولى لمركز دراسات الخليج في الفترة ما بين ٢٩-٣١ مارس ، البصرة ١٩٧٥ ص. ١٦٩.
- وكذلك :- هوليداي فريد : " النفط والتحرير الوطني في الخليج وإيران " ، ترجمة : زاهد ماجد ، بيروت : دار ابن خلدون ١٩٧٥م ص. ٩٥-٩٧.

عام ١٩٣٣م مع شركة البترول الوطنية الإيرانية التي تسدد الثمن لها ، أو يجري بيعه في إيران إلى عملائها لتصديره عن طريق ميناء " بندر مشعور" أو جزيرة " خارج " أو تقوم بتصفيته في معامل تكرير عبدان ، ثم تبيع المنتجات المشتقة منه خارج إيران وذلك مرده إلى أن شركتي التشغيل لا تقومان ببيع أو شراء البترول الذي تبيعه شركة البترول الوطنية الإيرانية إلى شركات الاتجار ، وإذ تقتصر مهمتها حسب الإتفاق على الإنتاج والتكرير مقابل رسم محدد ، وبالإضافة إلى مصاريف التشغيل [١] ، وكما تنص الإتفاقية المبرمة بين الحكومة الإيرانية وكنسورتيوم البترول على إقتسام الأرباح مناصفة ، ويجوز أداء جزء من الإتاوة حتى ١٢,٥% على هيئة بترول خام إذا طلبت إيران ذلك ورغبت فيه ، كما تقرر تسوية المسائل المعلقة بين الشركات الإنجليزية السابقة والحكومة الإيرانية من جهة وبينها وبين الشركات العاملة في الكنسورتيوم من جهة أخرى[٢] .

والواقع أن التجربة الإيرانية في مجال التأميم والإخفاق الذي منيت به قد أفادت شعوب المنطقة والدول العربية المنتجة للنفط من حيث ضرورة مساهمتها في إدارة صناعاتها النفطية وضرورة المساهمة في المراحل المتممة لإستخراج النفط على إمتداد الطريق بين البئر والمستهلك ، وكما ساهمت التجربة الإيرانية في ظهور دعوة مماثلة في العراق للتأميم ، ومن ثم كانت المحصلة النهائية لهذه التجربة هي أنها كانت بمثابة منعطف هام في تاريخ العلاقة بين الدول المنتجة والشركات النفطية صاحبة الإمتياز في منطقة الخليج العربي .

---

[١] عبد السلام عبد العزيز فهيم : الإحتكارات الدولية وسياسة طهران البترولية ، ص ١٧٠.

[٢] **Mikdash , Zuhayr: " Financial Analysis of Middle Eastern Oil Concessions; 1901-1965"( Praeger . N. Y., 1966) P. 51.**

- وكذلك:-

**The Story Of Middle East Oil, A Dramatic Record of Expanding Production, The Middle East Economic Number 59, April 1959, P. 28.**

كما أن تطورات مرحلة ما بعد الإخفاق الإيراني في التأميم قد عززت مبدأ مناصفة الأرباح ليتم تعميمه بعد ذلك على عقود الإمتياز.

وعندما ترامى إلى سمع أمير الكويت نبأ إستفادة كلا من فنزويلا والمملكة العربية السعودية وإيران من مبدأ مناصفة الأرباح ، دخل على الفور في مفاوضات مع " شركة نفط الكويت " من أجل إدخال التعديل المناسب وفقاً لمبدأ المناصفة الذي أقر بين الجانبين في الثالث من ديسمبر ١٩٥١م ، وقد نص التعديل أنه عند إحتساب الضريبة يخصم من دخل الشركة العام تكاليف الإنتاج بما في ذلك تكاليف البحث والحفر والتنمية والإستهلاك ، وما بقى بعد ذلك يعتبر دخل الشركة الخاضع للضريبة ، وكان من أبرز التعديلات التي أدخلت عام ١٩٥١م هي :-

١ – في حالة توقف الإنتاج تدفع الشركة مبلغ خمسة ملايين جنيه إسترليني كحد أدنى .

٢ – تكون مدفوعات الشركة للحكومة الكويتية على أربعة أقساط متساوية وتدفع أيضاً بالجنيه الإسترليني .

٣ – زيادة الإمتياز ١٧ سنة أخرى .

٤ – دخول مناطق البحر المغمورة ضمن نطاق الإمتياز .

٥ – تعهد الشركة بالمساهمة في نفقات التعليم العالي للكويتيين المبعوثين للخارج [1] ، وعلى الرغم من القصور الواضح في مبدأ

---

[1] عن مبدأ مناصفة الأرباح وتطبيقه في الكويت راجع :-

Hoskin, H.l: " The Middle East, Problem Area in World Political" P: 207.

The Story of Middle East Oil, A Dramatic Record of Expanding Production, The Middle East Economist, April 1959, P.25.=

مناصفة الأرباح من حيث خصم ما يبلغ من ١٢,٥ % من نصيب الحكومة من الدخل العام ، بدلاً من إعتبار ذلك جزءاً من المصاريف العامة للإنتاج يتحملها الطرفان ـ فضلاً عن أن الشركة هي التي تقوم بتحديد الأسعار التي تبيع بها إنتاجها وهي التي تقدر كميات النفط المنتجة والمصدرة .

وغير ذلك مما يؤدي في النهاية إلى مقاسمة في الربح وليس مناصفة له إذا لم يزد نصيب الكويت في الواقع عن ٤٢,٣ % من الأرباح ، إلا انه مع ذلك طفر دخل الكويت من ٣ مليون جنيهاً في عام ١٩٤٩م إلى ٦٠ مليون جنيهاً في العام التالي لتوقيع إتفاق مناصفة الأرباح [١] ، وبالإضافة إلى السعودية والكويت فقد تم تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح في كل من البحرين وقطر في عام ١٩٥٢م ، وفي حين تم الإتفاق في البحرين " على أن تستمر الحكومة البحرينية في إستلام العائدات على الأساس القديم لكن يحق لها أن تفرض ضريبة على دخل الشركة إلى الحد الذي يرفع مجموع العائدات إلى ٥٠% من إجمالي قيمة أرباح الشركة ، كما اتفق على أن يمتد إمتياز شركة بابكو إلى عام ٢٠٢٤م [٢].

أما بالنسبة لقطر فقد كان الوضع مختلفاً بعض الشيء ذلك أن الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني كان قد عض بالنواجز على نفط قطر وحرص على ألا يضيع هباءً ، بالإضافة إلى حرصه على أن تنأى قطر بنفسها بعيداً عن

---

= -وكذلك :- د. بدر الدين عباس الخصوصي : دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والإقتصادي (١٩١٣-١٩٦١) ذات السلاسل ، الكويت ١٩٧٨، ص. ٣٣٩-١٩٤٠ .

وعنه أخذ د. ابراهيم شهداد : مرجع سبق ذكره ، ص. ١٨٨.

[١] د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخه المعاصر (١٩٤٥-١٩٧١) معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٤ ،ص. ٤٢٠-٤٢١ .

[٢] محمد غانم الرميحي : " قضايا التغيير السياسي والإجتماعي في البحرين ١٩٢٠- ١٩٧٠م، الكويت مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع .

التأثر بالمؤثرات الأجنبية الغربية ، بيد أن تنازله عن الحكم في ٢٠ أغسطس ١٩٤٩م قد فتح آفاقاً جديدة في مجال النفط ، ذلك أن الشركات النفطية البريطانية قد حاولت سحب الإمتياز الممنوح لشركة سوبيريور الأمريكية في المياه المغمورة التابعة لشبه جزيرة قطر ، بيد أن قطر قد قرنت أية تعديل في عقود الإمتياز بتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح الذي طبق فعلياً في العديد من الإمارات المجاورة ولم تجد الشركات العاملة في قطر بداً من إمتداد العمل بذلك النظام في نفط قطر ، وتم التوصل إلى إتفاق وقع في سبتمبر ١٩٥٢م بين حاكم قطر الشيخ على بن عبد الله آل ثاني والشركة تضمن ما يلي :-

أولا:- تتعهد الشركة بدفع ٥٠ % من الربح الناشئ في قطر من النفط المصدر ، ومن الإسفلت والأزوكريت OZOKERITE والغاز الطبيعي التي تنتجها الشركة في قطر خالية من الماء والمواد الغريبة .

ثانياً :- تتعهد الشركة بأن تدفع للشيخ ضريبة دخل على جميع المواد السابقة الذكر .

ثالثاً :- إذا كان مجموع المبالغ القابلة للدفع كضريبة دخل قطر في أي سنة بخصوص المعاملات في الزيت المصدر والغاز الطبيعي والإسفلت المصدر خلال السنة السابقة عندما تضاف إلى دفعات الإمتياز المستحقة هي أقل من مبلغ يعادل ٥٠ % من الربح الناشئ في قطر على الزيت المصدر وعلى الإسفلت والغاز الطبيعي والأزوكريت المصدر خلال السنة السابقة فإن الشركة حينئذ ستدفع إلى الشيخ بالعملة الإسترلينية مبلغاً يعادل هذا النقص ويسمى " دفعة تسوية " .

رابعا :- تقوم الشركة بدفع مبلغ مليون جنيه إسترليني سنويا في حالة بقاء الإتفاقية الجديدة نافذة المفعول بعد عام ١٩٥٢ م ما لم تسبب قوة قاهرة عن توقف عمليات الشركة أو تصبح معطلة خلال كل أو أي جزء من السنة

ذاتها [١] ، وأما عن إمارات الساحل وعمان فلم يتم العمـل بمبـدأ مناصفـة الأرباح هناك إلا في عام ١٩٦٥م ، وذلك يرجع إلى التأخر في تصدير النفط ، وكانت أولى مراحل التطوير هناك في أبو ظبي حيث تم التوصل بين شركة نفط أبو ظبي المحدودة وحاكم أبو ظبي إلى صيغة إتفاق لتعديل الصيغ التعاهديـة السابقة وكان من أهم النقاط التي تم تعديلها هي :-

١ – تعديل عوائد الحكومة .

٢ – شمول الشركة بأحكام ورسوم ضريبة الدخل .

٣ – إقرار مبدأ تتخلى به الشركة عن بعض المسـاحات مـن المنـاطق المشمولة بإمتيازها والاتفاق على جدول زمني لهذا التخلي [٢].

والواقع أن أهم تطور في عقود الإمتيازات هو الأخـذ بمبـدأ مناصفـة الأرباح الذي بدأته الشركة العاملة في مجال النفط السعودي " أرامكـو " عـام ١٩٥٠م ثم تبعتها الكويت والبحرين وقطر وإمارات الساحل وعمان ، وعلـى الرغم من أهمية مثل هذا التطور إلا أن هذا المبدأ لا يخلو من مناحي قصور ، ذلك أنه لم يحقق للدول المنتجة المزايا التي كان من الممكن أن تترتب علـى تطبيقه ، وذلك بسبب أن كثيراً من الشركات كانت لا تعلن عن أرباحها إلا بعـد خصم الضرائب التي تقدمها للدولة المسجلة فيها .

كما أنها كانت لا تدخل في أرباحها العامة الأرباح التـي كـانت تتحصـل عليها من عمليات التكرير والنقل والتسويق ، هذا فضلاً عن عدم تمكن إخضاع حسابات الشركات لرقابة الحكومات المحلية .. الأمر الذي يبعث على الظن بأن

---

[١] Draft Agreement Between His Excellency Shaikh of Qatar and Petroleum Development Qatar Co. Limited Sep. 1952.

[٢] محمد حسن العيدروس : " التطورات السياسية في دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة " ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ٣٠٦.

الشركات قد حرصت على أن يكون المبدأ مجرد فكرة نظرية دون التورط في تطبيقه على أرض الواقع .

بيد أن هذا الإلتواء لم يكن ليدم طويلاً بعد أن فتح مبدأ مناصفة الأرباح الباب على مصراعيه للمنافسة الدولية المحمومة حول نفط الخليج ، ولم يعد بإمكان الحكومتين البريطانية والأمريكية إغلاق الباب في وجه الشركات اليابانية المتحفزة أو الشركات الوطنية التي بدأت تتكون من رؤوس أموال وطنية في بعض الإمارات المنتجة للنفط نتيجة التوسع في عمليات الإنتاج والتصدير ، وكان من أهم هذه الشركات الوطنية ، شركة " بترومين السعودية " وشركة نفط الكويت الوطنية " وشركة نفط قطر الوطنية ".

فبالنسبة للشركات اليابانية والتي أطلق عليها الشركات الوافدة THE NEW COMERS فقد تقدمت بعروض أفضل مما جاء في نظام مناصفة الأرباح، فكان أن منحت السعودية في ديسمبر عام ١٩٥٧م شركة الزيت العربية اليابانية إمتيازاً للتنقيب عن النفط في القسم الخاص بأمن الأراضي المغمورة في المنطقة المحايدة ، بيد أن هناك ما ينبئ بأن رؤوس الأموال الأمريكية كانت تستتر وراء الشركة اليابانية التي منحت هذا الإمتياز (١) ، كما منحت الكويت نفس الشركة إمتياز التنقيب في المنطقة البحرية التي تشمل المياه الإقليمية للمنطقة المحايدة في يوليو ١٩٥٨م ، وقد أشركت الشركة الحكومتين معها بنسبة ١٠% لكل منهما ، وأبقت لنفسها ٨٠% من الأسهم ، وتمثل الإتفاقيتين نوعاً جديداً للاتفاقات البترولية ، حيث أعطت للسعوديين والكويتيين الحق في تعيين ١/٣ أعضاء مجلس الإدارة ، وتكونت لجنة من ممثلين من الدولتين ومن الشركة لمراقبة حسابات الشركة ، ومع وجوب

---

(١)Caddy, Peter:" The Defense of A Concession : The Case of Amerìcan Petroleum Interest In Saudi Arabia 1939-1959" (A Paper Presented at The Seminar of Oil Companies and Governments Held at Britannic House , London in 22 October 1982. Pp.62-63 .

إمتناع الشركة عن المداخلة في الشئون السياسية وأن يكون للسعودية ٥٦% وللكويت ٥٧ % معاً إلزام الشركة بدفع ضريبة الدخل لكل من الدولتين ، وأن تصدر الأرباح على أساس الإنتاج والتسويق معاً ، كما أبدت الشركة إستعدادها لإعادة النظر في نصوص الإمتياز إذا حصلت إحدى منطقة الشرق الأوسط على أي حقوق أفضل من المنصوص عليها في الإمتياز[1].

**قانون النفط الإيراني :-**

حاولت إيران معالجة القصور في نظام مناصفة الأرباح فأصدرت في عام ١٩٥٧م قانون البترول الجديد الذي يخول لشركة البترول الوطنية الإيرانية "نيوك " منح حقوق وليست إمتيازات في ثماني مناطق حددها القانون الجديد ، كما حرصت الشركة الوطنية على فرض قيود تشمل صغر المساحات المقدمة الممنوحة ، وكذلك المبلغ الذي يدفع مقدماً ، والتزامات الحفر والتنازل الإجباري التدريجي بصورة أسرع ، أو زيادة كميات البترول الخام التي تسلم كجزء من الحصة .

كما حدد القانون الجديد خطة إيران وسياساتها ونواياها بالنسبة لمنح حقوق بترولية جديدة في المستقبل ، فاحتفظت الحكومة الإيرانية بثلث الإحتياطي الذي تملكه من الأراضي التي يحتمل وجود البترول بها للإستغلال المحلي ، خارج منطقة " الكنسورتيوم " أما الشركات الجديدة التي ستمنح في المستقبل حقوق إستغلال البترول فقد اشترطت إيران أن تملك ٣٠% على الأقل من ممتلكات الشركة الحائزة على حق الإستغلال و ٥٠% من الحقوق الأكبر حجماً على أن يكون تقدير ذلك للحكومة الإيرانية وحدها ، كما حدد القانون أيضا أجل إتفاقيات الإستغلال باثنتي عشرة سنة ومدة الإنتاج بأربعين سنة ،

[1] د. ميمونة خليفة الصباح : الملك عبد العزيز آل سعود وبترول المنطقة المحايدة الكويتية السعودية " دراسات وثائقية ، بحث منشور بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد التاسع والعشرون المجلد الثامن ١٩٨٨م ، تصدر عن جامعة الكويت ص ١٠٨.

على أن تؤول جميع الممتلكات للدولة الإيرانية عند انتـــهاء أجــل الإتفــاق واشترطت إيران على سبيل التحفظ ألا تسحب تكاليف الإستهلاك كجزء مـــن تكاليف التشغيل(١).

وهكذا فإن أهم شيء أستحدثه القانون الجديد هو النص الصريـــح علـــى المشاركة الإيرانية فضلاً عن إقتسام صافي الأرباح مناصفة ، وفسر القـــانون هذا النص بأنه إذا كانت الدول الممثلة في الشركة الوطنيـــة الإيرانيـــة تملـــك نصف رأس المال فإنها تحصل أولاً على نصف الأرباح ، ثم تقتسم الباقي على أساس حصتها في رأس المال .

وكما نص القانون الجديد كذلك على أنه في حالة إشـــتراك أيـــة شـــركة أجنبية في التنقيب يتحمل الشريك الأجنبي نفقات البحث والتنقيب التمهيديـــة ، ولا يستردها إلا إذا كانت الممثلة هي شركة البترول الوطنية الإيرانية (نيوك) ، وتملك نصف رأس المال فإنها تحصل أولاً على نصف الأرباح طبقاً للقـــانون ، وثم يقتسم الباقي على أساس حصتها في رأس المـــال ، وكمـــا لا ينبغـــي أن يسترد الشريك الأجنبي نفقات البحث التمهيدية إلا في حالة إكتشـــاف الزيـــت بكميات تجارية ، ويجوز إلغاء الإتفاق في حالة إخفاق الشركة الأجنبيـــة فـــي إكتشاف الزيت خلال ١٢سنة ، وكما لا ينبغي إستخدام موظفين أجـــانب فـــي أعمال التنقيب إلا في نطاق ضيق ، وأقل عدد ممكـــن ، أمـــا مجلـــس الإدارة فيتكون بالتساوي من أعضاء إيرانيين وغير إيرانيين (٢) .

(١)Charles Issawi And Mohamed Yegeneh:" The Economic of Middle Eastern Oil" (London ,Greenwood - Press,1977) P.150.

- Zuhary Mikdashi: Op. Cit: P. 170.

(٢) Longrigg , H. Stephen:" Oil In The Middle East"(London, Oxford University Press 1961) P. 53.

-Stoching ,C.W: "Middle East Oil " (London Allenlane 1971) P. 61.

-Stork ,Joe:" Middle East Oil, And Energy Crisis" (N.Y., Monthly Review Press, 1975) P. 154.

وقد جاء قانون النفط الإيراني الصادر في عام ١٩٥٧م كمحاولة لمعالجة القصور في نظام مناصفة الأرباح من ناحية ، ورداً على سياسة التسويق والمماطلة التي انتهجتها الكنسورتيوم ضد رغبة الحكومة الإيرانية ومطالبتها إياه بزيادة سعر البترول الإيراني وزيادة الإنتاج من ناحية أخرى .

والواقع أنه لم يكن بإستطاعة الشاه أن يفعل أكثر من هذا في مواجهة الضغوط الخارجية والداخلية في وقت برز فيه النفط كأنه محور الأحداث ومحركها ، فالنفط هو الذي أتى بحكومة مصدق وهو الذي أطاح بها بعد الإخفاق الذريع في تنفيذ سياسة التأميم ، كما أن الشاه تعهد بإصلاح الموقع الدولي لإيران وأن بلاده ستستأنف علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا ، بالإضافة إلى تفضيله الولايات المتحدة كحليف رئيسي لإيران منذ تبوئه العرش في عام ١٩٤٦م.

ومن ثم سمح بتنمية المصالح الأمريكية وزيادة تغلغلها في إيران وجعلها وسيلة لتحقيق غايات داخلية وخارجية ، وهذا الإتجاه هو الذي افرز الكنسورتيوم النفطي بعد سقوط مصدق ولم يعد بمقدور الشاه الفكاك من التطويق الغربي له .

كما أن الإيرانيين على إختلاف مذاهبهم السياسية وتكتلاتهم الاجتماعية والطبقية يرون في البترول الإيراني ظلاً مخيفاً لا يفارقهم فبسببه احتلت إيران، وأهدرت كرامتها وأطيح بوزارتها الوطنية المخلصة ، وسبب البترول التدخل الأجنبي السافر ، وأصبح عاملاً للتفرقة بين الإيرانيين وضربهم ببعض، ومن ثم يمكن القول أن قانون عام ١٩٥٧م للنفط جاء كمحاولة متوازنة من جانب الشاه للحد من إجحاف الكنسورتيوم ( الأمريكي - الأوروبي ) وتكوينه الإستعماري الإستغلالي ، وإرضاء للمطالب الوطنية والضغوط الداخلية .

كانت العراق أيضاً من الدول الخليجية الكبرى التي أولت النفط إهتماماً كبيراً وإنخرطت الأحزاب الوطنية هناك في مناقشة شئون النفط ، وتعمد الشركات الإحتكارية عدم التوسع في الإنتاج والتصدير واستغرقت مسالة تأميم النفط في العراق وقتاً طويلاً منذ حركة مضدق في إيران ، وربما قبل ذلك بقليل عندما تبنى حزب الإستقلال وحده من بين الأحزاب العلنية فكرة التأميم ونظم مع عدد من النواب بلغ ١٨ نائباً طلباً قدموه في ٢٥ مارس ١٩٥١م لقيام الحكومة " بسن لائحة قانونية لتأميم النفط " غير أن بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية قد إتفقتا على توجيه إنذار غير رسمي إلى الحكومة العراقية تحذرها فيه من إتخاذ أية خطوة لتأميم البترول العراقي [1] ، ولم يكن نوري السعيد الذي ارتبط بالغرب وسياساته في الشرق الاوسط يملك القرار السياسي المستقل الذي يمكنه من مثل هذا الإجراء .

غير أن الأحزاب العراقية ظلت على رأيها من ضرورة تعديل إمتيازات النفط وليس نظام الأرباح فحسب ، وضرورة أن تتخذ الحكومة سياسة قصيرة الأمد تتمثل بوضع يدها على الأراضي التي لا تستثمرها الشركات كافة ، وتأسيس شركة نفط وطنية وإسهام العراق في رأسمال الشركات النفطية الأجنبية ووضع خطة لتعريتها وإعادة النظر في حساباتها ونقل مكاتب هذه الشركات من لندن إلى العراق ، وزيادة حصة العراق من الأرباح وبعد تنفيذ هذه السياسة تعمل على تأميم النفط [2].

---

[1] السيد عبد الرزاق الحسيني : " تاريخ الوزارات العراقية " ، الجزء العاشر ، الطبعة السابعة دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٨٨م ، ص ٣٦٤.

[2] راجع :-

- د. ابراهيم خليل أحمد ، د. جعفر عباس حميدة : تاريخ العراق المعاصر ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ١٩٨٩ ص. ٢١٦
- حكمت سامي سليمان: النفط في العراق، دراسة سياسية وإقتصادية ،القدس ، ١٩٥٨ ، ص ٢٠١. =

وعلى الرغم من أن الشركات المنتجة للنفط قد واجهت ضغوطاً قوية على المستوى الرسمي والشعبي من الدول المنتجة في منطقة الخليج العربي سواء من حيث الدعوات المتتالية لتأميم النفط العربي أو المطالبة بتعديل شروط الإمتياز المنصوص عليها في الإتفاقيات الأولي .

إلا أن هذه الشركات لم تعر هذا التطور الإهتمام اللائق واعتبرت أن تقديم أية تنازلات جديدة يعد مساساً بوضع هذه الشركات وحكوماتها في الشرق الأوسط ، وقامت بإيعاز من الحكومات الغربية بتخفيض الأسعار المعلنة لنفط الشرق الأوسط وفنزويلا في عام ١٩٥٩م بنسبة تتراوح ما بين ١٠ - ١٨ سنتاً للبرميل ، مستغلة وجود فائض نفطي في ذلك الوقت نتيجة إعادة فتح قناة السويس ، والإجراءات الأمريكية عام ١٩٥٩م الخاصة بالحد من الإستيراد من الخارج وظهور مراكز جديدة للإنتاج في شمال أفريقيا ، بالإضافة إلى أنخفاض أجور النقل نتيجة لتطور الناقلات النفطية من حيث الحجم والعدد ، وأدت إلى فرض خصومات على الأسعار المعلنة بلغت نحو ٨٠ سنتاً للبرميل الخام من النفط في بعض الأحيان ، وقد أدت هذه الخصومات بدورها إلى تخفيض في الأسعار المعلنة لنفط الشرق الأوسط للمرة الثانية في أغسطس ١٩٦٠م تتراوح ما بين ١٠ - ٢٠ سنتاً للبرميل [١] .

كان طبيعياً أن تبحث الدول المنتجة للنفط عن إتخاذ موقف موحد من السياسة الإحتكارية النفطية ، وإتجاه الشركات نحو التنصل من الإلتزامات الموقعة مع الحكومات العربية والغير عربية ، فكان أن عقدت الأخيرة إجتماعاً بهذا الصدد في القاهرة عام ١٩٥٩م ، وأعلنت معارضتها لأية تخفيضات في

---

= - نجدة فتحي صفوة : " العراق في مذكرات الدبلوماسيين العرب " ، صيدا ، ١٩٦٩،ص ٧٤ .

[١] عبد العزيز مؤمنه ، البترول والمستقبل العربي ، مطابع أكسبريس ، بيروت ، ١٩٧٦، ص ١٠٣-١٠٤.

وكذلك :- Charles Issawi And Mohamed Yahaneh: Op Cit: P. 133.

الأسعار المعلنة دون موافقتها ، وكما تم في القاهرة كذلــك توقيــع إتفاقيــة الجنتلمان السرية ( ASECRET – GENTELMAN'S AGREEMENT ) بين الوفد العربي والوفد الفنزويلي.

والتي كانت بمثابة البذرة الأولى لتأسيس منظمة الأوبيك ، ثم جرت فــي مطلع عام ١٩٦٠ مباحثات وإتصالات بين المملكة العربية السعودية وفـنزويلا من أجل عقد إتفاقية دولية للنفط تلتزم بها كل من السعودية والعراق وإيــران والكويت وفنزويلا بحيث يتم تحديد السياسات النفطية والتنسيق بين هذه الدول والخروج بإستراتيجية موحدة.

وقد نجحت هذه الجهود في عقد مؤتمر عام على مستوى وزراء النفــط للخمس الكبار المصدرون للنفط في بغداد في ١٠ سبتمبر ١٩٦٠م ، وكان أهم ما خرج به المؤتمرون هو الإعلان عن تشكيل منظمة تسمى بمنظمــة الــدول المصدرة للنفط أوبيك " OPEC "[1] ، وعين فؤاد روحاني الوزيــر الإيرانــي كأول أمين عام لمنظمة أوبيك ، وقد تضمن النظام الأساسي للمنظمة أهدافــها التي جاءت على النحو التالي .

أولاً :- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للبلدان الأعضاء وتقرير افضـل السبل لحماية مصالحها منفردة ومجتمعة .

ثانياً :- السعي بكافة الوسائل الممكنة للعودة بأسعار النفط الخــام إلــى المستوى الذي كان قائماً قبل التخفيضات .

ثالثاً :- وضع طرق وأساليب لضمان إستقرار الأســعار فــي الأســواق النفطية العالمية مع تجنب التقلبات غير الضرورية .

---

[1] Ali, D. Johary: "The Myth of The OPEC Cartel" (N.Y., John Wiley And Sons, 1980) P. 10.
- Sampson, Anthony: "The Seven Sisters, The Great Oil Companies, The World They Made"(London, Hodder And Stoughton, 1975) P. 165.

رابعاً:- المطالبة بضرورة رجوع الشركات النفطية إلى الدول المعنية في كل مرة ترى أن ظروف السوق تتطلب تعديلات في الأسعار ، وفي هذه الحالة فإن عليها أن تقدم تفسيراً كاملاً لتبرير وجهة نظرها .

خامساً :- وضع صيغة لضمان ثبات الأسعار ، ويمكن اللجوء - لتحقيق ذلك - إلى نظام مراقبة الانتاج.

سادساً :- إجراء دراسات لأوجه نشاط المنظمة على أن تكون متمشية مع ضمان عائد ثابت للدول المنتجة ، وضمان إمداد فعال إقتصادي منتظم من النفط للدول المستهلكة ، وضمان عائد متوازن للمستثمرين[١].

انزعجت الشركات النفطية والحكومات الغربية لهذا التنظيم الذي طرأ على مسرح الأحداث ، وأعتبرت المنظمة بأنها عمل عدائي لا يستند إلى المسئولية وأنها لن تتعامل مع مثل هذه المنظمة ، غير أن ذلك الموقف لم يستمر طويلاً إذ سرعان ما وجدت هذه الشركات نفسها مضطرة إلى التعامل مع المنظمة بعد أن بدأت باقي الدول المنتجة للنفط في الإنضمام إليها مثل قطر في عام ١٩٦١م وأبو ظبي في فترات لاحقة من عام ١٩٦٧م .

وتبادلت إيران مع السعودية الدور الريادي للمنظمة في مراحلها الأولى فيما اعتبرت أن إنشاء المنظمة في حد ذاته يعد أحد أبرز الدلائل السياسية

---

[١] عن النظام الأساسي لمنظمة الأوبيك راجع :-

- فاضل الجلبي ، أوبيك تجربة فريدة في تاريخ العلاقات الدولية " مجلة النفط والتنمية ، السنة السادسة الإعداد ٤،٥ فبراير ١٩٨١م ص ٣٠.
- محمد المغربي : السيادة الدائمة على مصادر النفط ، دراسة في الإمتيازات النفطية في الشرق الأوسط والتغيير القانوني بيروت دار الطليعة ١٩٧٣ص ١٤٠ .
- سيروب استبيانات : منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبيك بغداد منشورات النفط والتنمية ١٩٨٠ ص ١٥.

على رغبة الدول النامية في تطبيق حق السيادة على مواردها الطبيعية ، وكسر طوق الإحتكار ، والسيطرة الغربية على مقدرات الشعوب ، وكما قامت منظمة الاوبيك بمجهودات عظيمة في مجال تطوير الإمتيازات النفطية في الخليج العربي نذكر منها على سبيل المثال قضية تنفيق الريع " الأتاوة " التي تبنتها المنظمة منذ ولادتها في مؤتمر جنيف الذي عقد في أبريل من عام ١٩٦٢م وهي تقضي باعتبار الريع عنصراً من عناصر النفقة ، وليس جزءاً محسوباً من حصة الحكومة في الريع والبالغة ٥٠ % .

واستمرت المفاوضات بين الشركات والمنظمة حول تلك المسألة حتى عام ١٩٦٥م ، وإعتبرتها مصادر الأوبيك أطول وأعتق وأكثر المفاوضات صراحة في تاريخ صناعة النفط الدولية [(١)] ، وبالإضافة إلى القرارات الصادرة عن المؤتمرات الدورية التي تنظمها الأوبيك ، والتي كانت تمثل قوة دفع للدول المنتجة لأن تسعى كل منها لتطوير عقود إمتيازاتها بالشكل الذي تراه مناسباً ، فقد قامت الدول العربية في الخليج فعلياً بتطوير نظم الإمتياز ونجحت في ذلك كل من قطر ، والكويت ، والسعودية ، وإيران ، والعراق ، ثم البحرين فإمارات الساحل وعمان ، وبدأت هذه الدول مجتمعة - بإستثناء إيران - تفكر جدياً في إنشاء منظمة عربية مستقلة على غرار الأوبيك ، إدراكاً من هذه الدول بضرورة تنسيق السياسات البترولية وربط النفط بالتنمية الإقتصادية وبقدرات الدول الأعضاء في الجامعة العربية ، وكانت مصر قد شجعت بل ودعت إلى قيام مثل هذا التجمع العربي وتمت دراسة الموضوع في أغسطس ١٩٦٤م وطرح على مؤتمر البترول العربي الخامس الذي عقد في مارس ١٩٦٥م وصدر قرار عن هذا المؤتمر بإنشاء منظمة عربية للبترول باسم: ( ARAB PETROLEUM ORGANIZATION ) ( APO ) .

---

(١) عبد العزيز الصويغ : النفط والسياسة الغربية ، مركز الخليج للتوثيق والاعلام ، الرياض ١٩٨١م ، ص ٦٢.

غير أن عرض المشروع على المجلس الإقتصادي التابع لجامعة الدول العربية وما يستوجبه من دراسة وإعداد مفصل قد أدى تأخيره فلم يكتب له أن يرى النور حتى وقع عدوان عام ١٩٦٧م[١]، وقبل الحديث عن مدى فعالية إستراتيجية الحظر النفطي إذا ما احسن استخدامها في يونيو ١٩٦٧م ، لابد من توضيح حجم الإستثمارات النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط ، حتى نتبين مدى تأثير مثل هذه الإستراتيجية العربية على الإقتصاد الأمريكي .

فبالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط بحسب تقدير الخبراء الأمريكان أنفسهم ، فإن توجد في الولايات المتحدة الأمريكية مراكز إدارة خمس من الشركات السبع الدولية التي تسيطر على صناعة النفط ، وحركته الدولية خارج أمريكا الشمالية والعالم الشيوعي وغالبية ما تمتلكه من أسهم[٢] ، وتسيطر هذه الشركات الأمريكية الخمس سيطرة محكمة على إنتاج وتوزيع وتسويق النفط من البلدان المنتجة إلى أوروبا الغربية ، ومناطق الإستهلاك الأخرى ، فهي تسيطر على أكثر من ثلثي النفط الذي يدخل في الأسواق العالمية ، وقد قدرت إستثمارات شركات النفط الأمريكية في بلدان النفط العربية بحوالي ٣ مليارات دولار في عام ١٩٦٧م .

هذا دون إعتبار الأرباح في ذلك العام والتي بلغت مليار دولار [٣] ، وتميل الشركات عادة إلى التقليل من أهمية هذه الأرباح ، غير أن المصادر الأمريكية

---

[١]Middle East Economic Consultants, OPEC,. Background, Performance and Plans, Report No. 26. Pp. 1-3.

وكذلك :-

- Rouhani, Fouad :"A History of OPEC" ( Praeger Publications 1971) P. 52.

[٢] هذه الشركات الامريكية الخمس هي : _ ستاندرد أويل أوف نيو جرسي ( اسو) ، ستاندرد أويل أوف نيويورك ( موبيل اويل ) ، ستاندرد أويل اوف كاليفورنيا ، بترول الخليج ، تكساسو ) .

- Edward East, " Journal Of Palestine Studies, Vol. 2 No. 3 ( Espring) 1973, P.36

[٣] لمزيد من التفاصيل عن شركات النفط الأمريكية ومشاركتها في إنتاج النفط العربي ونسبة سيطرتها على الإنتاج : راجع :-=

نفسها تقدر هذه الأرباح من عمليات إنتاج النفط وحدها بما لا يقل عن ١٥٠٠ مليون دولار سنوياً ، ويضاف إلى هذه الأرباح المتأتية من عمليات إنتاج النفط العربي ، تلك الأرباح التي تجنيها الشركات الأمريكية من العمليات والنشاطات المكملة للإنتاج والمرتبطة به من عمليات النقل البحري للنفط وتكريره وتوزيعه والعمليات البتروكيميائية ، وتمثل الأرباح التي تحققها الشركات النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط ٥٠ بالمائة من مجموع الأرباح التي تحققها الشركات النفطية الأمريكية في الخارج وحوالي خمس الأرباح التي تحققها المصالح الأمريكية في الخارج من جميع نشاطاتها ، وتساهم هذه الأرباح الناتجة عن العمليات النفطية ، وكذلك الصادرات الأمريكية للمعدات المتعلقة بصناعة النفط مساهمة مهمة في ميزان المدفوعات الأمريكي [١].

وعلى الرغم من أن أقل من ٣ بالمائة من مجموع الإستثمارات الأمريكية الخاصة فيما وراء البحار ، واقل من ٨ بالمائة من مجموع إستثمارات النفط موجودة في الشرق الأوسط ، وفإن اكثر من ٢٣ بالمائة من مجموع دخل ميزان المدفوعات الأمريكي تأتي من المنطقة ، وقد علق الكثيرون على هذا التفاوت بين الاستثمار الأمريكي في نفط الشرق الأوسط ، وبين دخل ميزان المدفوعات من أرباحه بأنه ثروة قومية مهمة لا بد من المحافظة عليها [٢] .

وبالإضافة إلى هذه الأرباح التي تحصل عليها الشركات الأمريكية ، فإن النفط العربي يمثل أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة

---

=- Report F: Special Study Mission To The Near East, Turnery 15-29, 1970, 91 St Congress, 2nd Session (Washington, D.C., U.S. Government Printing Office, 29 April 1970) P. 25 And George Lenczowski, Ed, United States Interests In The Middle East "(Washington D.C. American Enterprise Institute For Public Policy Research. 1968, Appendix 13) Pp. 127-129.

[١] عاطف سليمان : " النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا القومية " شئون فلسطين ، العدد ٢٠ أبريل ١٩٧٣ ، ص ١٧.

[٢] Frank , Harris: " The American People and The Arab Israeli Conflict."( Middle East, vol. 43, Nos. 2-3, Summer – Autumn 1967) P. 58.

بالنظر إلى الإعتماد الكبير لدول أوروبا الغربية واليابان عليه، فأوروبا الغربية كانت تحصل على ٥٠ بالمائة تقريباً من نفطها الخام أو حوالي ٥,٦ مليون برميل يومياً من الشرق الأوسط ، فضلاً عن ٢٥ بالمائة أخرى أو ٢,٩٠٠,٠٠٠ برميل يومياً من ليبيا ، كما أن اليابان كانت تحصل عل ٩٠ بالمائة من إحتياجاتها من النفط الخام من الشرق الأوسط ، وذلك فضلاً عن وجود ثلثي إحتياطيات العالم من النفط في هذه المنطقة [1] .

وهكذا فإن حجم الإستثمارات النفطية الأمريكية في المنطقة العربية ، قد جعل الدبلوماسية الأمريكية تعترض أية محاولة تستهدف المساس بتلك الإستثمارات سواء جاءت هذه المحاولات من داخل الدول العربية أو من خارجها ، واعتبرت منطقة الخليج العربي بالتالي منطقة مهمة للأمن القومي الأمريكي ، كما أن سلاح النفط إذا ما أحسن إستخدامه سيكون مؤثراً وأداة ووسيلة ضغط مهمة ولا ريب ، على أية حال ، فإنه بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م واحتلال إسرائيل ما يزيد عن ٢٦,٠٠٠ ميل مربع من الأراضي العربية ، رأت بعض الدول العربية موازنة الهزيمة بإستخدام سلاح البترول في المعركة كوسيلة من وسائل الكفاح ضد الدول المتعاطفة مع إسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وبدأت هذه الأفكار بالظهور في المناقشات التي دارت في مؤتمر بغداد الذي إنعقد قبل وقوع العدوان ببضعة أيام ، والذي كان من قراراته " منع وصول البترول إلى أي دولة تعتدي أو تشارك في الإعتداء على أي دولة عربية بمد العون العسكري إلى إسرائيل ، وإخضاع أموال

---

[1] راجع :- عودة اوردينة : النفط العربي كمحرك سياسي في أزمة الطاقة ، مجلة شئون فلسطين ، العدد ٢٤ أغسطس ١٩٧٣، ص ٩٩-١١٤ .

- عبد الله الطريقي : البترول العربي سلاح في المعركة ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ١٩٦٧ ص ٧-١٠.
- حامد ربيع : البترول العربي واستراتيجية تحرير الارض المحتلة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧١م ص ٥٢-٥٧.

شركات البترول والرعايا التابعين للدول المشتركة في العدوان لقوانين الحرب"، وفي اليوم نفسه أعلن الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف ، وقف ضخ البترول العراقي ، وأعلنت كل من الكويت والجزائر وليبيا والسعودية وقف تزويد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية بالبترول[1] ، إلا أن سلاح البترول لم تكد تظهر آثار إستعماله حتى وقعت الهزيمة العربية في سيناء والجولان والضفة الغربية ، وفي الأيام التي تلت تلك الهزيمة ، تركزت الآمال العربية على سلاح البترول لإنقاذ الموقف بالإضافة إلى إغلاق قناة السويس في وجه السفن الغربية والأمريكية [2] ، وفي القاهرة إنعقدت ندوة في جمعية الإقتصاد والتشريع لمناقشة معركة البترول ، وكان من توصيات هذه الندوة .

١ - تشيد الجمعية بالموقف الموحد الذي اتخذته الكويت والعراق والسعودية والجزائر وليبيا والبحرين وقطر نحو وقف ضخ البترول أو تصديره إلى أمريكا وبريطانيا ، والسيطرة على توزيعه ، وتدعو بقية الإمارات العربية المنتجة للبترول أن تحذو حذو هذه الدول ، كما تهيب بالدول العربية أن تنسق سياساتها البترولية ، وأن تضع المصالح البترولية لأمريكا وبريطانيا تحت سيطرتها المباشرة وفق ما تقتضيه المعركة الحالية ضد إسرائيل والإ ستعمار.

٢ - مناشدة الشعب الإيراني بوجه خاص عمال البترول بأن يقوموا بدورهم في الضغط على حكوماتهم للحيلولة دون تصدير البترول الإيراني إلى العدو الإسرائيلي والدول المساندة له[3].

---

[1] د. بطرس بطرس غالي : الإستراتيجية الدولية وسلاح البترول ، السياسة الدولية العدد ٤١ يوليو ١٩٧٥ ، ص١١.

[2] د. محمود أمين : أهمية سلاح البترول في المعركة ، مقال منشور لمجلة الأهرام الإقتصادي عدد ١٥ يونيو ١٩٦٧م ( وهو أول عد يصدر بعد النكسة )

[3] د. بطرس بطرس غالي : " المرجع السابق " ، ص ١١.

بيد أن الموقف العربي الموحد الذي أتخذ إبان العدوان ، سيرعان ما تعرض للإنقسام في مؤتمر وزراء المال والإقتصاد والنفط العربي الذي عقد في بغداد في أغسطس ١٩٦٧م ، حيث إنقسمت الدول الممثلة في المؤتمر إلى قسمين وظهرت مدرستان للفكر في هذه القضية ، بالعراق والجزائر قادتا حركة لفرض نوع من المقاطعة البترولية لمعادلة الهزيمة العسكرية ، أما السعودية والكويت وليبيا فقد قاومت هذه الأفكار ، ورأت أن المقاطعة البترولية تؤذي العرب أنفسهم أكثر مما تؤذي غيرهم ، وأقترحوا كبديل لذلك زيادة العوائد النفطية إلى الحد الأقصى لتأمين دعم كافي لدول المواجهة ، وأنتهى مؤتمر بغداد في ٢٠ أغسطس ١٩٦٧م بإصدار بيان مقتضب ينص على أن المشاركين في المؤتمر ( أعتمدوا بالإجماع توصيات إيجابية ) ستعرض على مؤتمر وزراء الخارجية العرب المزمع عقده في ٢٦ أغسطس ١٩٦٧م ، ومن ثم على مؤتمر القمة العربي الذي سيعقد في ٢٩ أغسطس ١٩٦٧م في الخرطوم [١]، ولدى إجتماع الملوك والرؤساء العرب في الخرطوم إتخذوا قراراً بتأييد موقف السعودية والكويت وليبيا الذي يقضي بعدم جدوى الحظر النفطي ، وقرر المؤتمر إستئناف ضخ البترول بإعتباره طاقة عربية إيجابية يمكن تسخيرها في الأهداف العربية ، وفي الإسهام في تمكين الدول العربية التي تعرضت للعدوان من الصمود أمام أي ضغط إقتصادي ، وتنفيذاً لذلك أوقف إستعمال سلاح البترول ، ولم تنجح إستراتيجية الحظر النفطي [٢] .

---

[١] Middle East Economic Survey ( MEES) 25 August 1967, Pp. 1-3.

- نزار جاسم الأمير ،ميزا حسن قصاب : أهمية الصناعات البترولية في العمل العربي المشترك ، بحث مقدم إلى المؤتمر القومي لإستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك ، بغداد ١٩٧٨ ص٢٢ .
- هشام الغزي : صيغ التعاون الإقتصادي العربي في المجال النفطي ، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد الاول ١٩٧٧ ، ص ١٧.

[٢] نزار جاسم الأمير ،وآخر : " نفس المرجع " ، ص٢٥.

ونحن نميل إلى الإعتقاد أن إخفاق تطبيق إستراتيجية حظر البترول إنما يرجع إلى مجموعة من الأسباب غير التي سيقت في مؤتمر الخرطوم ، وهذه الأسباب منها :-

١ - كانت الدول العربية منقسمة بعضها على بعض ، ولم يكن في نية الدول المنتجة للبترول أن تستعمله كسلاح من أجل مساندة مصر الناصرية ، وسوريا البعثية ، وكان الفتور قد ساد العلاقات المصرية السعودية بسبب حرب اليمن ، مما كان يعد آنذاك من أهم أسباب تمزق الجبهة العربية ، وبالإضافة إلى الخلاف الناشب بين العراق سوريا ، والذي أشتد عندما منعت سوريا مرور البترول العراقي عبر أراضيها ، وأستمر هذا المنع سبعة أشهر سنة ١٩٦٧م ، ومؤدى ذلك كله أن التضامن العربي لم يكن إلا شعاراً بغير مضمون.

٢ - المواجهة العسكرية بين العرب وإسرائيل حدثت في أيام خاطفة ، فلم تكن هناك فرصة لإستعمال سلاح البترول كمساند للسلاح العسكري ، بل إن الهزيمة العسكرية التي مني بها العرب حالت دون تحمس الدول العربية المنتجة للنفط لإستخدام سلاح النفط ، بمعنى إن المعادلة التي كانت قائمة على أن دول المواجهة تتحمل عبء المواجهة العسكرية ، في حين أن الدول المنتجة للنفط تتحمل عبء المواجهة البترولية ، لم تكن قائمة ، إذ أن دول المواجهة لم تحسن إستخدام القتال ، فلا محل لمطالبة دول البترول بأن تحسن إستخدام سلاح البترول .

٣ - لم تكن الدول العربية متفقة على الهدف الأساسي من إستراتيجية الحظر ، كما أنها لم تكن متفقة على خطة دقيقة لتنفيذها .

---

= وكذلك : - على لطفي : " إستراتيجية إستخدام عوائد البترول محلياً ودولياً " ، ندوة البترول العربي والآفاق المستقبلية للطاقة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧م ، ص ١٧.

٤ – أزمة الطاقة لم تكن قد تبلورت بعد في ذلك الحين ، والدول المنتجة للبترول لم تقرر تخفيض إنتاجه بل أستمر كما هو ، ولكنها أكتفت بمنع بيع البترول مباشرة إلى الدول التي فرض عليها قرار الحظر ، فكان من السهل على شركات البترول – على الرغم من إغلاق قناة السويس – أن تيسر وصول البترول من طريق آخر إلى الدول التي فرض عليها الحظر .

٥ – ثبوت عدم صحة النظرية التي تقوم على أن السياسة الأمريكية المؤيدة لإسرائيل من شأنها أن تعوق تنمية الإستثمارات النفطية الأمريكية في البلدان العربية في تلك الفترة لعدة إعتبارات أهمها:-

أ ) الإعتقاد السائد بأن السلوك العربي الفعلي تسيطر عليه الإعتبارات الإقتصادية أساساً بل وأن الإستثمار الأمريكي المباشر في إسرائيل لم يمنع العرب من التعامل مع الشركات الأمريكية عندما وجدوا أن ذلك مفيداً لإقتصادياتهم .

ب) الإعتقاد بأن الشركات البترولية الأمريكية ووضعها المهيمن في مأمن في ظل عقود طويلة الأجل ، وكما يمكن تعديلها بالإتفاق المشترك ولكن لا يتم إنهاؤها.

جـ) على الرغم من أن بعض الشركات النفطية الأمريكية مثل استاندر أويل أوف كاليفورنيا ، واستاندرد أويل أوف نيويورك ، قد بدأتا بالدعوة إلى سياسة أمريكية أكثر حياداً لحماية إستثماراتها ، إلا أن مواقف مثل هذه الشركات لم يكن لها تأثيراً كبيراً على السياسة الأمريكية في تلك الفترة حيث أنها لم تبذل جهوداً ملموسة لتغيير السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خوفاً من إثارة الرأي العام اليهودي [١].

---

[١] **Quandt, Decode Of Decisions :" American Policy Toward The Arab Israeli Conflict, 1967 " P. 21.**

٦ – أن الدول العربية لم تكن ذات قدرة مالية وإقتصادية تمكنها في ذلك الحين من تحمل أعباء المقاطعة البترولية ، والصمود في مواجهة ضغوط الدول الكبرى المستهلكة للنفط .

٧ – أن سلاح البترول موجه أصلاً ضد الولايات المتحدة الأمريكية للضغط عليها ، كي تضغط بدورها على صنيعتها إسرائيل ، ولكن في سنة ١٩٦٧م كان هذا الضغط عسير التحقيق ، وذلك بسبب ضآلته وارداتها النفطية من المنطقة التي لم تتجاوز ٢,٣ بالمائة من مجموع إحتياجاتها المحلية أو حوالي ربع مليون برميل يومياً ، فقد استطاعت أن تحافظ على اكتفائها الذاتي ، بل تحركت لزيادة إنتاجها من النفط المحلي الذي ارتفع في شهر أغسطس ١٩٦٧م بأكثر من مليون برميل يومياً عن معدله الذي كان عليه في مايو من العام نفسه ، وتم تصدير بعض من الإنتاج المتزايد إلى أوروبا (٢٦ مليون برميل خلال يونيو/أكتوبر ١٩٦٧م ) [١] .

وبعد انتهاء أزمة عام ١٩٦٧ لم يكن هناك خوف من جانب الولايات المتحدة على مصالحها في النفط العربي فمن ناحية لم تكن تعتمد بدرجة كبيرة

---

= -William, B. Auand " United States Policy in the Middle East." In Hammond and Alexander, Eds. Political Dynamics in the Middle East, P. 529.

-Sadd Eddine Ibrahim, " American Domestic Forces and the October War" (Journal Palestine Studies, Vol. 3 No. 1, Autumn 1974) Pp.65-66.

[١] لمزيد من التفاصيل انظر : حامد ربيع التعاون العربي والسياسة البترولية : مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧١م ص. ٢٤٠ – ٢٤١ وحامد ربيع : سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي ( القاهرة المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٤) ص. ١١٠-١١٢ انظر ايضا :

- Thomas A. Bryson:" Americium Diplomatic Relation with The Middle East. 1784 – 1975" (Metuchen, NJ: Scarecrow Press. 1977) Pp. 245-247; Leonard Mosley, Power Play (London; Weidenfeld And Nicolas; 1973) Pp. 272-275; Farouk A. Sankary, " The Character And Impact Of Arab Oil Embargoes" In Naiem A, Shebiny And Mark A. Tessier, Eds., Arab Oil; Impact On The Arab Countries An Global Implication ( New York; Pranger, 1976.) Pp. 267-269, and Bernard. Abahamsson " The International Oil Industry." In Joseph S. Szyliowicz and Bar O'niell, Eds.The Energy Crisis and U. S. Foreign Policy (New York; Pranger, 1975) P.83.

على إستيراد النفط العربي ( وإن كانت القوة الحربية الأمريكيـة فيمـا وراء البحار تعتمد إعتماداً كبيراً على النفط العربي في منطقة الخليج الـذي كـان يؤمن ٦٥ بالمائة من إحتياجات النشاط الحربي في جنوب شـرق آسـيا مـن المواد النفطية ) ، ومن ناحية ثانية كانت هناك ثقة في إكتشافات نفطية جديـدة في أماكن مثل ألا سكا وكندا وإندونيسيا ونيجيريا وبحر الشمال ، ومن ناحيـة ثالثة إزدادت الثقة الأمريكية بعد حرب ١٩٦٧م في عدم قدرة البلدان العربيـة على تأميم المصالح النفطية الأمريكية ، وإن ظلت هنـاك مصلحـة أمريكيـة أساسية تتمثل في الحرص على عدم توقف تدفق نفط الشرق الأوسط من تلـك الدول ، وبالتالي الحرص على منع أي صراع إقليمي في المنطقة قد يقود إلـى ذلك[١] .

على أية حال فإن الإنقسام العربي إبـان أزمـة يونيـو ١٩٦٧م شـأن إستراتيجية حظر النفط ، قد عزز الفكرة التي كانت قائمة قبل الأزمة ، والتـي تقول بضرورة إنشاء جهاز بترولي عربـي فعـال يتولـى تنسـيق وتوجيـه السياسات البترولية ويرعى إقامة مشاريع عربية مشتركة تضمن دخول هـذه الدول في مختلف الصناعات اللاحقة على إنتاج البترول من ناحية ، وتوحيـد الرؤية العربية في مواجهة الأزمات الدولية ، والتي يكون لها تـأثير مباشـر على الأمن القومي العربي ، ومن ثم أخذت فكرة إنشاء منظمة الأقطار العربيـة المصدرة للبترول طابعاً عملياً ، وعندما بدأت الإتصالات بين كل من المملكـة العربية السعودية والكويت وليبيا .

وبعد أن تبلورت الفكرة في ذهن وزير النفط السعودي ، وقدمها مشروعاً بإتفاقية إلى كل من الكويت وليبيا في نهاية صيف ١٩٦٧م ، وبعـد مناقشـة الدول الثلاث للمشروع قررت إنشاء المنظمة ثم انتهى الأمر إلى التوقيع علـى

---

[١] The Middle East Policies & The Energy Crisis- American Enterprise Institute For Public Policy Research- Washington D. C. Pp. 58-59.

الاتفاقية المنشئة في بيروت بتاريخ ١٩٦٨/١/٩م وبذلك قامت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول[1] .

وعلى الرغم من أن قيام المنظمة العربية كان يفترض فيه توحيد وتنسيق الموقف البترولي العربي ، وغير أنه على عكس المتوقع فقد إنقسمت الدول العربية حيال هذا التنظيم إذ خاضت كلاً من العراق والجزائر مجابهة قوية ضد المنظمة واعتبرتها ذراعاً من أذرع السيطرة الأمريكية والغربية على المنطقة العربية ، ومحوراً نفطياً خاصاً يتحدى سياساتها البترولية التحررية وتعويق لمحاولاتهما للتجمع النفطي بشكل لا يخضع إلى سيطرة الإحتكارات الأجنبية ، ولم تتوقف الدولتان عند حد الشجب ، وإنما قامتا في ١٩٦٨/٢/١م بتوقيع إتفاقية بين شركات النفط الوطنية في كل من البلدين( الاينوك ، والسوناطراك)[*] .

وذلك لتحقيق أقصى حدود التعاون في الشؤون النفطية ، بإتباع سياسة بترولية مستقلة لمحصلة الأمة العربية ، وجعلت الإتفاقية مفتوحة لإنضمام كل الشركات الوطنية العربية التي تتبع سياسة مستقلة غير خاضعة للإحتكارات

---

[1] د. عادل أمين خاكي : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (١٩٦٨-١٩٧٧) دراسة مقارنة في التنظيم الدولي ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ١٩٨٣ ، ص ٣٤.

- وكذلك : مانع سعيد العتيبة : البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة رسالة دكتوراة مقدمة إلى جامعة القاهرة ١٩٧٧م ص ٣٣٥.

- وأيضا:-

- Kubbah, Adb Al- Amir: "OPEC, Past & Present"(Petrol. Economic Research Center, Vienna, 1974) P. 65

[*] الاينوك هي اللفظ العربي للحروف التالية ( INOC ) وتعني بالإنجليزية

Iraq National Oil Company

- أما السوناطراك ، فهي أيضاً اللفظ العربي للحروف التالية : ( SONATRACH )

وهي بالفرنسية :- Societè National De Transport Et De La Commercialization Des Hydrocarbons.

العالمية ، ولا تستخدم المخططات الإستعمارية وسيطرتها على الأقطار العربية [١] .

وبهذا فقد بدا وكأن تجمعاً نفطياً ثورياً في العالم العربي ( منظمة شركات البترول الوطنية ) قد ظهر للوجود لتحدي الجبهة الممثلة بمنظمة الأقطار العربية المصدره للبترول .

ولا سيما بعد أن نجحت المساعي العراقية في إستقطاب كل من الجمهورية العربية المتحدة وليبيا إليها ، والتوقيع على اتفاقية شركات البترول الوطنية في ١٩٧٠/١/٧م[٢] من قبل ممثلون عن : شركة النفط الوطنية العراقية( INOC ) ومؤسسة البترول الليبية (LIPETCO) ، والمؤسسة المصرية العامة للبترول ( EGYPC ) والشركة الجزائرية الحكومية للبترول ( SONA TRACH) ، غير أن تجمع الشركات الوطنية لم يستطع على المستوى العملي تحقيق أية إنجازات فعلية ، وذلك لكونه لا يتمتع بالشخصية القانونية التي تمنحه الأهلية للدخول في الاتفاقيات وإبرام العقود التجارية والمعاملات وغيرها .

وفي حين كانت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ( أوابيك ) تجمع عربي يشمل عضويته الوزارات النفطية الحكومية ، بقي التجمع الوطني

---

[١]– Adel ,Jalil Bouti:" The OPEC" ( M. A. Thesis Submitted To The Faculty Of Jackson State University, 1978) P. 5.

- Zuhayr Mikdashi: "The Community of Oil Exporting Countries"(Cornell University Press. 1972) P. 89.

[٢]Stevens, P.G: Op Cit: P.72.

– ويعزي رفض العراق الانضمام على عضوية منظمة الاقطار العربية المصدر للبترول إلى مسألتي العضوية – والمقر ) فبالنسبة للعضوية كانت بغداد ترى ضرورة ان تكون كما هي في اوبك دون استبعاد انضمام الجزائر والجمهورية العربية المتحدة على نحو ما ذهبت اليه نصوص أوابيك بالإضافة إلى أن العراق كان قد طلب ان يكون مقر المنظمة في بغداد غير أن السعودية وليبيا والكويت قد اتفقوا على أن تكون هي دولة المقر.

مجرد هيئة أهلية من شركات استثمارية وطنية لا تملك ما للشركات الأجنبية من مكانة بفعل ارتباطاتها المباشرة مع الحكومات .

على أية حال فإنه ينبغي النظر إلى منظمة الدول العربية المصدر للبترول " أوابيك " على أنها أحد المنظمات الدولية التي انبثقت من منقطة الخليج العربي لتنظم العلاقة بين الدول المنتجة للنفط في الخليج والشركات البترولية الأمريكية والأوربية ، كما أنه يعد تطوراً مهماً في هذا الاتجاه ، بالإضافة إلى كون الهدف الرئيسي من إنشاء المنظمة هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة ، منفردين ومجتمعين .

ولعل ما يؤكد أن المنظمة خليجية بالدرجة الأولى أن الأحكام الواردة في نصوص الإتفاقية المؤسسة للمنظمة ، قد جاءت لتغلق الباب أمام دخول أية دولة عربية بترولية أخرى لا يكون البترول هو المورد الأساسي والرئيسي لدخلها القومي[1] ، ومعنى ذلك فيما عدا الدول المؤسسة وربما العراق لم يكن مقصودا لعضوية المنظمة إلا دول الخليج العربي ، وقد حرصت منظمة أوبيك على ترك سياسة الأسعار والإنتاج للمنظمة الأم ( أوبيك ) ، ذلك أن أهم الدول المنتجة للنفط وأعضاء في المنظمة هي في الوقت نفسه أعضاء في ( أوبيك ) ولم تشأ الدول العربية أن تعتبر المنظمة العربية تكتلاً عربياً داخل أوبك حفاظاً على وحدة هذه الأخيرة في مواجهة المستهلكين ، فجاءت الإتفاقية المنشئة لتقييد الأقطار الأعضاء فيها بالإلتزام بأحكام إتفاقية ( أوبيك ) .

---

[1] غسان يوسف مزاحم: المنظمات العربية المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية ١٩٧٦م القاهرة ص. ٩٤ وكذلك :-

- **Mana, Otaiba: "Organization of The Petroleum Exporting Countries"(Abu Dabi, 1971) P. 56.**

غير أننا نميل إلى الإعتقاد بأن دور المنظمة في تنسيق السياسات البترولية الخليجية لم ترقى إلى مستوى الآمال التي كانت معقودة عليها ، وذلك بفعل القصور في الإتفاقية المنشئة التي لم تعط للمنظمة سلطة اتخاذ القرارات بشأن هذه السياسات ، وظلت الأوبيك تعمل وكأنها فرع من الأوبيك ، حتى أن الدول المؤسسة للأوبيك نفسها ظلت تؤمن بالأوبيك العالمية أكثر من إعتقادها في الأوبيك العربية .

والواقع أن جهود منظمة الأوبيك في تطوير عقود الإمتياز بين الدول المنتجة والشركات كانت ملحوظة في ذلك الوقت ، وأخذت المنظمة على عاتقها مسئولية تحسين هذه العقود بما يتلائم مع الأهمية المتزايدة للنفط ، وقد استفادت كل من الكويت وقطر وكذا السعودية من هذه الجهود ، وهذا بالإضافة إلى الجهود المنفردة للدول المنتجة للنفط في سبيل تطوير نظم إستغلال النفط ، فقد بدأت إيران منذ عام ١٩٦٨م بالمطالبة الجادة بإجراء مباحثات بترولية تهدف إلى زيادة الإنتاج السنوي ، وذلك بسبب مشروعات التنمية التي تقوم بها إيران والتي تتمثل في خطة التنمية الرابعة ، مظهرة أن البترول الإيراني بإعتباره المصدر الأساسي لمواردها الإقتصادية يجب أن يتحمل القسط الأكبر من أعباء خطة التنمية .

وأشار الشاه محمد رضا بهلوي في إحدى خطبه في مدينة أصفهان عند إرساء حجر الأساس لمجمع الحديد والصلب الإيراني " أنه يجب على شركات البترول ، وأنا أعلنها صراحة أننا أصحاب البترول الأصليين ، وأصحاب هذه الأرض التي بها البترول تلك الثروة الدفينة ، وعندما تتضح إحتياجات هذه الدولة يجب أن تصرف على مصالح هذه الأمة ولا تستطيع أي شركة أو

جماعة أو هيئة أن تقر شيئاً لصالحها ، وأنه سوف يتضح سريعاً ما نتمناه من الإستفادة من المنابع الفنية التي حرمنا منها [1] .

وأعتبر خطاب الشاهنشاه في عام ١٩٦٨م إنذار شديد للكنسورتيوم ، كما يعد في الوقت ذاته تحولاً في فكر الشاه ، تجاه مسألة النفط وعدم التهاون حيالها من أجل إرضاء الغرب وأمريكا وسياساتهم في المنطقة ، وطلبت إيران زيادة الإنتاج في السنوات الخمس التالية بمقدار ١٦,٨ % لإحتياجها مبلغ ٦,٤٩٣ مليون دولار لإنجاز الخطة الخمسية الرابعة من مشروع التنمية والعمران الإيراني وأجتمع البرلمان الإيراني ، وأقر هذه الزيادة بدوره والوقوف بجانب الحكومة وتأييدها ، بيد أن وفد الكنسورتيوم لم يوافق إلا على نصف هذه الزيادة ، ومارست الحكومة الإيرانية ضغطاً متواصلاً على شركات البترول ، حتى بلغ حد التلويح بسن قوانين جديدة تنظم إستفادة إيران من بترولها[2]، وقد لوح الشاهنشاه صراحة بذلك مبدياً أنه يحق دولياً تنظيم الإستفادة من البترول ، ويعني بذلك التأميم لإعتراف الأمم المتحدة به ، وأصدرت قرارات تنص على حق كل دولة في تحقيق أقصى إستفادة من مواردها الطبيعية ، وبدأت الصحافة الإيرانية تتناول الكنسورتيوم بالنقد والتجريح على أساس عدم الوفاء بإلتزاماته قبل الحكومة الإيرانية ، ووصفته بالإستغلال[3] ، ونتيجة للضغط الإيراني المتواصل من قبل الشعب والبرلمان والحكومة، بالإضافة إلى خشية الكنسورتيوم من أن تتخذ إيران موقفاً فردياً

---

[1] محمد رضا بهلوي: مذكرات شاه ايران ، ترجمة مركز دراسات الخليج ، جامعة البصرة ١٩٨٠ ،ص ٧٧.

[2] جواد العطار: تاريخ البترول في الشرق الاوسط : ١٩٠١-١٩٧٢ بيروت الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٧٧، ص ١٦٠.

[3] عبد السلام عبد العزيز فهيم : الإحتكارات الدولية وسياسة طهران البترولية مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٨ ، ١٩٧٢ ، ص ١٧٠.

بعد أن كثر إتهامها بالعمالة ووقوعها تحت تأثير وسيطرة الدول الغربية الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، مما قد يعصف به في النهاية ، فقد وافقت الشركات الممثلة في الكنسورتيوم على الدخول في مفاوضات مع الحكومة الإيرانية ،وفي الفترة ما بين ٧-١٥ نوفمبر ١٩٧٠م ، وعلى الرغم من أن المفاوضات كانت مضنية إلا أنها انتهت لصالح إيران وتراجع الكنسورتيوم ، وصدر بيان مشترك يقول " أنه نتيجة للمباحثات التي تمت في طهران بين شركة البترول الوطنية الإيرانية وممثلي الكنسورتيوم في الفترة من ٧-١٥ نوفمبر ١٩٧٠ ، فقد إتخذت القرارات التالية بقصد الحفاظ على المصالح الوطنية الإيرانية :-

١ – انه إعتباراً من ٢٤ نوفمبر ١٩٧٠م ستقوم الحكومة الإيرانية من جانبها ، وبالوسائل القانونية برفع الضريبة على عائد شركات البترول من ٥٠% إلى ٥٥% .

٢ – ستقوم الشركات الأعضاء في الكنسورتيوم برفع سعر البرميل الخام تسعة بنسات من آخر سعر سابق [١].

وبذلك انتصرت ايران في معركتها البترولية ، واستطاعت الحكومة الإيرانية أن ترغم شركات البترول الممثلة في الكنسورتيوم على قبول مطالبها وشروطها بعد أن كانت هذه الشركات لا سيما البريطانية منها ، هي التي تملي شروطها وتفرض سلطانها ، وتأتي هذه الخطوة في وقت يتأكد فيه دور البترول في إيران كمفتاح للتنمية خاصة مع إرتفاع دخل الحكومة الإيرانية من صناعة البترول إلى ٨٦ ألف مليون ريال ، ( ١١٤٩ ) مليون دولار عام ١٩٧١م مقابل ٤٣,٧٠٠ مليون ريال ( ٥٨٢,٦ مليون دولار ) منذ أربع سنوات ، وكان هذا نتيجة لإرتفاع إنتاج البترول الخام في الفترة من أكتوبر

---

[١]Sampson, Anthony: Op Cit: P. 62.

١٩٦٧م إلى أكتوبر ١٩٧١م بنسبة ٦٦% وتزايد صادرات البترول بنسبة ٦٤% وارتفاع عدد الشركات المنتجة للبترول من ٤ إلى ٦ شركات .

كما اصبح عدد الحقول ٢٧ حقلاً بدلاً من ١٩[١] ، ولعل هذا الإتساع في النشاط البترولي الإيراني كان الدافع لإعادة النظر في السياسة البترولية الإيرانية مع شركات الكنسورتيوم .

كان طبيعياً أن تؤثر التطورات التي حدثت بين إيران والكنسورتيوم على باقي الدول العربية في الخليج المنتجة للنفط ، وهذا لم يكن غائباً عن ذهن مسئولي الشركات العاملة هناك .

وأرادوا ألا تزايد هذه الدول على المكاسب الإيرانية ، فقاموا بعرض نفس الصيغ التي تم التوصل إليها على دول المنطقة بهدف تعميمها وفي حين تركت السعودية الأمور معلقة لحين التوصل إلى تسوية أكثر شمولية ، كانت دول الخليج الأخرى تريد زيادة كبيرة عامة على مستوى الأسعار المعلنة من خلال استراتيجية موحدة يتم تنسيقها والإعلان عنها من خلال منظمة الأوبيك ، وهو ما تم بالفعل من خلال مؤتمر المنظمة الذي عقد في كاراكاس بفنزويلا في ديسمبر ١٩٧٠م وأتخذ القرارات التالية:-

أولاً :- تحديد نسبة ٥٥% كحد أدنى لمعدل الضريبة على الدخل الصافي لشركات النفط.

ثانياً :- إنهاء التباين الحالي في الأسعار المعلنة أو الأسعار الإسترشادية للنفوط في الدول الأعضاء على أن يكون السعر المعلن الأعلى الذي يطبق في الدول الأعضاء أساساً لذلك ، بعد الأخذ بعين الإعتبار الفروقات الناجمة عن الكثافة والموقع الجغرافي أو أي تدرج مناسب في الأسعار في السنوات القادمة.

---

[١] Peter Mansfield: Op Cit: Pp. 11-12.

ثالثاً : – تحديد زيادة عامة متساوية في الأسعار المعلنة أو الإسترشادية في الدول الأعضاء لتعكس التحسن العام في أوضاع سوق النفط الدولية .

رابعاً :– إلغاء الخصومات المتبقية المسموح بها للشركات بموجب تنفيق الريع ، حيث أن إلغائها يعطي دخلاً إضافياً للحكومات المنتجة يبلغ ٤ سنتات من النفط الخام الذي تبلغ كثافته ٣٤ درجة لعام ١٩٧٢م .

خامساً :– تبني نظام جديد في تحديد فروقات الكثافة لحساب الأسعار المعلنة [1]، وقد أعطى قادة دول الأوبيك للشركات النفطية مهلة لا تتجاوز الشهر الواحد للتفاوض حول هذه القرارات ، وأعلن الملك فيصل ، وشاه ايران أنه في حالة عدم التوصل إلى حلول مع هذه الشركات ، فإن هذه القرارات ستعتبر سارية من جانب واحد .

وأستعدت دول الأوبيك لخوض غمار المفاوضات ، وقامت بتوزيع الأدوار فيما بينها ، وأتفقت على أن تتم هذه المفاوضات على أساس إقليمي حيث تقوم كل مجموعة متشابهة إقليمياً بالتفاوض مع الشركات لتحقيق الأهداف السعرية لكل منطقة على حده .

وقد قسمت دول المنظمة إلى المناطق الإقليمية التالية :–

أولاً :– مجموعة أقطار الخليج العربي : إيران والعراق والسعودية والكويت وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ، وقد تشكلت لجنة من ممثلي إيران والسعودية والعراق للتفاوض نيابة عن هذه المجموعة .

ثانياً :– مجموعة منطقة البحر المتوسط : ليبيا والجزائر والسعودية والعراق ، والأخيرتان تصدران جزءاً من نفطها عن طريق البحر المتوسط .

---

[1] OPEC Resolution, No. 120. Vol. 1, Pp. 45-46.

-OPEC National Co. Profiles, Pub. By The Secretariat OPEC, Vienna, P.7.

- وكذلك : مجلة عالم النفط ، المجلد الثالث ، العدد ١٧ ديسمبر ١٩٧٠ ، ص ٣٦١.

ثالثاً :- المنطقة الثالثة تكونت من أندونيسيا وفـــنزويلا ، وإزاء هـــذه التطورات الجديدة التي تنتهجها دول الأوبيك لم تجد الشركات بداً من تنســيق سياساتها هي الأخرى لمواجهة الموقف فقامت بتكوين فريق مل مشترك عرفت بمجموعة سياسة لندن LONDON POLICY ، وتحددت مهمة هذا التجمـــع في متابعة المفاوضات مع إيران وباقي الدول الممثلة في الأوبيك .

وإزاء تصاعد حدة التوتر بين الشركات والدول المنتجة فقد اقترح جـــون ماكلوي JOHN MACLOY المستشار القانوني للشـــركات طلـــب مســـاعدة الحكومة الأمريكية عن طريق وزارة الخارجيـــة لتتدخـــل فـــي الموضـــوع ، ومحاولة إقناع رؤساء الأقطار بالتقليل من مطالبهم المتشددة ، وإتاحة الفرصة إلى مساومات مشروعه[١] .

بدأت المفاوضات في موعدها المحدد ١٢ يناير ١٩٧١م في طهران ، في حين أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية وكيل وزارة الخارجية جـــون أرويـــن بتخويل شخصي من الرئيس الأمريكي نيكسون بغية تهدئة الأوضاع [٢] ، وفي الوقت الذي بدأ فيه الرأي العام العربي يضغط من أجل إستخدام سلاح النفـــط للتأثير على الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل ، بالإضافة إلى بوادر ظـــهور أزمة في النفط بعد تزايد الطلب عليه من قبل الدول الصناعية الكبرى .

حاول المبعوث الأمريكي أروين أن يقنـــع أصدقـــاء الولايـــات المتحـــدة الأمريكية بأن هدف مهمته هو إستمرار تدفق النفط دون توقف أو تخفيـــض، وأنه يمكن التباحث حول باقي الأمور في هدوء ، بيد أنه في الوقت نفسه لـــم

---

[١]- Sampson ,Anthony: Op Cit: P. 65.

[٢] - Oppeheim V. H:"The Past; We Pushed Them, Foreign Policy"(Winter 1976-77) P. 27.

راجع أيضاً :-

منى سحيم آل ثاني : العلاقات الأمريكية السعودية في مجال النفط (١٩٤٥-١٩٧٣) مطابع الدوحة الحديثة ، الدوحة ١٩٩٢م ص ٥٢ .

ينسى أن يستعمل الأسلوب التحذيري الأمريكي المعتاد في مثل هذه الأمـور ، فأعلن أن على حكومات إيران والسعودية والكويت أن تعيد النظر في طلباتـها المتشددة .

وفي رسالته إلى السعودية على وجه الخصوص حذر أروين السـعوديون من الانسياق وراء الإستراتيجية التي تنتهجها باقي دول الاوبيك ذاكراً لهم بأن الإزدهار الذي تعيشه المملكة هو بفضل الجهود الأمريكيـة ، وأن المملكـة لا يمكنها الإستغناء عن الخدمات الأمريكية في مجـالات التسـليح والتدريـب بالإضافة إلى المجالات الأخرى [1] ، بيد أن حكومة المملكة لم تعر مثل هـذه التهديدات أية إهتمام بعد أن تولدت لديها قناعـة مفادهـا ضـرورة حصـول السعودية على حصة إضافية من عائدات النفط ، وأن تمتلك نصيباً من شـركة أرامكو ، وهدد الملك فيصل بإتخاذ إجراءات تجبر الشركة على قبول ذلك [2] .

وهكذا فشلت إستراتيجية الشركات والمساعي الأمريكية في الضغط علـى دول الأوبيك المجتمعة في طهران ، ولم تجد الخارجية الأمريكية أمامها سـوى أن تنصح الشركات بضرورة التفاوض مع منتجي الخليـج أولاً ، ثـم تعقبـها مفاوضات مع باقي دول الأوبيك ، وهو ما وافقت عليه الشركات على أن يتـم تعميم ما سيتم الإتفاق عليه مع دول الخليج على باقي دول الأوبيك .

وبعد مفاوضات مضنية توصلت الشركات ودول الخليج إلى اتفاقية عرفـت بإتفاقية طهران لعام ١٩٧١م والتي تضمنت البنود التالية:-

أولاً :- زيادة أساسية فورية للأسعار المعلنة في دول الخليج بمقـدار ٣٣ سنتاً للبرميل الواحد ، يضاف إلى ذلك زيادة في الأسعار المعلنـة بمقـدار ٥

---

[1] فاسيليف الكسى : بترول الخليج والقضية العربية ، القاهرة ، دار الثقافة الجديـدة ، ١٩٧٧م ، ص ١٢٠ .

وكذلك : Sampson ,Anthony: Op Cit: P. 219.

[2] منى سحيم آل ثاني : نفس المرجع ص. ٥٢

سنتات للبرميل الواحد ، اعتباراً من أول يونيو عام ١٩٧١م ، وبنفس المقدار إعتباراً من أول يناير في كل عام من الأعوام التالية ١٩٧٣- ١٩٧٥م .

ثانياً :- زيادة سنوية قدرها ٢,٥ % بالنسبة للتضخم النقـــدي ، زائـــداً ٥ سنتات بالنسبة للزيادة في أسعار المنتجات المكررة .

ثالثاً :- إستقرار نسبة ضريبة الدخل عند ٥٥ % .

رابعاً :- إلغاء مسموحات الأوبيك ، مما نتج عنـــه زيـــادة فـــي حصـــة الحكومة قدرها ٣-٤ سنتات للبرميل بالنسبة للعام ١٩٧١م[1] ، هذا بالإضافـــة إلى بنود أخرى تم صياغتها في إطار هدا الإتفاق الــــذي حصلـــت الشـــركات بموجبه على تأكيدات بألا تكون للدول المنتجة مطالبات حتى بعد ٣١ ديســـمبر ١٩٧٥م ، ولم تمضي سوى فترة وجيزة حتى بدأت تظهر آثار إتفاقية طـــهران على دخل الدول الخليجية من النفط والذي بلغ ١٢٠٠ مليون دولار في عـــام ١٩٧١م ، حصلت منها ايران على مبلغ ٤١٥ مليون دولار في عام ١٩٧١م ، والسعودية على ٤٠٠ مليون دولار ، وقطر ١٠ ملايين دولار وأبو ظبـــي ٤٠ مليون دولار والكويت ١٤٩ مليون دولار [2].

وعلى الرغم من تبرم مسئولي النفط في الدول الخليجيـــة مـــن إتفاقيـــة طهران بعد مرور سنة واحدة عليها ودخولهم في غضون السنة التاليـــة فـــي مباحثات من أجل تطويرها ، وإلا أنها ظلت سارية مدة عامين حيـــث إنـــهارت بعد ظهور مستجدات سياسية وإقتصادية جديدة إثر حرب أكتوبر ١٩٧٣م .

وبعد هذا العرض التاريخي لتطور العلاقة بيـــن الـــدول المنتجـــة للنفـــط والشركات والدول التي منحت حقوق الإمتياز ، والتي ركزنا فيها أساساً علـــى

---

[1] مجلة عالم النفط ، المجلد الثالث ، العدد ٢٩ مارس ، ١٩٧١.

[2] عبد المنعم عبد الوهاب : النفط بين السياسة والإقتصاد ، مؤسسة الوحدة للنشـــر والتوزيـــع ، الكويت ١٩٧٤ ، ص ٣٤-٣٦.

النقاط الأساسية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، دون الولوج في التفاصيل التي تناولتها العديد من الدراسات بشكل مسهب ، بحيث أن تكرارها يصبح من اللغط والجهد الضائع ، ولابد من تناوله بشيء من التحليل - تطور الإستراتيجية الأمريكية إزاء نفط منطقة الخليج العربي ، وفي هذا الإطار سوف يلزمنا الحديث عن الإستراتيجية السوفيتية المناوئة ، والتي شكلت المحرك الأساسي للسياسة الأمريكية في تلك الفترة .

فبالنسبة للإستراتيجية الغربية فإن الشرق الأوسط بإعتباره مركز الثقل الرئيسي في الإنتاج العالمي للبترول ، وكان واقعاً بإستمرار في بؤرة إهتمامات الإستراتيجية الغربية ، بحيث أنه يمكن القول أن تأمين موارد الغرب من بترول الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي كان وما يزال الهدف الإستراتيجي الأول في كل أشكال التخطيط السياسي الغربي للمنطقة في مواجهة تحديات القوة السوفيتية المتاخمة ، ذلك أن منطقة الشرق الأوسط أو الخليج تمثل المصدر الرئيسي الذي يعطي معظم الإحتياجات الإستهلاكية لدول أوروبا الغربية واليابان من البترول .

فبالنسبة لأوروبا الغربية فإنها تستهلك منه ٧٠% من إحتياجاتها ، بينما يغطي ٨٥% من إحتياجات اليابان ، أما بالنسبة للولايات المتحدة ، فقد أخذت تزيد من إستيراد بترول الشرق الأوسط منذ عام ١٩٦٧م حتى بلغت نسبته في عام ١٩٧٣م ١٠% من إجمالي الحجم العام للبترول المستهلك فيها [1] .

---

[1] Ismail, Tareq:" The Middle East in World Politics" (A Study In Contemporary International Relation,Syracuse Univ. Press, 1974) Pp. 17-18.

- Polk, William: Op Cit: P. 42.

راجع أيضاً :-

- محمود أمين : الإتجاهات الجديدة في إتفاقيات البترول وأثرها في إقتصاديات البترول العربي مجلة الشرق الأوسط ، العدد ١ ، ١٩٧٤، وتصدر عن مركز بحوث الشرق الأوسط جامعة عين شمس ، القاهرة ، ص ١٧ .

ويرجع سبب الإلحاح الغربي على بترول الشرق الاوسط والخليج بصفة خاصة إلى كون إستخراج النفط من هذه المنطقة منخفض التكاليف ، وهو ما يسهم مباشرة وبقوة في مضاعفة الأرباح التي تحصل عليها شركات البترول الغربية ، حتى لقد أصبحت الصناعة البترولية هي أقوى فروع الإقتصاد الرأسمالي الغربي وأكثرها ربحاً ، ويكفي لتصوير هذا الوضع أنه في عام ١٩٧١م بلغ حجم التداول التجاري لدخول شركات البترول الغربية في الشرق الأوسط حوالي ٦٣,٥ مليار دولار أي أكثر من القيمة الإجمالية لصادرات جميع دول العالم الثالث في ذلك الوقت ، هذا بالإضافة إلى السهولة النسبية في نقل هذا البترول من مواطن إنتاجه إلى أسواق إستهلاكه الرئيسية في أوروبا الغربية واليابان ، ومقترناً بذلك القدرة على تأمين وصوله إليها بدرجة محدودة من المخاطر ، والأمر الذي يبين مدى الأهمية الإستراتيجية الخاصة التي ينفرد بها بترول الشرق الأوسط عن غيره من مناطق إنتاج البترول في العالم [١] .

ومن منطلق هذه الأهمية المتزايدة فقد حرصت الولايات المتحدة والغرب على ضمان إستمرار تدفق هذا السائل إلى أسواقها ، وفي هذا الصدد فقد ركزت الإستراتيجية الغربية على مجموعة من الأدوات في تأمين مصادر الثروة البترولية الشرق أوسطية تمثلت في ما يلي :-

١ - التأكيد على أهمية الأحلاف والقواعد العسكرية كأداة تطويق مباشر للإتحاد السوفيتي ، ولتعويض دخوله إلى الشرق الأوسط برفع درجة المخاطرة

---

[١] - Longrigg H. Stephen: Op Cit: P.77.

-Stark Joe: Op Cit: P. 21.

- وكذلك : - محمد المغربي : السياسة الدائمة على مصادر النفط : دراسة في الإمتيازات النفطية في الشرق الاوسط والتغيير القانوني ، بيروت دار الطليعة ١٩٧٣م ص. ١٣٢ وما بعدها .

بالنسبة إلى أقصى حد ممكن ، وأي بوضعه أمام إحتمالات المواجهة النووية المباشرة ضد الغرب .

وقد ازدهرت هذه الوسيلة بشكل خاص في فترة الخمسينات ثم فقدت جدواها وفعاليتها بسبب التغيرات السياسية الجذرية التي حدثت في المنطقة ، ومن أمثلة هذه المحالفات والقواعد ، حلف بغداد الذي تحول فيما بعد إلى منظمة المعاهدة المركزية ، وقاعدة الظهران في السعودية ، وقاعدة هويلس في ليبيا .

٢ - الإعتماد على بعض الأنظمة المحلية الموالية للغرب في حماية هذه المصالح البترولية عن طريق خلق أرضية من المصالح المشتركة بين الطرفين.

٣ - تدعيم الوجود الإسرائيلي وتكثيف طاقاته العسكرية بإعتباره خط إرتكاز رئيسي متقدم في حماية هذه المصالح الإقتصادية الغربية ، ثم إن الصراع العربي الإسرائيلي كان يهدر جانباً ضخماً من الموارد المالية العربية ، ويحرم العرب من فرصتهم في النمو والإستقرار ، ويحول بينهم وبين التخطيط لعناصر استراتيجية قومية تنظم تعاملهم مع المجتمع الدولي .

٤ - تشجيع الصراعات الاقليمية العربية بهدف إمتصاص الطاقات الإقتصادية والسياسية المتزايدة لهذه الدول ، وشغلها بالتالي عن صراعها الأهم تحكم المصالح والإحتكارات الإقتصادية الدولية ، وعمل الغرب على تهيئة الأوضاع التي تلائم أهداف تلك الإستراتيجية وتحد منها إلى اقصى حد ممكن ، وكان ذلك بمثابة التطبيق المباشر لإستراتيجية فرق تسد التقليدية [1] ، وإذا كانت تلك هي الأدوات التي ركزت عليها الإستراتيجية الغربية أو بالأصح

---

(1) د. اسماعيل صبري مقلد : تصارع القوى العالمية حول البترول ، السياسة الدولية العدد ٤١ يوليو ١٩٧٥ ص ٤٢.

الإستراتيجية الأمريكية في تأمين مصادرها من بترول المنطقة ، وإلا أنها لم تكن بخافية عن فكر الزعماء والقادة العرب ، وإذ عبر عبد الناصر عن مضمون أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة بقوله في عام ١٩٥٧م " لقد أختبرت السياسة الأمريكية خلال خمس سنوات طويلة والنتيجة التي وصلت اليها هي أن السياسة تجاه العرب تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :-

١ - تصفية مشكلة إسرائيل على أساس الأمر الواقع ، أي تحويل خطوط الهدنة مع إسرائيل إلى خط حدود دائم ، وإهدار كل حق للاجئين من عرب فلسطين .

٢ - فرض تنظيم دفاعي يخدم المصالح الأمريكية وحدها .

٣ - إنحياز إلى السياسة الأمريكية في جميع المشكلات الدولية ، بحيث تتحول الدول العربية بالفعل إلى منطقة نفوذ لأمريكا .

٤ - الحفاظ على نفط المنطقة العربية ، ومحاولة قصر تصديره وتسويقه عن طريق الولايات المتحدة وحدها [1].

على أية حال فقد كانت الإدارة الأمريكية واثقة من أن الدول العربية وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣م لن تستطيع تطبيق أية إستراتيجية بترولية عربية فعالة في مواجهة الغرب من واقع أن البترول كان أكثر الأسلحة الإقتصادية التي يمتلكها العرب خطورة وتهديداً ، وقد ساعد على تثبيت هذه التصورات الأمريكية الغربية وتعميقها كمرتكزات في التعامل مع العالم العربي، إقتناع الدول الغربية بأن عدم التجانس العقائدي في طبيعة الأنظمة العربية الحاكمة ،

---

[1] نشرت هذه التصريحات في حديث مع الأستاذ / محمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٩٥٧/٩/٨م .

راجع أيضا :- د. رفيق سكري ، الأهداف الأمريكية الدائمة ، مقال منشور بجريدة القدس العربي العدد ٢٣٠٠ بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦م لندن .

وبالإضافة إلى الحساسيات التقليدية المتوارثة في علاقات القوى الكبرى في العالم العربي – والتي خلقتها وساعدت عليها السياسات الإستعمارية الغربية نفسها – كانت كلها تقف عقبة كأداة أمام الإتفاق حول وسائل العمل العربي المشترك الفعال في مواجهة التحديات الدولية الخارجية ، حتى أن التنظيم الوحيد الذي أنشئ بهذا الصدد ، وهو منظمة الأوبيك ، كانت قد ولدت في جو من الإنقسام العربي ، فكانت ضعيفة النشأة ضعيفة التأثير بل تلاشت تدريجياً ولم نعد نشعر بوجودها .

وفي الحقيقة أن تمزق العالم العربي وتناحره وإندفاعه إلى المجابهات المسلحة ضد بعضه البعض قد أتاح للغرب إستغلاله وتسخير هذا الوضع الشاذ لخدمة مصالحه(*).

هذا التمزق السياسي بين الدول العربية قد جعل الغرب يقتنعون بأنه من الأصعب على العالم العربي أن يحشد عناصر قوته الإقتصادية لا سيما قوته البترولية ، وفي معركته المصيرية ضد اسرائيل والغرب ، ويضاف إلى ذلك إختلاف الزوايا التي كانت تنظر منها الدول العربية البترولية وغير البترولية إلى دور البترول والتخطيط لإستخدامه كسلاح من أسلحة المواجهة بين العالم العربي وخصومه ، فبالنسبة للدول البترولية ، فإن البترول كان يشكل العمود الفقري لإقتصادياتها الوطنية ، ولم يكن في حوزتها ثمة مصادر أو إمكانيات إقتصادية بديلة يمكن أن تعوض الخسارة الإقتصادية الفادحة التي ستنتج عن ضياعه أو توقفه ، ومن ثم كانت هذه الدول تنظر إلى النفط من منظور إقتصادي خالص ،

(*) كان من أمثلة مثل هذه المجابهات العربية – العربية ، النزاع العراقي الكويتي ١٩٦١م عندما طالب عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي بضم الكويت إلى العراق ، بدعوى الحقوق التاريخية عشية استقلال الكويت ، وهو المر الذي أحدث تصدعاً في الجدار العربي ووصل الأمر عند حد التهديد باستعمال القوة ، وبيد أن الموقف العربي الموحد بالإضافة إلى رفض الغرب لهذه الأطماع العراقية قد حال بين قاسم وبين ضمه للكويت بالقوة ، وهذا للإضافة إلى النزاع المصري السعودي بشأن التدخل المصري في اليمن وهو ما سنتناوله تفصيلاً في فصل لاحق.

أما الدول الغير البترولية فإنها كانت ترى النفط من منظور سياسي بحت ، وكانت ترى فيه قوة تأثير وضغط فعاله في إعتبارات الصراع والمواجهة ، وهو ما عبرت عنه بوضوح قمة الخرطوم ١٩٦٧م[1] .

ومع أن الإستراتيجية السوفيتية كانت مثل المحرك الأساسي للإستراتيجية السياسية الأمريكية في المنطقة ، إلا انه قد ثبت إمتناع الإتحاد السوفيتي عن التعرض بأي إجراء مباشر للمصالح البترولية الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج العربي ، وذلك من قبيل الإدراك الواعي من جانبه لما كانت تمثله هذه المصالح البترولية من خطورة هائلة على الكيانات الإقتصادية للولايات المتحدة - بالإضافة إلى انه لم يكن قد أمكن للإتحاد السوفيتي أن يكون له إحتياطياً إستراتيجيا من إمكانات القوة العسكرية في هذه المنطقة ، وهو ما كان ينال بالسلب من مقدرته على المواجهة العسكرية ضد الغرب فيما لو تطورت الأمور بين الجانبين حول المنطقة في إتجاه المجابهة ، غير أن هذه الصور قد تغيرت في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧م ، إذ عمد الإتحاد السوفيتي بعدها إلى تعزيز قوته وتواجده البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، واقترن بذلك حصوله على تسهيلات بحرية في عدد من دول المنطقة وبتشجيع من هذه الدول لا سيما مصر ، والتي رأت في وجود هذه القوى البحرية السوفيتية الضخمة الضمان نحو تحييد قوة الأسطول الأمريكي السادس الذي كان يعتبر الإحتياطي الإستراتيجي لإسرائيل ، بالإضافة إلى أن الإتحاد السوفيتي لم يكن بحاجة في ذلك الوقت إلى بترول الشرق الأوسط حيث كان قد إستطاع أن يحقق وضعاً من الإكتفاء الذاتي بالنسبة لموارده البترولية ، وبما يغطي كافة إحتياجاته الإستهلاكية ، ومجموعة دول أوروبا الشرقية المتحالفة معه ، ومن ثم فلم يكن

---

(١) Dawisha, Karen:" Soviet Foreign Policy Towards Egypt" (St, Martin's Press, New York, 1979) Pp. 55-57.
- Fakhr El- Din, Galal:" The Integration of the Arab World, 1962-1973m"(University of Georgia, 1975) P.73.
- Lewis, Bernard: Op Cit: P. 112.

ثمة ما يدفعه إلى إقتحام دائرة المصالح البترولية الأمريكية والغربية ، لا سيما بعد أن عرفنا فيما مضى مدي التحكم المطلق للشركات البترولية الغربية في الحركة الدولية لهذا البترول في منابع إنتاجه إلى مراكز إستهلاكه ، فإنه كان من الصعوبة بمكان على السوفييت أن يدخلوا كندا لهذه الشركات على المستوى العالمي(١) .

غير أن هذه الإستراتيجية السوفيتية قد بدأت في التغير مع بداية الستينات، والتي شهدت في الوقت ذاته بداية حالة عدم الإكتفاء الذاتي السوفيتي من النفط وإتجاهه نحو إستيراد بترول من الشرق الأوسط ، وذلك بفعل الزيادة الواضحة والمستمرة في معدلات إستهلاكه من البترول بدرجة فاقت معدلات إنتاجه الذاتي منه ، وكان ذلك راجعاً إلى اتساع آفاق التنمية الإقتصادية والصناعية وإرتفاع مستوى المعيشة ، وتزايد الطلب على السلع الإستهلاكية بالإضافة إلى المسئولية الخاصة التي يتحملها الإتحاد السوفيتي تجاه تموين دول أوروبا الشرقية بإحتياجاتها البترولية ، وكذلك حاجته إلى العملة الصعبة والتي تتأتى بتصدير جانب من بتروله إلى الغرب(٢) .

ولذلك كان لابد أن تتدخل الحاجة الإقتصادية في صميم إستراتيجية السوفييت السياسية تجاه الشرق الأوسط ، فنجده يعقد مع العراق في عام ١٩٦٩م إتفاقية بموجبها قام السوفييت بالمشاركة في تطوير مناطق البترول في جنوب العراق ، كما تعهدوا بتقديم القروض اللازمة لتطوير حقل بترول الرميلة الشمالي ، ومن قبل عقد السوفييت مع إيران في عام ١٩٦٦م إتفاقية يتم بموجبها بيع كمية من الغاز الطبيعي للسوفييت بقيمة ستمائة مليون دولار مقابل

---

(١)Ya' A Cor Rio: Op Cit: P. 33.

- Heikal Mohammed:" Sphinx And The Commissar; The Rise and Fall of Soviet Influence in the Arab World" (Collins, London, 1978) P. 87.

(٢)Lewis, Bernard: Op Cit: P. 72.

- Mclaurin, R.D:" Middle East Foreign Policy, Issues And Process" (Praeger, N.Y. 1982) P.17.

قيامهم ببناء مصانع للصلب فيها ، وقد أنتهج السوفييت نفس النهج في مصر والجزائر وسوريا واليمن الجنوبية [1] .

ولكن رغماً عن ذلك يبقى التأثير السوفييتي على المصالح الأمريكية النفطية في الخليج العربي ضئيلاً ومحدوداً إذا ما قورن بحجم التخوف الأمريكي من هذا التأثير .

ويمكن تلخيص تطور العلاقة بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة عبر شركات النفط التابعة لها ، والتي لعبت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الأكبر منه على النحو التالي :-

أن المملكة العربية السعودية كانت أولى الدول المنتجة للنفط في الخليج التي فرضت أول ضريبة دخل على الشركات البترولية العاملة في الشرق الأوسط في عام ١٩٥٠م للحصول على ٥٠ % من الفوائد المتحصلة من البترول الخام ،وقد أخذت بذلك الحكومات الأخرى في الشرق الأوسط ، مما ترتب عليه إرتفاع ريع الدول المنتجة للبترول ، ومع نهاية الخمسينات بدأ الفائض من البترول يؤثر على الأسعار لدرجة أن الشركات الكبيرة بدأت تخفض سعر البترول ، وكلما احتدمت المنافسة هبطت أسعار البترول في الأسواق، ونتيجة لذلك خفضت الشركات الأسعار المعلنة في عام ١٩٥٩م ، ومرة أخرى في عام ١٩٦٠م ، وعلى الرغم من أن هذه التخفيضات قد أمكن التحكم فيها ، فإن الوقت كان متأخراً لتحاشي قيام منظمة الدول المصدرة للبترول " أوبيك " كرد فعل سريع

---

[1] - Confine, Michael. (Ed):" The U.S.S. R, and The Middle East" (John Wiley and Sans, New York, 1673) P.20.

-Monks, Alfred:" The Soviet Intervention In Afghanistan" (The American Enterprise Institute For Public Research, Washington, D.C. 1971) P. 88.

- وكذلك :- جون د. انتوني : الشرق الاوسط ( البترول - السياسة - التنمية ) عرض ومراجعة د. بدر الدين عباس الخصوصي : مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٢٥ السنة ٧ يناير ١٩٨١م ، ص ١١٧-١٢٧.

لذلك ، ويمثل تكوين الأوبيك بداية السيطرة التدريجية للبلدان المنتجة على صناعتها ، وقد نجحت الأوبيك في الحصول على موافقة الشركات على " تنفيق الريع " ، وإسقاط " نفقات التسويق " ، والتخلي عن " الأراضي غير المستثمرة " مما أتاح الفرصة لدخول شركات جديدة والحصول على ريع أعلى وشروط إمتياز افضل ، كما تبنت المنظمة في مؤتمرها السادس عشر في يونيو ١٩٦٨م " سياسة بترولية معلنة " ، وأعلنت الملكية الدائمة غير القابلة للتحويل " للحكومات على مواردها الطبيعية ، وأكدت حقها في الحصول على أعظم فائدة ممكنة منها ، وأعلنت مبدأ " الظروف المتغيرة " الذي برر إجراء تغييرات من جانب واحد على العلاقات التعاقدية مع المتعاقدين الأجانب عندما يكون في مصلحة الدولة إحداث مثل هذه التغيرات .

كما برز دور الأوبيك أيضاً في الوقت الذي عملت فيه بعض الدول الخليجية المنتجة للبترول على الدخول في مجابهات مع الشركات مثلما فعل العراق عقب ثورته في يوليو ١٩٥٨م ، وإيران مع الكنسورتيوم في أوائل السبعينات ، مما أدى إلى إنهيار نفوذ الشركات الكبرى وحدوث تغييرات جذرية بعيدة المدى في شروط الإمتياز ، وظهور الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه الشركات البترولية الوطنية .

وتعد إتفاقية طهران عام ١٩٧١م البترولية نقطة تحول في الوضع البترولي الدولي، إذ بمقتضاها صعدت الدول المنتجة للبترول طلباتها دون أن تجد من الشركات البترولية من يوقفها عن ذلك ، فأقتصر دور الشركات على جمع الضرائب للدول المنتجة ، والقيام بدور الوكلاء السياسيين للدول التي يقومون بعملياتهم فيها على نحو ما فعلت " أرامكو " لتعديل السياسة الخارجية الأمريكية ، بعد أن رفض الملك فيصل خطة أرامكو للتوسع في الإنتاج ، وهذا التغيير الإقتصادي في السياسة السعودية هو الذي هيئ المناخ لمصر وسوريا لشن هجومهما على إسرائيل في عام ١٩٧٣م ، مما

ترتب عليه قيام أزمة عالمية واسعة الانتشار ، وكان هذا هــو مــا يحتاجــه العرب لتجميد الإنتاج وزيادة الأسعار وتحسين شروط المشاركة .

## موقف الولايات المتحدة من المصالح الإقتصادية الأوروبية واليابانية المترتبة على النفط في الخليج

كان إقتصاد منطقة الخليج العربي قد إعتمد أساساً على البحر فـــي صيـد اللؤلؤ وصيد السمك والتجارة ، بالإضافة إلى أنشطة إقتصادية أخرى مثل الرعي والزراعة المحدودة في الواحات والتجارة البرية والصناعات الحرفية التقليدية ، مثل صناعة السفن والجلود والخيام وغيرها ، واحتلت التجارة البحريــة مكانــاً بارزاً في اقتصاديات المنطقة حتى إكتشاف النفط والبدء في تصديــره بكميـات تجارية(١) ، وغير أن التجارة التقليدية سرعان ما اضمحلت في المرحلة النفطية، وإنتهت تجارة اللؤلؤ الطبيعي ، وحلت البواخر الحديثة محل السفن الشــراعية، وانقرضت الحرف التقليدية بتحول المجتمع إلى مستهلك وتحول الناس من العمل في البحر إلى العمل في الوظيفة الحكوميــة والشــركات والعقــار ، وأدخلـت الأساليب الحديثة في التعامل التجاري ، كما أنشأت البنــوك وتطــورت طــرق المواصلات .

وفي مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا صاحبــة النفــوذ التقليدي في منطقة الخليج العربي قد إنشغلت بالمنافسة الألمانية ســواء فيمــا يتعلق بمشروع سكة حديد بغداد ، أو حجم الصادرات والواردات الألمانية ومـدى

---

(١)Rumaihi, G. M. Edited By Tim Niblok:" Social and Economic Development in The Arab Gulf, 1980" (University Of Exeter, Britain, Croom Helm Led.) P. 50.

- راجع أيضاً :-
- محمد عدنان مراد : صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربــي ، جـذوره التاريخيـة وابعاده ، دمشق ١٩٨٤، دار دمشق للنشر-ص ص ٣٨٥-٣٨٦.
- عبد المالك خلف التميمي : الكويت والخليج العربي ، أبحاث تاريخيــة ــ مؤسســة الشــراع العربي – الكويت ١٩٩٢م ، ص ٢٥٩.

الضرر الذي انعكس على التجارة والنفوذ البريطاني ، وأن روسيا التي سببت قلقاً لبريطانيا في السابق لم يعد لها نشاط مؤثر في المنطقة بعد تحطيم أساطيلها في الحرب الروسية – اليابانية ، ومر الوضع الإقتصادي بتغيرات أساسية في هذه الفترة في الخليج ، كما أن إقامة الإقتصاد الذاتي في إيران وإلغاء الإمتيازات للأجانب ، قد أضعف التأثير البريطاني هناك ، ولم تستطع بريطانيا مقاومة النشاط الألماني الروسي في إيران ، ولكن رغماً عن ذلك فإن العلاقات التجارية البريطانية مع دول الخليج الأخرى كانت هي الأقوى في تلك الفترة في حين كان للولايات المتحدة الأمريكية نشاط تجاري محدود نسبياً مع عمان ، وفي غضون الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها إعتمدت الولايات المتحدة أسلوب السيطرة الإقتصادية سبيلاً للنفوذ السياسي ، وأصبح في مقدمة الدوافع بترول المنطقة وأهميتها الإقتصادية والعسكرية ، وقد مر بنا كيف أنها نفذت هذه السياسة بدقة في حالة المملكة العربية السعودية ، وعلى الصعيد الإقتصادي ، فقد بدا واضحاً تراجع النفوذ البريطاني أمام توسع النفوذ الأمريكي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وقد ساهم في مثل هذا التطور مجموعة من العوامل الإقتصادية منها:-

١ – إستغلت أمريكا الصعوبات المالية لكل من إنجلترا وفرنسا أثناء الحرب، واستطاعت أن تزحزحها بشكل ملحوظ عن مواقعها في ميدان التوظيفات الخارجية .

٢ –أضطرت إنجلترا إلى بيع قسم من هذه التوظيفات إلى أمريكا للديون المتراكمة عليها خلال الحرب .

٣ – هبوط القيمة الفعلية للباون الإسترليني بدرجة كبيرة أدى إلى إنخفاض القيمة الأسمية للتوظيفات الإنجليزية في الخارج مما اضطرها إلى بيعها للولايات المتحدة [١] .

وبعد نجاح الولايات المتحدة في تحقيق سياسة نفطية متقدمة في الخليج بفعل شركاتها العاملة هناك أصبح للنفوذ الإقتصادي الأمريكي صفة الهيمنة على تلك المنطقة ولم تعد تقبل بمن يشاركها أو يسلبها مثل هذه الهيمنة ، واعتبرت أن هذه المنطقة هي منطقة نفوذ أمريكية ، ومن ثم عرقلت الولايات المتحدة أية نشاطات أوروبية تهدف إلى تحقيق أية مكاسب إقتصادية تفوق ما حققته هي هناك ، ولكن رغماً عن ذلك ، فقد إستطاعت بعض الدول الأوروبية واليابان أن تحقق نوعاً من العلاقات الإقتصادية مع أقطار الخليج العربي على النحو التالي :–

**– فرنسا –**

لم تكن لفرنسا علاقات تجارية تذكر مع أقطار الخليج العربي حتى عام ١٩٣٠م ، ولم يكن هذا الخليج يمثل لفرنسا الشريان التجاري الرئيسي لها كما كان بالنسبة لبريطانيا التي يهمها السيطرة على مياه الخليج وأراضيه لأنه أحد المعابر الهامة التي تربطها بالهند ومستعمراتها الشرقية ، وعلى إثر المكتشفات البترولية بعد الثلث الأول من القرن الحالي ، إتخذ الأهتمام الفرنسي بالخليج شكلاً آخر ، فعملت كل ما في وسعها ليكون لها مصالح نفطية في المنطقة ، بيد أنها لم تستطع كسر الطوق الذي وضعته بريطانيا على أقطار منطقة الخليج في ذلك الوقت ، فقد كانت الإمارات والمشيخات ترتبط بمعاهدات صداقة أو حماية مع بريطانيا .

---

[١] برزان التكريتي : " الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي " ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٣٤.

وعلى الرغم من المجهودات التي بذلتها فرنسا للدخول إلى نفط الخليج إلا أنها لم تستطع أن تساهم بأكثر من ٦,٥ % من مجموع نفطه المستخرج عام ١٩٥٨م في حين كانت مساهمة بريطانيا نحو ٥٦ % والولايات المتحدة ٣٣% غير أن الولايات المتحدة أخذت تزيد من إستثماراتها النفطية في المنطقة حتى وصلت مساهمتها الأوج في عام ١٩٥٨م فبلغت نسبة ٥٦% وتراجعت بريطانيا إلى ٣٣ % من نفط الخليج[١] .

أما فرنسا فقد إنشغلت في هذه الفترة بالبحث والتنقيب عن نفط الشمال الأفريقي ، والذي وجدت فيه بعض السلوى والعزاء من المضايقات التي واجهتها في الخليج .

بيد أن فرنسا قد بدأت في التغيير من سياساتها إزاء العالم العربي ، بعد أن خطت فرنسا خطوات إيجابية على طريق الإنفتاح نحو العرب ، وذلك حينما وقف الرئيس الفرنسي الجنرال ديجول معارضا العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في عام ١٩٦٧م ، ومطالبا بضرورة الإنسحاب الفوري من كافة الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧م ، وظلت فرنسا من بعد ديجول تنهج هذا النهج الموضوعي إزاء القضايا العربية على ضوء تفهمها لجوهر القضية العربية، وكما أن فرنسا أخذت تعمل على تحرير نفسها من التبعية والدوران في فلك الدولتين الكبيرتين وهما الولايات المتحدة الأمريكية ، والإتحاد السوفيتي ، وصارت تلزم نفسها بإتباع سياسة وطنية صرفة ، وبذلت جهودا صادقة من أجل تحرير أوروبا من النفوذ الأجنبي الذي يتسرب إليها عن طريق

---

[١] د. محمد علي عمر الفرا: العلاقات الإقتصادية بين فرسنا ودول الخليج العربي بحث منشور بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد السابع السنة الثانية يوليو ١٩٧٦م ص. ١١٤ وكذلك :-

- **Emile, A. Nokhleh: "Arab- American Relation In The Persian Gulf"(American Enterprise Institute For Public Policy Research, Washington 1975) P. 6.**

المنظمات والأحلاف الدفاعية كمنظمة حلف الأطلنطي ( النــاتو ) أو منظمــة السوق الأوروبية المشتركة .

وبدأت فرنسا تجني ثمار هذه السياسة التي أكسبتها إحترام العالم العربي، فقد رحبت العراق بمجموعة الشركات النفطية التي تملكها الحكومة الفرنســية وهي مجموعة ( الف /إيراب )فمنحتها إمتياز للبحث والتنقيب عن البترول فــي عام ١٩٦٧م .

كما أن الحكومة العراقية إستثنت فرنسا مما يترتب على تأميمها لشــركة نفط العراق ، والتي تساهم فيها فرنسا بنحو ٢٣,٥ % وأعطــت لــها الحــق بالتزود بنفس النسبة التي كانت تتزود بها قبل التأميم أي نحو ١٦ مليون طـن في عام ١٩٧١م [١] .

كما إستطاعت شركة النفط الفرنسية .C.F.P ومجموعة الف /إيراب ، أن توقع مع مؤسسة بترومين السعودية عقداً بتزويد فرنسا بمليوني برميل مــن النفط لمدة ثلاث سنوات في مطلع السبعينات ، وفي المال والإقتصــاد إتفقـت بعض البنوك الكويتية على الإشتراك مع أحد البنوك الفرنسية على إنشاء بنــك مشارك يعمل في مجال الإستثمار والمال والإقتصاد[٢] .

ومن مظاهر الإنفتاح الإقتصادي بين فرنسا وأقطار الخليج العربــي مــا أحرزته الشركات الفرنسية من نجاح ، ففي عام ١٩٧٣م قدمت مجموعة مــن الشركات الفرنسية إقتراحاً لبناء سلسلة الصناعات الكيماوية البتروليــة فــي أبوظبي وتبلغ كلفتها حوالي ٤٠٠ مليون دولار ، كما تعهدت الشركات بتقديــم الخبرات الإدارية والفنية والتسويقية للمشروع، وفي عام ١٩٧٤م وقعت دولة

---

[١] محمد على الفرا: الطاقة : مصادرها العالمية ومكانة النفط العربي بينها ، غرفة تجارة وصناعـة الكويت ١٩٧٤، ص ١٩٢.

[٢] مجلة الإقتصاد والتجارة – نشرة نصف شهرية ، وزارة الإقتصاد والتجارة أبــو ظبــي ، العــدد الرابع والعشرين ، مايو ١٩٧٤ ص ٣.

قطر عقداً بتروكيماوياً مع شركتين فرنسيتين هما شركة " جازسيون " وشركة " س. د. ف. شيمي " ، ويهدف هذا الإتفاق إلى إستثمار الغازات العديدة الناتجة عن مصنع إسالة الغاز في منطقة " امسيعيد " الصناعية ، والإستفادة منها لإستخراج نحو ٣٠٠ ألف طن من الإيثيلين ، ونحو ٦٠ ألف طن من الكبريت ، وقد قدرت تكاليف هذا المشروع بنحو ٨٠٠ مليون ريال قطري [١] ، وعلى الرغم من النجاح الذي حققته الشركات الفرنسية في مجال نفط الخليج إلا أن هذا النجاح يظل محدوداً إذا ما قورن بحجم استثمارات الولايات المتحدة وبريطانيا ، وإن كان حجم الإستثمارات الفرنسية قد زاد بمعدل الضعفين منذ عام ١٩٦٨م في كل من قطر وأبوظبي وعمان ، وكذلك السعودية بحيث أن ٣٥,٤ % من جملة مستوردات أوروبا من النفط الخليجي التي تبلغ ٤٢,٢ % يجد طريقه إلى فرنسا وحدها[٢] .

أما على صعيد التبادل التجاري بين فرنسا وأقطار الخليج العربي فإن مستوردات فرنسا من منطقة الخليج العربي مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع البلدان العربية الأخرى ، وسبب هذا يعود إلى إرتفاع قيمة المستوردات من كل من العراق والكويت ، حيث أسهمت هاتان الدولتان وحدهما بنحو ٧٦ % من جملة صادرات منطقة الخليج العربي إلى فرنسا ، في حين لم تسهم المملكة العربية السعودية إلا بنحو ١١% في مقابل ١٣,٣ % لبقية أقطار الخليج أي البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة ، كما أسهمت إيران بنحو ١,٢ % فقط من جملة مستوردات فرنسا من العالم [٣] ، وفي المقابل فإن منطقة الخليج العربي لا تعتبر مستورداً رئيسياً للسلع والبضائع الفرنسية ، ففي عام ١٩٦٥م لم يتعد نصيب هذه المنطقة عن ١,٣ من مجموع قيمة الصادرات الفرنسية إلى

---

[١] محمد على الفرا : العلاقات الإقتصادية بين فرنسا والخليج ص. ١١٩.

[٢] نفس المرجع ، العدد التاسع والعشرين ، اكتوبر ١٩٧٤ ص ١٠.

[٣] مجلة الإقتصاد والتجارة ، العدد الثالث والثلاثون أبو ظبي ، مارس ١٩٧٥ ص. ٢٥.

مختلف أنحاء العالم ، ويرجع سبب ذلك الإنخفاض إلى أن هذه الأقطار كانت حتى عهد قريب مرتبطة إرتباطاً إقتصادياً وسياسياً مع بريطانيا ، وثم أنتقل هذا الإرتباط إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان التي أصبح لها إستثمارات نفطية ضخمة في الخليج منذ أواخر الخمسينات ، ولهذا أصبحت اليابان تتصدر قائمة الدول المصدرة لبعض أقطار الخليج .

على أية حال : فإن فرنسا لم تحرز تقدماً كبيراً في علاقاتها التجارية مع أقطار الخليج العربي فيما عدا العراق والمملكة العربية السعودية ، وذلك لإعتماد هذين القطرين على فرنسا في خطط التنمية الإقتصادية التي تنفذ في البلدين ، وربما طرأ تحسن ملموس في العلاقات الإقتصادية لصالح فرنسا بعد السبعينات ، فيما إذا استمرت فرنسا على سياستها الديجوليه ، لا سيما وأن أوروبا مرشحة لأن تكون مركز إستقطاب ، وعلى الأرجح أن تلعب فرنسا دوراً كبيراً إذا بقيت على نفس توجهها بالنسبة إلى أوروبا ولأن تقود مركز الإستقطاب الجديد .

وفيما عدا بريطانيا وفرنسا لم يكن للدول الأوروبية الأخرى سوى علاقات إقتصادية محدودة جداً وبنسب تكاد تكون ضئيلة ، وأما بالنسبة لليابان فقد كانت في عزلة عن شئون الشرق الأوسط بعد هزيمتها الساحقة في الحرب العالمية الثانية ، وانصرفت إلى إعادة البناء الداخلي ، في حين ظلت إتصالاتها بالشرق الأوسط قليلة ، وغير بارزة الأهمية ، حتى أنه عندما كانت اليابان تحصل على كميات هائلة من نفط المنطقة لمواكبة نموها الإقتصادي السريع كانت تحصل على ما تريده من بترول المنطقة عبر الوسطاء ، وبدأت العلاقات العربية اليابانية تأخذ الشكل المباشر في مطلع عام ١٩٥٧م بتوقيع إتفاقيتين بين اليابان وكل من الكويت والمملكة العربية السعودية ، حصلت بموجبها اليابان على حقوق التنقيب عن النفط في المنطقة البحرية بين البلدين.

وقد تبع هذا النشاط النفطي الياباني في الخليج العربي تحول هائل في أسواق نفطه بحيث أصبحت السوق اليابانية تستهلك قدراً كبيراً ومتزايداً من نفط الخليج ، بعد أن كان يذهب إلى أسواق أوروبا الغربية ، وأصبحت الشركات اليابانية تنافس بقوة الشركات العربية التي سبقتها في هذا المضمار.

ولم تقتصر إهتمامات اليابان على الطاقة في منطقة الخليج العربي بل عمدت إلى تطوير علاقاتها التجارية ، وإذ تعتبر منطقة الخليج العربي سوقاً استهلاكياً واسعاً للبضائع اليابانية ، بحيث أصبحت اليابان تحتل المركز الأول في قائمة الدول المصدرة لهذه الأقطار بعد أن كانت بريطانيا وأمريكا تتنافسان على هذا المركز ، ومعظم الصادرات اليابانية إلى أقطار الخليج العربي هي عبارة عن سلع رأسمالية تلزم في عمليات النفط المختلفة ، وكما أن بعضها لوازم وقطع غيار لمصانع تلزم لمقتضيات التنمية الإقتصادية في تلك الأقطار والتي يغلب عليها الطابع الإستهلاكي .

وتحرص اليابان على إستمرار هذا التوجه الإقتصادي في علاقاتها مع دول الخليج العربي، لا سيما في ظل حاجاتها الأساسية والمركزية لنفط المنطقة ، والذي تعتمد علية بنسبة ٨٥% من حاجاتها النفطية [(١)] ، وفي ظل هذا الوضع ينبغي على الدول الخليجية أن تعمل على نقل التكنولوجيا اليابانية إلى المنطقة دون الركون إلى إستهلاكها فقط .

ولاسيما بعد أن إتجهت اليابان نحو التنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ، وسعيها لتذليل الصراع الذي تفاقم بينها وبين هذه المجموعة من الدول خلال مرحلة السبعينات وليس بسبب إزدياد

---

(١) د. محمد عمر الفرا : اليابان والخليج العربي ، مقال منشور في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣ سنة ١٩٧٥م.

وكذلك : - برزان التكريتي : " المرجع السابق " ، ص ٦٤-٦٥.

منافسة السلع اليابانية للسلع الأمريكية فحسب ، وإنما لرغبة الولايات المتحدة في زيادة مساهمة اليابان في نفقات التسلح [١] .

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد إستطاعت تحجيم العلاقات الإقتصادية البريطانية مع دول الخليج العربي ، فإنها لم تستطع أن تفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بحالتي فرنسا واليابان ، وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى الأسلوب السياسي الحر الذي تمارسه فرنسا كما يرجع في الوقت نفسه إلى الأسلوب الإقتصادي الياباني المتميز الذي يعلو على المنافسة الأمريكية ، بحيث أن التقدم التكنولوجي الياباني قد حاز إحترام الأمريكيين أنفسهم ولم يعد بمقدورهم إيقاف التقدم الياباني نحو خدمة البشرية .

وفي الوقت نفسه لم تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي من هذا التقدم في العلاقات الإقتصادية بين اليابان ودول الخليج العربي ، بل حاولت بأسلوبها الخاص أن تربط نفسها بمعاهدات إقتصادية طويلة الأمد مع أقطار الخليج العربي ، وهو ما فعلته مع المملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٤م في أعقاب الأزمة التي نجمت عن توقف ضخ النفط إثر حرب أكتوبر ١٩٧٣م[٢] .

كما فعلت الشيء نفسه مع إيران عندما وقعت الدولتان إتفاقية تعاون إقتصادي بلغت قيمتها ١٥ مليون دولار في عام ١٩٧٥م كما تمت مباحثات إقتصادية بين اللجنة الوزارية – الإيرانية – الأمريكية المشتركة إنتهت بالتوقيع على بروتوكول بزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد عرقلت كل الجهود الرامية إلى وجود سياسي محتمل للإتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي ، إلا أنها لم

---

[١] د. عبد الأمير رحيمة العبود : المصالح اليابانية في الخليج العربي ، وأثرها على العلاقات الإقتصادية بين اليابان وأقطار الخليج العربي ، بحث منشور في مجلد بعنوان الخليج العربي والعالم الخارجي ، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ١٩٨٧ ، ص. ١٠١

[٢] Emile, A. Nokhleh: Op Cit: P.21.

تتمكن من عرقلة جهوده الإقتصادية التي حققت هناك بعض النجاح المحدود ، والذي تمثل في أسلوب المقايضة المباشرة ، أي أن يقدم الإتحاد السوفيتي بضائعه المصنوعة مقابل حصوله على حاجته من النفط الخليجي ، وعلى هذا الأسلوب إستطاع أن يدخل في إتفاقيات عديدة في مجال التعاون الإقتصادي والتكنولوجي مع الدول المصدرة للنفط ، وذلك بتزويدها بما تحتاجه من مكائن وصناعات وأسلحة مقابل الحصول على النفط ، وأبرز مثال على ذلك تزويده لإيران بمجمع ضخم للحديد والصلب في عام ١٩٦٦م مقابل مد أنابيب لنقل الغاز الطبيعي الإيراني للإتحاد السوفيتي ، يسدد منه تكاليف المنشآت السوفيتية المقدمة لإيران ، كما دخل الإتحاد السوفيتي بإتفاقيات مقايضة مع العراق أيضاً وخاصة بعد التأميم للنفط .

والواقع أن إيران قد أفلتت إقتصادياً من قبضة الأمريكان قبل أن تفلت سياسياً ، بمعنى أن إيران قد زادت من حجم علاقاتها التجارية مع الدول الإشتراكية مع منتصف السبعينات ، وسجلت الزيادة في التعامل التجاري بين إيران والدول الإشتراكية معدلاً أعتبر الثاني من نوعه من بين معدلات الزيادة في العالم ، ومنذ ذلك الوقت وتعامل إيران مع الدول الإشتراكية في تزايد مستمر ، فقد بلغت صادرات إيران إلى الإتحاد السوفيتي في عام (١٩٧٣-١٩٧٤) ١٦,١ % ، وإلى الدول الإشتراكية الأخرى ٧,٩% من مجموع تجارتها ، بينما بلغت هذه النسبة ١٦,٨ % مع ألمانيا الغربية التي تعتبر الشريك التجاري الرئيسي لإيران ، كما أن إستيرادات إيران من الدول الإشتراكية بلغت في نفس الفترة ٨,٨% من مجموع إستيراداتها ، وإزاء هذه الزيادة المطردة بدأت إيران تقلل من إعتماداتها الإقتصادية على الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كانت قد أبقت على علاقاتها الإقتصادية مع باقي الدول الصناعية الستة وهي ألمانيا الغربية واليابان وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا

والتي تمتص ٣٤% من الصادرات الإيرانية ، وتقدم لها ٦٥% من إستيرادات إيران [١] .

هكذا كان للنفط دوره الأساسي في جذب ليس فقط الإستثمارات البريطانية والأمريكية وإنما الإستثمارات الفرنسية والسوفيتية واليابانية ، والأمر الــــذي فتح آفاقاً واسعة في سبيل تطوير دول الخليج العربي للخطط التنمويــــة التـــي أعتمدها من أجل تطوير إقتصادياتها والنهوض بمستوياتها المعيشية ، وينبغي الإشارة إلى أن مزاحمة الدول الأوروبية واليابان للولايات المتحدة الأمريكيـــة في الخليج العربي قد أستمر خلال مرحلة الثمانينيـــات ، والأمــر الــذي أدى بالولايات المتحدة إلى إستحداث نظريات سياسية ، وإفتعال صراعات إقليميـــة بهدف إحكام سيطرتها على المنطقة التي إعتبرتـــها فـــي صميــم مصالحـــها الحيوية.

---

[١]– Rouhollah, K. Ramazian: Op Cit: Pp. .322-334.

-Rouhollah, K. Ramazian: Op Cit: PP. 421-437.

-M.H. Pesaran World Economic Prospects and The Iranian Economy, Tehran, Papers No, 5, The Institute for International Political and Economic Studies, Tehran 1967, Pp. 1-51.

# الفصل الثالث

## الموقف الأمريكي من المتغيرات السياسية في منطقة الخليج العربي

١-تأثير الثورة العراقية ١٩٥٨م على الحركة السياسية في الخليج .

٢-الموقف الأمريكي من النزاع المصري السعودي في اليمن ١٩٦٢م .

٣-سياسة الإنسحاب البريطاني من شرق السويس ١٩٦٨م .

( أ ) موقف دول الخليج العربي .

( ب) إيران والعراق .

(جـ) الإتحاد السوفيتي .

( د ) الولايات المتحدة الأمريكية .

كانت الإستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية الرامية لإحتواء النفوذ السوفيتي ، والتي كانت في الوقت نفسه تشكل جوهر السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة والخليج العربي بصورة خاصة ، وذلك لما تتمتع به منطقة الخليج من مركز إستراتيجي عالمي وحيوي، بالإضافة إلى الأهمية الإقتصادية العظمى التي أضافها عامل النفط لهذه المنطقة، وهذه السياسة الدفاعية الأمريكية كانت قد فشلت في إحتواء الغالبية العظمى من الدول العربية في نظام الأحلاف ، أو مبدأ إيزنهاور بل ولم تسلم هذه السياسة من إنتقادات عربية عنيفة في ظل تنامي تيار القومية العربية .

### تأثير الثورة العراقية عام ١٩٥٨م على الحركة السياسية في الخليج.

وكانت الثورة المصرية عام ١٩٥٢م قد شجعت الحركة الوطنية في العراق على القيام بعمل مماثل فكان ظهور تنظيم الضباط الأحرار ، كما بدأ حزب البعث العربي الإشتراكي ينظر نظرة إيجابية إلى سياسة حكومة الثورة في مصر في النصف الثاني من الخمسينات ، ويتطلع هو الآخر لتغيير نظام الحكم ، غير أن تنظيم الضباط الأحرار كان قد أمسك بزمام المبادرة ، وأخذ ينسق مع كافة الأحزاب السياسية في العراق ، وكما تم اختيار عبد الكريم قاسم رئيساً لتنظيم الضباط الأحرار لكونه يحمل أعلى رتبة عسكرية " عميد ركن" بين رفاقه ، وبعد محاولات عدة تمكن الضباط الأحرار من إعلان الثورة في ١٤ تموز " يوليو " ١٩٥٨م[1] ، وقد بادر عبد الكريم قاسم بتبديد المخاوف الأمريكية تجاه الأخطار المحتملة للثورة العراقية ، وذلك بتعهده لمجلس قيادة الثورة بالحفاظ على روح التعاون مع الولايات المتحدة والغرب ،

---

(١) د. إبراهيم خليل أحمد ،د. جعفر حميدي : تاريخ العراق المعاصر ، جامعة الموصل ١٩٨٩ ، ص ١٩٩.

- كذلك : د. فاضل حسين : سقوط النظام الملكي في العراق ، بغداد ١٩٨٦ ، ص. ٣٠-٣١.

وعدم قطع شحنات النفط العراقي عن دول أوروبا الغربية ، وإعلانه عن عدم تحمسه لتنفيذ وحده عربية وفق المفاهيم الناصرية .

بيد أن عبد الكريم قاسم سرعان ما غير من سياسته المعلنة ، فقرر إنسحاب العراق رسمياً من حلف بغداد في مارس ١٩٥٩م ، وتوقيع العراق على إتفاقية ضخمة للمعونة الفنية والإقتصادية مع الإتحاد السوفيتي لمدة أثنتي عشرة عاماً بقيمة ١٤٠ مليون دولار ، بالإضافة الى أن الحكومة العراقية قد إتخذت قراراً بإنهاء إتفاقيات المعونة الإقتصادية والعسكرية التي وقعتها الحكومات السابقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد تذرعت في قرارها بأن تلك الإتفاقيات كانت لا تتفق وروح سياسة الحياد الإيجابي التي شرع العراق في تطبيقها في علاقاته الدولية [1] .

كانت لهذه التطورات في العراق إنعكاساتها الخطيرة على الحركة السياسية في منطقة الخليج العربي ، ومن ذلك أن إيران لم تنشغل في الفترة ما بين ١٩٥٨-١٩٥٩م بأية قضية سوى التأثير العميق الذي تركته الثورة العراقية على سياساتها الخارجية ، من خلال تحكيم الملكية وظهور النظام العسكري ، وأصبح لدى الحكومة الإيرانية شعوراً بالخوف من أن تفرض الثورة العراقية نفسها على بقية الدول العربية الأخرى في منطقة الخليج العربي ، مما يقلل من عدد الأنظمة الصديقة لإيران .

كما أن تبني العراق ثورة الفكر الإشتراكي ، قد أوقع إيران بين فكي كماشة السوفيت من الشمال والجنوب [2] .

وكان التأثير المباشر للثورة العراقية على سياسة إيران الخارجية قد أتضح في سعي الأخيرة بتوطيد علاقاتها مع الأمم المتحدة التي إنضمت رسمياً

---

[1] Dunn, Urilel :"Iraq Under Qassem"( A Political History 1958, New York, 1969).

[2] Ramazani, Rouhallah :Op Cit: Pp. 250-253.

الى حلف بغداد ، ونقلت مقره من بغداد الى إنقره وسمي بحلف المعاهدة المركزية " السنتو " ، وفي حين طالبت إيران الولايات المتحدة بزيادة تعهدات الدعم الاقتصادي والعسكري لها ، ورأت الخارجية الأمريكية أن تعقد مع إيران إتفاقية إجرائية لتنفيذ ما تم الإتفاق عليه وفق مبدأ إيزنهاور ، وتم الإتفاق بين الجانبين في مارس ١٩٥٩م على إستمرار تزويد إيران بالمساعدة العسكرية والإقتصادية (١) .

نجم عن توقيع إيران الإتفاقية الدفاع عن الولايات المتحدة في مارس ١٩٥٩م أعنف وأشد رد فعل سوفيتي تجاه إيران ، وأعتبر أن الإتفاقية تعرض الحدود الجنوبية للإتحاد السوفيتي إلى خطر مباشر ، وأن هذه الإتفاقية تشكل تحولاً حاداً في سياسة إيران الخارجية ويضعها بمصاف الدول المعادية لجمهوريات الاتحاد السوفيتي ، وأن إيران بذلك قد تحولت الى قاعدة عسكرية أمريكية في منطقة الخليج العربي ، وهاجم رئيس الوزراء السوفيتي نيكيتا خروشوف شخصياً نظام الشاه ، وهكذا سيطرت حرب الأعصاب على العلاقات السوفيتية الإيرانية واستمرت حتى عام ١٩٦٢م (٢) ، وبينما إزداد الشاه إلتصاقاً بالسياسة الأمريكية في المنطقة .

وإذا كانت الثورة العراقية قد جعلت إيران تكون أكثر إرتباطاً بالغرب ، فإنها كانت في الوقت نفسه ذات إنعكاس خطير على العلاقات العربية الإيرانية، وإذ خشيت إيران من أن تسعى العراق للمطالبة بالمحمرة ، وغيرها من المناطق العربية والواقعة تحت حكم الشاه ، فأسرعت بتجديد إدعاءاتها في البحرين عن طريق إستصدار قرار من مجلس الوزراء الإيراني يقضي بضم

---

(١) Mootaz,Ahmodein: "Iranian Foreign Policy Between Ideology and Pragmatism" (M. A Degree, Institute of Studies and Middle East, London 1988) P. 36.

(٢) R. Ramazani: Op Cit: P. 260.

- R. K. Ramazani :ibid. P. 25.

البحرين إلى الأقاليم الإيرانية بأعتبارها الإقليم الرابع عشر طبقاً للتقسيمات الإدارية الجديدة التي أعلنتها الحكومة الإيرانية في أواخر عام ١٩٥٨م ، وترتب على ذلك أن أخذت البحرين تظهر في الخرائط الرسمية الإيرانية بأعتبارها جزءاً من إيران [١] ، وفي حين غضت الولايات المتحدة الأمريكية الطرف عن إدعاءات حليفتها في البحرين شنت الحكومة البريطانية هجوماً عنيفاً على إيران ، واعتبرت هذه الإدعاءات ماسة بالمصالح البريطانية وتسيء للعلاقات البريطانية - الإيرانية ، وبينما تصدت حكومة المملكة العربية السعودية للمزاعم الإيرانية بحزم شديد وأسرعت في عقد إتفاقية الرياض عام ١٩٥٨م مع البحرين ، والتي أقرت أسس التعاون الإقتصادي فيما بينهما ، وعنيت بتوضيح الحدود والقبائل بين البلدين ، وكما أصدرت وزارة الخارجية السعودية بياناً أكدت فيه أن البحرين إمتداد لشبه الجزيرة العربية وجزء متكامل منها ، وأن شعب البحرين يرتبط بشعوب الأمة العربية ، وأن إنكار إيران لتلك الحقائق يعني إنكارها لأبسط المبادئ والحقائق الجغرافية والتاريخية [٢] ، وأنضمت الكويت إلى السعودية في تأييدها للبحرين ، وإزدادت العلاقات توتراً بين إيران وكلاً من البحرين والكويت والسعودية ، وأستمر هذا

---

[١] د. جمال ذكريا قاسم : العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربي على عهد السرة البهلوية (١٩٢٥-١٩٧٩ م) دراسة منشورة بمجلد العلاقات العربية الإيرانية ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٩٣م ،ص ١٤٢

- وعن الجذور التاريخية للإدعاءات الإيرانية في البحرين راجع :-
- د. جمال ذكريا قاسم : الإدعاءات الإيرانية في الخليج العربي ، أصول المشكلة وتطورها التاريخي ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد العشرون القاهرة ١٩٧٣م

[٢] **Al Bahrna, Hussein :"The Legal Status of The Arabian Gulf States"( University of Manchester, 1968) P. 164.**

وكذلك :-

- **David.E. Long: "The Impact of the Iranian Revolution on the Arabian Peninsula and The Gulf States.**
- **John Espoaito (Ed):" The Iranian Revolution Its Global Impact"(The Florida International University Press, 1990) P. 102-103.**

التوتر حتى نهاية الستينات ، وبالرغم من الفشل الذريـــع الـــذي منيــت بـــه السياسة الأمريكية في العراق إلا أنها كانت لا تزال تحقق تقدم ملموس فيمـــا يتعلق بالمملكة العربية السعودية التي تحتل موقعاً محورياً في الإســـتراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي (١) .

وقد تطورت بين البلدين علاقات خاصة تمثل بالنسبة لكل منها ضـــرورة إستراتيجية بحكم التوافق بين الدولتين حول عدد مـــن الأهـــداف الأساســـية ، فبينما يمثل أمن وإستقرار النظام السعودي الهدف الأول لصانعي القـــرار فـــي الرياض ، فإن هذا الإستقرار يمثل شـــرطاً لتحقيـــق هدفيـــن أساســـيين فـــي الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي والشـــرق الأوســـط علـــى إتساعه وهما ، ضمان إستمرار تدفق النفط الى الغرب بأسعار مناسبة ، وإبعاد النفوذ السوفيتي عن المنطقة ، بيد أن الهدف الثالث والذي لا زالت الولايـــات المتحدة تلح في طلبه حتى اليوم وهو ضمان أمن الكيان الإسرائيلي ، والـــذي ينتج عنه وجود العلاقات الخاصة مع إسرائيل يمثل تحدياً رئيســـياً لإســـتقرار العلاقات الخاصة الأمريكية السعودية (٢).

على أية حال فإن الإخفاق الذي كانت تواجهه الدبلوماسية الأمريكية فـــي مصر الناصرية كانت تحاول تعويضه في السعودية ، وقد شهد عـــام ١٩٥٨م تنشيط للإتفاقيات السعودية الأمريكية المبرمة بشأن التعاون العسكري ، وكمـــا أعلنت الولايات المتحدة تأييدها وحمايتها للمملكة العربيـــة الســـعودية ضـــد الأخطار الناصرية أو الهاشمية ، وبعد أن عزز الملـــك فيصـــل صلاتـــه مـــع

---

(١) أحمد فارس عبد المنعم : الدور السعودي في الإستراتيجية الأمريكية ، مقـــال منشـــور بمجلـــة السياسة الدولية ، العدد ٦٧ يناير ١٩٨٢م ص ٨٧.

(٢) **Peck, Malcolmc: "Saudi Arabia In U.S. Foreign Policy to 1958" (A Study in Sources and Determinants of American Policy, pH. D. Thesis Tufts University, 1970) P. 83.**

واشنطن سعى الى تحسين العلاقات مع مصر ، والتي كانت قد توترت بسبب تأييد السعودية لمبدأ إيزنهاور والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط .

وفي ١٨ أبريل ١٩٥٨م تعهد ولي العهد بأن السعودية لن تنضم الى مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة ، كما أنها في الوقت نفسه لن تنضم الى الإتحاد المنافس المشكل من العراق والأردن ، وكان عبد الناصر مستعداً لتحسين العلاقات مع السعودية ، لاسيما في ظل حاجته الى الدعم المالي السعودي ، وفي يوليو ١٩٥٨م أجتمع وزير الحربية المصري البكباشي عبد الحكيم عامر مع الملك سعود في جده ، وأعلن عامر لدى عودته الى القاهرة ، أن الدولتين قد توصلتا الى إتفاق كامل على معارضتها لإسرائيل .

وأستمر التعاون بين مصر والسعودية ورحبت الولايات المتحدة بهذا التعاون على إعتبار أنه يخدم إستراتيجيتها في المنطقة ، وسعت إلى تحسين علاقاتها مع عبد الناصر ، وقررت الإنسحاب من المواجهة معه ، وأحجمت واشنطن عن المحاولة الجدية لإعتراض سبيل الإنفتاح السعودي على عبد الناصر ما دام لم يحدث شيء من شأنه تغيير التوجه السعودي ، أو يهدد عمل شركة " أرامكو" في حقول النفط السعودي[١] .

## الولايات المتحدة والنزاع المصري- السعودي في اليمن.

كانت إدارة كيندي التي دخلت البيت الأبيض في يناير ١٩٦١م قد جاءت برؤية جديدة للسياسة الأمريكية أراد بها إدخال تغييرات جذرية على هذه السياسة ، وقد انطلق كيندي ومساعدوه من أن تأييد الوطنيين غير الشيوعيين قد يكون أفضل لتحقيق المصالح الأمريكية من تأييد النظم المحافظة وانعكس

---

[١]Pranger, Robert J: " Some Perspectives on Changing U.S. Relations in The Persian Gulf and Arabian Peninsula"(In Enver M. Koury (Ed), The Arabian Peninsula, Red Sea and Gulf Hyattsville Institute of Middle Eastern Affairs and North African, 1979) Pp. 9-17.

هذا في إنعقاد فحواه ، وأن استعادة الحراك للسياسة الأمريكية في المنطقة لا بد من أن يرتبط بإتجاه ودي من الناصرية [1] ، وغير أن هذه السياسة المتوازنة لإدارة كيندي تجاه مصر والسعودية ، لم تمنع البلدين من الصدام المباشر في أعقاب إنقلاب عسكري في اليمن في سبتمبر ١٩٦٢م أطاح بالملكية هناك إذ ساندت السعودية أتباع الإمام المخلوع ، وساند عبد الناصر النظام الراديكالي اليمني الجديد ولمدة خمس سنوات تقريباً خاضت فيها القوات المسلحة المصرية بمشاركة القوات الجمهورية اليمنية سلسلة من العمليات العسكرية الثانوية الرئيسية لتثبيت أركان النظام الجمهوري إزاء ما كان يتميز به من ضعف في قدراته الذاتية ، وما أحاط به من محاولات خارجية مستميتة لإجهاض تخوفاً من آثاره المحتملة في شبه الجزيرة العربية[2] ، وكان عبد الناصر يعتقد بوجود مؤامرة لتطويق النظم الثورية وبوجود دور محدد للسعودية في المخطط ، بحيث تستطيع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الإعتماد عليها في حماية نظام الحكم الذي ستوجده بريطانيا قبل إنسحابها ، ووصل الموقف بين السعودية ومصر إلى حافة الحرب ،

---

[1] Johns, Badeau:" The American Approach to The Arab World"( New York Harper And Row for The Council on Foreign Relations 1968 ) Pp. 22-23 .

- Johns. Badeau:" U.S.A and U.A.R.; A Crisis in Confidence " Foreign Affairs. vol. 43, No. Z. (January 1962) Pp. 280.
- راجع أيضا :- ودودة عبد الرحمن بدران : السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كيندي ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٧٣ ص١٧-١٨.

[2] Abid A. Al-Marayati: " The Problem of Yemen" (1, Foreign Affairs Reports, Published Monthly for The Indian Council of Word Affairs, vol., Xv, New Delhi; Saprau House, 12 December, 1965) P. 156.

- راجع أيضاً :-

د. أحمد يوسف أحمد تطور العمليات العسكرية المصرية في اليمن ، وبحث منشور في مجلة الفكر الإستراتيجي العربي ، وتصدر عن معهد الإنماء العربي ، والعدد الخامس أكتوبر ١٩٨٢م بيروت ص ٢١ وما بعدها

وقطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر واتهمت الطائرات الحربية والقطع البحرية المصرية بمهاجمة قرى على طول الساحل السعودي [١].

وكان الوضع السياسي في اليمن يستقطب الدبلوماسية الأمريكية نظراً لقرب اليمن من المصالح الأمريكية المهمة في السعودية وشبه الجزيرة عموماً، فضلاً عن الموقع الإستراتيجي لليمن على ساحل البحر الأحمر بالقرب من مدخله الجنوبي ، وما يمثله ذلك من أهمية للتجارة الأمريكية مع أقطار الخليج العربي ، بالإضافة الى مرور النفط الى حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا الغربية وشمال أمريكا عبر البحر الأحمر وقناة السويس [٢] .

وعلى الرغم من هذه الأهمية الإستراتيجية لموقع اليمن إلا أن الإختلاف كان على أشده فيّ دوائر صنع السياسة الخارجية في تحديد ماهية المصالح الأمريكية المتصلة بهذا الموضوع وكيفية حمايتها ، ومن ثم تحديد بدال السياسة المتاحة ، وفي البدء كان الإنطباع لدى الكونجرس الذي كانت علاقته بالرئيس كيندي متوترة أصلاً أن إخراج مصر من اليمن ووقف مغامرات عبد الناصر هناك يجب أن يكون الإهتمام الرئيسي ، وقد كان الكونجرس في موقفه هذا يعكس موقف رجال صناعة النفط العاملة في السعودية وباقي أقطار الخليج العربي ، والمجموعات الموالية لإسرائيل كذلك كانت وزارة الدفاع تشارك الكونجرس الرؤية لعدم إضعاف بريطانيا في عدن[٣] .

بيد أن وزارة الخارجية التي كانت تمثل إتجاهات كيندي كانت ترى أن المصالح الأمريكية المتضمنة هي تهديد إستقرار النظام السعودي بكل وزن

---

[١] Knauerhase, Ramon:" Saudi Arabia, A Brief History" (Current History, February, 1975) P. 83.

[٢] Manfred, W. Wenner:"Modern Yemen 1918-1966", Johns Hopkins University Studies in Historical and Political Sciences, Ser. 85, No, 1 (Baltimore, Md: John Hopkins University Press, 1967) P. 181.

[٣] Long , David:" The United States and Saudi Arabia, Ambivalent Allies"(Boulder; Westview Press, 1985) P. 70.

المصالح الأمريكية النفطية فيه ، ولم يكن ذلك التهديد ناشئاً عن إحتمال غـزو عسكري مصري لبُعد اليمن عن مراكز الحياة السعودية ، وبدرجة أكـبر عـن حقول النفط فضلاً عن عدم ظهور أي نيَّة مصرية في ذلك ، ولكنه أي التـهديد كان مترتباً على أن الثورة في اليمن والمواجهة المصرية - السعودية والتدخل السعودي ضد الثورة أمور قد تُعجل كلها بإهتزاز الحكومة السـعودية بدرجـة تفقد معها سيطرتها ، خاصة أن هناك فئات ساخطة ضد التدخل السعودي فـي اليمن ، قد تحاول إستغلال المناخ السابق للقيـام بعمـل ثـوري بنفسـها أو بمساعدة من الخارج[١] ، وقد انتهت وزارة الخارجية الـى أن خـير وسـيلة لحماية المصالح الأمريكية المهددة هي خلق موقف يمكن من حماية الإستقرار في السعودية ومنطقة الخليج العربي من التأثيرات المحتملة ، ويتمثـل هـذا الموقف في حصر الصراع اليمني بحيث تمنع إنعكاساته من الإنتشـار خـارج اليمن بما يعرض المصالح الأمريكية في السعودية للخطر[٢] .

وقد دعم هذا التصور للخارجية الأمريكية أن مصر كانت قد دخلت بقواتها العسكرية لدعم الثورة اليمنية ، وكانت الخبرة الأمريكية مع عبد الناصر تشـير إلى تجنب أي صدام مباشر معه على أساس أنه قد إلتزم بالدفاع عن اليمـن، وأن أي ضغط شديد يتعرض له لن يؤدي إلا الى المزيد من التشدد والتطـرف، وأنه من الممكن أن تسعى الخارجيـة الأمريكيـة لإقنـاع السـعودية بوقـف المساعدة والتأييد للملكيين حتى يتسنى لعبد الناصر الإنسحاب من اليمن ، وقد بنت الخارجية الأمريكية هذه الرؤية الإستراتيجية بعد أن كـانت دول الكتلـة الشيوعية قد اعترفت على الفور بالنظام الجمهوري ، وكان هذا يعني أن عداء

---

(١) Kattan , Gahizi M :Op Cit: P. 82-85.

(٢) Badeau:" The American Approach To The Arab World" Pp. 132-135; The United States Assistant Secretary of State Philips Talbot to Senator Hick Enlooper.' in; D.C. Watt, James Magell and Cornelia Nararie. Eds. Documents on International Affairs' 1963 (London; The Royal Institute of International Affairs' 1973) Pp.333, and Schmidt, The Civil War in Yemen. P. 127.

السياسة الأمريكية للنظام الجديد سوف يؤكد الإستقطاب التقليدي في المنطقة بين قوى للتقدم يدعمها الإتحاد السوفيتي وقوى تقليدية ترتبط بها الولايات المتحدة ، وهي في هذه الحالة ممثلة بنظام وأنه لا مستقبل له ، وكان هذا الوضع في حال حدوثه يتعارض مع المصلحة الأمريكية الأساسية في تقليص النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط [١] ، وهكذا بدت إدارة كيندي أنها عازمة على اتباع مسلك توفيقي تجاه الصراع اليمني ، ومن ثم أرسل كيندي لعبد الناصر رسالة في ١٧ نوفمبر ١٩٦٢م مقترحاً أن تؤكد الجمهورية اليمنية علناً عزمها على إحترام التعهدات والإلتزامات الدولية والسعي لإعادة العلاقات الودية مع جيرانها الى مجراها الطبيعي ، وصرف جهودها الى الشئون الداخلية ، وبعد ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تعترف فوراً بجمهورية اليمن [٢] .

وقد رد عبد الناصر على كيندي رسالة أوضح فيها قبوله دون تردد لإقتراح كيندي شارحاً أن مصر لا تؤمن بفرض الثورة من الخارج وفي ١٨ ديسمبر أصدرت الحكومة اليمنية الجمهورية بياناً إلتزم حرفياً بإقتراحات كيندي ، كما صدر في القاهرة بيان يؤكد كل ما جاء في البيان اليمني ، وفي اليوم التالي صدر بيان بالإعتراف الأمريكي بالنظام الجمهوري في اليمن ، وأشار صراحة الى أن تعهد الحكومة اليمنية بإحترام الإلتزامات الدولية للحكومة الأمامية يشمل معاهدة صنعاء مع الحكومة البريطانية [٣].

---

[١] د. أحمد يوسف أحمد : السياسة الأمريكية ومحاولة إحتواء الثورة في اليمن الشمالية (١٩٦٢-١٩٦٧ م) بحث منشور بمجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٠ ، السنة ٥، يونيو ١٩٨٢م ص ٦٩-٧٩.

[٢] Badeaue: Op Cit: P. 137 .

[٣] "U.S. Recognizes Government of Yemen Arab Republic" U.S. Department of State Bulletin, vol. 48, 1228(7january1963)Pp.11-13(Department Statement Press Release 739, Dated December 19). =

بيد أن هذا الإعتراف الأمريكي بالجمهورية اليمنية كان يمثل في حقيقته خذلاناً لسياسة المملكة العربية السعودية في المنطقة ، وربما تكون لأول مرة تطغى الإعتبارات السياسية والإستراتيجية على الإعتبارات الإقتصادية في العلاقات بين أمريكا والسعودية ، ولم تكن الحكومة السعودية عاجزة عن إدراك ذلك ، فأعلنت بأنها لن تجدد العمل بإتفاقية مطار الظهران عندما أبلغ وزير الخارجية السعودي يوم ٢٥ ديسمبر عام ١٩٦٢م السفير الأمريكي في جدة بأن حكومته لا تنوي تجديد الإتفاق المعقود بينها وبين أمريكا بشأن مطار الظهران [١] ، وفيما أعتبرته الحكومة السعودية الرد المناسب على أحداث اليمن[٢] ، ولم ترد الولايات المتحدة أن توسع شقة الخلاف مع المملكة العربية السعودية ، وأخطرتها رسمياً بعزم الولايات المتحدة على الدفاع عن سلامتها الإقليمية[٣] ، كما بدأت الولايات المتحدة تنفيذ العنصر العسكري في سياسة

---

= عبد الله بن أحمد الثور : ثورة اليمن ١٣٦٧-١٣٨٧ هـ / ١٩٤٨-١٩٦٨م سلسلة دراسات يمنية القاهرة : دار البنا ١٩٦٨ ،ص. ١٣٧

- جريدة الأهرام المصرية العدد ١٩٦٢/١٢/١٦م

(١) أمين سعيد : المرجع السابق ص. ١٩٤.

(٢) لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تسوء فيها العلاقات السعودية الأمريكية ، فقد مرت تلك العلاقات بأزمة سابقة في الفترة ما بين ١٩٥٣-١٩٥٧م وذلك بسبب غموض الموقف الأمريكي إزاء المشاريع الإنجليزية الهاشمية ، بالإضافة إلى اختلافا سياسة البلدين تجاه عبد الناصر ، بعد توالي صعود المد القومي وتأييد الملك سعود لعبد الناصر في الوقت الذي كانت الحكومة الأمريكية تنظر إلى الملك سعود باعتباره القوة المؤثرة في الشرق الأوسط ورأس الرمح في محاربة الشيوعية في المنطقة بالإضافة إلى طلبات الملك المتكررة برفع سعر النفط وتحسين نظم استغلاله إلا أن هذه الخلافات لم تحل دون تعزيز التعاون العسكري بين البلدين ، جدير بالذكر أن الحكومة البريطانية والأمريكية كانت تعلقان أهمية كبرى على الدور الذي يمكن أن يلعبه الملك باعتباره الشخصية القادرة على مواجهة عبد الناصر ومحاربة الشيوعية في الشرق الأوسط ، راجع ملحق رقم ( ٢ ).

(٣) U. S. Support For Saudi Arabia' U. S. Department of State Foreign Policy Briefs, vol. 12, No. 14 (21 January 1963).

تطويق الصراع اليمني بإرسال سرب مقاتل من الطائرات الأمريكية للطيران فوق الرياض فيما وصف بأنه زيارة ودية ، ولكن الدلالات العسكرية لهذه الزيارة كانت واضحة لعبد الناصر [1] ، و لم تكن الإجراءات الأمريكية السابقة كافية لحماية السعودية ـ فإعلان النيات و تظاهرات القوة العسكرية يمكن أن تضع الولايات المتحدة في موقف حرج من الناحية السياسية في حال تعرضها لتحد حقيقي ، ولا سيما وأن البعثة الأمريكية كانت لا تزال منخرطة بعمق في تدريب القوات المسلحة السعودية ، كما أن حرية وصول شركة " أرامكو" إلى حقول النفط السعودية كان لا يزال يعتبر أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمصالح الحيوية للولايات المتحدة ، ولا ترغب واشنطن في أن ترى هذا الهدف معرضاً للخطر ، هذا بالإضافة الى أن أهمية الولايات المتحدة سوف تهتز في نظر الحكام في منطقة الخليج إذا ما أخفقت الدبلوماسية الأمريكية في إيجاد مخرج ملائم لأزمة اليمن ، وكانت الإدارة الأمريكية قد أستوعبت الدرس جيداً وأستوعبت ما قصدته الحكومة السعودية من إلغاء العمل بإتفاقية الظهران ، وأن مصالحها في المملكة والخليج أصبحت بالفعل معرضة للإنهيار إذا ما وقفت بقوة بجانب المملكة فأصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في ٣ يناير ١٩٦٣م إستنكاراً علنياً للهجمات الجوية المصرية ، وشددت على الإهتمام الأمريكي بالحفاظ على سلامة السعودية ودعت الوزارة تحديداً الى الفصل بين القوات المتحاربة في اليمن وإنسحاب الوحدات العسكرية الأجنبية ( المصرية ) كما أعلن بيان وزارة الخارجية أن هناك مصلحة أمريكية في الحفاظ على السلامة الإقليمية للسعودية والدول الأخرى في المنطقة [2] .

---

- Holden , David: "At Cross- Purposes in The Sands of Yemen" The Reporter, February, 14 , 1963, Pp. 37-40.

[1] William ,Quaint: "United State Policy In The Middle East" Constraints And Choices In Pauly. Hammond and Sindey S. Alexander, Eds. Political Dynamics in The Middle East (New York; American El sever, 1972) P. 532-533.

[2] U.S .Urges Disengagement of Foreign Forces in Yemen Conflict; U.S. Department of State Bulletin, vol. 48 No. 1230 (21 January 1963) Pp. 90 – 91.

وكان من المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة ببذل مزيد من المساعي بين القاهرة والرياض لإنهاء خلافاتهما حول اليمن بيد أن إغتيال الرئيس الأمريكي جون كيندي في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣م ، ومجيء جونسون إلى الحكم كان يمثل عودة كاملة الى السياسات التقليدية الأمريكية ، بحيث انتهت فترة الهدوء النسبي في العلاقات المصرية الأمريكية ، وبدأت هذه العلاقات في التدهور المنتظم ، وهو الأمر الذي كان له إنعكاساته على مسألة اليمن ، إذ غيرت الولايات المتحدة من سياساتها تجاه الصراع لا سيما بعد التطور الإيجابي في العلاقات المصرية السوفيتية إعتباراً من مايو ١٩٦٤م .

وكانت تلك السياسة الجديدة نابعة - بالإضافة الى إخفاق محاولات التسوية من إعتبارات مواجهة المد القومي العربي للمحاولات الغربية لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بما يضمن للمصالح الغربية الإستمرار فيها بعد الإنسحاب البريطاني من جنوب اليمن ، بما في ذلك قاعدة عدن- الذي كان قد أعلن رسمياً في ٢٢ فبراير ١٩٦٦م انه لن يتجاوز بداية عام ١٩٦٨م بحسب تقارير الأمم المتحدة[١] ، ومن ثم أصبح من الضروري أن ينتهي التدخل المصري في اليمن في أسرع وقت ممكن قبل أن يجني هذا التدخل ثماره في شبه الجزيرة العربية و منطقة الخليج العربي ، ولما كان التدخل العسكري الغربي المباشر في شبه الجزيرة العربية من الصعوبة بمكان بل وأحد المحرمات الدولية في ذلك الوقت ، بدا أن الحل الأمثل في توجيه ضربة عسكرية قوية ضد مصر تمثلت في عدوان إسرائيل في يونيو ١٩٦٧م ، ذلك أن ضرب مصر عسكرياً لإنهاء تدخلها في اليمن لم يكن يمثل مصلحة غربية فحسب بل كان مصلحة إسرائيلية أساسية أيضاً [٢] ، لأن الإنتصار المقصود

---

[١] Allan ,James: "The Political of Peace- Keeping" (Studies In International Security, 12 , London; Praeger For The Iss, 1969 ) Pp. 109-110.

[٢] د. احمد يوسف احمد : الدور المصري في اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧م الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨١م ص. ٤٣٦-٤٦٠. =

للسياسة المصرية في شبه الجزيرة كان يمثل خطراً حقيقياً على أمن إسرائيل من إحتمال بروز تجسد الحركة القومية العربية في دولة عربية كبرى ، فضلاً عن تحكم قوى ثورية عربية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، بما يغلق المنفذ الإسرائيلي الى هذا البحر تماماً ، وبالإضافة لرغبة إسرائيل في أن تكسر حصار القاهرة لخليج العقبة ، وهكذا إلتقت المصلحة الغربية والمصلحة الإسرائيلية في توقيت الضربة العسكرية لمصر في يونيو ١٩٦٧م(*) ، كما دخلت عوامل أخرى غير الحفاظ على سلامة السعودية الإقليمية في حسم النزاع في اليمن .

وخلال أزمة اليمن كانت العلاقات المصرية السعودية تمر بفترات تهدئة لا سيما في أعقاب تولي الرئيس الأمريكي ليندون جونسون ، ففي يناير ١٩٦٤م حضر الملك سعود إجتماعاً لزعماء العرب في القاهرة ، وإستقبله عبد الناصر بحفاوة بالغة ، كما وافق الأمير فيصل على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة في مارس ١٩٦٤م[1] ، بيد أن إصرار المملكة العربية السعودية على

---

= - محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعالم ، دار النهار بيروت ١٩٧٢ ص. ٣١٠

(*) ليس صحيحاً ما ذهبت إليها المصادر الأمريكية من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن متورطة في هذا الصراع ، وأنها لم يكن لها يد في العدوان الإسرائيلي على دول المواجهة في يونيو ١٩٦٧م ، والواقع أن الولايات المتحدة قد قادت دول التحالف الغربي لا سيما بريطانيا وكندا في توجيه سياسة صراعيه عدائية إزاء مصر في أزمة ١٩٦٧م ، على الرغم من إدعاءاتها بأنها تعمل من أجل السلام ومناشدتها الأطراف المعنية ضرورة ضبط النفس حتى لا ينفجر الموقف في الوقت الذي كانت تعارض فيه التحركات المصرية من دفع الحشود العسكرية الى سيناء وسحب قوة الطوارئ الدولية ، وإغلاق خليج العقبة ، لمزيد من التفاصيل حول الدور الأمريكي في أزمة ١٩٦٧م راجع الفصل التالي من هذه الرسالة ، وعن المصادر التي تنفي الدور الأمريكي راجع :-

- **Benson, Leegrson: "Saudi American Relations" (University Press Of America, 1981) P. 85.**

[1] **Sheean, Vincent: "King Faisal's First Year ,Foreign Affairs, September 1966) P. 305.**

التعاطي مع السياسة الأمريكية في المنطقة كان أشد ما يغضب عبد الناصر ، ويجعله يستمر في دعم النظام الجديد في اليمن .

ومن ناحية أخرى فقد أفرز الصراع العربي - العربي في اليمن ، مزيدا من التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والمملكة في ظل إستعداد إدارة جونسون لبيع كميات وفيرة من الأسلحة للشرق الأوسط ، وتم في ديسمبر ١٩٦٥م بيع كميات من الأسلحة والطائرات النفاثة الحديثة بقيمة ١٠٠ مليون دولار الى السعودية ، وبالإضافة إلى بيع مركبات لإستخدام القوات المسلحة السعودية تقدر قيمتها بنحو مائة مليون دولار في سبتمبر ١٩٦٦م إثر زيارة الملك فيصل لواشنطن في يونيو من نفس العام .

غير أن الموقف العروبي السعودي قد تجلى واضحا في ٥ يونيو ١٩٦٧م عندما نحي الملك فيصل جانبا نزاعه مع عبد الناصر ، وتعهد بتقديم المساعدة له ضد الهجمات الإسرائيلية ، وكانت مشاركة القوات السعودية المتمركزة في الأردن في القتال الذي دار بين الوحدات العربية والقوات الإسرائيلية أكثر من مجرد خطوة رمزية ، ومع ذلك فقد أمتنع الملك فيصل عن القيام بأي أعمال قد تضر بالمصالح الحيوية الأمريكية بشكل خطير ، وعلى عكس معظم الدول العربية لم تقطع السعودية العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، كما أعطى السعوديون شركة أرامكو الضوء الأخضر في ١٠ يونيو ١٩٦٧م لإستئناف عملياتها في السعودية ما دام البترول لا يتم إرساله الى أمريكا وبريطانيا [1] ، وكما شهدت السنوات التي أعقبت أزمة يونيو ١٩٦٧م زيادة

---

[1] United State Congress, Senate. Special Committee Investigating The National Defense Program Petroleum Arrangements With Saudi Arabia, Hearing Part 41, $80^{TH}$ Congress, 1 St Session, (Washington D. C.Governments Printing Office, 1967) Pp. 2-3.

- United State Senate Report of Sub -Committee Concerning Investigations Overseas, Section 1, Petroleum Motors, Report No. 10, Part 15 $78^{TH}$ Congress, $2^{nd}$ Session, Washington D. C. Governments Printing Office, 1967, Pp. 5-7.

ضخمة في المشتريات السعودية للأسلحة الأمريكية ، وكما شهدت زيادة كبيرة في العلاقات الثنائية بين البلدين ، وفي نفس الوقت أحتلت السعودية أولوية أعلى في الإعتبارات الحاكمة لسياسة واشنطن المالية ، كما أن المملكة سعت من جانبها الى إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ، وأنها لم تعد مكرهة على تبرير علاقاتها المتسعة مع الولايات المتحدة أو الدفاع عن نفسها بهذا الصدد، لا سيما بعد أن توصل عبد الناصر والملك فيصل الى تسوية لخلافاتهما في أغسطس ١٩٦٧م ، وافق الأخير بموجبها على تقديم مساعدات مالية الى مصر ، وبالمقابل وعد عبد الناصر بوقف الهجوم الدعائي ضد الأسرة المالكة السعودية .

ومن خلال تجربتي العراق ١٩٥٨ واليمن ١٩٦٢ وخبرتها التاريخية مع مصر الناصرية منذ عام ١٩٥٢م نستطيع القول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نظرت نظرة عدم إرتياح إلى الثورات الوطنية وحركات التحرر الوطني في المنطقة ، ذلك أن هذه الثورات لم تقضي على حكومات موالية للغرب فحسب ، بل أقامت حكومات أنتهجت بصورة عامة سياسة ودية تجاه الإتحاد السوفيتي وأقامت علاقات وثيقة معه ، وإتخذت موقفاً ، يمكن وصفه بالبرود في أحسن حالاته ، تجاه الغرب عموماً ومشاريعه السياسية والعسكرية في المنطقة ، وللتعبير عن نظرتها إزاء هذه الحكومات فإن الولايات المتحدة وصفتها بالحكومات ( المتطرفة ) مقابل صفة الإعتدال التي درجت على استخدامها للدلالة على الحكومات المرتبطة بعلاقات ودية ووثيقة مع الولايات المتحدة والدول الغربية .

## سياسة الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اشركت بريطانيا صاحبة النفوذ الفعلي في مشروعاتها الدفاعية التي عملت علي تنفيذها منذ نهاية الحرب

العالمية الثانية ، وعلى الرغم من إنهيار مركز بريطانيا العسكري في الشـرق الأوسط بعد جلائها عن مصر عام ١٩٥٤م ، ثم ما ترتب على فشل العـدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦م إلا أن الولايات المتحدة كانت لا تزال تعترف لبريطانيا بأفضليتها في التفوق السياسي والعسكري في المنطقة ، والتزمت بأن تمد لـها يد المساعدة للدفاع عن إستراتيجية شرق السويس الدفاعية ، والتي تقضـي بالتركيز على القواعد العسكرية في شرق السويس ، وتضمنت هذه السياسـة في الكتاب الأبيض الذي صـدر عـن وزارة الدفـاع البريطانيـة فـي عـام ١٩٥٧م[1]، ويبدو أن هذه الإستراتيجية البريطانية قد تميزت بتحولها التدريجي من قاعدة عدن الى التوسع في إقامة قواعد في الخليج العربـي بعـد عـام ١٩٥٦م ، ومن ذلك البدء في إنشاء مطار مدني في قاعدة المحرق وفي إحدى جزر البحرين الكبيرة .

كما أقيمت في عام ١٩٦٢م قاعدة الهملة التي تقع في الجزء الجنوبـي الغربي من مدينة المنامة ، بالإضافة الى مطار الصغير ، كما أقيمـت قـاعدة جوية وبرية في جزيرة مصيرة على ساحل عمان ، بالإضافة الى توسيع قاعدة الشارقة ، كما اشتركت البحرية الأمريكية والبريطانية فـي إسـتخدام قـاعدة الجفير في البحرين ، فضلاً عن قواعد أخرى أنشأتها بريطانيا فـي مسـيعيد ومليحة ودخان في قطر ، وهكذا اعتبر التوسع في إقامـة القواعـد البريـة والبحرية والجوية في الخليج [*] بمثابة تعويض عـن تصفيـة قـاعدة قنـاة

---

[1] د. جمال ذكريا قاسم : الخليج العربي (١٩٤٥-١٩٧١) مرجع سبق ذكره ص ٣٢٠- ٣٢١.

[*] إستراتيجية القواعد العسكرية إستحدثت بعد التغيـير الجـذري للاسـتراتيجية الدوليـة نتيجـة لإختراع السلاح النووي والصواريخ عابرة القارات ، ونتيجة للحرب الباردة التي كـان لـها أكـبر تأثير في السياسة الدولية ، وقد أفرزت إستراتيجية القواعد العسكرية سياسة دوليـة جديـدة هـي سياسة عدم الإنحياز والحياد الإيجابي ، تلك السياسة التي من أهدافها تصفية القواعد العسـكرية . التي أقيمت في البلاد الأجنبية ، قد أبا ميثاق الأمم المتحدة قيام الأحلاف العسكرية ، وما يتبع ذلـك من إقامة القواعد العسكرية في أقاليم الدول المتحالفة لحماية الأطراف المتحالفين مـن سياسـة=

السويس من ناحية والقلاقل المتزايدة التي أخذت تتعرض لها بريطانيا في جنوب اليمن من ناحية أخرى.

وقد تركزت إستراتيجية شرق السويس على الخليج العربي والقواعد البريطانية هناك في البحرين ومصيره والشارقة ، بعد أن قررت بريطانيا تصفية قاعدتها العسكرية في عدن ونقلها الى الخليج العربي ، والواقع أن ضياع قاعدة قناة السويس ولجوء بريطانيا الى تصفية قاعدتها في عدن والمخاطر التي تواجها السياسة البريطانية من جراء الحركات العربية القومية قد انعكس على إتجاهات السياسة البريطانية .

وفرض عليها نوعاً من إعادة النظر في المدركات التي تحكم سلوكها السياسي ، بعد أن بدأت بريطانيا تعي واقع حالها المتدهور ، وما ترتب عليه من تراجع في النفوذ وعدم القدرة على التصرف بالأحداث الدولية بالقوة والإرادة نفسها التي كانت تمثلها ، وإذا ما أردنا أن نضع سقفاً زمنياً لذلك فبوسعنا أن نشير إلى الرسالة الهامة التي بعث بها المستر سيشل (السكرتير في السفارة البريطانية في واشنطن ) إلى المستر لوي هندرسون ( مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وأفريقيا )في ٢١ فبراير ١٩٤٧ م حيث جاء فيها " أن صيغة السلام البريطاني التي سادت العالم ولفترة طويلة قد أتت

---

=العدوان التي قد تصدر من الدول المعادية ، بيد أن إستراتيجية القواعد العسكرية قد أتهمت دول العالم الثالث بالجانب السلبي من معركة التحرر ، وهو تصفية الإستعمار تصفية القواعد العسكرية ، دون أن توجه الإهتمام اللازم نحو الجانب الإيجابي لتلك المعركة ، وهو علاج الفساد والتخلص من التجزئة التي يخلفها الإستعمار فالعبرة ليست بتصفية القواعد العسكرية بقدر ما هي بكيفية الإفادة من تلك القواعد العسكرية لتدعيم مركز الدول التي أقيمت فيها تلك القواعد لكي تصبح قادرة على حماية نفسها وحماية قواعدها راجع:-

- د. بطرس بطرس غالي : القواعد العسكرية والأمم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية العدد ، ٨ أبريل ١٩٦٧ ولنفس المؤلف راجع : السياسة والإستراتيجية في المحيط الهندي ، السياسة الدولية العدد ٢ أكتوبر ١٩٦٥م ص ٦٢-٧٣.

الى نهايتها وأن على الولايات المتحدة منذ أن تتولى مسئولية الدفاع عن العالم الحر وأخطار الشيوعية "[1] .

وقد تضمنت هذه الرسالة إعترافا صريحا عن حالة الضعف والترهل الذي أصاب الدولة البريطانية ، كما أنها عكست الإدراك السياسي الجديد لبريطانيا في ضوء المتغيرات الدولية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .

بيد أن الضعف السياسي الذي كانت تجابهه بريطانيا كان يقابله تشبثها بالمصالح الإقتصادية البريطانية لا سيما في منطقة الخليج العربي ، ولم يلبث الرأي العام البريطاني أن اكتشف أن دولا أخرى مثل اليابان وأسبانيا تستثمر أموالها في بترول الخليج ولها مصالح إقتصادية فيه دون أن تكون لها هناك جيوش أو قواعد عسكرية ، ومن ثم كانت الغالبية العظمى من نواب البرلمان ترى ضرورة تصفية القواعد البريطانية شرق السويس[2] .

بيد أن الحكومة البريطانية بررت سياساتها بأنها إذا إنسحبت من الخليج فسيبرز خطر حقيقي نتيجة نشوب صراعات بين إمارات الخليج وبين جاراتها الأكبر حجما مما يحيل المنطقة الى حالة من الفوضى ، ويفتح المجال لمزيد من الإضطرابات [3] ، وكما أن المسألة ليست إقتصادية محضة ، وبل إن هناك إعتبارات سياسية تحتم على بريطانيا بقاءها شرق السويس ، ومن بين هذه الإعتبارات إلتزامها نحو الحلف المركزي والإرتباطات بمعاهدات مع بعض الحكام الوطنيين .

---

[1] مايلزكوبلاند ، لعبة الأمم ، ترجمة مروان خير ، مكتبة الزيتون بيروت ١٩٧٩ ص ٦٦ .
وكذلك :- بريجنسكي : أوهام في توازن القوى ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ١٩٧٩م ص ٥٠.

[2] د. صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي ص ٣٦٦.

[3] **Laquer ,Walter :"The Struggle for The Middle East, The Soviet Union and Middle East 1958-1968" London, P. 113.**

وأمام ضغط الرأي العام البريطاني أصدرت وزارة الدفاع البريطانية كتاباً أبيض جديد في عام ١٩٦٧م متضمناً تخفيض القواعد العسكرية البريطانية من شرق السويس ، كما تولدت قناعة لدى الحكومة البريطانية بأن الوجود العسكري التقليدي أصبح غير ذي جدوى ، وأنه من الأفضل أن تعالج مصالحها على أساس تفاهم بينها وبين حكام المنطقة ، وهذا التفاهم يقوم على إحلال معاهدات صداقة بدلاً من السيطرة العسكرية المباشرة[١] .

وكان رائدها في ذلك الأسلوب الناعم الذي انتهجته الولايات المتحدة في سعيها للوصول إلى حكام المنطقة لا سيما المملكة العربية السعودية ، وإذا أخذنا بعين الإعتبار المتغيرات الإستراتيجية والإقتصادية والسياسية التي أشرنا إليها من قبل ، نستطيع أن ندرك أن الإنسحاب البريطاني هو المخرج الطبيعي من هذا المأزق البريطاني الذي ظل يؤرق وجودها منذ عقدين من الزمان ، وليس صحيحاً أن قرار الإنسحاب كان مفاجأة ، أو غير مبرر كما تشير الى ذلك العديد من الدراسات[٢]، وإنما كان بمثابة وضع نهاية لعصر إستعماري طويل لمنطقة الخليج دام ما يقرب من مائة وسبعين عاماً ، وعلي وجه التحديد منذ عام ١٧٩٨م حينما إرتبطت المصالح السياسية والإستراتيجية البريطانية لأول مرة بالخليج العربي، وسياسة الانسحاب البريطاني قد ظهرت لأول مرة في فبراير ١٩٦٦م عندما أعلن وزير الدفاع البريطاني آنذاك دينيس هيلي عن

---

[١] A. W. Ward and G. P. Gooch, The Cambridge History of British Foreign Policy, vol. 5, New York, 1969. Pp. 320-321.

[٢] من الدراسات التي أعتبرت أن سياسة الإنسحاب البريطاني من الخليج كانت مفاجأة ما يلي :-

- عصام عبد الحسين نومان الرليمي : السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي ،رسالة ماجستير ، غير منشورة معهد البحوث والدراسات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، جامعة الدول العربية ،مارس ١٩٨٨م ص. ٤٨.
- د. صلاح العقاد : المصدر السابق ص. ٣٦٦.
- راؤول دولكورد : الأمن والاستراتيجية في الخليج العربي ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ١٩٨٥ ص. .

مراجعة شاملة لسياسة الدفاع البريطانية تستهدف خفض الإلتزامات العسكرية البريطانية خارج أوروبا وخصوصاً شرقي السويس ، وأعلن أن بريطانيا ستنسحب من عدن مع نهاية عام ١٩٦٨م ، وأعتبر ذلك الإعلان تخلياً عن الإلتزامات البريطانية التاريخية تجاه الأنظمة الصديقة لها ، وبالفعل إنسحب البريطانيون في نوفمبر ١٩٦٧م وإستلمت الجبهة القومية لتحرير اليمن الجنوبية بقيادة قحطان الشعبي زمام الأمور في عدن[1]، وفي إجتماع لمجلس وزراء حكومة العمال البريطانية في ٤ يناير ١٩٦٨م تم الإتفاق على تخفيض النفقات البريطانية في الخارج ، وأن تتخلى بريطانيا على أساس ذلك ، عن إلتزاماتها العسكرية في الشرق الأقصى والمناطق الواقعة شرقي السويس ، وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي ، كما اتفق الوزراء على أن يكتمل سحب القوات البريطانية من هذه المناطق ، قبل الانتخابات العامة ، في عام ١٩٧١م ، وحدد شهر مارس ١٩٧١م كحد أقصى للانسحاب ، ولم تكن مهمة إطلاع شيوخ الإمارات في الخليج بقرار الإنسحاب سهلة لا سيما وأنهم قد حصلوا على تطمينات بريطانية بأن قرار الإنسحاب من عدن لن يؤثر على الوضع

---

(1) تضاربت الآراء حول أهمية قاعدة عدن بالنسبة للإستراتيجية البريطانية والغربية ، فالمختصون في شئون الشرق الأقصى أكدوا على أن هذه القاعدة تمثل أهمية خاصة للدفاع عن الخليج العربي ، بينما تبرر حكومة لندن ذلك بإستراتيجية شرق السويس ، وهذا الخلاف برز بوضوح بعد عدوان ١٩٥٦م عندما تأثر مركز بريطانيا وتهددت سيادتها ، ويبد أن الحكومة البريطانية أصرت على أهمية عدن في محاولة لإقناع الرأي العام بأنها أستخدمت كنقطة إنطلاق لعمليات ذات مغرى سياسي بعيد ، كما حدث في سنة ١٩٦١م عندما أرسلت قوات بريطانية من عدن إلى الكويت لمنع تنفيذ التهديد الذي أطلقه عبد الكريم قاسم بضم الكويت ، وعندما استقلت كينيا نقل مقر قيادة الشرق الأوسط من نيروبي إلى عدن ، بالرغم من هذه الأهمية الإستراتيجية لقاعدة عدن ، وإلا أن بريطانيا قد إنسحبت منها في إطار سياسة عامة تهدف إلى تغيير شامل في السياسة البريطانية تجاه الشرق الأوسط على نحو سنوضحه في المتن لاحقا ، راجع :-

- د. وحيد رأفت : دراسة ووثائق حول إتحاد الإمارات العربية في الخليج العربي ، ورسائل الجمعية المصرية للقانون الدولي : الرسالة (١٩) المجلد (٢٦) القاهرة ١٩٧١ ، ص. ١ وما بعدها .
- د. صلاح العقاد : المشرق العربي المعاصر ، مرجع سبق ذكره ص. ٥٦٧-٥٦٨.
- د. حامد ربيع ، الأبعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ١٩٨٣ ص. ٥-١٠.

العسكري البريطاني في الخليج العربي ، وأوكلت مهمة نقل القرار البريطاني التى المنطقة إلى غورنوي روبرتس الوزير بوزارة الخارجية البريطانية ، فألتقى بشاه إيران في ٧ يناير ١٩٦٨م ، وبحكام المنطقة في ٩ يناير ، ثم بالملك فيصل بن عبد العزيز في العاشر منه ، وحاول التأكيد للجميع بأن المسألة المالية كانت السبب الرئيسي لتخلي بريطانيا عن إلتزاماتها العسكرية في الخليج[١] ، وحين ذكر المسئول البريطاني أن تكلفة البقاء العسكري البريطاني في الخليج هي بحدود ١٢ مليون جنيه إسترليني ، عرض الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، حاكم أبو ظبي ، إستعداده لتوفير ذلك المبلغ من المدخلات النفطية لبلاده بالتعاون مع بقية الإمارات .

وكرر الشيخ راشد بن سعيد المكتوم العرض نفسه بعد أسبوعين ، مؤكداً أن الإمارات الأربع ، وهي أبو ظبي ودبي وقطر والبحرين مستفيدة بشكل أساسي من الوجود العسكري البريطاني ، ومن ثم فهي مستعدة لتوفير تلك التكاليف[٢] .

كما تزامن مع زيارة غورنوي روبرتس للخليج زيارات بريطانية عديدة للدول المعنية بقرار الإنسحاب ، منها الولايات المتحدة الأمريكية التي ذهب إليها جورج براون وأطلع الإدارة الأمريكية بالقرار البريطاني ، وكانت نتيجة تلك الزيارة تصاعد الشعور بضرورة تأجيل الإنسحاب [*]، كما حاول عدد من

---

[١] A. S. Klieman:"Foundation of British Policy in The Arab World"(Baltimore: The Johns Hoskins, 1970) P. 57.

- وكذلك :-

- P. Derby:" British Defense Policy East of Suez 1947-1968"London, 1973. Pp. 304-310.

[٢] د. سعيد الشهابي : البحرين (١٩٢٠-١٩٧١) قراءة في الوثائق البريطانية ،دار الكنوز الأدبية ، بيروت ١٩٧٦ ص. ٢٨٧-٢٨٨.

[*] تشير بعض المصادر أن روبرتس أثناء تبليغه لحكام أقطار الخليج بقرار الإنسحاب قد عرض عليهم فكرة قيام منظمة دفاع مشترك بين إيران والكويت والسعودية للدفاع عن منطقة الخليج = =

الوزراء إقناع الحكومة بتبديل القرار في ١٥ يناير ، ولكن كل ما حصلوا عليه من تنازلات كان يتمثل في تأجيل الإنسحاب الى ديسمبر ١٩٧١م[١] .

وفي ١٦ يناير ١٩٦٨م أعلن رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسون في مجلس العموم عن تخفيض كبير في نفقات الحكومة ، وشملت هذه التخفيضات النفقات العسكرية والمدنية ، وكان يهدف من ورائها الى توفير حوالي ٣٢٥ مليون جنيه في عام ١٩٦٨م - ١٩٦٩م ، و ٤٤١ مليون جنيه في عام ١٩٦٩م - ١٩٧٠م ، ولتحقيق ذلك طرحت الحكومة عدداً من الإجراءات منها التعجيل بالإنسحاب من شرق السويس ، وسحب كل القوات البريطانية من الشرق الأقصى ما عدا " هونج كونج " مع نهاية العام ١٩٧١م بدلاً من منتصف السبعينات كما كان مخططاً له سابقاً ، ومن الخليج العربي في الموعد نفسه كما يخفض عدد الطائرات في قبرص [٢] .

ولعل قلق الحكومات الخليجية سبب قرار الإنسحاب البريطاني كان يعود لخشيتهم من تخلى بريطانيا عن معاهدات الحماية التي عقدتها مع المنطقة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وتطورت هذه المعاهدات بحيث إرتبطت تلك الإمارات سياسياً وعسكرياً بالوجود البريطاني ، ولم تلبث الدوائر الرسمية البريطانية، وأن أوضحت أن سياسة الإنسحاب ستشمل إنهاء الوجود العسكري وإلتزامات بريطانيا السياسية بما في ذلك شئون الدفاع والعلاقات الخارجية [٣]،

---

عندما تنسحب القوات البريطانية، بيد أن السعودية والكويت قد عارضتا قيام مثل هذا الحلف الذي يتعارض ومقتضيات العصر الذي لفظ بدوره سياسة الأحلاف راجع :-

- د. جمال ذكريا قاسم : الخليج العربي ( ١٩٤٥-١٩٧٣) ص. ٣٣٠-٣٣١

(١) - Delcorde, Raoul: "La Securite et La Stratigie Dans le Golfe Arabo-Persique" (Ed. Le Sycomore, Paris, 1983) P. 37.

(٢)- Holden , David:" The Persian Gulf After The British Raj " Foreign Affairs, vol. 49, July 1971, P. 729.

(٣) -Melhem , Chaoul: "La Securite Dans Le Golfe Arab Persique" Ed. La Fondation Pour Les Etudes Le Defense National, Cahier. No. 12, Paris, 1978. P. 50.

ونحن نميل إلى الإعتقاد بأن المبرر الإقتصادي المطروح من قبل حكومة العمال البريطانية ، وكذلك حكومة المحافظين فيما بعد والذي إتخذه البعض كأساس لتفسير قرار الإنسحاب لا يمثل في الواقع سوى سببا ظاهريا لتبرير القرار البريطاني .

وأن هذا السبب قد فقد أهميته وجدواه عندما عرض مشايخ الإمارات العربية عزمهم على تحمل نفقات الوجود العسكري البريطاني ، ومن ثم فإن الدوافع الحقيقية التي أدت الى بلورة قرار الإنسحاب يمكن أن تعزى الى المتغيرات السياسية والإستراتيجية التي شهدتها الأسرة الدولية بعد سقوط عدد من النظريات الدفاعية الغربية ، وفشل سياسة الإحتواء وجنوح العالم الثالث نحو الحياد ، وتحمل بريطانيا وحدها عبئ الدفاع عن المصالح الغربية والأمريكية وتنامي تيار القومية العربية ، وما أفرزه من عداء مقيت للقوى الإستعمارية والهيمنة الأجنبية ، وجميع هذه العوامل ساهمت بدون شك في بلورة إتجاهات السياسة البريطانية الجديدة التي أفضت في النهاية إلى قرار الإنسحاب حفاظا على الحد الأدنى من المصالح البريطانية الخاصة ، وما تبقى من علاقات ودية مع حكام المنطقة ، وهكذا أصبح قرار بريطانيا بالإنسحاب من الخليج في عام ١٩٧١م غير قابل للتغيير ومن الصعب العدول عنه ، وكان هذا الإنسحاب عسكريا وسياسيا في آن واحد ، فمن الناحية العسكرية كان القرار يقضي برحيل ستة آلاف بريطاني هم طاقم القوات البرية المتواجد في البحرين والشارقة [١] ، ومن الناحية السياسية إضطرت بريطانيا إلى إنهاء جميع المعاهدات القديمة وإبدالها بمعاهدات صداقه وتعاون لا تتضمن أية إلتزامات مهمة من كلا الجانبين [٢] ، بإستثناء سلطنة عمان التي احتفظت فيها

---

[١] راؤل دولكورد : الأمن والإستراتيجية في الخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦ .

[٢] د. عناد فواز الكبيسي ، التسلح في منطقة الخليج العربي أهدافه في عقد السبعينات ، بحث منشور في مجلد بعنوان : دراسات عن تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٥ ص ٢١٩.

بريطانيا بقاعدتها الجوية في جزيرة مصيرة ذات الموقع الإستراتيجي المهام على مضيق هرمز [١]، ومن الناحية الواقعية فإن الإنسحاب البريطاني من منطقة شرق السويس لم يكن إنسحاباً كاملاً بسبب إستمرار وجود القوات البريطانية في قاعدة مصيرة بعمان ، وفي غيرها من القواعد في منطقة المحيط الهندي التي لم تكن تبعد كثيراً عن منطقة الخليج ، كما أن بريطانيا قد عمدت الى تدعيم قاعدتها الجوية في جزيرة مصيرة حتى يمكن إستخدامها كقاعدة إنطلاق للقوات البريطانية في بحر العرب ولتقوم بدور حلقة الربط بين البحر المتوسط والمحيط الهندي ، وقد إستعملت قاعدة مصيرة في فترات لاحقة في إجراء العديد من المناورات التي شاركت فيها وحدات عسكرية تابعة للدول الأعضاء في معاهدة الحلف المركزي " السنتو " [٢].

على أية حال فقد كان قرار الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي حدثاً تاريخياً مهماً انعكست آثاره السياسية على الحركة السياسية في المنطقة ، وأخذت ردود الأفعال بشأنه تتصارع سواء كان على المستوى الداخلي أو الخارجي ، وكثرت الأيديولوجيات والإستراتيجيات التي اقترحت من قبل الأطراف المعنية لتكون المستقبل السياسي للمنطقة.

## موقف دول الخليج العربي من إعلان سياسة الإنسحاب البريطاني.

منذ أن قررت بريطانيا الإنسحاب العسكري من الخليج العربي بحلول نهاية عام ١٩٧١م ، وفشل دول الخليج العربية في إقناع بريطانيا بالعدول عن هذا القرار ، برز إلى الوجود السياسي سؤالين تحولا الى نظرية سياسية ،

---

[١] Melhem , Chaoul :Op Cit: P. 55.

[٢] Frankel. J:" East of Suez; The Aftermath the Year Book of World Affairs 1969" (Published Under The Auspices of The London Institute of World Affairs Stevens & Sons London, 1969) P. 25.

وكذلك :- أمينة ألفت محمد حسن فهيم : صراع القوى في الخليج ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الكويت ١٩٧٨ ص١٣٢ - ١٣٥ .

هما: هل سيترك هذا الإنسحاب فراغاً سياسياً وعسكرياً ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل في إستطاعة الدول المحلية : إيران على الشاطئ الشرقي والدول العربية على الشاطئ الغربي أن تملأ هذا الفراغ ؟ أم أن هناك قوى خارجية جديدة ستحاول الحلول محل بريطانيا [1] ؟ وتحت هذين السؤالين جاءت إرهاصات عديدة أفضت في النهاية الى ظهور نظرية الفراغ في الخليج العربي .

هذه النظرية السياسية الجديدة أفرزت في النهاية جملة من المتغيرات المهمة التي أعادت تشكيل الخارطة السياسية للمنطقة ، وقد كان لكل طرف من الأطراف المعنية دور في هذا التشكيل رسمة بنفسه أو أعد له سلفاً ، وهو يتهيأ لملء الفراغ المتوقع حدوثه ، وسوف نحاول أن نستعرض هذه الأدوار بالتفصيل ، وبالنسبة للأقطار العربية في الخليج العربي ، فقد تكثفت الإتصالات بين حكام مشيخات الخليج العربي والحكومة البريطانية لتحديد العلاقة المستقبلية على أثر قرار الإنسحاب ، وفي فبراير ١٩٦٨م أقترحت وزارة الخارجية البريطانية على المشايخ التوحد ضمن فيدرالية عامة ، شبيهة بفيدرالية إتحاد الجنوب العربي التي لم يكتب لها النجاح ، وهي أيضاً محاولة بريطانية لتجميع إمارات الساحل العماني فيما سمي بالمجلس الأعلى لحكام الإمارات المتصالحة [2] ، وبيد أن الفكرة البريطانية لم ترف للحكام الوطنيين خشية أن يكون بها بقايا إستعمار قديم ما برحوا يحاولون الفكاك منه .

وكان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي أول من عرض مشروع الإتحاد على الشيخ راشد بن مكتوم حاكم دبي ، وذلك في الإجتماع

---

[1] ف. برودين وم سلدان ، السر المعروف ، مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا ، ترجمة أحمد طربين ونصير غارودي ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ١١٢.

[2] - Al Bahrna , Hussein: Op Cit: P. 7.

- وكذلك : د. سعيد الشهابي ، المرجع السابق ، ص ٢٢٩.

الذي عقد بينهما في سميح بدبي في ١٨ فبراير ١٩٦٨م ، وقد تمخض عن ذلك الإجتماع توقيع إتفاقية ثنائية بين الشيخين عرفت بإتفاقية دبي الثنائية وقد اعتبرت تلك الإتفاقية نواة للاتحاد ، وإذ تضمنت دعوة صريحة لحكام الإمارات الأخرى لمناقشة الإتحاد والإشتراك فيه، ومن ثم دعوة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والإتفاق فيما بينهم على عمل موحد لتأمين ذلك[1].

وقد لعبت إمارة قطر دوراً مهماً وبارزاً في سبيل إنشاء إتحاد للإمارات العربية ، وذلك من خلال الإجتماع الذي عقد في دبي في الفترة ما بين ٢٥ - ٢٧ فبراير ١٩٦٨م ، وضم حكام الإمارات التسع ، وفيه تقدمت قطر إمارة الساحل العربي المتحدة ، والذي يضم إمارات ( الشارقة - عجمان - أم القوين - الفجيرة - رأس الخيمة ) ، وبيد أن مشايخ الإمارات الخمس فضلوا أن يكون الإتحاد موسعاً ، فتقدمت قطر بمشروع آخر للإتحاد بين الإمارات التسع ، وكان هذا المشروع هو الأساس لإتفاقية إتحاد الإمارات العربية التي وقع عليها الحكام التسع في ٢٧ فبراير ١٩٦٨م .

بيد أن الخلاف بين الإمارات المتحدة سرعان ما عبر عن نفسه في الإجتماع التالي الذي عقد في أبوظبي في ٢٥ مايو ١٩٦٨م ، وكان أوضح ما يكون بين قطر وأبوظبي ، وعلى الرغم من تعدد المسائل التي أثارت هذا الخلاف إلا أنها أخذت تنحصر في مسألتين هما دولة المقر ، ورئاسة الإتحاد ، وتنافستا كل من قطر وأبو ظبي حول هاتين النقطتين ، وسعى كل جانب إلى إستقطاب أكبر عدد ممكن من المشيخات الأخرى ، وأحست أبو ظبي أنها قد تورطت في قبولها الإنضمام إلى إتحاد الإمارات التسع ، كما أن إمارة البحرين أدركت أنه من الأفضل لها إعلان إستقلالها كدولة ذات سيادة .

---

[1] د. جمال زكريا : المرجع السابق ، ص ٣٦٣.

كانت السعودية والكويت تراقبان هذه التطورات عن كثب يحدوهما الأمل في نجاح هذه التجربة حتى لا يملأ الفراغ الذي قد ينجم عن إنسحاب بريطانيا من الخليج أي قوة أخرى قد تهدد الأنظمة الحاكمة في الخليج عموماً ، والسعودية والكويت على وجه الخصوص .

وقد نجحت الدبلوماسية السعودية - الكويتية في جمع الأطراف المعنية مرة أخرى حول طاولة المشاورات والتنسيق التي استمرت حتى عام ١٩٧٠م، دون أن تحقق نجاحات ملموسة في الأمور التي تعترض سبيل إعلان الإتحاد.

وبدأت فكرة الإستقلال تراود كل من البحرين وقطر من جديد ، فأعلنت البحرين بعض التنظيمات الخاصة بدوائرها الحكومية ، وإنشاء مجلس دولة ، والنص على إنشاء دائرتين للخارجية والدفاع .

كما أعلنت قطر النظام الأساسي المؤقت الذي نص في مادته الأولى على أن قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، وعلى الرغم مما نص عليه النظام الأساسي من أن قطر عضواً في إتحاد الإمارات العربية ، إلا أن ذلك لم يكن إلا محاولة لتهدئة الذين قد يرون في إعلان إستقلال قطر وسيادتها ما يوحي بقرب إنفصالها من عضوية الإتحاد[1] .

وقد أعتبر النظام الأساسي للحكم في قطر يشكل نواة دستور حقيقي للبلاد، ويحول قطر من إمارة إلى دولة ، ومن حكم عائلي فردي لا يحده القانون ، الى حكم وضع قدمه على أعتاب الديمقراطية ، تحده القوانين وتحيط

---

[1] تقرير إتحاد الإمارات العربية ، دائرة البحوث والنشر أبو ظبي ١٩٦٩.

- مجموعة الوثائق الدستورية الجديدة لدول قطر - النظام الأساسي المؤقت للحكم - المذكرة التفسيرية - قانون رقم ١٩٧٠/٥م بتحديد صلاحيات الوزراء وتعيين إختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى ، ملحق العدد رقم ٦ من الدوحة - أول صفر ١٣٩هـ.
- د. وحيد رأفت - المرجع السابق ص ١٣٢.

به التشريعات ويشارك في مسئولياته المواطنون ، ويطرح على صعيد جـــدي فكرة الإستقلال مهيئاً البلاد لها.

في هذه الأثناء سقطت حكومة حزب العمال في بريطانيا التـــي إلــتزمت بالإنسحاب من الخليج العربي في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٧١م ، إثر فــوز حزب المحافظين في إنتخابات يونيو ١٩٧٠م ، والذي إلتزم بـــدورة بإعــادة النظر في السياسة البريطانية الدفاعية شرق السويس وفي الخليـــج العربـــي، وكان البرنامج الرسمي لحزب المحافظين ينص على إبقاء قوة رمزية شـــرق السويس كجزء من قوة للكومنولث متمركزة في سنغافورة وماليزيـــا ، وأمـــا إبقاء قوات بريطانية في البحرين والشارقة فكان رهناً بطلـــب يقدمـــه حكـــام الخليج ، وهو أمر كان من الصعوبة تحقيقه بعد أن مضـــى أوانـــه ، وخـــلال شهرين من تسلم المحافظين الحكم ، قامت بريطانيا ببادرتين مهمتين :-

الأولى:-إسقاط السلطان سعيد بن تيمور في عمان نتيجة اليأس من إتفاق حكام الخليج على قيام إتحاد فيما بينهم، فضلاً عن اليأس مـــن إمكـــان إقنـــاع السلطان السابق بالإعتراف بالقرن العشرين وفتح نوافذ الحضارة على بلاده .

والثانية: - هي تعيين ممثل شخصي لوزير الخارجيـــة البريطـــاني فـــي الخليج هو سير وليم لوس مهمته تنسيق السياسة البريطانية فـــي الجزيـــرة العربية ، وإقتراح حلول عملية لكل ما يتصل بشرق السويس ، بيد أن لوس قد واجهته مشكلة تعذر الإتفاق بين حكام الإمارات التسع علـــى صيغـــة مقبولـــة لإتحاد قوي يكفل الإستقرار في المنطقة ويحفظ المصالح البريطانية ، وكان من شأن أمر كهذا أنه أدى الى سقوط مبدأ الفيدرالية كأســـاس للإتحـــاد ، وإلـــى إعتماد مبدأ الكونفيدرالية ، فأكتفى بإتحاد أسمى له رئيس وعلـــم وعاصمـــة مؤقتة وتمثل خارجي موحد ولا تمس لأي حاكم صلاحياته في إمارته ، على أن لوس حدد بوضوح للحكام أن سياسة الحكومة البريطانية الجديدة هـــي دعـــم

إتحاد الإمارات التسع كما جاء في إتفاق دبي ، وأن المحافظين لن يلتفوا الى إمكان حل آخر قبل أن يبذل الحكم محاولة جديدة وأخيرة في سبيل قيام إتحاد الإمارات العربية بدويلاته التسع ، وأكد لوس أن المحافظين أكثر معرفة بالمنطقة وأكثر إرتباطاً بها ، ولذلك فسيكونوا أكثر حزماً في أمورها ، وعلى هذا الأساس طلب لوس من البحرين بإسم الحكومة البريطانية التخلي عن فكرة الإستقلال ، ومضاعفة الجهد من أجل إنقاذ الفكرة الإتحادية ، فبريطانيا لا تريد أن يملأ أحد الفراغ إلا إتحاد كامل في المنطقة يؤمن لنفسه ولها الإستقرار المطلوب لصيانة مصالحها المتشعبة فيها [1].

بيد أن مساعي لوس وحكومة المحافظين أخفقت في إحداث أي تقدم في نقاط الخلاف لا سيما وأن فكرة الإستقلال كانت قد تخمرت في رؤوس الحكام ونفوس الشعوب ، فأعلنت البحرين إستقلالها في ١٤ أغسطس ١٩٧١م ، وتبعت قطر البحرين في إعلان إستقلالها في أول سبتمبر ١٩٧١م .

كما أعلن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٧١م من الإمارات الست الباقية ، فيما إمتنع حاكم رأس الخيمة عن التوقيع على دستور الاتحاد في حينه ، وإن كانت رأس الخيمة قد إنضمت إلى الإتحاد بعد فترة وجيزة ، هكذا كانت إجتهادات مشيخات الخليج العربي الصغيرة في محاولاتهم لسد الفراغ الذي سينجم عن الإنسحاب البريطاني ، وهي محاولات إيجابية

---

[1] راجع :-

- First Annual Report To The Congress on United States Foreign Policy for The 1970 S February, 18, 1970 'Public Papers of The Presidents of The United State, Richard Nixon, Counting The Public Message, Speeches, And Statements of The President 1970, United State Government Printing Office, Washington, 1971, P. 118.
- رياض نجيب الريس : وثائق الخليج العربي ( ١٩٦٨ – ١٩٧١ ) طموحات الوحدة وهموم الإستقلال ، ريا الريس للكتب والنشر ، لندن ص ٦٤٨ – ٦٥٢.

تهدف إلى الوحدة التي أفرزت في النهاية قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، واستقلال كل من البحرين وقطر .

كما أنه يحسب لهذه المشيخات أنه لم يتم إستدعاء قوى خارجية إقليمية كانت أو غير إقليمية لسد هذا الفراغ ، وبعد أن تولدت لديهم قناعة بأنهم أهل المنطقة وأنهم الأكثر قدرة على سد هذا الفراغ .

ومنذ أبريل ١٩٦٨م ظهرت تحركات سعودية كويتية بهدف إيجاد صيغة معينة لملء الفراغ الذي سينجم عن الإنسحاب البريطاني ، وكانت الدولتان تشعران بقلق بالغ من جراء هذا الإنسحاب الذي ربما يزيد من المطامع الأجنبية في المنطقة ، ولا سيما الإيرانية والعراقية ، والتقى الملك فيصل ملك السعودية والشيخ صباح أمير الكويت في محاولة لإيجاد تنسيق سعودي كويتي مشترك بشأن الخليج .

وفي ختام اللقاء أكدا على أن الدول العربية في الخليج العربي هي وحدها المسئولة عن حفظ الإستقرار في الخليج ، وأن هذه الدول يهمها أن تحتفظ بعلاقات حسن الجوار مع إيران ضمن نطاق عدم التعرض للمصالح الإيرانية والحفاظ على الحقوق العربية في آن واحد[١] .

في غضون ذلك تجددت الإدعاءات الإيرانية في البحرين ، وهو ما رفضته السعودية بشدة ، وكذلك الكويت ، وهو الرفض الذي ظل يمثل العائق الحقيقي في سبيل ضم إيران للبحرين حتى تم إعلان الإستقلال للبحرين على النحو الذي سبق ذكره ، ومن ثم يمكن القول أن المساعي الكويتية السعودية ، قد ركزت على دعم الكيانات السياسية في الخليج مساندة المشروعات الوحدوية .

---

[١]- Malone. J:" American and The Arabian Peninsula, The First Two Hundred Years" (The Middle East Journal ,Vol. 30, Part 3 1976) Pp. 406-424.

### موقف إيران والعراق من الإنسحاب البريطاني .

كان توقع الإنسحاب البريطاني من عدن في عام ١٩٦٧م ، والقرار البريطاني اللاحق في ١٩٦٨م لسحب القوات العسكرية من شرق السويس ذا أثر عميق على سياسة إيران إذ استدعى وضع إستراتيجيات جديدة لمواجهة القوى العظمى ودول الشرق الوسط بما فيها قوى الخليج العربي .

وقد أعلنت الحكومة الإيرانية على لسان رئيس الوزراء فور صدور القرار البريطاني في عام ١٩٦٨م ، وبأن إيران بوصفها دولة تتمتع " بأعظم قوة " في عموم الخليج العربي ، فإنه من الطبيعي أن تهتم وبصورة كبيرة بإستقرار وأمن منطقة الخليج العربي ، وأن إيران تعلن إستعدادها للتعاون مع أية دولة أو إمارة خليجية بهذا الصدد ، وإنها في الوقت نفسه تعارض أية صيغة تسمح ببقاء نفوذ عربي أو سوفيتي في المنطقة ، وأن الوضع في الخليج شأناً خليجياً صرفاً [١] ، وأنصرفت إيران تساوم البريطانيين على وضع البحرين السياسي بعد الإنسحاب ، وكذلك أدرجت الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبو موسى ، مجددة إدعاءاتها في ملكية تلك الجزر وعائداتها إليها وحذر الشاه من تقاعس بريطانيا إزاء المطالب الإيرانية في الخليج عندما قال لأنه " إذا لم يحترم أصدقاؤنا الحاليين حقوق إيران المشروعة في الخليج العربي فعليهم أن يتوقعوا قيام إيران بإتخاذ مواقف مضادة تجاههم [٢] .

كما إتجهت إيران نحو الدول الخليجية الرئيسية تناشدها التوصل الى أكبر قدر ممكن من التعاون ، وقد وقع إختيارها على السعودية ، وأقامت معها

---

[١]– United States, Foreign Broadcast Information Service, U. S. S. R International Affairs, 1968-1973, vol. 3. Pp. 75.

[٢] Iran's Changing Foreign Policy ; A Parliamentary Discussion Middle East Journal 24, No. 4 (1970) P.412- 37.

بعض الروابط الأولية غير المتطورة ، كما حاولت إيران الإنفتاح على كل من العراق والكويت ، وإستخدمت شتى الوسائل المتاحة للحصول على تأييد تلك الدول للسياسة الإيرانية في المرحلة اللاحقة ، كما ربطت إيران إعترافها بمشروع إتحاد الإمارات العربية الجاري بحثه ، الذي تدعمه بريطانيا مع تسوية مطالبة إيران بالبحرين وبقية الجزر ، وأصبحت هذه المساومة الدبلوماسية أكثر وضوحاً بعد إعلان إنشاء مجلس إتحادي مؤقت يضم سبع إمارات مهادنة وقطر والبحرين ، إذ أعلنت إستنكارها لقيام مثل هذا المجلس ووصفته بأنه صنيعة إمبريالية[1] .

وبينما كانت دبلوماسية الشاه بخصوص البحرين تحقق تقدماً ثابتاً خلال الفترة ما بين إعلان القرار البريطاني في عام ١٩٦٨ م وبين الإنسحاب الفعلي للقوات البريطانية في عام ١٩٧١م أرسلت الأمم المتحدة لجنة لتقصي الحقائق في البحرين ، وإجراء إستفتاء ترعاه الأمم المتحدة ، وجاء تقرير اللجنة برئاسة المبعوث الدولي جوتشياربي ليعلن بوضوح أن الأغلبية الساحقة من شعب البحرين ترغب في الإعتراف بهويتها في دولة مستقلة إستقلالاً كاملاً وذات سيادة ، وبأن تكون حرة في تقرير علاقاتها بنفسها مع بقية الدول [2] ، وتم الإستقلال على النحو الذي ذكرناه من قبل .

وإزاء خيبة أمل إيران في تحقيق أطماعها في البحرين ، سعت الى تسوية خلافاتها مع العراق والتركيز على مسألة الجزر العربية الثلاث ، فبالنسبة للعراق كانت مسألة الخلافات الحدودية سبباً في توتر العلاقات بين البلدين ، تحت هذا السبب المعلن سعت كل دولة لعرقلة أطماع الأخرى والحيلولة دون تحقيق مكاسب سياسية للطرف الآخر في منطقة الخليج العربي .

---

(١) Zonis ,Marvin:" The Political Elite of Iran" (Princeton; Princeton University Press, 1971) P. 17-18.

(٢)Romaizani, Rouhollah, K: "Settlement of The Bahrain Dispute"(Indian Journal of International Law 12, No. 1, 1972) P. 1-14.

على أية حال فقد تجددت الخلافات الحدودية في منتصف عام ١٩٦٩م عندما قام وكيل وزير الخارجية العراقي بأخبار السفير الإيراني في بغداد بأن حكومة العراق " تعتبر شط العرب جزءاً متمماً للأراضي الإقليمية العراقية " ، وطالب بأن تقوم السفن التي تحمل العلم الإيراني بإنزاله قبل دخولها النهر ، وبأنه لا يحق للكادر البحري الإيراني الصعود على ظهر تلك السفن ، وفي المقابل أعلنت الحكومة الإيرانية عن إعتبارها معاهدة طهران لعام ١٩٣٧م، المتعلقة بهذا الموضوع بين البلدين إتفاقية عديمة القيمة وغير مؤثرة ، وغير نافذة المفعول ، من الناحية القانونية بسبب عدم إلتزام العراق بها ، وبسبب تغيير الظروف ، ودعت إيران العراق الى بدء مفاوضات جديدة لحل الخلافات المعلقة بين البلدين وحذرت من أية سياسة عدوانية قد تنتهجها العراق ضدها[١] ، واستمرت الحرب الباردة بين البلدين على المستويات الأخرى من خلال الدعاية وترحيل المواطنين الإيرانيين في العراق ، وطرد الدبلوماسيين ناهيك عن الحرب الإعلامية ، وقد أبرزت الأزمة الطموحات المتصارعة للدولتين المتجاورتين في منطقة الخليج العربي بصورة أكبر من السابق ، حيث أستنكر أحمد حسن البكر الرئيس العراقي الطموحات الإيرانية اللامشروعة في الأراضي والمياه العراقية وفي الخليج العربي أيضاً .

بيد أن الشاه قد أعلن في يونيو ١٩٦٨ م بأنه ليس لإيران أية مخططات إستعمارية في الخليج العربي ، وبأنها قد إستعدت لتوقيع تحالف دفاعي مع دول المنطقة لتأمين إستقرارها بعد الإنسحاب العسكري البريطاني في ١٩٧١م[٢].

---

[١] Research Facilities In Iran, Middle East Studies Association Bulletin 3. No. 3 (1969) Pp.53-61, and 4,No.1.

[٢]Abrahamian, Ervand:" Communism and Communalism In Iran ; The Tudeh and The FirqahE Dimukrate" ( International Journal of Middle East Studies 1, No, 4 (1970) Pp. 291-316.

وقد جاء في نص التقرير : =

إستحث نزاع إيران غير المحلول مع العراق في ضوء مغـــادرة القــوات البريطانية الوشيكة من الخليج العربي جهودها تجاه المحافظة على دعم أكـــبر لموقعها في الخليج العربي داخل وخارج المنطقة ، ومن ثم جـــاءت مصادقــة البرلمان الإيراني على رغبة شعب البحرين في الإستقلال ، والسيادة الكاملـــة في ١٤-١٨ أغسطس ١٩٧٠م ، وأعقبتها مساع إيرانية حثيثة لكسب صداقـة البحرين حتى قبل إعلان إستقلالها ، وبعد عام واحد إستقلت البحرين وإعترفت بها إيران رسمياً بعد ساعة واحدة فقط من نبأ الإستقلال .

وكانت قطر الدولة الخليجية الثانية التي سعت إيران لكسب ودهــــا قبــل الإنسحاب البريطاني ، ووقعت مع المشيخة على إتفاقية الجرف القاري في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٩م المشابهة للإتفاقية الموقعة مع السعودية ، كما كانت إيـــران أول دولة في العالم تعترف بإستقلال قطر ، وإذ أعترف الشاه بها برقيــاً بعــد ساعة أيضاً من إعلان قطر لإستقلالها في ٣ ســـبتمبر ١٩٧١م ، وأصبحــت مسيرة السعي لمصادقة الدول العربية واضحة بشكل تام في عـــام ١٩٧٠م ، كما شكل الإعتبار نفسه أساس بحث إيران عن الدعــم الــهندي والباكســتاني والتركي لسياستها في الخليج العربي (٢) .

بيد أن التحرك التكتيكي الأكثر مفاجئة كان في ســعي إيــران لإســتئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر بعد عشر سنوات مـــن القطيعــة زمــن عبــد

---

=" My Consultations have convinced me that the over whelming majority of The people of Bahrein wish to going recognition of their identity in a fully independent and sovereign state free to decide for its if relations with other states." C. F Report of the personal representative of the secretary general in charge of the good office mission, Bahrain 30th April 1970.

(١)Melson, Robert And Wolpe, Howard : "Modernization and The Politics of Communalism".

- A Theoretical Perspective:" American Political Science Review 64, No, 4 (1970), PP.112-30.
- Zabin , Sepehr :" Iran's International Posture ; De Facto Non-Alignment Within Apro – Western Alliance"( Middle East Journal 24 No. 3,1970) Pp. 302-318.

الناصر، ومن منطلق أنها كثيراً ما أصطدمت بمعارضات مصرية لسياستها في الخليج ، كما أن الناصرية كثيراً ما أزعجت إيران بتأييدها للحركات الوحدوية في المنطقة ، وبثها للأفكار الثورية ضد الأنظمة الملكية ، وأعلن بالفعل عن إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أغسطس ١٩٧٠م ، ولم تكن إيران بطيئة في المطالبة بالدعم المصري لسياستها في الخليج العربي ، إذ أستغل هويدا رئيس الوزراء الإيراني فرصة وجوده في مصر في تشييع جنازة ناصر وبحث مع القادة المصريين موضوع الخليج العربي ، بيد أنه قذف بقضية الجزر العربية الثلاث " كمن يقذف بحجر في الماء الساكن " حيث أوضح بأن إيران سوف لا تسمح لبريطانيا بتقويض حقوقها السيادية على الجزر الثلاث ، وأن إيران تعتزم إستردادها[١] .

وكانت تلك محاولة مكشوفة لعزل الإهتمام المصري العربي عن مستقبل الجزر الثلاث بإبراز النزاع بأنه ضد البريطانيين .

وأعلنت إيران عزمها على إستعادة الجزر بالقوة لأول مرة في يونيو ١٩٧١م إذا لم تسعى بريطانيا لتسوية تلك المشكلة قبل إنسحابها ، ودخلت بريطانيا في مباحثات مع الإيرانيين من أجل تلك المشكلة ، وتشير المصادر الى أن هناك إتفاقاً تم إبرامه بين الجانبين على أن تسترجع إيران تلك الجزر بعد الإنسحاب البريطاني [٢] ، بيد أن إيران رغبت في إستعادة الجزر خلال الوجود البريطاني لأسباب قانونية ، وبالفعل أنزلت إيران قواتها في الجزر

---

[١]Enayat ,Hamid :" Iran and The Arabs" In Sylvia G. Haim, Ed. Arab Nationalism and a Wider World, Pp. 13-25. New York; American Academic Association for Peace In The Middle East, 1971.

[٢] راجع : د. محمد مرسي عبدالله ، دولة الإمارات المتحدة وجيرانها ، دار القلم ن الكويت ١٩٨١ ، ص ٣٨٠-٣٨٣.

- كذلك :-

- Binder, Leonard: Op Cit: Pp. 355-94.
- Zabih. S. and Chubin. S: "The Foreign Relations of Iran" (Berkeley, California, 1974) Pp. 226-228.

الثلاث قبل يوم واحد من مغادرة البريطانيين في ٢٩ نوفمبر ١٩٧١م ، وهو الأمر الذي أكد تواطؤ بريطانيا مع إيران في مسألة الجزر ، وأن بريطانيا لم تلتزم بالدفاع عن المشيخات التي إرتبطت معها بمعاهدات ماتعة وتحالف وصداقة ، فكانت تلك الواقعة بمثابة ذكرى مؤلمة لعرب الخليج لا زالت تؤرق العلاقات البريطانية العربية في الخليج حتى اليوم ، وعلى أية حال كانت مسألة إحتلال إيران للجزر العربية الثلاث أحد الإفرازات السلبية لسياسة الإنسحاب البريطاني من الخليج .

كما كانت في الوقت نفسه تشكل دافعاً نحو مزيد من التكتيك الإيراني تجاه منطقة الخليج العربي ، فقامت وبشكل هادئ في بناء قواتها العسكرية بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد رافق التسليم السري للأسلحة الأمريكية - والبريطانية الى إيران خلال عامي ٦٩ - ١٩٧٠م نمط إيراني من الدبلوماسية المفتوحة للفوز بدعم لسياساتها في الخليج العربي والشرق الأوسط ، وبدا وكأنها تسعى منفردة لسد الفراغ الذي سينجم عن الإنسحاب البريطاني برغم إلا إنها عكس ذلك ، كما كان الإهتمام المفرط بمسألة أمن الخليج قد ساد الجزء الأسفل من منطقة الخليج العربي القريبة من مضيق هرمز الإستراتيجي ، الذي لا يعتبر طريق الحياة بالنسبة لإيران فحسب بل يمثل طريقاً نفطياً رئيسياً للعالم الغربي واليابان ، فأعلن الشاه في مطلع عام ١٩٧٢م بأن حدود إيران الخارجية تتجاوز الخليج العربي وخليج عمان لتصل الى المحيط الهندي ، ولم يتوسع الشاه في تحديد المقصود بالأحداث التي أدت الى قرار بسط مظلة الدفاع الإيرانية الى أبعد من الخليج العربي وخليج عمان.

بيد أن المقربون من الشاه قد أفصحوا عن مجموعة من المتغيرات الإقليمية كانت وراء هذا القرار مثل ، الغزو الهندي للباكستان ومضامينه في جنوب آسيا ، والهجوم المدعوم من قبل اليمن الجنوبي على ناقلة نفط من جزيرة بريم ( PERIM ) ، والثورة الظفارية التي يدعمها اليمن الجنوبي

والإتحاد السوفيتي في المحيط الهندي[1] ، وكانت إيران قد بدأت تراقب بقلـــق عميق تطور العلاقات الحميمة السوفيتية مع العراق برغـــم مـــن محاولاتـــها المتكررة لإيقاف عجلة ذلك التطور ، ثم جاءت المعاهدة السوفيتية - العراقيـــة في ٩ نيسان ١٩٧٢م لتسدد ضربة قاصمة الى العلاقات الإيرانية- الســـوفيتية لم تشهدها منذ أزمة ١٩٥٨-١٩٥٩م فـــازدادت إيـــران قلقـــاً إزاء التوســـع السوفيتي في رأس الخليج ، وقـــامت بخطـــوة إســـتراتيجية لمواجهـــة المـــد السوفيتي وذلك بتحويل مقر قيادة أسطول إيران الخليجي من مدينة المحمـــرة التي تقع على بعد ٤٥ ميلاً من رأس الخليج العربي على ضفة شط العـــرب ، بمحاذاة حدود العراق الى بندر عباس التي تقع في فم الخليج نظـــراً للوجـــود البحري السوفيتي المتزايد في منطقـــة المحيـــط الـــهندي [2] ، وإزداد القلـــق الإيراني حدة بعد أن أعلن رونالد آي سبايرز (SPIERS) مدير مكتب الشـــئون السياسية والعسكرية بلجنة الشئون الخارجية في الكونجرس فـــي ٢٨ يوليـــو ١٩٧٢م بأن واشنطن تعتقد بأن الوجود السوفيتي في المحيط الهندي قد أصبح حقيقة ثابتة[3] .

لقد فسدت إذاً الحرب الباردة بين إيران والعراق بفعل التقارب الســـوفيتي - العراقي ، وإحتلال إيران للجزر العربية الثـــلاث ، ونحـــت العلاقـــات بيـــن الجانبين نحو الأسوأ .

---

[1]Treatly Relations:" An Irano – Soviet Case Study "In Albert Leb Awsky , Edward H. Buehrig and Harold D. Lasswell, Ed. The Search for World Order, Studies by Students and Colleges of Quincy Wright. Pp. 298-311. New York, Appleton Century – Crafts 1971.

[2] Mclane, Charles. B:" The Soviet Union and The Developing Countries"(A Sample of Recent Western –Research ,Mizan 12 No. 12, No. 31972) Pp. 153-59.

- Morison, David: Op Cit: PP. 160,69,79.
- Page, Stephen:" Moscow and The Persian Gulf Countries 1967-1972" (Mizan, 13 No. 2, 1972) Pp. 72-88.

[3]Rouhollah, K. Ramazani :Op Cit: Pp. 365.

- Confino, Michaelg (Ed): Op Cit: P. 17.

إذ لوحت إيران إلى إستخدام قدرتها العسكرية المكتسبة حديثاً من أجل تحقيق أهدافها الأساسية في منطقة الخليج العربي ، بعد أن قامت العراق بطرد آلاف الإيرانيين متهمة إياهم بأن إيران بإستخدامهم " كطابورخامس " في العراق ، وأصبح التنافس العراقي - الإيراني علناً من أجل الحصول على موقع في رأس الخليج وتحديداً على طول شط العرب[١] .

كان العراق هو الآخر مهتماً بالوضع في الخليج في أعقاب الإنسحاب البريطاني منه إذ دعي رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر في يوليه ١٩٧٠م إلى إنشاء حلف دفاعي تشترك فيه الدول العربية في الخليج .

وكانت هذه الدعوة تجديداً لدعاوى أخرى سبق أن وجهها العراق الى كل من الكويت والسعودية بهدف إحباط أي وضع قد تقرره هاتان الدولتان دون إشتراك العراق فيه .

بيد أن المشروع العراقي لم يلقى التأييد المطلوب من السعودية والكويت اللتان كانتا تتشكلان في النوايا العراقية لا سيما تجاه الكويت ، فضلاً عن المعارضة القوية التي قابلت بها إيران المشروع الذي كان يعني استبعادها من تنسيق مشترك لسياسة الخليج ، وعلقت وزارة الخارجية الإيرانية على المشروع العراقي بأن العراق الذي لا يبلغ طول سواحله على الخليج أكثر من أربعين كيلو متراً تجاهل إيران التي يبلغ طول سواحلها على الخليج ما يزيد على ٨٥٠ كيلو متراً [٢] .

---

[١]Bashiryeh , Hussein: "The State and Revolution In Iran , 1962- 1982 " ( St. Martin's New York, 1984) P. 75.
- Elahi, Cyrus:" Society and Foreign Policy In Iran" (American University, Washington, 1973) P. 56.

[٢]Hearings Before A Subcom of The Com, on Gov. Operations House of Representatives Effect of Iraqi-Iranian Conflict on US Engage Policy.Sep.30-1980.
وكذلك :- د. جال زكريا قاسم : المرجع السابق ص. ٣٤٣.
- جريدة السياسة الكويتية ، العدد الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٧/٣٠م.

لقد إتجهت العلاقات بين طهران وبغداد نحو الأسوأ لا سيما بعد الدعـــم الأمريكي لإيران من أجل تشكيل قوتها الرادعة الموثوق بها ، وتقديم الأسـلحة السوفيتية للعراق ، وأدخلت الدولتان بصورة غير مباشرة ضمن دائرة التنافس السوفيتي - الأمريكي في منطقة الخليج العربي .

وكان لهذا الإستقطاب الدولي آثاره الخطيرة جداً علـــى البلديـن حيـث ابتدأت المناوشات الحدودية في ١٠ أبريل ١٩٧٢م ، كمـــا هــاجمت القــوات العراقية النظامية ، أربعة مخافر إيرانية مستخدمة ناقلات الأشخاص المدرعــة والمدفعية والصواريخ والأسلحة الخفيفة[1] رداً على قيام إيران بتجهيز الأكـواد في العراق بالأسلحة الثقيلة [2].

وفي صيف ١٩٧٣م كان يبدو واضحاً بصورة متزايدة إن تنافس القــوى الإيراني - العراقي في الخليج العربي لا يتشابك مــــع المنافســة الســوفيتية الأمريكية غير المباشرة فحسب بل يزداد تعقيداً أيضاً نتيجة نشــاطات القــوى الخارجية الأخرى في منطقة الخليج ، إذ كانت إيران تعتقــد أن الــروس وراء الحملة المنظمة لتقسيم باكستان .

ورفع موقع الهند لتصبح قوة مهيمنة في جنوب آسيا والمحيط الهندي فــي نفس الوقت الذي يدعمون فيه ( التخريب ) في جهة إيران الغربيـــة والخليــج العربي [3] أيضاً .

---

[1]El –Azhary, M .S:" The Iran The Iran- Iraq War, (Croom Helm London, 1984 ) P. 7.
The Iraq- Iran War; Issues of Conflict and Prospects for Settlement, (Center International Studies,- Princeton, 1981) P. 25.

[2]Roosevelt, Archie J. R: "The Kurdish Republic of Mahabad "(Middle East journal, No. 3 1973) P. 247-69.

[3]Patrick, Ropert :"Iran's Emergence as a Middle Eastern Power" (Utah Univ., Press, 1974) P. 2.
- Kovac, John:" Iran and The Beginning of The Cold War" (A Case Study In The Dynamics of International Politic, Univ. of Utah 1973) P. 67.

وأرادت أن تتحرش بالروس سياسياً في شخص العراق الذي كان بدوره ساخط على الدعم الأمريكي لإيران .

وهكذا كان الإنسحاب البريطاني من الخليج سبباً غير مباشراً في إتساع حدة التوتر في العلاقات بين بغداد وطهران ، وفي ظل هوس الإستقطاب والإستقطاب المضاد من قبل القوتين العظمتين في ذلك الوقت .

**الموقف السوفيتي من قرار الإنسحاب .**

عندما سمع الإتحاد السوفيتي بالقرار البريطاني الذي يقضي بإنسحاب بريطانيا من شرق السويس ، صدر تصريح رسمي في الرابع من مارس عام ١٩٦٨م عن وكالة تاس السوفيتية جاء فيه " أن الإتحاد السوفيتي يقف بحزم ضد المحاولات الجديدة للأوساط العدوانية في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا للتدخل في شئون بلدان منطقة الخليج العربي ، ولفرض إرادتهم على تلك البلدان [١] .

ورحب الإتحاد السوفيتي في الوقت نفسه بالأقطار التي أعلنت استقلالها في ذلك الوقت ، وهي البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة ، وعبر عن إستعداده الفوري لإقامة علاقات دبلوماسية معها والتعاون المثمر معها في مختلف المجالات .

وفي غضون ذلك تميزت سياسة الاتحاد السوفيتي في علاقاته الخارجية مع الخليج العربي بالتركيز على تشجيع الحركات المعادية للإستعمار ، وبحملاته على القواعد العسكرية الغربية هناك ، ومن ذلك مساندتهم لما عرفت بأسم جبهة تحرير ظفار في عمان، ومحاولة إستخدامها كأداة دعائية

---

[١] ليونيدميد فيدكو : غروب الإستعمار إلى الشرق من السويس ، مجلة العصر الحديث السوفيتية ، العدد ٢٨ الصادر تاريخ ٩ يوليو ١٩٧٤م .

يستطيعون بها مهاجمة النفوذ الغربي في الخليج العربي [1] ، وهـو الشـيء نفسه الذي فعلته الصين بحيث تظهر تأثيرات الكتلة الشرقية ( الإشـتراكية ) للمرة الأولى في منطقة الخليج العربي .

وإزاء إتساع شقة الخلاف بين طهران وبغداد على النحو الذي أوضحناه فيما مضى ، وإتهمت الدوائر الغربية العراق بأنه يسعى من وراء إنطلاقه في الخليج لتأمين مواقع إستراتيجية للإتحاد السوفيتي بغية إيجاد توازن بحري بواسطتهم مع ايران ، وأن مشكلة شط العرب مع إيران .

ومشكلة الحدود العراقية الكويتية التي أثيرت في بداية السبعينات كان السوفييت وراءها ، وأن جميع المشاكل التي تحدث في الخليج سواء في تضاعف نشاط الثوار في ظفار أو إنتشار الخلايا السرية في إمارات الساحل العماني أو مشاكل الحدود العدنية - السعودية حول السعودية حول موقع الوديعة هي من وحي موسكو[2].

وفي المقابل هاجم الإتحاد السوفيتي سياسة الولايات المتحدة في المحيط الهندي والخليج العربي متهماً إياها بأن سياستها هناك تعني العودة إلى سياسة التوتر والعدوان ، وطرح الإتحاد السوفيتي فكرة الأمن الجماعي في قارة آسيا لتشمل منطقة الخليج العربي[3] ، وهو في دعوته هذه يرى أنه لو عزز الأمن

---

[1] Robert ,Hunter :" The Soviet Dilemma in The Middle East Port Oil And The Persian Gulf" (London 1970 ) P. 17.
- John .A: Middle East Journal. 26; 2 Spring 1972, Pp. 149-160.

[2] The Gulf ; Implications Of British Withdrawal , (The Center for Strategic and International Studies Georgetown University , Washington , H. C, Special Ropert Series; No. 8 Feb. 1973) P. 79.
- محمد السماك : صراع الأساطيل في البحر الأحمر والخليج ، مجلة الدستور ، العدد ١٧٩ ( مارس ١٩٧٤ )

[3] Shahrom ,Chubin:" Security In The Persian Gulf: The Role of the Outside Powers,"(The International Institute for Strategic Studies, London , 1982 ) Pp. 79-80.

وتطور التعاون في منطقة الخليج العربي لساعد ذلك على ترسيخ العلاقات ما بين دول المنطقة المذكورة وعلاقات الدول الآسيوية معها وفق مبادئ الإمتناع عن إستعمال القوة أو التهديد بإستخدامها والإحترام المتبادل للسيادة وكامل وحدة الأراضي ، وكانت وجهة النظر السوفيتية ترى أن إقتراحاً كهذا لا يمكن أن ترفضه دول الخليج العربي لأنه ينص على مساواة كافة الدول عند حل قضية الأمن بغض النظر عن نظامها وأشكال الإدارة فيها ومساحات أراضيها أو قدرتها العسكرية ، وهو بذلك يخلص أقطار الخليج العربي من الحرب والنزاعات المسلحة ، ويقلص ميزانياتها العسكرية لتحويلها إلى أغراض التنمية الإقتصادية والتطور الإجتماعي[١] .

كان طبيعياً أن تعارض الدول الغربية أية مقترحات سوفيتية بشأن الوضع في الخليج العربي ، ولا سيما وهي تدرك تماماً أن الغرض من المشروع السوفيتي هو ضرب الإحتكارات الغربية في المنطقة ، تمشياً مع سياسة تقويض المصالح الغربية ، وكانت مساندة الإتحاد السوفيتي ودعمه لعمليات تأميم النفط لدول الخليج خير شاهد على تلك السياسة ، وناهيك عن التغلغل الذي حققه الإتحاد السوفيتي في صناعة النفط العراقية بموجب إتفاقية وقعت مع العراق عام ١٩٦٩م ، وبدأت حقول النفط في الرميلة بالعمل في عام ١٩٧٢م ، واعتبرت موسكو أن لهذا الحدث أهمية تاريخية حقيقية بالنسبة لسياستها في المنطقة إذ كان العراق يملك إحتياطياً هائلاً من النفط كانت الإحتكارات الأجنبية قد قامت بإستغلاله لأربعين عاماً[٢] .

كانت موسكو سريعة في إستغلال فرصة قرار العراق لتأميم المصالح النفطية الغربية لتقديم المساعدة للعراقيين بإقامة صناعة نفطية وطنية مستقلة

---

[١] Howard ,M. Hensel: " Soviet Policy in the Persian Gulf 1968-1973"(pH. D. Dissertation, University of Virginia, August 1975) P. 759.

[٢] Robert ,E. Hunter :Op Cit: Pp. 13-14.

في حقول نفط الرميلة الشمالية بعد أن شجب السوفييت المصالح النفطية الغربية في العراق ، وأعلنوا أنه لن يكون لمقدور ما تسمى ب ( الأخوات السبعة ) أن تجازف بإرسال السفن الى الساحل العراقي ، وأن تبدأ حصاراً إقتصادياً كما جرى مع إيران في بداية الخمسينات ، بعد التأميم أعلنت موسكو " أن قيام الحكومة العراقية مؤخراً بتأميم المصالح الأجنبية ، شركة النفط العراقية ( I. P. C. ) كان ضربة خطيرة ضد مواقع الإحتكارات الإستعمارية في الشرق الأدنى ، وأن الإتحاد السوفيتي يدعم الشعب العراقي بإصرار في نضالهم العادل من أجل الحصول على حقهم في الهيمنة على مواردهم الوطنية ، وبالمشاركة مع الدول الإشتراكية الأخرى فإننا سنستمر في دعم الجمهورية العراقية لترسية إستقلالها الإقتصادي[١] .

وأياً كان المردود الإقتصادي الذي كان الإتحاد السوفيتي قد يجنيه من وراء توريطه في الصناعة النفطية العراقية ، فإن فعالياته في العراق كانت بمثابة الأداة السياسية الإستراتيجية له في سياسته الخارجية في منطقة الخليج العربي كلها ، كما كانت الإتفاقية الموقعة بين موسكو وبغداد عام ١٩٧٢م أساساً معاهدة سياسية تضمنت إتجاهات معينة ضد العرب في وقت المصادقة على المعاهدة ، صرح النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتي بأن المعاهدة العراقية مع وجود المعاهدة المصرية في السنة السابقة تشكل مساهمة جديدة ذات أهمية بالغة لتقوية العلاقات السوفيتية العربية وتطويرها ككل ، كما أنها تقوي في نفس الوقت جبهة القوى التقدمية المناهضة للغرب [٢].

يضاف الى ذلك أن المعاهدة السوفيتية مع العراق أسهمت في وضع أساس طويل الأمد للتعاون العسكري والسياسي بين الجانبين ، كما أنها تمنح

---

[١] Oles, M. Samolansky:" The Soviet Union and the Arab East Under Khrusher" (Bucknell University Press Lewisburg, 1974) Pp. 100-101.

[٢] Ibid. P. 112.

الإتحاد السوفيتي دور البطل في النضال الثوري العربي في منطقة الخليج من أجل إزالة الهيمنة الغربية وتجريد كافة قواعده ووسائله الإستعمارية .

كما إتخذت موسكو موقفاً إيجابياً من أزمة الطاقة في العالم ، وحظر النفط العربي وظاهرة الزيادة في أسعار النفط ، وشجعت الأقطار العربية على إستخدام هذه الأدوات للأغراض السياسية .

كانت الأداة الثانية التي أعتمدها الإتحاد السوفيتي في سياسته في الخليج بعد القرار البريطاني بالإنسحاب منه ، هي المساعدات العسكرية ، ويعد العراق المشتري الوحيد في منطقة الخليج العربي للأسلحة السوفيتية ، وبدأ حصوله عليها بكميات كبيرة في أعقاب القرار البريطاني عام ١٩٦٨م ، وتوازي ذلك مع إنعزاله المتزايد عن الغرب والعالم العربي ، والعداء الموجود بينه وبين إيران .

واستمرت المساعدات السوفيتية العسكرية للعراق بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، بالإضافة الى تزويده بالخبراء والفنيين العسكريين للتدريب على المصنوعات العسكرية السوفيتية ، والتي كان من أبرزها صواريخ سكود ، وصواريخ أرض ، وطائرات ميج ٢٣ ، والتي تعد من أحدث المقاتلات التي أخترعها السوفييت(١).

وفي الوقت الذي كان البنتاجون قد أشار فيه لوجود ثلاثة قواعد بحرية سوفيتية رئيسية عاملة في المحيط الهندي(٢) ، إنتقد السوفييت بشدة مثل هذه

---

(١)Roger ,F. Pajak:" Soviet Military Aid To Iraq and Syria "(Strategic Review, vol. 4, No. 1, Winter 1976) Pp. 51-59.

(٢)Seea Statement on the Soviet Navy in the Indian Ocean Submitted by Dr. O. M. Smolansky in the Indian Ocean Political and Strategic Future, Hearing Before The Subcommittee on National Security Policy and Scientific Developments of the Committee on Foreign Affairs, House Of Representatives 92nd Congress, 1st Session U. S. Government Printing Office Washington D. C. 1971. Pp. 195-97.

التقارير وأعتبروها " مضللة " بهدف شغل الرأي العام العربي عن التواجد العسكري الأمريكي في البحرين[1] .

وهكذا يمكن تلخيص وسائل السياسة السوفيتية في منطقة الخليج في أعقاب القرار البريطاني بالإنسحاب في مساندة الحركات الوطنية التحررية ، والحصول على مصادر الطاقة والمبيعات العسكرية ، وتشجيع المشاركة الشيوعية في حكومات الجبهات الوطنية .

كما تجدر الإشارة إلى أن الدعم السياسي السوفيتي للعراق في مطالباته المستمرة بالكويت ١٩٦١م ، ١٩٧٣م كان يمثل في الواقع رفضاً للسياسة السوفيتية من قبل الكويت والسعودية وقطر والبحرين والإمارات وتشككهم في النوايا السوفيتية .

وظل يمثل حاجزاً نفسياً حال دون نجاح السوفييت في تحقيق مكاسب سياسية في تلك الدول وهو ما أدركته موسكو ، وحاولت تجنبه في نزاع العراق مع إيران ، والذي وقفت منه موقفاً حذراً ، وبذلك يكون الإنسحاب البريطاني قد أتاح فرصة ولو محدودة للسوفييت بأن يحققوا بعض المكاسب السياسية في الخليج أو على الأقل كانوا يمثلون عامل فرملة وحفظ توازن لأية مغامرات سياسية هناك .

## الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي بعد الإنسحاب البريطاني .

كانت سياسة الإنسحاب البريطاني من الخليج قد أدت فيما أدت إليه الى بلورة جملة من المتغيرات الهامة ، والتي أعادت تشكيل الخارطة السياسية للمنطقة ، ولم تكن الولايات المتحدة ببعيدة عن هذه التحولات ، وكما أنها لم

---

[1] Geoffrey, Jukes:" The Indian Ocean In Soviet Naval Policy " (The International Institute For Strategic Studies, London May 197) Pp. 25-27.

**تقف مكتوفة الأيدي من الصراعات التي أحدثها قرار الإنسحاب ، والذي كــان يمثل في حقيقته صدمة مربكة للسياسة الأمريكية في الخليج العربي (*) .**

---

(*) ليس صحيحاً البتة أنه في وقت إعلان ويلسون لم يكن يلوح الخليج بحدة في الفكر الإستراتيجي للولايات المتحدة كما أنه ليس صحيحاً أيضاً أن قرار الإنسحاب كان بترتيب مع الولايات المتحدة ، فمنطقة الخليج العربي كانت في صميم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من خلال الثوابت الإستراتيجية الأمريكية التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وكانت القوى الإقليمية الرئيسية فيه (إيران ، العراق، السعودية ) بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي للمنطقة ، والحافز النفطي تمثل المنطلقات الرئيسية بالإضافة إلى مصر وإسرائيل للمشروعات الدفاعية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ( مبدأ ترومان – مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط – حلف بغداد – فكرة الحزام الشمالي ) ، ومن وحي هذه السياسة كانت المساعدات الإقتصادية والعسكرية التي قدمت لكل من السعودية وإيران والعراق على مراحل متقطعة وليس معنى أنها لم تكن راغبة في الإندفاع بقوة نحو الخليج – طالما أن بريطانيا الحليف التقليدي تقوم بوظيفة الشرطي المحافظ على المصالح الغربية – إن الإستراتيجية الأمريكية كانت معدومة نحو الخليج ، وإلا ما إستطاعت أن تحقق مكاسب نفطية في بترول دول وإمارات الخليج ، وقد رأينا كيف تدخلت الخارجية الأمريكية والكونجرس أكثر من مرة في سياسة النفط بين الشركات والدول المنتجة للحيلولة دون إخفاق الرأسمال الأمريكي ، وكما أن السياسة الخارجية الأمريكية وخلال فترة طويلة من الزمن تمتد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر الثمانينات قد تميزت بأن ثمة ثوابت ومنطلقات كانت هي التي تحكم توجهاتها وتسيطر علي أفكار المعينين بإعدادها وأن حالة من التواصل في المدركات السياسية قد فرضت نفسها بهذا الإتجاه ، وإذا كانت هناك ثمة متغيرات تذكر فإنها تقتصر فقط على ما يتعلق بإطار الحركة السياسية وأساليب التعامل وأدوات التحرك الخارجي ، فهناك خط من الإستمرارية يربط روزفلت في الثلاثينات إلى ريغان في الثمانينات ، وهو خط واضح لا يحيد عن هذه الثوابت التي من أهمها :-

١ – إحتواء النفوذ والمد السوفيتي الشيوعي .

٢ – الدفاع عن الأنظمة والحكومات الموالية للغرب .

٣ – محاربة حركات التحرر في العالم الثالث .

٤ – المحافظة على مصادر النفط في أيد غربية

٥ – الدعم الكامل للكيان الصهيوني .

هذه الثوابت والأهداف لم تتغير وإنما صيغ التعبير عنها وكيفية التعامل معها قد تختلف ، هذا ما يفسر لنا كيف أن التقاليد الأمريكية قد إعتادت أن تتحدث عقب مجيء كل رئيس جديد ما تسميه بالإستراتيجية الجديدة .

راجع :-

- William, Plok :Op Cit: Pp. 261-265.

فقد كانت الولايات المتحدة وبين إعتبارات أخرى راغبة في أن تبقى المملكة المتحدة في الخليج لمساعدتها إزاء مسئوليتها الدولية ، وكما أنها لم تكن ترغب في التواجد العسكري المباشر في منطقة الخليج العربي حتى لا تثير غضب حلفائها الإقليميين ، وتفقد بالتالي هيبتها السياسية هناك ، كما أنها لم يكن بمقدورها ايضاً أن تقف مكتوفة الأيدي من قرار خطير كهذا ومن المتغيرات التي ستنجم عنه ، وإلى هذا الحد وضعت سياسة الإنسحاب البريطاني الإدارة الأمريكية في مأزق صعب ، وموقف دقيق الغاية ، ويبدو أن الإدارة والسياسة الأمريكية التي إعتادت أن تتعامل مع الأزمات الطارئة بحلول جاهزة ، لم يكن ليعيبها أن تستدعي من رصيدها الإستراتيجي من الأيدلوجيات ما يعالج موقفاً كهذا ، وفقد إستحدثت من قبل فيما يتعلق بنظريات الفراغ ما عرف بإستراتيجية الإنتقام المنتشرة MOSSIVE RELATION ، والتي تبناها وزير الخارجية دالاس أثناء إدارة إيزنهاور ، وكانت تعني التهديد بهجوم نووي مضاد مباشر وعالمي ، وذلك لثني الإتحاد السوفيتي عن أي نوع من الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية أو أحد حلفائها الرئيسيين .

وفي عهد كيندي أنتقد رئيس أركان الحرب تايلور MAXWELL TAYLOR إستراتيجية الإنتقام المنتشر، وقال من الممكن أن تكون هذه الإستراتيجية قد إستطاعت أن تمنع الحروب الكبيرة ( حرب عالمية ثالثة ) ، ولكنها لم تستطع

---

- William, Carl. Spielman:" The United States In The Middle East" (New York; Pageaut Press– 1958) P. 85.

- روبرت كوبال ، سياسات الولايات المتحدة في الخليج العربي ( الحرب العالمية الثانية ، الحرب الباردة ، الاحتواء ) في دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي ، ترجمة د. خليل على مراد، مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة ١٩٨٣ ص. ٧٣.

- نهى تادرس : السياسة الخارجية الأمريكية بين التدخل العسكري والهيمنة الإقتصادية ، مجلة شئون فلسطينية ، العدد (١٠٢) آيار ١٩٨٠م ص. ٣١ وعن فكرة الحزام الشمالي راجع :–

-Rouhollah, K. Ramazian:" The Northern Tier ; Afghanistan , Iran and Turkey " (D. Van. Nostr And Company", Inc, Princeton.1966) Pp.10-11.

- See: Amile, A. Nokhleh :Op Cit: P. 6.

أن تحافظ على " السلام الصغير " الذي يجنب المشاكل القليلة الأهمية قياساً بالكوارث الناجمة من حرب علمة ، ومن ثم يصبح هذا المبدأ ذي جدوى ، واقترح تايلور مبدأه الجديد القائم على الإجابة المرنة FIXIBLE REPONSE [١].

وهو يعني مواجهة أي نوع من التهديدات المفاجئة من الحرب الذرية العامة الى التدخلات والإعتداءات الناجمة عن فراغ سياسي في منطقة ما .

بيد أن هذه الإستراتيجية قد أفضت في النهاية إلى مزيد من التورط الأمريكي في فيتنام ، وفي حين كانت الإستراتيجية الأمريكية العامة تفضل التوازن والتوفيق بين التدخل العسكري ( مبدأ ترومان - إيزنهاور - كينـدي) والمساعدات الإقتصادية ( خطة مارشال)[٢]، انخرطت الدوائر السياسية والإستراتيجية في مناقشة طبيعة الخيارات الإستراتيجية التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة أن ترد على التهديدات المحتملة من قبل الإتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي ، بعد أن أخذت خطورته الحقيقية في التجسم مع التوسع الذي طرأ على البناء العام للقوة البحرية السوفيتية في البحر المتوسط وغيره من البحار والمحيطات [٣]، وفي هذا الإطار فقد عمد بعض الإستراتيجيين الأمريكيين الى التحذير من المخاطر التي ستترتب على

---

[١] Klare, Michael :"Decurite Et Nouveau Risques de Conflict Une Strategic De Defense Global Pour 1'Amerique Forte " Le Monde Diplomatic, September 1981.

[٢] First Annual Report To Congress An United States Foreign Policy For The 1970 February 18 , 1970 " Public Papers of the Presidents of the United State, Richard Nixin ;Containing The Public Messages Speeches, and Statements for the President 1970" (United State Government Printing Office Washington, 1971) P. 118.

[٣] Robert .E, Osgood:" U. S. Security Interests and the Law of the Sea" In Ryan C. Amacher And Richard James Sweenery, (The Law of the Sea U. S. Institute for Public Research, Washington, D.S. 19676) Pp. 11-35.

- روبرت أوزكد : المصالح الأمنية الأمريكية وقانون البحار في ( قانون البحار : المصالح الأمريكية والخيارات ) لمحرريها ريان سي – اماشر وريجارد جيمس سوني ، معهد المشاريع الأمريكية للبحوث السياسية العام واشنطن ١٩٧٦م.

عدم إمتلاك الولايات المتحدة لقوة هجومية فعالة في المحيط الهندي تستطيع التصدي للتهديدات العسكرية السوفيتية ، وأن المصالح الأمريكية في الخليج قد تعاظمت بشكل يتعارض مع الأهداف الروسية التاريخية والتوسع في وسط آسيا ، ومن ثم يصبح لأقطار الخليج العربي سبب معقول للقلق من إحتمال التدخل العسكري السوفيتي المباشر ، ولا تأمل دول الخليج ذات الكثافة السكانية القليلة في تطوير قدراتها العسكرية بشكل يساعدها على مواجهة تلك التهديدات ، وهم في الواقع يبنون آمالهم علينا في التصدي لأي تهديد إلا أنهم يفضلون أن نقوم بذلك خارج المنطقة وبشكل يؤدي الى التقليل من تورطهم ، كما ينتابهم الخوف الشديد من إمكانية تحول المنطقة الى ميدان مواجهة بين القوى العظمى .

إن الخليج العربي بسبب موقفة الإستراتيجي وموارده الغنية عامل لا مهرب منه في التوازن الدولي ، ومن ثم نجد أن التوازي الذي يمكن رسمه بين أوروبا في الأربعينات والخليج العربي في مطلع السبعينات ، هو توازي ظاهر وملفت للنظر ، والخليج العربي يكون بالتأكيد كما كانت أوروبا في الأربعينات ، المصدر الحساس للصراع بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي والذي نتج في أوروبا بسبب من الحرب والهزيمة ، والذي نتج في الشرق الأوسط بسبب من إنسحاب القوة التي سيطرت على المنطقة وتردد الولايات المتحدة في ملأ ذلك الفراغ ، وفي منطقة أهميتها للمصالح الأمريكية في الستينات وبداية السبعينات كأهمية أوروبا في الأربعينات .

كما حذرت هذه الدوائر الإستراتيجية من تردد الإدارة ، واعتبرت أن الخليج العربي في أزمة حقيقية ، وأن الفراغ الذي يمثله الخليج العربي اليوم سوف يملأ ، ولأنه ليس بمقدور أية قوة محلية ملأه فإنه سوف يملأ من قبل قوة خارجية ، وإن كانت السوفيتية فإن التركيب السياسي للمنطقة سوف يتعرض الى تدمير مفاجئ .

إن فقدان الخليج العربي يتوقع أن يشكل بداية أكيدة لنهاية الموقع الأمريكي في أوروبا الغربية واليابان ، وذلك لأن هذه الدول التي ستكون معتمدة على الإتحاد السوفيتي في الحصول على أحد الموارد الحيوية ( النفط ) ستضطر الى تعديل سياساتها وأساليب عملها بما يلائم رغبات موسكو ، حتى إن لم يصر الإتحاد السوفيتي مباشرة على أن تقطع هذه الدول روابطها الأمنية مع الولايات المتحدة ، فإن هذه الروابط لن يكون لها أي معنى حقيقي ، وفي مثل هذه الظروف لن يخدم إبقاء التواجد الأمريكي الأمن في أوروبا ، أي غرض حقيقي ، ومن ثم قد يطلب منه الرحيل وبإنفصال حلفائنا الكبار لما بعد الحرب عنا ، وإنسحاب القوات العسكرية الأمريكية من قواعدها ، لن يكن للصينيين أي بديل للبحث عن أفضل سلام يمكن أن يحصلوا عليه مع الروس ، إن عواقب السيطرة السوفيتية على الخليج العربي لن تحدث نزاعاً مهماً ، وإنما العالم الذي سيظهر للوجود حين تطرد القوة والنفوذ الأمريكيين من أوراسيا ، وحين تواجه الولايات المتحدة بالخيار بين الحصول على بترول الخليج العربي وفقاً للشروط السوفيتية أو محاولة تمشية أمورها بدون هذا البترول هو الذي سيكون مكمن النزاع الحقيقي ، والنتيجة الأولى لهذا النزاع ستكون ببساطة هي أن مركز الجاذبية في المصالح الأمريكية في العالم لن تجده في أوروبا بل في الخليج العربي [1] .

---

[1] إنخرط في هذه المناقشات والدراسات الإستراتيجية والسياسية مجموعة من أساتذة الجامعات الأمريكية مثل روبرت تكر أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جون هوبكنز ( John Hopkins ) ، وهو مؤلف كتاب الإنعزالية الجديدة وعد أم وعيد ( New Isolationism Threat or Promise ) ، وكتاب تعادل الأمم ( The Inequality Of Nations ) وبعض السياسيين مثل هرولد أج سوندرز (Harold H. Saunders ) الذي شغل فيما بعد منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وكتب تقريراً بهذا الخصوص بعنوان :-=

= U. S. Relations with the Persian Gulf States Department of State Bulletin, Oct. 1970.

وكذلك : ارولهد براون والذي شغل فيما بعد منصب وزير الدفاع وكتب تقريراً بعنوان :"

هكذا تشعبت التحليلات والتفسيرات الإستراتيجية لظواهر القوة السوفيتية الجديدة ، وألقت بظلالها فأحدثت حالة من القلق المتزايد التي كانت سائدة وقتذاك لدى الأوسط النفط الأمريكية لا سيما وأن قرار الإنسحاب البريطاني قد تزامن مع إحتمالات نضوب إحتياطي النفط الأمريكي وإستنزافه السريع ، أضف الى كل هذا فإن التطورات التي شهدتها الأسرة الدولية عقب حرب الأيام الستة ، بما في ذلك نقل محور الصراع بين القوتين العظمتين الى منطقة المحيط الهندي [1] ، والتي يمثل الخليج العربي فيها حلقة الإتصال الأساسية بين هذا المحيط ودائرة البحر المتوسط بشكل عام ، والمنطقة العربية بشكل خاص ، أدت الى تصاعد أهمية المنطقة في الإدراك الإستراتيجي الأمريكي ، وما يترتب على ذلك من إعادة تقييم شاملة وهامة للمصالح الأمريكية في عموم منطقة المحيط الهندي .

---

Protecting U. S. Interests in the Persian Gulf Region Department U. S. State Bulletin Oct. 1970.

- وجوزيف تونيام وكيل مساعد وزير شئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا الأمريكي والذي كتب بياناً قدمه للجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط في ١ يوليو ١٩٧٠ بعنوان

" Oil Supply Prospects And U. S. International Energy Policy, Department of State Bullet, in Oct. 1970.

- وأيضاً ماثيو غنتر ( Mathew Nimetz ) وكيل وزارة الخارجية الأمريكي فيما بعد للمساعدة الأمنية للجنة تخصيصات المجلس التشريعي بعنوان :-

- Indian Ocean Persian Gulf U. S. Security Framework Department Of State Sep. 16, 1970.

- راجع كل هذه المداولات في :-

- New Perspectives On The Persian Gulf, Hearings Before The Subcommittee On The Near East And South Asia Of The Committee On Foreign Affairs, House Of Representative, 93rd Congress, 1st Session, U. S. Government Printing Office, Washington S. C. 1970, PP. 20-25.
- Oil Fields As Military Objectives; A Feasibility Study prepared For the Special Subcommittee Of Investigations Of Committee On International Relations U. S. Government Printing Office Washington, D.C. 1971,P.X1.

[1] Geoffrey, Jukes: Op Cit: P.71 .

-T. B. Millar:" The Indian And Pacific Ocean Same Strategic Considerations" (Adelohi Papers, No. 57, The Institute For Strategic Studies, London May 1970) P. 6.

ومن ثم فقد أدرك مسئولوا الأمن القومي الأمريكي ضرورة التركيز على هذه المنطقة فالمحيط الهندي لم يكن مهماً في حد ذاته كحوض مائي ، وإنما كانت أهميته بسبب مسائل الإستراتيجية الشاملة على المستويين الإقليمي والدولي ، وكما أن النظرة الجغرافية البسيطة تشير إلى كون هذا المحيط مدخلاً إستراتيجياً للخليج العربي ، وبالإضافة الى ذلك أثار إهتمام الإتحاد السوفيتي المتزايد في المحيط الهندي فضول الولايات المتحدة .

بيد أن هذا كله لم يكن يعني أن الولايات المتحدة وبموجب هذه المتغيرات كانت مهيأة لتبني مسئولية الموقف السياسي الجديد في الخليج العربي ، وأن ثمة خطة أمريكية لمواجهة الحالة التي ترتب على رحيل القوات البريطانية من المنطقة ، حتى أن زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي ( مايك ماستفيلد) قد أعترف بذلك عندما قال في سنوات الإنسحاب " أنا آسف لشعور البريطانيين – البريطانيون أنهم مجبرون على إتخاذ تلك الخطوة لأنه سيطلب منا أن نملأ هذا الفراغ ولا أدري كيف سنقوم بهذا العمل لأنني لا أظن بأن لدينا الرجال ولا الموارد له ولكن لا مناص من التحرك حتى لا يحدث فراغ يحاول الإتحاد السوفيتي أن يملأه" [١] .

وفي هذا تأكيد على ما ذهبنا إليه فيما مضى من أنه لم يكن هناك تنسيق بين بريطانيا وحليفتها الولايات المتحدة بشأن مسألة الإنسحاب ، كما أن الإدارة الأمريكية حاولت في الوقت نفسه أن تثني حكومة لندن عن تنفيذها ذلك القرار في تاريخه المعلن مقابل تعهدها بتقديم المساعدات الكفيلة بحل أزمتها

---

[١] Dale. R. Tahtinnen :Op Cit: Pp. 15-25.

- Ronald .G. Wlafe (Ed) :Op Cit: P. 44.

-وكذلك : محمد عبد الغني سعودي : الخليج العربي بين مقومات الوحدة وصراع القوى العظمى ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربي ، الكويت العدد ٢٠ سنة ١٩٧٩ ص. ٢٩.

العالمية [1] ، وغير أن بريطانيا لم تكترث لكل النـداءات الأمريكيـة وقـررت المضي في سياسة الإنسحاب التي عدتها واشنطن بمثابة إضعاف للإستراتيجية الأمريكية في وقت يقتضي المزيد من الجهد والتكاتف الغربي لمواجهة الإتحـاد السوفيتي ، وهذا بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة لم تكن مهيأة كلياً لقبـول مسئولية أمن الخليج العربي مباشرة ، وكما أن عقدة فيتنام جعلت من العمـل المباشر على الطريقة البريطانية أمراً مستحيلاً ، وكـان الرئيـس الأمريكـي نكسون قد أمر هنري كيسنجر H. KISSINGER رئيس مجلس الأمن القومـي بدراسة الخيارات السياسية المتاحة أمام الولايات المتحدة والتوصيـة بإطـار سياسي أساسي ، ورغم أن كيسنجر كان منشغلاً بحرب فيتنام إلا أنه أعطـى هذا المشروع أولوية عليا كما يبدو ، وقدمت الوثيقة التي نتجت عن جـهوده ، وهي المذكرة الدراسية لمجلس الأمن القومي رقم ٦٦ الى البيت الأبيض فـي يوليو ١٩٦٩م ، وبعد مراجعة التوصيات التي احتوتها المذكرة رقم ٦٦ أصدر الرئيس نيكسون مذكرة قرار الأمن القومي رقم ٩٢ لترسم سياسـة الولايـات المتحدة في المنطقة ، ولقد تضمنت هاتان المذكرتان ثلاثة خيـارات بالنسـبة لسياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي وهي :-

١. أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية فـي تقديـم المسـاعدات إلـى الحكومات الموالية للغرب في الخليج العربي ، والإبتعاد عـن تبنـي دوراً عسكرياً مباشراً في المنطقة.

٢. نشر قوات أمريكية في الخليج العربي لتأدية مهمات ( الشرطي ) التـي كانت بريطانيا تؤديها سابقاً .

---

[1] سيف الرميحي : التطور الإقتصادي والسياسي لأقطار الخليج العربـي ترجمـة عبـد السـلام الإدريسي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٠ ص ٢١٤.

٣. العثور على وكيل بمعنى توظيف قوة إقليمية قادرة على ضبط مجريات الأحداث في المنطقة بما يضمن مصالح الغرب والولايات المتحدة ، بدلاً من نشر قوات أمريكية(١) ، وعند مناقشة هذه الخيارات الثلاثة نجد أن الخيار الأول لم يعد مقبولاً لا سيما بعد أن أرتفعت أهمية المنطقة لتصبح جزءاً حيوياً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي جعلت الدفاع عنها مسألة ملحة باعتبارها أحد عناصر الأمن القومي الأمريكي ، وهو ما أكده جوزيف سيسكو ، مساعد وزير الخارجية الأمريكي في مطلع السبعينات عندما أعلن بأن للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي " أهدافا سياسية - إقتصادية - استراتيجية هامة جدا جدا " (٢) ، والأمر الذي يفترض إيجاد إطار معين للتعامل معها بدعم النفوذ ، وبمنعها من السقوط بأيدي الخصوم بدون أي تورط عسكري مباشر ، وإنما عن طريق تقوية علاقات التحالف مع القوى المحلية وتشجيعها على إقامة صيغ الأمن الجماعي ، وخلق حالة من التبعية بما يخدم الأهداف والمصالح الأمريكية ، ومن ثم كان الابتعاد خيار مرفوض بحكم تطورات الصراع الإستراتيجي بين القوتين العظميتين وأما الخيار الثاني، والذي يتمثل في التدخل عن طريق إرسال قوات عسكرية الى المنطقة لا يمثل سوى مجازفة عسكرية حقيقية في ظل تورط الولايات المتحدة في النزاع الفيتنامي ، وكانت تبحث لها عن نهاية تحفظ ماء الوجه .

---

(١) U. S. Department of State Bulletin, U. S. Government Printing Office, Washington, D. C. vol. 67 No. 1732 P. 242.

- وكذلك :-

د. خليل على مراد : سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٦٨-١٩٨٠م بحث منشور بمجلة الخليج العربي، العدد ١ المجلد السابع عشر ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٥ ص. ٤٨

(٢) For Secretary Gospel Sanso's Statement Sea, For Example New Perspectives On The Persian Gulf Hearings Before The Subcommittee On The Near East and South Asian of the Committee On Foreign Affairs, House of Representative, 93rd Congress, 1st Session U. S. Government Printing Office Washington D.C. 1973 Pp. 1-10.

ومنذ ذلك الحين كان من غير الوارد في نظر الرأي العام الأمريكي الإحتفاظ بوجود عسكري له موضع آخر من العالم (*) .

كما أن الكونجرس الأمريكي نفسه لم يكن مقتنعاً في ظل إرهاصات الحرب الفيتنامية بتدخل مرير آخر في أي من منطقة ، حتى إن كانت منطقة الخليج العربي ، وراح يدور في فلك التساؤلات الآتية :-

هل يتطلب الأمن القومي الأمريكي أن تحافظ الولايات المتحدة على أعداد كبيرة من العسكريين فيما وراء البحار ؟ هل يجب علينا أن نحتفظ بمخزون كبير من القواعد الأجنبية ؟ إلى أي حد تعد هذه المنشآت التي صممت وأنشئت أساساً للخمسينات مهمة بالنسبة الى احتياجات الدفاع في السبعينات ؟ أتساهم

---

(*) إن مبدأ التدخل العسكري عن طريق إرسال قوات عسكرية أمريكية إلى المنطقة ، الذي يعد من المحرمات الكبرى ومستصاغاً مع بداية السبعينات ، أصبح مع نهاياتها ضرورة استراتيجية أمريكية لا سيما في أعقاب الغزو السوفيتي لأفغانستان عندما أعلن كارتر في مطلع عام ١٩٨٠م أن أي محاولة من قبل أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي سوف تعد هجوماً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، وأن هجوماً مثل هذا سوف يواجه بكل الوسائل الضرورية ومن ضمنها القوة العسكرية وبعد هذا الإعلان تم تشكيل قوات الإنتشار السريع من إستراتيجية التدخل العسكري الأمريكي المباشر في الخليج العربي للحيلولة دون ضم إيران أو باكستان إلى الإمبراطورية السوفيتية أو سد مضيق هرمز ، ومنع أعمال العنف في منطقة الخليج العربي بالإضافة إلى التحفز لسياسة العراق العدائية تجاه الولايات المتحدة والكويت والسعودية، وإلى جانب أن هذه النظرية قد استوجبت أن تؤسس الولايات المتحدة لها حيوياً عسكرياً في منطقة الخليج تمثل العودة إلى سياسة القواعد العسكرية فإنها قد دفعت بإدارة البنتاجون نحو إختلاف المبررات الأخلاقية واللاأخلاقية للتدخل العسكري في الخليج ، وهو ما كشفت عنه أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠م بكل ملابساتها ، وبقاء القوات العسكرية الأمريكية متمركزة على أرض الواقع في العديد من الدول الخليجية حتى كتابة قول هذه الرسالة .

راجع

- Department of Defense Authorization for Appropriation for Fiscal Year 1981, Hearings Before The Committee an Armed Services , United State Senate, 96th Congers Second Session 1980, Part 1, P. 445 ( Hereinafter Edited As Hearings).

المعاهدات الدفاعية الأمريكية في ضمان أمن الولايات المتحدة أم أنها يتورطها في حروب مكلفة والمصالح الأمريكية ليست مهددة ؟[1] .

ولم تهتم الإدارة الأمريكية بتقديم إجابات لمثل هذه الإستفسارات حيث كان الإجماع قد أتجه نحو الخيار الأخير ، وهو الإعتماد على سياسة الوكيل الذي يتفق والإستراتيجية الأمريكية الجديدة في آسيا التي وضعت إدارة الرئيس نيكسون خطوطها الرئيسية بعد فترة وجيزة من توليها السلطة .

ذلك أن هذه الإدارة قامت منذ توليها السلطة في عام ١٩٦٩م بإعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة في آسيا، وإلى طرح مبدأ جديد كان لكيسنجر مستشار الرئيس للأمن القومي دور هام في بلورته .

ففي خطاب ألقاه نيسكون في عام ١٩٦٩م أعلن عن مجموعة أفكار مبادئ جديدة للسياسة الأمريكية تؤكد على فك إرتباط الولايات المتحدة العسكري المباشر في المشكلات الدولية .

وأن الولايات المتحدة لم تعد قادرة أو راغبة في تقديم الرجال والمال والسلاح للحفاظ على الوضع القائم في العالم، كما ذكر الآخرين بمسئولياتهم الدولية والإقليمية ، وهذا يعني أن الولايات المتحدة لن تستمر في دور شرطي العالم .

لأن هذا الدور قد أدى الى تخبطها في أزمة سياسية وإقتصادية وأخلاقية، وهكذا فإن الدور الجديد الذي رسمه نيكسون - كيسنجر للولايات المتحدة يرتكز على إبتعادها عن التدخل المباشر ، ودون أن يؤدي ذلك الى تغيير إستراتيجيتها المرتكزة على ضمان تفوق الولايات المتحدة وحماية مصالحها

---

[1] النشرة الاستراتيجية ، القواعد والمنشآت والتسهيلات العسكرية الأمريكية المحيطة بالمشرق العربي ، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ، لندن ن ترجمة المؤسسة العبي للدراسات والنشر ، بيروت العدد ٥ في ١٩٨٠/٤/١٠م

الإقتصادية ، وهذا يفترض دعم الولايات المتحدة عسكرياً وإقتصادياً للأنظمة الحليفة لكي تتمكن من القيام بدور الحامي للمصالح الأمريكية[١] .

وبذلك يكون الخيار الثالث من الخيارات المطروحة في الأوساط الأمريكية لملئ الفراغ في الخليج ينسجم مع مبدأ نيكسون الذي إرتكز بدوره على سياسة المشاركة الإقليمية " على أساس الحد من الدور العسكري الأمريكي المباشر في العالم ودفع القوى المحلية الحليفة لتتحمل جزءاً من عبئ الدفاع عن الأيديولوجيات والمصالح الرأسمالية .

وبالرغم من أن المبدأ يشكل تراجعاً في توجيهات السياسة الأمريكية السابقة ذات الصيغة العدوانية الهجومية ، إلا أنه لا يعني البتة العودة الى سياسة العزلة التي إتبعتها الولايات المتحدة في القرن ١٩ ، بل مجرد تغيير في أسلوب تعامل الولايات المتحدة مع المشكلات الدولية [*] .

ولقد أفترض تطبيق مبدأ نيكسون دخول الولايات المتحدة في محادثات مع الإتحاد السوفيتي والصين للسيطرة على الأوضاع الدولية وتحقيق سياسة الوفاق الدولي التي كان يطالب بها القادة السوفييت ، إلا أن المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة بالرغم من فترة الوفاق الدولي الطويل ، فشلت في

---

[١] U. S. Department of State Bulletin U. S. Government Printing Office, Washington D. C. vol. 67 No. 1932, P. 245.

- نصير عازوري : الانفراج والشرق الأوسط شئون فلسطينية ، عدد ٩٣/٩٢ يوليو – أغسطس ١٩٧٩ ، ص.١١٧ ١١٨.

[*] كان نيكسون قد تنبأ بهذا التغيير في السياسة الأمريكية حتى قبل أن يعتلي الحكم حيث أوضح في مقالة نشرت في أكتوبر ١٩٦٧م بأن أول آثار حرب فيتنام على الولايات المتحدة الأمريكية ستكون موجهة إنعزالية تجعل الرأي العام والكونجرس غير مبالين لتدخلات مشابهة ، وعليه فإن دور الولايات المتحدة كرجل بوليس عالمي سيكون محدود ، وأنه إذا ما تدخلت فإن ذلك سيكون بعد أن تقوم الدول في منطقة ما بتوحيد جهودها لحماية نفسها مع ضمانة أمريكية بتوفير كل ما يلزم من مساعدات غير مباشرة .

- R. Nixson:" Asia after Vietnam" Foreign Affairs. vol. 24, Oct. 1967, P. 123-125.

تخليص نفسها كلية من الطموحات العالمية وعقلية الحرب الباردة التي كانت تتملكها [1] ، وعلى أية حال كانت الترجمة الفعلية للخيار الثالث المذكور مبدأ نيكسون فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي ، وهو إعتماد واشنطن على دول المنطقة المؤيدة للغرب وبالذات إيران والسعودية ، ولذلك سعت الى تسوية الخلافات القائمة بينهما ، وخلق حالة من التفاهم المشترك بصدد العديد من القضايا السياسية المطروحة ، ولأن بقاء مثل هذه الخلافات إنما يمثل من وجهة النظر الأمريكية فرصة سانحة للقوى المعادية للمصالح الغربية من النفوذ الى المنطقة .

وقد جاء في دراسة قام بها مجلس الأمن القومي ما يلي " أنه من الواجب مضاعفة الوجود الدبلوماسي الأمريكي في الخليج العربي ، وأن على الولايات المتحدة أن تؤكد شراكتها مع الدول المطلة على ساحل الخليج وخاصة السعودية وإيران ، وأن الأخيرة أصبحت هي البؤرة الرئيسية للإهتمام الأمريكي المتسع [2].

وقد أكد جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية السابق على الجهود الأمريكية الداعية الى إقامة تعاون إقليمي في منطقة الخليج لا سيما بين إيران

---

[1] نهى تادروس : السياسة الخارجية الأمريكية بين التدخل العسكري والهيمنة الإقتصادية " مقال في شئون فلسطينية ، العدد السابق ص. ٥٨-٨٨

- د. زهير شكر : السياسة الأمريكية في الخليج العربي " مبدأ كارتر " برنامج الدراسات السياسية والإستراتيجية معهد الإنماء العربي ، بيروت ص. ٥٩

[2] روبرت جي ، برانجر وديل آر تاهتين ، خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج العربي ، دراسات إستراتيجية رقم (٣) ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية بيروت ١٩٨٠ ، ص. ٨

-ميكايل كيير ، الإقتصاد السياسي لمبيعات الأسلحة الأمريكية الى ممالك الخليج العربي ، ترجمة بيار عقل ، مجلة دراسات عربية ، السنة العاشرة ، العدد (٩) يوليو ١٩٧٤، ص. ١٣١

-هانسون بالدوين ، إستراتيجية الغد ، ترجمة خيري بنونة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ص ١٩١.

والمملكة العربية السعودية بقوله " لقد قررنا أن نبذل جهداً متميزاً لتحفيز الدولتين الرئيسيتين في المنطقة إيران والعربية السعودية ، وأن نكون نافعين ومتعاونين معهما ، وإذ كلما إستطعنا تقريبهما وتحفيزهما على إقامة تعاون مشترك بينهما كلما أصبحتا القوتين الأساسيتين اللتين تتمكنان من تأمين الإستقرار في المنطقة [1].

ولكن إلى أي مدى كانت علاقة الولايات المتحدة في ذلك الوقت بكل من إيران والمملكة العربية السعودية تتيح لها القيام بمثل هذا التنسيق السياسي بين قوتين يختلفان أيديولوجياً ومذهبياً ، وهل كان بمقدور الولايات المتحدة بالفعل أن تقوم بمثل هذا الدور؟.

بالنسبة لإيران فإن الخلفية التاريخية للعلاقات بين الجانبين (الأمريكي الإيراني ) ، والتي عرضنا لجانباً منها تفيد بأن ثمة إعتبارات دولية رئيسية تحظى بأهمية كبرى في السياسة الأمريكية تجاه إيران ، فإيران هي مصدر النفط بالنسبة للغرب ، وحيث تعد الدولة الثانية بعد العربية السعودية ، وقد دعمت الحكومة الأمريكية الجهود التي بذلها الأمريكان في الحصول على إمتيازات نفطية إيرانية منذ العشرينات .

وقد أدى عامل النفط الى إلتقاء عام في المصالح بين الحكومة الأمريكية وشركات النفط الأمريكية والشاه ، وحصلت الخلافات الجوهرية الوحيدة على أسعار النفط ، ولم تبذل الولايات المتحدة جهداً يذكر للتأثير على الشاه في هذا الجانب ، وكما كان مركز إيران الإستراتيجي مهماً أيضاً بالنسبة للسياسة الأمريكية ، وكما هو الحال بالنسبة للنفط ومبيعات البضائع الأمريكية ، وذلك أن لإيران موقعاً مركزياً خاصاً فهي تقع بجوار أفغانستان وتركيا والعراق ،

---

[1] المناقشات البرلمانية الأمريكية المستمرة حول إهتمامات الولايات المتحدة وسياساتها في منطقة الخليج العربي ، ترجمة وديع ميخائيل مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٠م ص. ٥٨٢ .

ويعزز أهمية إيران الجغرافية سكانها البالغ تعدادهم في ذلك الوقت ٣٥ مليون نسمة وإمكانياتها الصناعية .

وقد جعلت كل هذه العوامل من إيران شريكاً أكثر قابلية للنمو من العربية السعودية الجرداء ، وسكانها القليلين على الرغم من الإحتياطي الأكبر لدى الأخيرة من النفط وطاقاتها الإنتاجية ، ولن تكون الولايات المتحدة سعيدة في رؤية إيران بأهميتها النفطية الإستراتيجية تحت سيطرة الإتحاد السوفيتي أو أية حكومة مادية للولايات المتحدة ، ولهذا شجعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إبتداء من الحرب العالمية الثانية بناء ترسانة من الأسلحة مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية[1] ، وقد بدأ هذا المشروع التسليحي الأمريكي لإيران منذ نهاية الخمسينات عندما بدأت الولايات المتحدة تعمل بشكل جدي لتجعل من إيران قوة مسيطرة في المنطقة ، إذ أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أن هدف التعاون الأمريكي - الإيراني في المجال العسكري هو إستتباب الأمن وتنميته في منطقة الشرق الأوسط[2].

وأصبحت قوة إيران العسكرية تمثل حلقة وصل مهمة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط ، وتقع على عاتقها وظائف عديدة ومتشابكة تصل الى حد حماية النظام الإقتصادي الرأسمالي العالمي .

---

[1] نيكي د. كيدي : ايران والسياسة الأمريكية ، ترجمة صبار سعدون السعدون ، بحث منشور بمجلة الخليج العربي ، مركز درايات الخليج العربي ، جامعة البصرة العدد (٢) ١٩٨٥ ص. ٦٠

[2] See United States Arms Sales To The Persian Gulf Report of Study Mission To Iran , Kuwait, and Saudi Arabia, U. S. Government Printing Office Washington, D. C. 1971, P. 20.

- From The Very Beginning The Soviets Perceived American Concern and Activates Regarding The Security of the Persian Gulf as Plans For " Neocolonialist Purposes" For Details See ;CD. SP, vol. 20 No..921 March, 1968.

- د. أحمد باسل البياتي ، دور إيران في المنظومة الإمبريالية بحث منشور في مجلد بعنوان دراسات عن تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، بجامعة البصرة ١٩٨٥م ص. ٢٦١.

وحتى عام ١٩٦٥ م إستلمت إيران أسلحة أمريكية في نطاق المساعدة العسكرية (*) وإعتباراً من هذا العام بدأت تشتري السلاح ، وقد أعطى ذلك بداية لواقع جديد هو مقايضة الأسلحة بالنفط ، الأمر الذي مكن إيران من الحصول على الأسلحة الأكثر تطوراً والتي تلائم رغباتها الإستراتيجية [١].

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي التي دعمت إيران عسكرياً وزودتها بأحدث التكنولوجيا العسكرية بإستثناء السلاح الذري ، إلا أن هذا الدعم العسكري المطلق لإيران الذي إستمر حتى أواخر السبعينات قد أدى الى

---

(*) منذ أكثر من خمسين عاما أو تزيد كانت المساعدات العسكرية ولا تزال أهم أدوات السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كانت هذه المساعدات أحد الأركان الأساسية التي اعتمدت عليها السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية مثل مبدأ ترومان – سياسة الاحتواء – إعادة تسليح أوروبا – حرب كوريا – التورط الأمريكي في جنوب شرق آسيا – التأييد الأمريكي لإسرائيل – المساعدات لدول الخليج العربي وترجع هذه المساعدات في حقيقتها إلى اعتبارات استراتيجية – وعسكرية – واقتصادية – بالإضافة إلى اعتبارات تتعلق بالتأثير على سلوك الدول المستقبلة للمساعدات العسكرية ، على أن الاعتبار الخير هو في رأينا يعتبر الأهم ، وبدونه لا يتسنى لهده السياسة أن تحقق الاعتبارات السابقة عليه ، ذلك أن هذه المساعدات يمكن أن تستخدم للضغط على دولة معينة لإنتهاج سياسة معينة تجاه قضية أو صراع معين ، ويتخذ هذا التأثير إما شكل التهديد بوقف المساعدات العسكرية ، أو التشجيع على إتباع سلوك معين بمعنى أن المساعدات العسكرية تستخدم كأداة إما للعقاب او المكافأة ولا ريب أن قدرة الدولة المقدمة على التأثير على الدولة المتلقية تزداد في أوقات الأزمات وبخصوص العمليات العسكرية أكثر منها في الأوقات العادية ، وهذا هو مكمن الخطورة في هذه السياسة ، وإذ أن كثيراً من النكبات العربية كانت بفعل هذه الاستراتيجية خصوصاً في مسألة النزاع العربي- الإسرائيلي وهو ما سنعرض له تفصيلاً في الفصل التالي بخصوص المساعدات العسكرية الأمريكية لدول الشرق الأوسط راجع :-

- Anne Hessing Cahn: "United States Arms to the Middle East 1967-76 " A Critical Examination In Leitenbarg, Milton and Gabriel Sheffer (Eds.) Great Power Intervention In The Middle East New York; Pressman Press, 1979,
- P. 118-121.

- وأيضاً : د. هالة سعودي : المساعدات العسكرية والسياسة الخارجية الأمريكية ( ١٩٤٨- ١٩٨٤) دراسة منشورة بمجلة السياسة الدولية العدد ٨٨ أبريل ١٩٨٧م ص. ١٨-٣٥ .

(١) لقد استعاضت الباحثة عن ذكر النسب لنفقات الدفاع والتسليح ، وحجم القوة العسكرية ، بجدول يبين هذه الأمور مقارنة بدول الشرق الأوسط الرئيسية راجع محلق رقم (   )

خلافات حادة في الإدارة الأمريكية ، وعبر البعض عن مخاوفه من أن التصدير الكبير للأسلحة يتم على حساب تحديث القوات المسلحة الأمريكية ، أما البعض الآخر وعلى رأسهم السناتور ويليم فولبرايت ، فقد قـــال إذا أرادت الولايـــات المتحدة أن تستخدم وعلى وجه التساوي مع إسرائيل القوة العسكرية الإيرانيـة لضمان مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، وفإن هذا يمكن أن يؤدي الــــى نتائج خطيرة على السلام والإستقرار في الشرق الأدنى والأوسط [١]، ولاسـيما وأن الولايات المتحدة لم تقم فقط تزويد إيران بالمعدات ، وبل قامت بإرســــال ١٥٠٠ فني يمثلون ثلاثة وخمسين إختصاصا مختلفا .

كما كان يوجد حوالي ٣٥٠٠ مختص عسكري في إيران تابعين للجيــش الأمريكي ، والذين يقومون بتنظيم وتدريب الجيـــش وعقـــد دورات للضبـــاط الإيرانيين في مجال التخطيط الحربي ، ويقومـــــون بوضـــع أنظمـــة للإمـــداد والتصليح ، ويضعون نظام مركزي للدفاع الجوي مع إســـــتخدام التكنولوجيـــا المتطورة ، وكان اشتراك الأمريكيين بصفة مستشارين وفنييـــن مـــن الكـــثرة بحيث أن القوات المسلحة الأمريكية أقامت محطة إذاعة وتليفزيون خاصة بها، وقد كان مطار مهرباد القريب من العاصمة طهران ، والمحجوز فـــي أكثريـــة للأغراض العسكرية ، ومسرحا لنزول طائرات النقل الأمريكيـــــة فـــي إيـــران ريجارد هيلمز المدير السابق للمخابرات المركزية ، والذي حرم على أعضـــاء السفارة إعطاء أية معلومات تخص التعاون العسكري مع إيران ، بالإضافـــة الى ذلك فإن الإيرانيين يتلقون تدريبهم في الولايـــات المتحـــدة ، ففـــي عـــام ١٩٧٢م أكمل ١٥٠ طيار إيراني تدريبهم في الولايات المتحدة إضافـــة الـــى ٣٢٠ أخصائي في البحرية كما تلقى الإيرانيون أيضا في إسرائيل ، كما عملت

---

[١] See The Persian Gulf, 1973; The Continuing Debate on Arms Sales, Hearings Before the Special Subcommittee on Investigations House of Representatives, Ninety Four the Congress, First Session, U. S. Government Printing Office Washington D. C. 1973. P. 13.

بعثة عسكرية إسرائيلية في إيران ، وقد صرح الأخصائيون الأمريكيون أن مقدرة وإجادة الطيارين الإيرانيين والفرق الأرضية يعادل تقريباً المستوى الإسرائيلي[١] .

وفي الوقت الذي كان يتم فيه تحديث الجيش الإيراني كان يتم إعادة بناء وتوسيع القواعد العسكرية ، ففي عام ١٩٧٢م بدأ في بناء قاعدة المقاتلات في أصفهان بكلفة مليار دولار ، وقد أنتهى العمل منها في نهاية عام ١٩٧٥، وكانت تعتبر أكبر وأحدث قاعدة من نوعها في آسيا ، وتقوم في نفس الوقت بوظيفة أكبر محطة تدريب في العالم لطياري المقاتلات حتى عام ١٩٧٨م ، وفي عام ١٩٧٤م انتهى العمل من القاعدة البحرية والجوية في بندر عباس بكلفة ٢٠٠ مليون دولار على مضيق هرمز [٢] ، وكان بديهياً إذا أن تحتل إيران المرتبة الأولى في أولويات السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، ولا سيما بعد أن أصبح النفوذ الأمريكي فيها بصورة مطلقة بعد أن بدأت العلاقات بين البلدين تسير وفق إطار من التبعية بحيث أصبح التدخل الأمريكي في شئون إيران هو العامل الخارجي الأساسي في خطط الشاه الطموحة لتطوير إيران وتدعيم قوته الشخصية ، والأكثر من ذلك فإن المصالح الأمريكية في الخليج أصبحت مرتبطة بشكل وثيق ليس بإيران فقط بل بنظام الشاه أيضاً ، كان هذا التماثل الوثيق هو الظاهرة التي ميزت عقد السنين بين ١٩٦٨ - ١٩٧٨م بحكم التوافق بين مصالح الولايات المتحدة وأهداف إيران في المنطقة والتي عبر عنها الشاه عندما أعلن عن إستعداده للقيام بدور الحارس على المصالح الأمريكية في الخليج العربي [٣] .

---

[١] Rouhllah, K. Ramazian :Op Cit: Pp. 173-86.

[٢] Ibid. Pp. 187-89.

[٣] مجلة السياسة الدولية إيران بين موسكو وواشنطن ، العدد ١٤ ، ١٩٦٨م ص. ١٢٤ وكذلك وديع ميخائيل حنا : المناقشة البرلمانية المستمرة حول إهتمامات الولايات المتحدة وسياساتها في الخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٤٨١

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد كانت علاقاتها بالولايات المتحدة منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية تسير في إطار الود والتفاهم ولم يعتريها الضعف أو التوقف إلا فترات محدودة جداً ، وذلك بسبب حرص الولايات المتحدة المستمر على الإحتفاظ بعلاقة خاصة مع السعودية نظراً لمكانة المملكة في الخليج والشرق الأوسط ، والعالم الإسلامي على إتساعه ، بالإضافة الى أن هذه العلاقات كانت تحكمها إعتبارات إقتصادية وإستراتيجية وسياسية، تقوم على أساس ما تتمتع به السعودية من نفوذ سياسي ومالي وديني داخل المنظومة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [١].

وإنطلاقاً من حقيقة العلاقات الوطيدة المتنامية للولايات المتحدة مع كل من إيران والسعودية فقد عملت على حث كل من الطرفين لحل خلافاتهما المتكررة حول الحدود المائية ومنها مثلاً الخلاف المتعلق بخط الملاحة الوسط في الخليج العربي ، وبالفعل فقد تم الاتفاق بشأن الموضوع عام ١٩٦٨م، وذلك عندما تمت تسويته على أساس ( خط التالفيك ) بموجب إتفاقية جنيف الخاصة بالبحار والمضايق لعام ١٩٥٨ م [٢] ، وكانت الرؤية الإستراتيجية الأمريكية تدرك مدى الفائدة التي ستعود على السياسة الأمريكية في الخليج في حال نجاحها في الجمع بين السعودية وإيران في إطار سياسة " الدعامتين " أو " العمودين المتساندين " على النحو التالي :-

---

[١] د. وليد حمدي الأعظمي : العلاقات الأمريكية السعودية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (١٩٦٥-١٩٩١) دار الحكمة ، لندن ١٩٩٢م ص. ١٠٤

- Emile, A. Nakhleh :Op Cit: P. 22.

[٢] See ;Conference On The Law Of The Sea Official Records, vol, 1; Preparatory Decumbent, United Nations, Geneva, 24 February 27 April 1958. Pp. 129-130, Limits of the Seas; National Claims to Maritime Jouisdiction U.S. Department of States March 1973. P. 87 and Richard Young, " The Law of the Sea in the Persian Gulf; Problems and Progress In Robin Churchill, K R. Simmons, and Jane Welch, Eds. New Direction In The Law of the Sea,vol. III, Collected Papers Ocean, Dobbes Ferry, New York 1973.

أولاً :- تصفية التناقضات بين السعودية وإيران الى أقصى حد ممكن، فالسعودية تنظر بقلق الى القوة الإيرانية ونفوذها المتزايد في الخليج العربي، بينما كانت إيران ترى في تنامي إمكانات السعودية أمراً غير سار لأسباب ليس أقلها وجود سلاح حديث في بلد عربي مجاور له رأيه في مستقبل الخليج .

ثانياً:- التركيز بالنسبة لإيران على القوة العسكرية ، أما السعودية فقد كان الإهتمام بها منصباً على ما تتمتع به من هيبة ونفوذ سياسي داخل النظام الفرعي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ولعل ذلك يفسر لنا كيف أن المساعدات العسكرية للسعودية صممت لتكون بالأساس دفاعية .

ثالثاً:- تنسيق العلاقة مع القوى الإقليمية الأخرى داخل النظام الشرق أوسطي فالسعودية بعلاقاتها المتنامية مع مصر والمساعدات التي كانت تقدمها في ذلك الحين نظر اليها كقوة تساعد على تحديد الدور المصري في الخليج العربي ، أما إيران فكانت تتعامل مع إسرائيل لنقل نفطها الى الأسواق الأوروبية والمجالات العسكرية وهذا كان يصدق بشكل خاص على حماية النفط من إيران عبر خليج عدن الى البحر الأحمر الى نقطته المتوسطة ( ميناء إيلات ) على خليج العقبة [1] .

بيد أن الولايات المتحدة لم يكن بمقدورها آنذاك أن تذيب جبل الجليد بين إيران والمملكة العربية السعودية ، كما أن المملكة العربية السعودية لإعتبارات

---

[1]Enver ,M. Koury: "Oil and Geo Politics In The Persian Gulf Area" (Beirut and London Institute of The Middle East and North African Affairs) P.22.

وكذلك :- صبرذبيح ومنوجهوبروين : سياسة إيران في الخليج العربي ، وإهتماماتها العسكرية ، ترجمة علاء الدين أحمد حسين ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٥م ص ١٧.

- محمد وصفي أو مغلي : العلاقات الإيرانية - الأمريكية وأثرها على الخليج العربي ( ١٩٤١-١٩٧٩) مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٢ ،ص ١٩.

- عصام عبد الحسين نومان الدليمي : السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية القاهرة ، مارس ١٩٨٨م ، ص. ٥٨ .

قومية لم تشجع سياسة التعاطي مع إيران وفق المنهج الأمريكي المرسوم ، فناهيك عن الخلافات الذهبية بين البلدين ، كانت إيران قد فرغت لتوها من إدعاءاتها في البحرين لتجددها في الجزر الإماراتية الثلاث بل وتحتلها عسكريا عشية الإنسحاب البريطاني ، فيما أعتبرته السعودية تهديداً للإستقرار في المنطقة ، وفتح طريقاً للترقب الحذر من أن تتكرر مثل هذه الإعتداءات على دول خليجية أخرى .

وإذا أضفنا الى ذلك كله الفارق الكبير في ميزان القوى من واقع التسلح بين إيران والسعودية لأدركنا إتساع الهوة بين الجانبين ولعله تكتيك أمريكي مقصود يرجع الى سياسة إيران الإنفتاحية على إسرائيل ، في مقابل رفض سعودي مطلق للكيان الصهيوني .

ومن ثم لم تصل المملكة الى درجة إيران من حيث التعاون العسكري مع الولايات المتحدة إذ تميزت عملية التسليح السعودي بالبطيء ، فبينما بلغت مبيعات الأسلحة الأمريكية لإيران في خلال الفترة ما بين ١٩٧٢م -١٩٧٥م ما قيمته ١٥ مليار دولار ، وحصلت السعودية على أسلحة تقدر قيمتها بأكثر من ٦ مليارات دولار [١] ، وهكذا وقع إختيار الولايات المتحدة على إيران لممارسة دور الشرطي الإقليمي في الخليج العربي لحماية مصالح الولايات المتحدة والدول الغربية هناك ، في الوقت الذي رفضت فيه السعودية إعطاء أية تسهيلات عسكرية لواشنطن على أراضيها [٢] ، ومن خلال الدعم العسكري

---

[١] United States Arms Sales to The Persian Gulf: Op Cit: Pp. 5-6.

وكذلك :-
أمير طاهري : سياسة إيران في منطقة الخليج العربي ، ترجمة د. محمد وصفي أبو فعلي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٧٨م ص. ٢٧ ، وحول سياسة أمريكا التسليحية في الخليج العربي راجع:-

- United States Arms Policies In The Persian Gulf and Red Sea Areas; Past, Presents, And Future " December 1977, U. S. (Government Printing Office Washington 1977).
- Kennedy, Edward. M: "The Persian Gulf Arms Race or Arms Control Foreign Affair" October 1975.

[٢] Emile, A. Nakhleh: Op Cit: P. 29.

وإبتداءً من عام ١٩٧٠م وحتى إنهيار حكم الشاه في ١٩٧٨م كـــانت إيـــران تمثل في الحسابات الأمريكية الحارس الذي يوفر الحماية للخليج ، وهي حالـــة كانت العديد من الأقطار المطلة على سواحله لا تتقبلها ، وتنظر إليها على أنها تدخل جائر في شئون المنطقة لا سيما بعد أن ذكر نيكسون أن أحـــد الأســـباب الرئيسية لتقوية إيران هي منع بروز العراق كقوة مهمة في الخليج العربي[1].

وفي هذا السياق فنحن نميل الى الإعتقاد بأن إستراتيجية " الدعامتين " قد ظلت مجرد نظرية ، ولم يطبق منها علـــى أرض الواقـــع شـــيئاً إزاء رفـــض المملكة العربية السعودية أن تقوم بمثل هذا الدور أو أن تكون مع إيران فـــي خندق واحد ضد إرادة أقطار الخليج العربي الأخرى ، وأن ما حدث من تعـــاون عسكري أمريكي سعودي هو تطور طبيعي للعلاقات بين البلدين والتي كـــانت قائمة ، كما أسلفت منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وعن طريـــق إيـــران إستطاع مبدأ نيكسون أن يحقق غزواً للسلاح الأمريكي فـــي المنطقـــة ، وأن يفرض إطاراً من التبعية والإرتباط بنظام الدفاع الأمريكي[2] ، بحيث أصبح من الصعوبة التخلي عن هذا السلاح والبحث عن مصادر تسليحية أخرى ، والأمـــو الذي جعل الأقطار العربية الأخرى في الخليج ، وعـــدا العـــراق مثـــل عمـــان والكويت وقطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة تتجـــه نحـــو طلـــب

---

[1] Richard , M. Nixson: A Report to the Congress by the President of the United States, Feb. 25- 1971, P. 184.

- وأيضاً:-

- Henry, Kissinger : "Year Of Upheaval" (Boston; 1982) P. 669.

[2] Dale, E. Tahtinene:" Arms In The Persian Gulf" (Foreign Affairs Studies American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington D. C)

Pp. 8-10.

- Leslie, M. Prayer: "Arms And The Shah" Foreign Policy, Summer 1978. No. 31 Pp. 72. Ronald R. Macintyre, Iran in the Context of Middle Eastern Politics
- The Evaluation of Foreign Policy Perspectives Work Review, vol. 20, No, 3, August 1981, Pp. 49-61.

الأسلحة الأمريكية بعد أن أصبحت هذه الأقطار قادرة على الإنفاق العسكري بشكل متزايد[1].

وإذا كان مبدأ نيكسون دعوة إلى الإعتماد على وكلاء محليين لتجنب توريط القوات البرية الأمريكية في أية نزاعات في المنطقة ، فإنه كان دعوة إلى عكس مثل هذا الإتجاه فيما يتعلق بالوجود البحري الأمريكي فيها ، وقد أعتبر البعض مبدأ نيكسون مبدأ مياه زرقاء " BLUE WATER DOCTRINE " من الناحية العسكرية ، وقد صاحب الإعلان عنه تحول في أولويات نفقات الدفاع الأمريكية من القوات البرية الى القوات البحرية والجوية ، وكما أصبحت حجج البحرية الأمريكية بخصوص الأهمية الجيوبولتيكية لخطوط المواصلات البحرية تحظى باعتبار جديد لدى كبار صانعي السياسة الأمريكية ، ومرة أخرى كان الوجود البحري السوفيتي التبرير المطروح لبناء القوة البحرية الأمريكية في المحيط الهندي ، ففي أغسطس ١٩٧١م صرح مدير مكتب الشئون السياسية والعسكرية في وزارة الخارجية الأمريكية رونالد سبيرز أمام إحدى لجان الكونجرس الأمريكي محذراً من القدرة البحرية السوفيتية المتنامية عند نقاط الخناق CHOKE POINTS التي تسيطر على الممرات من وإلى المحيط الهندي [2] .

ومن ثم فقد عززت الولايات المتحدة قوتها البحرية في المنطقة ، ودعمت هذه القوة بوحدات بحرية إضافية في أوقات الأزمات ، ففي الخليج العربي عقدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إتفاقية مع البحرين في ٢٣ ديسمبر ١٩٧١م بخصوص إستمرار قوة الشرق الأوسط الأمريكية في إستخدام قاعدة الجفير بعد إنسحاب بريطانيا ، وتم في الوقت نفسه إبدال سفنها القديمة بسفن

---

[1] نصير مروة : موجه التسليح تجتاح العالم العربي ، مجلة البترول والغاز الطبيعي ، الكويت ، العدد (٤) أكتوبر ١٩٨٠م ص. ١٩-٢٠.

[2] Robert, E. Osgood :Op Cit: P. 15.

حربية أحدث ، وكما ألحقت هذه القوة بقيادة الأسطول السابع في المحيط الهادي بعد أن كانت ذات قيادة مستقلة ، وقد برر البعض عقد الإتفاقية المذكورة بشعور مسئولي الإدارة الأمريكية بأن غياب الوجود الأمريكي المباشر عن المنطقة قد يولد إنطباعا بأن الولايات المتحدة قد تخلت عنها[1] ، وعلق مسئول في وزارة الخارجية الأمريكية بأن هذه القوة ستأخذ على عاتقها دور الحماية الذي مارسته بريطانيا في الخليج العربي لأكثر من قرن من الزمان ، والأمر الذي أدى إلى الإعتقاد بأن الجفير قد تحولت من قاعدة بريطانية إلى قاعدة أمريكية [2] ، وفي حين أكدت البحرين في ٩ يناير ١٩٧٢م بأن الإتفاقية محدودة بالتسهيلات التي أعطيت سابقا للقوات البريطانية [3].

على أية حال فإن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي في أعقاب الإنسحاب البريطاني منه ، والتي عبر عنها مبدأ نيكسون ، ولا تخرج كثيرا عن مفهوم السياسات السابقة عليه ، فقد تضمنت نفس سياسة الإحتواء للإتحاد السوفيتي والمحافظة على مصالحها الإقتصادية والإستراتيجية في المنطقة ، وإن كان الأسلوب قد تغير كثيرا عن ذي قبل ، وهو تغيير إقتضته طبيعة المرحلة ، وكما شهدت مرحلة نيكسون دخول عامل جديد في السياسة الأمريكية وهو عامل بيع الأسلحة لدول المنطقة بشكل مكثف، والأمر الذي سيكون له إنعكاساته في مرحلة السبعينات بحيث أن

---

(١) د. خليل على مراد : سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٦٨ – ١٩٨٠ ، بحث منشور بمجلة الخليج العربي، المجلد السابع عشر ، العدد (١) ١٩٨٥م ص. ٣٤

(٢) نفس المرجع والصفحة .

(٣) د. سعيد الشهابي : المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .

–وكذلك :– د. عبد الله النفيسي : ميزان القوى من واقع التسلح في منطقة الخليج العربي ، ومجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٧ ، يوليو ١٩٧٤م ص.١٠١

منطقة الخليج العربي لن تكون بعيدة عن سباق التسلح الأمر الـــذي أضــاف عنصرا جديدا الى عناصر التأزم في المنطقة .

غير أن حرب أكتوبر ١٩٧٣م كانت بمثابة المحــك والاختبــار الحقيقــي للإستراتيجية الأمريكية الجديدة ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بإمكانية التحكم في مواقف الدول الخليجية المحافظة ، فالنتائج جاءت مغايرة لما كانت تتوقعه من هذه الدول التي أثبتت على الرغم من علاقاتها المتميزة بالولايات المتحـــدة إلا أنها يمكن أن تتخلى عن الإلتزام الكامل بالمصالح الأمريكيـــة إذا كـــان الأمـــر يتعلق بشرعية وجودها ، وقد تأكد ذلك من خــــلال الموقــف الــذي إتخذتـــه السعودية - وقطر - والبحرين - والكويت - والإمارات - وعمان ، من هـــذه الحرب بإستخدام سلاح النفط ، وتقديم العون المالي الى دول المواجهة ، ومـــن ثم بدأت واشنطن تعيد النظر في المدركات التي تحكم سلوكها السياسي في هذه المنطقة ، وحيث تبلور نمط جديد من المشروعات الأمريكيـــة تجـــاه الخليـــج العربي.

# الفصل الرابع

## أثر حرب ١٩٧٣م على السياسة الأمريكية في الخليج العربي

١-موقف أقطار الخليج العربي من التأييد الأمريكي لإسرائيل حتى عام ١٩٧٣م .

٢-التضامن الخليجي مع مصر وسوريا أثناء حرب ١٩٧٣م .

٣-إستراتيجية حظر النفط العربي .

٤-المساعي الأمريكية لإنهاء سياسة الحظر النفطي .

٥-السياسة الأمريكية في الخليج أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م .

أولاً : التدابير السياسية الأمريكية .

ثانياً :التدابير الإقتصادية الأمريكية .

ثالثاً : التدابير العسكرية الأمريكية .

## موقف أقطار الخليج العربي من التأييد الأمريكي لإسرائيل حتى عام ١٩٧٣م

هناك قاعدة سياسية عريضة للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، وهي مبنية على ما يشبه حلفاً غير مكتوب (وإن كانت قد عبرت عنه كافة التقارير الرسمية الأمريكية بهذا الصدد) لا يتجاهله أي رئيس أمريكي إلا إذا أقدم على مخاطرة سياسية كبيرة ، كما أن الكونجرس يتردد في إتخاذ أي إجراء يمكن أن يوصف بأنه معاد لإسرائيل .

وتتفق الآراء بصفة عامة على أن الدفاع عن أمن وسلامة إسرائيل مشكلة لا ترتبط فقط بالمصالح الأمريكية في العالم ، بل ما يعبر عنه بالقيم السياسية الأمريكية[1] ، ووفقاً للدراسات والوثائق المتوفرة حول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الخليج العربي في الفترة ما بين (١٩٤٥-١٩٧٣م) فإن هناك ثلاث أهداف رئيسية للولايات المتحدة في هذه المنطقة وهي:

١- إحتواء النفوذ السوفيتي ومنع إنتشاره وتغلغله وتحاشي المواجهة معه.

٢- ضمان إستمرار تدفق نفط الخليج ، وما يتطلبه من الحفاظ على النظم الوراثية المحافظة وتعزيز الإستقرار في المنطقة.

---

[1] راجع - صمويل لويس : الولايات المتحدة وإسرائيل ، الثابت والمتغير ، من كتاب وليم ب كوانت الشرق الأوسط ، كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات ، مركز الأهرام للنشر والترجمة الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٩م ، ص ٣١٤.

- إبراهيم محمد إبراهيم المصري : السياسة الأمريكية في الخليج العربي ( ١٩٦٩-١٩٨٠) رسالة ماجستير، غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٣م ، ص ١٤٤

- A Conversation with the Ambassador, Herman F. Eilts, The Dilemma in the Persian Gulf American Enterprise Institutes Studies in Foreign Policy, Heldon, May 7, 1980, Washington. D. C. Pp. 1-12.

٣- الحفاظ على أمن وتفوق إسرائيل في منطقة الشرق أوسطية ، والـــذي يخدم بالتالي الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي[*] .

ومن حيث ما يتعلق بمسألة التأييد الأمريكي لإسرائيل فإن الدور الأمريكي قد دخل إلى هذه القضية كوريث للدور البريطاني – مثلما دخل وريثاً لــه فــي العديد من القضايا الدولية، وإذا كانت بريطانيا مسئولة عن وعد بلفــور عــام ١٩١٧م ، والذي يعطي لليهود الحق في إتخاذ فلسطين كوطن قومــي لــهم ، فإن مسئولية الولايات المتحدة الأمريكية الرسمية تجاه إقامة الدولة العبرية قد بدأت فور إعلان نشأة إسرائيل على أرض فلســطين المغتصبــة فــي مــايو ١٩٤٨م، ففي حين إعتراف الرئيس ترومان بالدولة اليهودية كأمر واقع بعــد إحدى عشرة دقيقة من إعلان قيامها كان المندوب الأمريكي في الجمعية العامة يناقش قرار تقسيم فلسطين [١].

بيد أن هذا الموقف الرسمي لا يبرئ ساحة الولايات المتحدة في الفترة ما بين ١٩١٧-١٩٤٥ م من مسئوليتها تجاه تدعيم الكيان الصهيوني وتشــجيع الهجرة اليهودية ، إذ كان التنافس على أشده داخل الكونجرس بيــن الحزبيــن الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي في تبنى الأهداف الصهيونية ، وقد ظــهر

---

(*) أنظر دراسة أهداف الولايات المتحدة تفصيلاً في:

W.B. Quandt: Op Cit:

- S. Tillman: "American Interests In The Middle East "(Washington D.C. Middle East Institute, 1980).

- د. ورودة بدران : الدور الأمريكي في الصراع العربي الإسرائيلي – دراسة منشــورة بمجلــة السياسة الدولية العدد ١٧ يناير ١٩٨٣م ، ص ٢٩.

- Wilowsky, (Eds.) :" U.S. Foreign Policy: Perspectives and Proposals for the 1970's" (New York: MC Graw – Hill, 1969) Pp. 194-195.

(١) Ralph, H. Magnus,Comp: "Documents on the Middle East" (Washington D.C. American Enterprise Institute for Public Policy Research. 1969) P. 65.

وعن الدور البريطاني في تأييده للصهيونية راجع

-A.W. Ward and G.P. Gooch: The Cambridge History of British Foreign Policy, vol. III, New York 1923, Pp. 320-321.

هذا التنافس بوضوح من جانب الحزب الجمهوري في ٢٧ يونيو ١٩٤٤م في هجومه الشديد على الرئيس روزفلت وإتهامه بالتقصير في تنفيذ وعد بلفور، على الرغم من كل التصريحات التي كان يعلنها روزفلت لتأييد الدعوة اليهودية بإنشاء الوطن القومي في فلسطين ، وإتخاذ سياسة من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء كومنولث يهودي ديمقراطي في فلسطين[1].

وهذا الإعتقاد الأمريكي هو الذي جعل الرئيس "ترومان" يصدر أمراً من فوق رأس كل الوزارات والإدارات في حكومة الولايات المتحدة يعلن فيه أنه قرر السماح لمائة ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين ، وبعث إليه الملك عبد العزيز آل سعود ، ورسالة يستغرب فيها هذا القرار المناقض لتعهد حصل علية من سلفة (روزفلت ) مقتضاه أن شيئاً ما لن يتقرر في فلسطين قبل الإتصال بالعرب كطرف معني مباشرة بالأزمة .

ورد الرئيس ترومان رسمياً بأنه لا يعرف شيئاً عن وجود مثل هذا التعهد [2] ، وكما رفض في رسالة بعث بها إلى الملك عبد العزيز في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦م مطالبة الملك عبد العزيز له بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين زاعماً أن وضع اليهود المفجع ، وخاصة من بقى منهم بعد إضطهاد النازيين في أوروبا يكون قضية ذات أهمية لا يمكن للولايات المتحدة أن تتجاهلها ، والولايات المتحدة التي ساهمت في الدفاع عن تحرير الشعوب ، وإتخذت الموقف الذي لا تزال تلتزم به وهو تهيئة هذه الشعوب للحكم الذاتي ، ومن الطبيعي أن تشجع الولايات المتحدة الهجرة اليهودية إلى فلسطين

---

[1] ملف وثائق فلسطين : مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية ( ١٩٣٧-١٩٤٩) القاهرة ، الهيئة العامة للإستعلامات ، ط ، ١٩٦٩ ( وزارة الإرشاد القومي) ص ٧٣٩-٧٣٩.

[2] محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ( الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية ) الكتاب الأول ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٦م ص ٢٠٠ .

راجع المراسلات المتبادلة بين الرئيس الأمريكي ترومان والملك عبد العزيز آل سعود في الملاحق.

ليتمكنوا من إقامة وطن قومي لهم هناك[1] ، ويبدو أن الضغـوط الصهيونيـة التي تعرض لها الرئيس ترومان كانت سبباً رئيسياً ومباشراً في إنتهاج مثـل هذه السياسة المضطربة إزاء الأطراف المتصارعة ، وهو ما عبر عنه ترومان في نهاية ١٩٤٨ م مشيراً إلى كثافتها ( لقد أعتقـد العديـد مـن اليـهود أن سياستنا في فلسطين هي نفس البرنامج الصهيوني لإقامة إسـرائيل لا أعتقـد أنني تعرضت لأية ضغوط ودعاية موجهة نحو البيت الأبيض كمـا فـي هـذه الحالة إن إلحاح عدد من الزعماء الصهيونيين المتطرفين هو إلحاح له دوافعه السياسية ويتضمن تهديدات سياسية قد أزعجني وضايقني)[2] .

وقبل البدء في الحديث عن مرحلة التأييد الرسمي الأمريكي لإسرائيل لا بد من تناول الرؤية الرسمية الأمريكية لإسرائيل ودورها في الشرق الأوسـط ، حتى يتسنى لنا فهم المواقف الأمريكية المؤيدة لهذا الكيان الصهيوني.

في إطار دراسة تاريخ السياسة الخارجيـة الأمريكيـة تجـاه إسـرائيل والموقف الأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي يمكن أسـتخلاص وتحديـد أربعة مرتكزات أساسية تحكم التوجه الأمريكي نحو إسرائيل ، وهذه المرتكزات الأربع تصب في قناة واحدة وتخدم غرضاً ونتيجة واحدة وهـي مزيـد مـن الترابط بين الدولتين ، وهذه المحددات الأربع هي على ال نحو التالي:

أولاً: تمثل إسرائيل تجسيداً للدولة اليهودية المنشودة.

وترجع جذور هذه الرؤية من الناحية التاريخية ، إلى ما قبل قيام دولـة إسرائيل ، وكما أنها من الناحية الموضوعية تعكس التطـورات التـي لحقـت بالرؤية الأمريكية لليهود ، وهي تطورات إيجابية بالنسبة لليهود عامة ولليهود

---

(1)Nadar, Safra :" America's Israel Connection" ( The Jerusalem Quarterly, no. 4 Summer 1977) Pp. 3-4.

(2) حسن أبو طالب : إتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٦ أكتوبر ١٩٨١، ص ٨٩.

الأمريكيين بشكل خاص ، وإذا ما قورنت بالنظرة الأمريكية لليهود في بدء هذا القرن ، وهذه التطورات الإيجابية في الرؤية الأمريكية لليهود لا ترجع فقط إلى التعاطف الأمريكي إزاء الاضطهاد النازي لليهود، أو للنجاحات المتعددة التي أحرزها اليهود في الولايات المتحدة ، ولكنها ترجع وبشكل رئيسي لذلك التشابه الكبير بين نشأة إسرائيل ونشأة الولايات المتحدة من ناحية الإعتماد على الإستعمار الإستيطاني لتكوين الدولة ، ومن ثم كان الإعجاب الأمريكي الشديد بالجهود اليهودية من أجل قيام دولة إسرائيل ، وبالتالي كان التأييد والدعم من جانب الولايات المتحدة لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين لإنجاح دأمل المنشود في قيام إسرائيل[١].

ثانياً : تمثل إسرائيل أداة للمحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

ينظر الكثيرون إلى العلاقة الأمريكية الإسرائيلية على أساس الدور الذي تقوم به إسرائيل في خدمة مصالح الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، ويصفون إسرائيل وفق هذا المفهوم بأنها ( حاملة الطائرات التي لا تغرق) [٢] كما أن هذا التصور قد سيطر على أغلبية أعضاء الكونجرس منذ قيام الدولة العبرية، عندما تبني معظم النواب الأمريكيين الرأي القائل بضرورة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأقطار العربية ، ورفض أية رغبة لتوطينهم في إسرائيل ، وعدم التفكير في إمكانية أحداث أي تغير في دولة إسرائيل على أساس أنها موقع متقدم للدفاع عن المصالح الأمريكية في وجه الخطر الشيوعي في

---

[١]Nadar ,Safran: Op Cit: Pp. 3-4.

راجع أيضاً :محمد السعيد أدريس: الرؤية الأمريكية لإسرائيل : بحث منشور في مجلة المستقبل العربي ، السنة ٣ العدد ٢١ ، نوفمبر ١٩٨٠م ، ص ٤٩-٧٠ .

[٢] أندرية جلاس ( نيكسون يغدق العون لإسرائيل دون أن يجني حصادا سياسياً من اليهود الأمريكيين ( مجلة شئون فلسطينية ، العدد ١٤، أكتوبر ١٩٧٢م ص ١٦٥.

الشرق الأوسط ، دون أن تكون جزءاً من نظام الدفاع الإستراتيجي للولايات المتحدة ، ولكنها جزء لا يمكن تصور إحداث أي ضرر به ، ومن ثم يجب تحصينه وحمايته بالوسائل والأساليب كافة[١] ، وعندما زاد إستقطاب الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي في عامي ١٩٥٥-١٩٥٦م ، أصبح النواب الأمريكيون أكثر تأييداً لإسرائيل وصاروا يصورونها بالحليف الذي يمكن الإعتماد علية من قبل العالم الحر في الأمور الإستراتيجية والعسكرية في الشرق الأوسط والبحر المتوسط[٢].

ولقد سيطر هذا التصور على كثير من أعضاء النخبة الأمريكية لا سيما تلك المجموعات ذات العلاقة الوثيقة بإسرائيل ، وكان يثار بشكل خاص في الوقت الذي كانت تطالب فيه إسرائيل بالمساعدات العسكرية الأمريكية عن طريق اللوبي الصهيوني داخل الكونجرس الأمريكي [٣] .

ثالثاً : إسرائيل مصلحة أمريكية .

يرى كثير من السياسيين الأمريكيين أن إسرائيل تمثل مصلحة أمريكية ، وأكثر مؤيدي إسرائيل في الولايات المتحدة ينظرون إليها بإعتبارها المجتمع الديمقراطي الوحيد في المنطقة ، تمثل نموذجاً للتقدم والتنمية تحتاج إليه الأقطار العربية نفسها .

ومن ثم فإنهم يرون أن نمو إسرائيل المستمر يعتبر مصلحة أمريكية حيوية ،ويصل هذا الرأي ذروته كما يحدث غالباً أثناء الحملات السياسية

---

[١] W.Bardran: "The Role of Third Parties in Conflict Between Small States"( A Case Study of The United States and The Egyptian- Israeli Conflict Jan. 1967- Dn. 1978. Ph.D. Dissertation, Carletonunir, Canada).

[٢] Jesse, W. Lewis: Op Cit: P. 36.

[٣] U.S. Congress House of Representatives. Congressional Record, 17 August 1959.

المحلية – إلى حد أقتراح أن تكون إسرائيل حجر الزاويـــة والأداة المختـــارة للسياسة الأمريكية للتعامل مع الأقطار العربية[1].

وقد كثر إستخدام هذا التصور منذ أوائل الستينات ، وكانت ذروة إثارتــــه في عام ١٩٦٢م بعد ما وافقت حكومة كيندي على تزويد إسرائيل بصواريــخ هوك أرض – جو بعد المحادثات المطولة التي اجرتها جولـــد مـــائير وزيـــرة خارجية إسرائيل مع دين راسك وزير الخارجية الأمريكية ، ففي هذه الفـــترة أعلن جاكوب فيتش ، عضو مجلس الشيوخ ، ونائب وزير الخارجية أن صفقة الهوك ليست سوى البداية ( لإعادة تقويـــم واشـــنطن لإحتياجـــات إســـرائيل الدفاعية، وجدد جافيتش دعوته لعقد معاهدة دفـــاع مشـــترك بيـــن إســـرائيل والولايات المتحدة وطالب بالتقليل من جميع المساعدات للجمهوريـــة العربيـــة المتحدة وبزيادة بيع الأسلحة لإسرائيل على أساس أن إسرائيل تمثل مصلحـــة أمريكية عليا في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط[2].

ويفسرها يمن بوكياندر ، الذي عمل مساعداً خاصاً لهيوبرت همفري مـــن ١٩٦٥–١٩٦٧م عندما كان همفرى نائباً للرئيس جونســـون ، المســـاعدات الأمريكية الضخمة لإسرائيل والتأييد شبه الكـــامل فـــي الكونجـــرس لمطـــالب إسرائيل بإنها ترجع إلى أن كلاً من مصالح إســـرائيل ومصـــالح أمريكـــا قـــد توافقتا، ويبدو أنهما ستظلان متوافقتين لزمن طويل قادم[3] ومثل هذا التوافـــق في المصالح هو الذي دفع عضو الكونجرس عن ولاية نيويورك لسيتر وولـــف

---

[1] John S. Badeau: Op Cit: P. 25

[2] جلاس: المرجع السابق ، ص ١٧٥

[3] John S. Badeau: Op Cit: P. 28.

راجع أيضاً

Charles, H. Wager: Elite American Newspaper and the Middle: Commitment Versus Isolation, in: Willard A. Betling, ed. the Middle East: Quest for an American Policy (Albany, New York: State University of New York press, 1973) P. 317.

إلى رفض أية مطالب أمريكية بإجراء إنسحابات إسرائيلية من الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٧١م ، وذلك لتأكده – بعد زيارة هذه المناطق – أن أي إنسحابات ستكون ضارة لأمن إسرائيل ، وهذا أمر يتعارض مع المصالح الأمريكية القومية التي تستلزم الحفاظ على أمن وبقاء إسرائيل[١] ، وظل الرئيس جونسون وكبار مساعديه يتعاملون مع إسرائيل في كل الأوقات على أنها مصلحة أمريكية كما أستمر هذا التصور قائماً في عهد الرئيسين نيكسون وفورد ولم يكن موقف الرئيس نيكسون من إسرائيل في أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣م إلا إنعكاساً لمثل هذا التصور[٢].

رابعاً: تمثل إسرائيل قوة غربية دائمة في الشرق الأوسط

كانت بدايات طرح هذا التصور قائمة على أساس المشابهة الحضارية بين إسرائيل والمجتمعات الغربية ، وكثر الحديث عن هذا التصور منذ فترة طويلة من جانب الكثير من أعضاء النخبة الأمريكية، ودفعهم إلى المطالبة بدعم إسرائيل بعد أن أصبح هذا التصور تجسيداً لوحدة المصالح والأهداف بين الولايات المتحدة وإسرائيل إلى درجة يصعب معها التمييز بين ما هو صالح لإسرائيل وغير صالح للولايات المتحدة.

كما أن هذا التصور قد لعب دوراً بارزاً في تشكيل الإدراك الأمريكي لإسرائيل كقوة غربية في منطقة الشرق الأوسط تنتمي حضارياً إلى العالم الغربي بأنظمته وقيمته السياسية والإجتماعية ، وبالتالي لقيت تعاطفاً شديداً

---

[١]U.S. Congress House, Committee on Foreign Affairs, Sub-Committee on the Near East, Congress Men Visit Israel and Egypt, Hearings before the Sub-Committee on the Near East and the Committee on Foreign Affairs, Ninety – Second Congress, first Session May 20, 1971( Washington D.C. : Government Printing Office,1972) ( Henceforth Cited as Congressmen Visit Israel and Egypt).

[٢]William, B. Quandt:" Domestic Influences on United States Foreign Policy in the Middle East" (The View from Washingtonian Willard A. Beling, ed., The Middle East Quest for an American Policy, Albany New York: State University of New York Press, 1973) P. 271.

من جانب الولايات المتحدة التي أدركت أن إنتصار إسرائيل يحقق تميزاً للعالم الحر ضد القوى الإستبدادية ، وكما أن الولايات المتحدة قد أثارتها القيم السائدة في المجتمع الإسرائيلي وخاصة قيم الروح الوثابة والإنجاز والمغامرة الجريئة، وكلها قيم تعيد ذكرى شباب الولايات المتحدة في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والعسكرية كافة[1] .

وبالإضافة إلى المشابهة الحضارية ، وهناك مصالح إستراتيجية مشتركة بين الجانبين تجعل مصلحة كل منهما تتكامل مع مصلحة الأخر ، وكما هو مؤكد بالممارسة المباشرة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل ، والتي تعتبر إسرائيل قوة غربية في المنطقة للدفاع عن أوروبا ، وأمن الولايات المتحدة ومصالحها في الشرق الأوسط ، وأن ذلك يعتبر مبدأ أساسياً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٨م [2] ، هكذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر إسرائيل دولة يهودية وقوة غربية منوط بها حماية المصالح الأمريكية والغربية في الشرق الأوسط ، وقد عملت جماعات اللوبي الصهيوني بأساليب الضغط المختلفة ، وبالترغيب والترهيب على غرس هذه الإعتبارات وتلك التصورات في نفوس الطبقة الحاكمة والشعب الأمريكي جميعاً، الأمر الذي يعني أن التأييد الأمريكي للمشروعات الإستيطانية اليهودية في المنطقة العربية كان من المسلمات في السياسة الخارجية الأمريكية ولعل

---

[1] جوزف س ز كلارك: حرب أم سلام في الشرق الأوسط ، قرير مقدم إلى لجنة العلاقات الخارجية، مجلس الشيوخ الأمريكي ، ١٠ أبريل ١٩٦٧، القاهرة الهيئة العامة للإستعلامات ، ص ٣٨/ (بدون تاريخ) .

نادية حسن محمد سالم : (الصورة القومية للشخصية العربية مقارنه بالشخصية الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية وأثر الدعاية الصهيونية عليها أطروحة دكتوراه ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٧٦م ص ١٧٧-١٧٨.

[2] U.S. Congress Hearings Before The Committee on Foreign Relations, Ninety – Fifth Congress Second Session, May 3, 1978.

هذا التحليل – الذي ذهبنا إلية يفسر لنا المواقف الأمريكية من قضايا الصـــراع العربي– الإسرائيلي ، والتي كانت دائماً تميل إلى جانب إسرائيل ضد الحقـــوق المشروعة للعرب وحقهم في السيادة على كامل أراضيهم.

على أية حال لقد كانت الإعتبارات الإستراتيجية – السالفة الذكر – هـــي الإعتبارات الأساسية وراء المســـاعدات العســكرية والإقتصاديـــة الأمريكيـــة لإسرائيل وذلك في ظل الإدارات الأمريكيةالمختلفـــة، إلـــى جـــانب العوامـــل والإعتبارات المتعلقة بالسياسة الداخليةالأمريكية والمتمثلة في دور جماعـــات المصالح والتأييد الذي تحظى به إسرائيل بين أعضاء الكونجرس الأمريكـــي، وهي عوامل تخلق بيئة مؤيدة لإسرائيلفي الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن سياسة المساعدات العسكرية الأمريكية هي سياســـة عامة للسلوك الأمريكي تجاه الشرق الأوسط على وجه الخصوص ، إســـتفادت منها كلاً من مصر وإيران والسعودية كما ذكرنا سابقاً – إلا أن إسرائيل تتفوق على هذه الدول جميعاً بعدد من الإمتيازات : فمن ناحية يسمح لإسرائيل بإنفاق أموال المساعدات العسكرية الأمريكيةفي دول غير الولايات المتحدة ، ومـــن ناحية ثاننية ، فقد سمح لها بالحصول علـــى أكـــثر الأســـلحة والإلكترونـــات العسكرية الأمريكية تقدماً ، فضلاً عن السماح لصناعة الأســـلحة الإســـرائيلية بالحصول على التكنولوجيا والمعدات الإستراتيجية الأمريكية للمســـاعدة علـــى إنتاج الأسلحة المتقدمة في إسرائيل ، هذا بالإضافة إلى أن جانباً كبـــيراً مـــن القروض العسكرية لإسرائيل لا ترد أو تكون قروضاً ذات أسعار فائدة منخفضة ويتم سدادها على فترة طويلة [1] ( ٣٠عاماً مقابل ١٣ عاماً للدول الأخـــرى )، وهي مفارقة لا تخلو من الدلالة السياسية.

---

[1] R.K. Ramazani: Op Cit: PP. 23-28.

ويعد عام ١٩٦٢م نقطة تحول في برنامج المساعدات الأمريكية لإسرائيل، حيث كان هناك تحول أساسي في تخصيص المساعدات بين عسكرية وإقتصادية ، وإذ أنه قبل ذلك التاريخ حصلت إسرائيل على مساعدات عسكرية أمريكية محدودة ،ففي الفترة ما بين (١٩٤٩-١٩٦١م) كان مجموع المساعدات العسكرية الأمريكية أقل من مليون دولار ، بينما وصلت المساعدات الإقتصادية إلى ٥٩٤,٦ مليون دولار بالإضافة إلى ذلك فإن بنك التصدير والإستيراد قد مول إسرائيل بـ ١٩٢ مليون دولار في شكل قروض خلال هذه الفترة ، وكان هذا الحجم نسبياً من المساعدات العسكرية يرجع لإعتبارات سياسية وعسكرية فمن الناحية العسكرية رأت إدارة كل من ترومان وإيزنهاور أنه لا توجد تهديدات عسكرية لإسرائيل بعد هزيمة الجيوش العربية في عام ١٩٤٨م ، ومن ثم ركزت على المساعدات الإقتصادية لتمكين إسرائيل من تنمية إقتصادها والمحافظة على استقرارها السياسي [١] ، وكما أن إسرائيل لم تكن في ذلك الوقت في حاجة إلى أسلحة أمريكية حيث كانت تعتمد على كل من بريطانيا وفرنسا في الأسلحة وقطع الغيار خلال الخمسينات [٢] ، وأما من الناحية السياسية ، فيلاحظ أن إدارة ترومان كانت قد حولت تركيزها بصفة مؤقتة إلى أقاليم جغرافية أخرى بعيدة عن الشرق الأوسط كانت تعتبرها أكثر عرضة للتهديدات السوفيتية فقد كانت هناك أوروبا والتركيز على إعادة بنائها إقتصادياً ، وتقويتها عسكرياً لحصر التهديدات السوفيتية ، فضلاً عن إندلاع حرب كوريا بينما جاء إدارة إيزنهاور لتركز إهتمامها على إقامة تحالفات عسكرية إقليمية لحصر الشيوعية في الأقاليم الهامة إستراتيجياً ، وبما في ذلك

---

[١] Mohammed El- Khawas and Samir Abd – Rabbo: Op Cit: P. 29-35.

راجع أيضاً

د. هالة سعودي المساعدات العسكرية والسياسة الخارجية الأمريكية (١٩٤٨-١٩٨٤ م) مرجع سبق ذكرة ، ص ٢٨.

[٢] جوزف – س – كلارك : المرجع السابق ، ص ٤٠.

الشرق الأوسط – ولذلك سعى وزير الخارجية دالاس إلى تحسين العلاقات مع الدول العربية خاصة مصر وإقناعها للإنضمام إلى منظمة دفاعية خاصة بالشرق الأوسط ولذلك لم يكن على إستعداد في ذلك الوقت لإثارة عداء الحكومات العربية بإعطاء مساعدات عسكرية لإسرائيل ، وطالما كانت هناك فرصة لإقامة تحالف إقليمي لوقف الإختراق السوفيتي إلى الشرق الأوسط[١].

بيد أن فشل المشروعات الدفاعية الأمريكية بسبب معارضة مصر وسوريا ودول الخليج العربي التي أعلنت رفضها لسياسة الأحلاف ، وقد أدى إلى تغيير السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل في ظل إدارة كيندي حيث بدأ التحول إلى الإهتمام بتسليح إسرائيل ، وأصبحت الولايات المتحدة أحد المصادر الرئيسية لتمويل إسرائيل بالسلاح ، وأشار كيندي إلى توازن القوى على أنه المبدأ الموجه للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وقد أصدر الكونجرس قانون المساعدات العسكرية لعام ١٩٦٢م الذي ألزم الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية لدول صديقة من أجل الدفاع المشترك ضد العدوان الخارجي[٢] ، وقيل وقتئذ أن هذا التشريع قد صيغ خصيصاً لأجل إسرائيل ، على الرغم من إستفادة دول شرق أوسطية أخرى منه ، وقد أدى هذا التشريع إلى تحول أساسي في تخصيص المساعدات بحيث كانت المساعدات العسكرية تفوق الإقتصادية بنسبة كبيرة ، وهو الوضع الذي أستمر في الإدارات التالية، فبالمقارنة بالزيادة في المساعدات الإقتصادية من ٥٩٤,٦ مليون دولار في الفترتين (١٩٤٩-١٩٦١م) إلى ٢ بليون دولار بين (١٩٦٢-١٩٧٦م) فإن المساعدات العسكرية زادت من أقل من مليون دولار في الفترة بين ( ١٩٤٩ - ١٩٦١م) إلى ٥,٩ بليون في الفترة بين (١٩٦٢-١٩٧٦م)، ونتيجة لذلك بلغت المساعدات العسكرية لإسرائيل ٧٥% من مجموع

---

[١] راجع الفصل الأول من هذه الدراسة.

[٢] Mohmed El – Khawas: OpCit: P. 50.

المساعدات الأمريكية الحكومية خلال هذه الفترة [١] ، وهو ما كان لــه كبير الأثر في حرب يونيو ١٩٦٧م بين العرب وإسرائيل، وإستمرت إدارة جونسون في الإستجابة لمطالب إسرائيل العسكرية بعد حرب ١٩٦٧م ، وزيادة المساعدات العسكرية لها خاصة مع قرار فرنسا بفرض الحظر على إمدادات الأسلحة الفرنسية لأطراف الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي تقييم إدارة جونسون في الإستجابة لمطالب إسرائيل العسكرية بعد حرب ١٩٦٧م يمكن القول أنها كانت مرتبطة أساساً – إلى جانب إعتبارات السياسة الداخلية الأمريكية بالإستراتيجية الأمريكية الأوسع تجاه المنطقة والخاصة بمحاولة التوصل إلى تسوية سياسة عربية إسرائيلية عن طريق الردع العسكري – وكانت أداة أساساً لخدمة أهداف الردع العسكري و العلاقات الأمريكية السوفيتية في الشرق الأوسط.

وعندما وصل نيكسون للرئاسة في عام ١٩٦٩م زاد من المساعدات العسكرية لإسرائيل بدرجة كبيرة ، حيث بلغت هذه المساعدات في عام ١٩٦٩م بـ ٨٥ مليون دولار أي زيادة بنسبة ٣٤٠% عن المساعدات العسكرية في العام السابق كما تعهد نيكسون بالمحافظة على تفوق إسرائيل للأسلحة في فترة حرب الإستنزاف من أجل تجنب الحرج مع الحكومات العربية الصديقة ، وحتى لا يعرقل ذلك المبادرة الأمريكية لوقف إطلاق النار في يونيو ١٩٧٠م[٢] ، والأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين إسرائيل والخارجية

---

(١) R.K. Ramazani: Op Cit: P. 30.

(٢) Quandt:" Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab Israeli Conflict, 1967- 1976" Pp.122133; Ruben, (America's Mid- East Policy A Marxist Perspective) P. 58 and Rogers United States Foreign Policy 1969-1970; 1971; 1972: A Report of the Secretary of State, 3 vols. Pp. 81-82.

وحول العلاقات في المرحلة أنظر :

William, Rogers: "United States Foreign Policy: 1969-1970" (A Report of the Secretary of State, Washington D.C. U.S. Government Printing Office, 1971), P 79. Safran, ibid.Pp.585-587; Reich, Quest For Peace: United States Israel Relations=

الأمريكية في فترة وجيزة من ذلك العام ، وسرعان مـــا اســتأنفت الولايـــات المتحدة سياستها التسليحية لإسرائيل حتى عام ١٩٧٣م .

وفي ظل هذا الإهتمام الأمريكي المطلق بإسرائيل كان طبيعيـــاً أن تتـــأثر الدول العربية جميعاً بهذا الوضع الشاذ الذي أدى إلى أزمة حقيقية في العلاقات العربية الأمريكية ظهرت بوضوح أثناء أزمة يونيو ١٩٦٧ م [*] ، وإســـتمرت على فترات متباعدة حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ م .

ومن ناحية أخرى فإن الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل كان يمثل نقطـــة خلاف رئيسية في أية مباحثات سعودية – أمريكية ، وأن العلاقات بين البلديـــن لم تتأثر بشيء قدر تأثرها من الإنحياز الأمريكي لإسرائيل ، وتـــرى حكومـــة المملكة أن الحل العادل لمشكلة الشرق الأوسط هو الإنسحاب الإسرائيلي إلـــى حدود ما قبل عام ١٩٦٧م ، وأن تكون للفلسطينيين دولة عاصمتها القـــدس، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي وحدها القادرة على إقـــرار حـــل كـــهذا ، سواء بالضغط على إسرائيل أو بإقناعها بحقوق العرب المشروعة [١] ، وكمـــا أن العراق قد قام بقطع علاقاته الدبلوماسية مع واشنطن عقب أزمـــة ١٩٦٧م وما زالت هذه العلاقة مقطوعة حتى الآن ، وإن كنا نميـــل إلـــى الإعتقـــاد أن أسباباً أخرى غير الصراع العربي – الإسرائيلي هي التي تشكل أساس الأزمـــة العلائقية بين واشنطن وبغداد لعل أهمها الأطماع العراقية التي تطل برأسها من وقت لآخر في أقطار الخليج وتهديد العراق لمنابع النفط بالإضافة إلى رفـــض للسياسات الغربية في الخليج العربي.

---

=and the Arab Israeli Conflict, P. 394, and Quaint: "Decade of Decisions; American Policy toward the Arab Israeli Conflict, 1967-1976" Pp. 116-122.

[*] بخصوص الموقف العربي أزمة ١٩٦٧ راجع الفصل الثامن من هذه الدراسة

[1] James Piscatorial:" The Formation of The Saudi Identity In John F. , Stack ed., Ethnic Identities In A Transitional World" (Boulder, U.S. A, West view Press, 1981) P. 138.

وبالإضافة إلى السعودية والعراق كانت هناك الدول العربية الأخرى في الخليج العربي التي ساهمت بشكل أو بآخر في مساندة القضية الفلسطينية ودعم دول المواجهة مع إسرائيل ، ورفضها التعاطي مع إسرائيل كما نددت مراراً بالموقف الأمريكي المتحيز إلى جانب إسرائيل ، وطالبت هذه الدول في مناسبات عديدة لواشنطن بالضغط على إسرائيل من أجل التوصل إلى حل عادل للصراع العربي الإسرائيلي [١].

وفي إطار تقييم موقف الدول العربية في الخليج من التأييد الأمريكي لإسرائيل في مرحلة ما قبل عام ١٩٧٣م يمكن القول بأنه كان موقفاً غير مؤثراً في إتجاهات السياسة الأمريكية نحو الصراع، وينظر إليه في أحسن أحواله على أنه كان موقفاً عاطفياً أكثر منه عملياً أو إجرائياً ، بحيث أنه لم تتخذ أية إجراءات فعالة من قبل هذه الدول للضغط على الولايات المتحدة حتى في أزمة عام ١٩٦٧م كان الأنقسام واضحاً في الموقف العربي عموماً والخليج على وجه الخصوص ، وربما يكون ذلك مرده إلى حاجة الدول الخليجية إلى السياسة الأمريكية في تلك الفترة التي كانت تمثل بشركاتها النفطية عامل منافسة قوى يدفع نحو المزيد من أرتفاع أسعار النفط ناهيك عن كون الولايات المتحدة هي المتحكمة في تصدير النفط إلى دول أوروبا واليابان، وهي أمور تعرضنا لها بالتفصيل كما أن وجهة النظر الخليجية كانت ترى أنه لا جدوى من المقاطعة لأمريكا أو لسياساتها ، ومن الأفضل جعل الحوار

---

[١]Edward, R.F. Sheehan:" The Arabs, Israelis, and Kissinger A Secret History of American Diplomacy in the Middle East"( Reader's Digest Press, New York 1976) Pp. 71-73.

د. هالة أبو بكر سعودي : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي (١٩٦٧-١٩٧٣م) سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤) مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٥، ص ١٠٠ وأوضحت الدكتورة هالة : أنه على الرغم من العلاقات القوية التي كانت تجمع السعودية وأمريكا وتبادل زيارات لمسؤولين رفيق المستوى إلى أن المسئولون السعوديون قد بدأوا منذ ١٩٧١ يلمحون بربط المواجهة الولايات المتحدة بالنفط بالسياسة الأمريكية تجاه الصراع.

مفتوحاً لتحقيق الحد الأدنى من المطالب العربية ، هذا بالإضافة إلى أن معظم هذه الدول لم تكن حتى عام ١٩٧١م تتمتع بحرية الحركة السياسية في المجال الدولي بحكم إرتباطها بالدول الغربية (بريطانيا) بمعاهدات جعلت من لندن المقر الرسمي لوزارة الخارجية لمعظم هذه الدول فكانت بريطانيا هي التي تتحكم في طبيعة العلاقات الخارجية لكل من (قطر – البحرين – دولة الإمارات العربية المتحدة) ، ولم تكن السعودية والعراق بعيدة عن مثل هذه الضغوط ولكن من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

على أية حال فإن الحرب العربية – الإسرائيلية في عام ١٩٧٣م كانت نقطة تحول كبرى في هذا المجال حيث تبنت الدول العربية في الخليج موقفاً تضامنياً قومياً مع دول المواجهة ضد إسرائيل والقوى التي تساندها.

### التضامن الخليجي مع مصر وسوريا أثناء حرب ١٩٧٣م

كانت السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي ، قد دفعت بالأمور نحو مزيد من التوتر ، فهي لم تقف موقفاً عادلاً ، ولا منصفاً من لب المشكلة الشرق أوسطية وتبنت على طول الخط السياسة الإسرائيلية والمزاعم اليهودية بل ونفس أسلوب المراوغة بهدف تسطيح القضية وتهميشها ، والأمر الذي جعل العرب يضيقون ذرعاً من هذا (اللي على نفس الطي) وتأكدت لديهم قناعة أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

ويمكن رصد الدور الأمريكي في الوصول بالأزمة إلى حد الحرب في عام ١٩٧٣م على النحو التالي لم تعترف الولايات المتحدة في أي وقت من مراحل الصراع بضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة من أجل تسوية الصراع في الشرق الأوسط ، وكان التصور الأمريكي لإمكانية التسوية قائم على أساس ( سلام لإسرائيل في مقابل أراضي للعرب ) ، وذلك كخطوة أولى في المفاوضات ، وقد لخص روجزر الموقف الأمريكي من التسوية في رسالة

رسمية بعث بها إلى محمود رياض وزير خارجية مصر في ١٩ يونيو ١٩٧٠م في أن السلام العادل بين العرب وإسرائيل لا بد وأن يستند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، والذي يقضي بإنسحاب إسرائيل من أراضي محتلة عام ١٩٦٧م(١)، ومما يعنى شرعية إحتفاظ إسرائيل بجزء من هذه الأراضي ، ومن ثم يتضح أن الولايات المتحدة تبنت نفس الموقف الإسرائيلي من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس لأية تسوية.

وعندما وقعت الحرب الأهلية في الأردن بين الحكومة والمنظمات الفلسطينية وتدخل سوريا لمساندة القوانين الفلسطينية ، أصدر نيكسون أوامره بإستئناف المعونة الإقتصادية والعسكرية لإسرائيل حسب ما أعلن عنه وزير الخارجية روجرز ، وفي ٢٠ سبتمبر ١٩٧٠م أعلنت حالة التأهب في القوات الأمريكية ، وتم إستدعاء عدد من الطائرات الحربية من قواعدها في ألمانيا الغربية ، وتم إرسال ٦٠ طائرة مقاتلة إلى إسرائيل ، وفي نفس اليوم أعلن نيكسون تأييده لإسرائيل إذا قررت توجية ضربة جوية للقوات السورية في الأردن ، وفي اليوم التالي ٢١ سبتمبر ، قرر نيكسون في إجتماع مجلس الأمن القومي مساندة إسرائيل وتعضيدها في العمليات الأرضية ضد القوات السورية المتمركزة في الأردن(٢)، وغير أن سوريا أرادت أن تفوت الفرصة على إسرائيل والولايات المتحدة وقررت عدم التدخل في الحرب الدائرة في الأردن(٣)، وابتداءً من أواسط عام ١٩٧١م ، بدأت إدارة نيكسون ترى عدم ضرورة الوصول إلى سلام من خلال المفاوضات لاستحالة ذلك ، ورأت أنه يتعين على الولايات المتحدة تأمين إسرائيل ضد أي إعتداء تقوم به القوات

---

(١) Alan, Dowty :" Middle East Crisis , U.S. Decision Making in 1958-1973" P.147.

(٢) إسرائيل شامال: دور إسرائيل في العالم : أسلحة من أجل القمع، سلسلة دراسات حامد الإقتصادي (٤ بيروت ١٩٨١، ص ٩-١٥)

(٣) نصر عاروري ، أحمد طرابين : الشرق الأوسط في خطط نيكسون وكيسنجر مجلة شؤون فلسطينية ، العدد (٣٣) مايو ١٩٧٤، ص ٦٩

العربية ( سياسية الردع التي أشرنا إليها ، وأن فشل العرب في إسترداد الأراضي المحتلة يؤدي إلى تضاعل النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط بالتدريج) (1)، وفي الوقت الذي كانت فيه مصر وسوريا تخوض غمار مجابهه سياسية ضد إسرائيل والولايات المتحدة ، كانت المملكة العربية السعودية والأقطار العربية في الخليج (عدا العراق ) تخوض غمار مجابهة إقتصادية ضد الحلفيين ، وبعد أن أصبح الموقف خطيراً للغاية في الشرق الأوسط ، وأصبحت إسرائيل وجيرانها العرب على حافة الحرب ، وأصبحت السعودية الآن تساند القضية العربية بقوة وتنتقد إسرائيل ومؤيديها الأمريكيين بشدة ، وفي ١٠ يناير ١٩٧٣م دعا الملك فيصل إلى حرب عربية مقدسة ضد إسرائيل(2)، وتصاعد التوتر عندما أسقطت الطائرات الإسرائيلية في ٢١ فبراير ١٩٧٣م طائرة مدنية ليبية ضلت طريقها وعبرت المجال الجوي الإسرائيلي على سبيل الخطأ، وفي حادث آخر أعتبرته الدول العربية تحدياً خطيراً هبط الكوماندوز الإسرائيليون في بيروت في ١٠ أبريل ١٩٧٣ م وقتلوا ثلاثة من القادة الفلسطينيين (3) تحت زعم إرتباطهم بالجماعات الإرهابية.

وإزاء هذه التطورات حذر الشيخ يماني في ١٩ أبريل ١٩٧٣م من أن الخطط السعودية المقترحة لزيادة إنتاج النفط إلى ٢٠ مليون برميل يومياً ستعتمد على تبين واشنطن لسياسة مختلفة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (4).

---

(1)Mark, V. Kaupi, R: "Carriage Nation, The Soviet Union and the Middle East 1980's"(Lexington Books Massachusetts, Toronto, Washington 1983"P. 189-191.
وكذلك : أحمد يوسف أحمد الدعم الأمريكي للعدوان الإسرائيلي ، السياسة الدولية ، العدد ٣٥ يناير ١٩٧٤م ص ١٣٣-١٥٣

(2)G. Rason, Benson Lee: Op Cit: Pp. 84-86.

(3)Kattan, Ghazi . M: Op Cit: Pp.56-58.

(4)Long, David. E: Op Cit: Pp. 67-68.

غير أن واشنطن عمدت إلى تغيير مجرى الحوار وأشارت إلى أستعدادها للموافقة على طلبات مبيعات الأسلحة الإضافية للسعودية ، والتي كان يقدر قيمتها بنحو ٥٠٠ مليون دولار، وفي ٥ يونيو ١٩٧٣ برر وزير الخارجية روجرز هذه الصفقة للجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب بأن الإدارة الأمريكية قد حصلت على تأكيدات من السعوديين بأنهم لن يستخدموها ضد الدول اليهودية [١] ، ولم تنجح واشنطن في إرضاء السعودية أو إقناعها بالإعتدال في سياستها فيما يتعلق بأسعار النفط أو بإسرائيل ، ففي ٦ يوليو ١٩٧٣ بعد شهر من رفع الأوبيك لسعر البترول بنسبة ١١,٩% أعلن الملك فيصل أن بلاده لن تستطيع مواصلة إرتباطها مع الولايات المتحدة إذا لم ينته دعم واشنطن لإسرائيل لصالح نهج محايد تجاه الشرق الأوسط كما حذر الملك فيصل في أغسطس من نفس العام أنه لن يستطيع مواصلة موقفه الودي تجاه واشنطن بسبب المساندة الأخيرة لليهود[٢] .

من جانبها حاولت الولايات المتحدة إمتصاص الغضب السعودي والخليج فأعلنت في ٩ سبتمبر ١٩٧٣م من خلال تأكيد الرئيس نيكسون – في مؤتمر صحفي – الإرتباط بين وضع النفط وبين النزاع العربي – الإسرائيلي ، وأعلن أن وزير خارجيته الجديد ، هنري كيسنجر ، سيعطي أولوية متقدمة للتوصل إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط [٣] .

وقبل أن تتاح للوزير الجديد فرصة لإتخاذ أية خطوة هامة لحل المشكلة ، سقط الشرق الأوسط كله في إهتياج عظيم مع إندلاع الحرب ، ففي ٦ أكتوبر ١٩٧٣م بدأت القوات المصرية والسورية الجولة الرابعة لنزاع الشرق

---

[١] *Medincoff, David* :" The Maturing of Saudi – American Relationship"( Middle East Review vol. 14. No. 2, Winter 1972- 1978) Pp. 33.41.

[٢] Herzog , Haim :" the Arab – Israeli Wars and Peace in the Middle East" (Arms and Armory Press London 1982) Pp. 17-18.

[٣] Stevens , Georgian, (ed.): Op Cit: Pp. 15-16.

الأوسط، والتي عرفت بأسم حرب رمضان أو حرب يوم كيبور بين إسرائيل وجيرانها العرب عن طريق شن هجمات منسقة ضد الدولة اليهودية ، ورغم أن إدارة نيكسون حاولت الحفاظ على موقف محايد ودعت إلى الإنهاء الفوري للقتال ، فإن الخلافات سرعان ما تطورت بين الولايات المتحدة والسعودية وباقي أقطار الخليج العربي التي أعلنت تضامنها إلى جانب دول المواجهة ، فقد أعتبر الملك فيصل الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية هنري كيسنجر ليناشده فيها المساعدة على وقف القتال ، أعتبرها الملك إهانة لكونها تضمنت أن مصر وسوريا هما المسئولتان عن بدء الحرب، ورد الملك بإبلاغ كيسنجر أنه يتعين عليه إرغام إسرائيل على الإنسحاب من الأراضي العربية التي أحتلت في حرب ١٩٦٧م ، وحذر ن أن العدوان الإسرائيلي إذا لم يوقف فإن النزاع قد يمتد فيما وراء حدود الشرق الأوسط[١].

ومن جانب آخر حث الملك فيصل مصر وسوريا على تكثيف ضرباتهم العسكرية ضد إسرائيل وقال: لا ... إذا ضاعت فلسطين فلا أمل لأي قطر عربي في البقاء ولن تكون السعودية أقل إستهدافاً للخطر من غيرها ،إن فلسطين هي قلب العروبة ويتوقف كيان العرب ومصيرهم على بقائها عربية ، وكل شئ يمكن حدوثه إلا موقف السعودية من هذه القضية فلن يتغير) [٢] .

ومن هذا المنطلق أمر الملك فيصل في ٨ أكتوبر ١٩٧٣م شركة أرامكو بأن تخفض للنصف حركة النفط السعودي خلال خط الأنابيب الذي يمر عبر شبه الجزيرة العربية إلى لبنان ، بحجة أن ذلك سيخفض خسارة البترول إذا ما تعرض خط الأنابيب للتخريب ، وكما تم وضع القوات المسلحة السعودية في

---

[١]Pen, Heim, V.H.:" The Past : We Pushed The Foreign Policy " Winter 1976-77. Pp. 26-27.

[٢] محمد عنان : السعودية وهموم العرب ، خلال نصف قرن ، المكتب العالمي للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٨م ، ص ٥٩ وكذلك : وليد حمدي الأعظمي : المصدر السابق ، ص ١٣٧-١٣٨.

حالة تأهب ( الحرب ) ، ورغم التهديدات العربية بوقف إمدادات النفط بـــدأت الولايات المتحدة في ١٢ أكتوبر ١٩٧٣م في إرســال شــحنات طارئـــة مــن الأسلحة لإسرائيل لتستعيض بها عن الأسلحة التي فقدتها في الأيـــام الأولـــى للحرب ، وبعد يومين من ذلك تم دفع قوات سعودية إضافية إلى جبهة الحـــرب المساعدة القوات السورية المناوئة لإســـرائيل ، وهكــذا أصبحـــت العلاقـــات الرسمية بين الولايات المتحدة والسعودية يحكمها العداء [١] ، أما العراق التـــي كانت قد أنخرطت مع إيران في نزاعها الحدودي ، فقد أعلن تضامنه هو الآخر مع الدول العربية ، وأوقف المفاوضات الحدودية مع إيران في بيان صدر عــن مجلس قيادة الثورة في اليوم السابع من الشهر العاشر لعام ١٩٧٣ م ، وأعلن عزمه على حل المشاكل مع إيران بالطرق السلمية ، حتى تفوت الفرصة علـــى إيران ، ولكي لا تستغل الأخيرة الوضع العربي الراهن لتحقق مكاسب سياســـية في العراق ، وقامت العراق بإرسال قطع من وحداتها العسكرية إلـــى ســـوريا للمشاركة في جبهات القتال[٢]، وكان طبيعياً أن تنهج الدول العربية في الخليـــج نـهج كلاً من السعودية والعراق في إعلان التضامن السياسي مع سوريا ومصر في حربهما ضد إسرائيل ، ومضت في خطوات عملية تؤكد هذا التضامن .

ولم يتأخر طويلاً الإنتقام الذي لوح به العرب ضد الولايات المتحدة ففـــي ١٦، ١٧ أكتوبر أجتمع ممثلوا الدول العربية المنتجة للنفـــط فـــي الكويـــت ، وأتفقوا على رفع ســـعر البـــترول بنســـبة ١٧% ليصـــل إلـــى ٣,٦٥ دولاراً للبرميل[٣] ، وعلى خفض إنتاجهم الإجمالي بنسبة ٥% شهرياً حتى يتم إرغام

---

[١]Committee on International Relations, House of Representatives, 94th Congress, First Session, Military. Sales to Saudi Arabia- 1975, Washington, D.C. 1976, Passim , Pp. 5-7.

[٢]Al – Rashid Galal : "The Arabs and the World Of The Seventies " (Vikes Publishing, New Delhi, 1977) Pp. 16-18.

[٣]Amos, John, W: "Arab- Israeli Military , Political Relations, Arab Perceptions and The Politics of Escalation" (Pergman Press, New York 1979) P. 45.=

إسرائيل على تقديم تنازلات للمطالب العربية في فلسطين ، وفي ١٨ أكتوبر ١٩٧٣م مضت السعودية أبعد من القرار المتخذ في إجتماع الكويت حين أعلنت خفض إنتاجها النفطي بنسبة ١٠% مع الحظر التام لشحن البترول إلى الولايات المتحدة إذا لم تتخذ تدابير فعاله ضد إسرائيل ، وكانت الخطوة الأهم هي قرار الدول العربية المجتمعة في الكويت بإتباع سياسة الحظر النفطي التدريجي ضد الدول التي تساند إسرائيل لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية (١) وتمشياً مع سياسة الحظر النفطي ، أصدر سمو أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني قراراً بالمرسومية رقما (١٩) ، (٢٠) لعام ١٩٧٣ م ، واللذان يقضيان بوقف تصدير البترول القطري إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا ، ثم أعلن حاكم قطر في ١٩/ فبراير ١٩٧٣ م أن دولة قطر إتخذت إجراءات قطع البترول عن هاتين الدولتين حينما أختارتا أن تقفا موقفاً مضاداً للأماني والحقوق العربية وأيدت العدوان الإسرائيلي بصورة مفضوحة ، وأن دولة قطر لا بد أن تتخذ مواقف عدائية لتلك الدول التي تقف ضد مصالح أمتها(٢) ، وفي دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة ، والبحرين ، ظهرت تصريحات مماثلة ، تندد بالدعم الأمريكي الهولندي لإسرائيل ، تعلن عن عزمها المضي قدماً في تطبيق سياسة الحظر النفطي .

والواقع أن إستراتيجية الحظر النفطي إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣م كانت من الأدوات السياسية الحاسمة في الحرب ، بل كان دورها لا يقل خطورة عن

---

= وكذلك د. إبراهيم خليل أحمد وآخر: مرجع سبق ذكرة ، ص ٢٦٥.

(١) Aruri, Nasseer , (ed.) :"Middle East Crucible Studies on the Arab- Israeli War of October 1973" (The Medina University Press, Illinois, 1975) P. 85.

(٢) تصريح سمو أمير دولة قطر ( السابق) الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني – لصحيفة دير شبيجل الألمانية ، مستخلص من مجموعة الأحاديث الصحفية لأمير قطر ، وزارة الإعلامي القطرية ، أغسطس ١٩٧٦م ، مطابع قطر الوطنية ، ص ٢٤.

قصف الطائرات ، وإنطلاقه الصواريخ ، وجموح المدافع ومن ثم كان لابد من تناولها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

لقد رأينا كيف فشلت سياسة الحظر النفطي في أزمة عام ١٩٦٧م ، وأنقسم العرب حيالها ما بين مؤيد ومعارض، وتشكك البعض في الجدوى السياسية للسلاح الإقتصادي ، ولم يتم منذ ذلك الوقت الإتفاق على إستراتيجية موحدة لإستخدام النفط كأداة ضغط سياسية ، وعلى الرغم من أن الأدبيات العربية أجمعت بشكل ملحوظ على ضرورة حدوث شيئاً مثل هذا ، ولكن دفع الأمور والتطورات بعضها لبعض قد جعل الدول العربية أمام أزمة حقيقية قومية عربية عندما فوجئ الجميع بالقوات المسلحة المصرية تعلن نفير الحرب على أرض الواقع فأقتحم سلاح البترول الميدان ، وبتلقائية تامة لم تكن متوقعة ، وأتخذ ذلك شكل سياسة الحظر النفطي المشار إليها آنفاً في مؤتمر الكويت وما أعقبه من تصريحات ومؤتمرات بهذا الصدد.

وبصفة مبدئية يمكن التأكيد علي أن الذي شجع الدول البترولية العربية على تطبيق إستراتيجية الحظر، إلى جانب إعتبارات التضامن القومي ، الإنتصار الضخم الذي حققته القوات المسلحة العربية حين أمسكت بتلابيب العدو الإسرائيلى وفاجأته إستراتيجياً وتكتيكياً ، وحطمت خط بارليف ، وأنهت خرافة قوته العسكرية التي لا تقهر ، وأعادت للعرب ثقتهم الكاملة بأنفسهم ربما لأول مرة في تاريخهم الحديث كله.

وقد حققت الإستراتيجية البترولية العربية مستوى عالياً من الفعالية والتأثير خلافاً لكل الحسابات والتوقعات السابقة بفعل العوامل الآتية:

أولاً: الجو السياسي الجديد الذي ساد بين الدول العربية بعد عودة الثقة إلى العلاقات السعودية – المصرية منذ بداية السبعينات ، وإنعكاس ذلك على الدور الدبلوماسي الذي لعبته السعودية في الصراع العربي- الإسرائيلي ،

فكان الإلتقاء بين أقوى دولة عسكرية في المنطقة في ذلك الوقت ) وأقوى دولة بترولية في المنطقة هو مفتاح نجاح تطبيق سياسة المزج بين السلاح العسكري والسلاح البترولي[١].

ثانياً : أزمة الطاقة التي سادت العالم ، والتي دفعت الدول المنتجة للبترول إلى رفع سعره مما أنعكس على المركز المالي والإقتصادي الجديد للدول العربية المنتجة للنفط، الأمر الذي جعل هذه الدول لا تخشى من النتائج التي ستترتب على تخفيض إنتاج النفط ، وكما أن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد زادت في أكتوبر سنة ١٩٧٣م عما كانت علية في يونيو ١٩٦٧م ، وبلغت هذه الزيادة ما بين ٧% إلى ١٥%، وكان وقف وصول هذه النسبة إلى الولايات المتحدة مصدراً لكثيراً من المتاعب التي تعرض لها إنتاجها الاقتصادي الأمر الذي أنعكس على مسار السياسة الخارجية الأمريكية[٢].

ثالثاً : أن الدول العربية قد طبقت إستراتيجية ( الرد المرن) بدلاً من إستخدام إستراتيجية الإنتقام العنيف ، وهي نظرية عسكرية أمريكية مؤداها أنه إذا وقع عدوان ذري على الولايات المتحدة الأمريكية فإن لا يجب الرد على هذا العدوان بالحرب الذرية الشاملة المدمرة (نظرية الإنتقام العنيف) بل ترد بهجوم مناسب للعدوان الذي تعرضت له فإذا ألقيت قنبلة ذرية على إحدى المدن السوفيتية ، وهكذا ، وهذا التدرج في التصعيد هو لب نظرية ( الرد المرن) التي أستخدمتها الدول العربية ، وبحيث أنها لم تقطع النفط دفعة واحدة، وإنما خفضته تدريجياً بنسبة ٥% في الشهر ، وفرقت بين الدول الصديقة والدول المعادية ، وأعطت بذلك لإستراتيجية الحظر النفطي مرونة

---

[١] For Details See Melvin A. Connate, (Access to Oil, in J.C. Hurewitz (Ed.) "Oil, the Arab Israeli Dispute and the Industrial World: Horizons of Crisis "West View Press Boulder, Colorado, 1976) Pp. 65-75.

[٢] Thomas, C. Bragger: Op Cit: Pp. 17-18.

وصلاحية[1]، وعلى الرغم من هذا المناخ السياسي الملائم لتحقيق أكبر قـــدر من التضامن العربي إلا أن الدول العربية المنتجة للنفط لم تحقق إيجاد جبهـــة موحدة فيما يتعلق بإستخدام سلاح البترول بدليل أن هناك دولتين لـــم تطبقـا إستراتيجية الحظر البترولي وهما العراق وليبيا حيـــث رأت العـــراق أن هـــذه الإستراتيجية سلبية وغير مجزية ، وإن العبرة بتأميم شركات البترول وتـــأميم الممتلكات التي للدول المعادية ، ولا يحظر بيع البترول لها في حين رأت ليبيـــا أن حرب أكتوبر غير مجدية ، وأن إستراتيجية الحظر لا معنى لها إلا في ظـــل حرب العصابات [2] هذا بالإضافة إلى أن شاه إيران قـــد عـــزل نفســـه عـــن المشاركة في إستخدام النفط كسلاح سياسي ضد الولايات المتحدة ، ولم تشارك بلاده في قرار الدول المنتجة للنفط بضرورة حظر النفط عن الـــدول المؤيـــدة لإسرائيل[3]، ونظراً للعلاقات الإيرانية الأمريكية المتنامية ، وكذلـــك التعـــاون القائم بين إيران وإسرائيل في المجالات العسكرية.

بيد أن هذه المواقف المعارضة لسياسة الحظر لم تؤثر في نجاح إستعمال سلاح البترول لأن البترول السعودي والكويتي ، والجزائري ، بالإضافة إلـــى قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين كان يمثل أكثر من ٦٠% مـــن إنتاج البترول العربي، وهذه النسبة كافية للتأثير تأثيراً مباشراً علـــى الـــدول المستهلكة للبترول ، ولم يكن من السهل على الولايات المتحدة أن تواجه أمـــواً

---

(١) راجع

-د. بطرس بطرس غالى : الإستراتيجية الدولية وسلاح البترول ز مجلة السياسة الدولية ، العـــدد ٤١، يوليو ١٩٧٥، ص ١٤.

-د. إسماعيل صبري مقلد : تصارع القوى العالمية حول البترول السياسة الدولية العدد ٤١، يوليو ١٩٧٥. ص ٤٣.

(٢) Admiral ,Elmo Zumwalt's, Oil and Imports, Issues , Hearings before the Committee on Interior and Insular Affairs, United States Senates , 93rd Congress, 1st Session, U.S. Government Printing Office.

(٣)Charles Cordon, Mac Donald: Op Cit: Pp. 245-246.

كهذا بعد أن بدأت بالفعل تعاني من عجز يقدر بنحو ١٢% من إجمالي إمداداتها النفطية ، وبيد أن إدارة نيكسون لم تتراجع عن إلتزاماتها تجاه إسرائيل ، وفي ١٩ أكتوبر ١٩٧٣م طلب نيكسون من الكونجرس التصديق على مساعدة عسكرية لإسرائيل قيمتها ٢,٢مليار دولار لتعويض خسائرها في الحرب [١] .

وبينما عملت الولايات المتحدة على ضمان ألا توضع إسرائيل في موقف ضار لها بالنسبة للدول العربية فإنها أستكشفت كل فرص التوصل إلى نهاية فورية للحرب ، فلم تكن الدول الصناعية الغربية فقط هي التي تعاني من أضطراب إقتصادي حاد من جراء المقاطعة النفطية ، وبل كانت العلاقات الأمريكية – العربية تتعرض للخراب أيضاً ، وفي حين كانت موسكو – التي أتخذت موقف الصديق للعرب – تنال المكافأة السياسية في الشرق الأوسط.

وإذا كنا قد تحدثنا عن الملابسات السياسية التي ساعدت الدول العربية على النجاح في إستعمال سلاح البترول ، فلابد أن نتطرق إلى النتائج التي ترتبت على هذا النجاح.

فمما لا شك فيه أن سلاح البترول عمل على تدعيم مركز الدول العربية الخليجية على الصعيد الدبلوماسي ، وفي المحافل الدولية ، فأصبحت للدول العربية في الخليج قوة إقتصادية جديدة في وقت السلم ، وقوة ردع في وقت الحرب [٢] ، وبالإضافة إلى أن سلاح البترول قد ساعد على تدعيم الجبهة

---

[١]Edward . R.F. Sheehan: " Step By Step in the Middle East"( Foreign Policy, No 22, Spring 1976) P. 3-6.

- U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs, Business Week, 19 October 1973, P.4.

[٢]An Attempt by Any Outside Force to Gain Control of the Persian Gulf Region Will be Regarded as an Assault on the Vital Interests of The United States of America and Such An Assault will be Repelled by Any Mean Necessary Including Military Force (Bolloch, John, The Gulf Portrait of Kuwait , Qatar, Bahrain and The United Arab Emirates, London 1984 ) P. 68.=

العربية ، وعلى تحقيق وحدة الصف والهدف بين الـــدول الخليجيـــة والـــدول العربية الأخرى على وجه العموم ، تمثل في التضامن الجديد الذي تولد عـــن العمل المشترك في أثناء الأزمة وفي هذا السياق ، فنحن نميل إلى الإعتقاد بأن الإستراتيجية الموحدة لإستخدام النفط في حـــرب ١٩٧٣م تعـد أول تجربـة للإتحاد على أساس إقتصادي لمجموعة دول الخليج العربي ، وأن نجاح هـــذه التجربة إقتصادياً وسياسياً قد أعطى لهذه الدول دافعاً نحو مزيد من التعـــاون والتنسيق في المجالات المختلفة والذي أفضي في النهاية إلى تشكيل مجلـــس التعاون الخليجي مع بداية الثمانينات إلى جـــانب إعتبـــارات أخـــرى عديـدة سنوردها فيما بعد .

كما أسهم سلاح البترول أيضاً في تثبيت العزلة السياسية والدبلوماســـية التي منيت بها إسرائيل ، قبيل حرب أكتوبر و أستكملت عناصرها بعـــد هـــذه الحرب ، فقد قطعت الأغلبية العظمى من الدول الإفريقية والأسيوية علاقاتـــها الدبلوماسية مع إسرائيل ، وأمتد هذا الموقف إلى دول أوروبا الغربية واليابـان وأعلنت هذه الدول تأييدها الواضح والصريح للتفسير العربـــي للقـــرار ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن ، والذي يقضي بالإنسحاب الإسرائيلي مـــن جميـع الأراضي العربية التي احتلت في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧م ، وكان سلاح البترول

---

= وأيضاً: محمد الرميحي : محاولات للتجمع السياسي والاقتصادي والثقافي الخليجي ، من أعمـــال ندوة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨١م أنظـر تعقيب الدكتور عبد الغني سعودي ، ص ٧٦٧.

د. جمال زكريا قاسم : مجلس التعاون الخليجي ، دوافع تأسيس وواقعة الإقليمي والعربـــي: بحـث منشور بالمجلد الأول ، لأعمال الندوة العلمية الرابعة لمجلة دراسات الخليـــج والجزيـــرة العربيـــة بعنوان ( دول مجلس التعاون الخليجي وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل العربـــي المشـــترك) بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي – ومركز البحوث والدراسات الكويتية نوفمـــبر ١٩٩٣م ص ٤٧.

هو المحرك الحقيقي للحوار العربي- الأوروبي والحوار العربي الأفرو آسيوي [1] .

كما أن سلاح البترول هو الذي أجبر الولايات المتحدة على التدخل من أجل تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وهو الذي دفعها إلى الضغط على إسرائيل، وكان من نتائج هذا الضغط إبرام إتفاقية عسكرية لفك الإشتباك في منطقة قناة السويس ، ثم في منطقة الجولان بعد أن قبل أنور السادات في ٣١ أكتوبر ١٩٧٣ م وقف إطلاق النار مع إسرائيل ونتيجة لسلاح البترول أيضاً بدأت الولايات المتحدة تتخلى تدريجياً عن المساندة شبة المطلقة لإسرائيل ، وقد أتضح هذا التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية في أعقاب فض الإشتباك.

والواقع أن الدول العربية في الخليج إلى جانب إستخدامها إستراتيجية الرد المرن النفطية فقد إستخدمت في نفس الوقت أسلوب ( النفس الطويل)، ففي أعقاب وقف إطلاق النار في ٣١ يناير لم يتحرك الملك فيصل لتخفيف الضغط عن الولايات المتحدة الأمريكية بل على العكس ، أمر برفع سعر البترول بنسبة ٧٠% ليصل إلى ٤,٧٦ دولاراً للبرميل ، كما أعلنت الحكومة السعودية خفضاً جديداً لإنتاجها النفطي في ٣١ أكتوبر نسبة ٥% من إجمالي الإنتاج ليصل إجمالي الخفض المتراكم إلى ١٥% [2]، وفي ٧ نوفمبر ١٩٧٣م وهو نفس اليوم الذي أعادت فيه القاهرة علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قطعت منذ عام ١٩٦٧م ، أرسل العاهل السعودي ،

---

[1] د. بطرس بطرس غالي : المصدر السابق ، ص ١٥.

[2] Kattan, Ghazi : Op Cit: PP. 47-48.

Long, Darid .E: Op Cit: PP. 55-57.

Hoskins, Halford: Op Cit: P. 17.

وكذلك د. أميل نخلة : العلاقات العربية الأمريكية في الخليج العربي ترجمة فاروق عمر فوزي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٧٨، ص ٧٦.

رسالة إلى رئيس الإتحاد السوفيتي يحييه فيها بمناسبة الثورة الروسية ، وكانت هذه هي أول مرة تقوم فيها الحكومة السعودية بهذه اللفتة التي مثلت تحذيراً واضحاً للولايات المتحدة من أن السعودية قد تتحرك بشكل أوثق مع موسكو ، وإذا لم تصبح واشنطن أكثر إيجابية إزاء المطالب العربية [1].

شهدت منطقة الخليج العربي في أوائل نوفمبر ١٩٧٣م نشاطاً دبلوماسياً أمريكياً مكثفاً في محاولات لإقناع الدول العربية هناك بالعدول عن الإستمرار في الحظر النفطي طالما أن وقف إطلاق النار قد بدأ سريانه بالفعل، وهو ما تمثل في رحلة هنري كيسنجر إلى السعودية وبعض أقطار الخليج بالإضافة إلى مصر وإسرائيل ، وغير أن وزراء البترول العرب كانوا قد عقدوا إجتماعهم الثاني بالفعل بصورة عاجلة في الكويت ٤ نوفمبر ، وفي هذا الإجتماع أصدر الوزراء البيان التالي:

(أجتمع وزراء البترول للمرة الثانية في مدينة الكويت يومي ٤، ٥ نوفمبر ١٩٧٣م ، وتدارسوا الطريقة التي تم بها تنفيذ قرارهم الأول والآثار التي ترتبت علية، وأتخذوا قرارات منها أن يكون مجموع تخفيض الإنتاج من كل دولة عربية منفذة للقرار هو ٢٥% من إنتاج شهر سبتمبر داخلاً فيها الكميات المهضومة نتيجة قطع البترول عن أمريكا والسوق الهولندية ، ثم يستمر التخفيض بعد ذلك في شهر ديسمبر بنسبة ٥% من إنتاج نوفمبر ، وعلى ألا يؤثر التخفيض على الحصة التي كانت على كل دولة صديقة تستوردها من كل دولة عربية مصدرة للبترول خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٧٣م )[2] ، وكما تقرر إيفاد كل من وزير الطاقة الجزائرية ، ووزير البترول والثروة المعدنية السعودي إلى العواصم الغربية لشرح وجهة النظر

---

[1] David ,E: Op Cit: P .78.

[2] صلاح منتصر: المجابهة في ميدان النفط: مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٥، يناير ١٩٧٤م ، ص ٥٧.

العربية من القرارات البترولية المتخذة في الإجتماعين الذين عقدهما وزراء البترول العرب.

ويلاحظ أنه في الإجتماع الثاني أعتذر وزير بترول العراق عن عدم حضوره إستمراراً لموقف العراق الرافض لتنفيذ سياسة الحظر النفطي ، وهو موقف حير حلفاء العراقيين أنفسهم فالسوفييت أبدوا غرابة من هذا السلوك العراقي ، والذي لا يتفق والإجماع العربي بهذا الصدد [1]، كما أن العراق لا تحكمه علاقات مودة بالولايات المتحدة ، مثلاً حتى يكون الموقف مبرراً ، أو مقبولاً إلى حد ما ، وهو أمر جعل العراق في موقف لا يحسد عليه أضيف إلى رصيده من السياسات الغير قومية ، أما بخصوص زيارة كيسنجر إلى المنطقة، فقد أعلنت المصادر الأمريكية نفسها عقب المقابلة التي أجراها الملك فيصل مع كيسنجر في الرياض ، وأن الملك قد أكد لكيسنجر أن البترول العربي لن يعود إلى ما كان عليه ، وإلا إذا عادت الأراضي المحتلة ومعها القدس إلى العرب وأنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية ألا تنتظر شتاءً واحداً قاسياً، وإنما يمكن أن تنتظر توقف إمداده البترولي حتى عام ١٩٨٠م [2].

لقد أحدث ذلك أثاره الفورية في الولايات المتحدة ، وبدأ الحديث فيها عالياً وواضحاً عن المشاكل الخطيرة التي بدأت تتعرض لها بتوقف وصول البترول العربي ، وخصص نيكسون الجزء الأكبر من حديثه إلى الشعب الأمريكي يوم ٨ نوفمبر عن الطاقة ، وأعلن أن توقف شحنات البترول العربية إلى أمريكا يحرم الولايات المتحدة من ١٧% من الإستهلاك اليومي للبترول ، وأن ذلك سيؤدي إلى أخطر أزمة في الطاقة تشهدها أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية ، وكما طلب نيكسون منحة سلطات واسعة للحد من إستهلاك البترول

---

[1] "Soviet Union and the Northern Gulf" Soviet Analyst, vol. 4, no.1, 2 January 1975, Pp. 6-7.

[2] David , E: Op Cit.: P. 80.

Nadav, Safran: Op Cit: Pp. 215-236.

في أمريكا وبشن مشروعات قوانين لمواجهة أزمـــة الطاقـــة فـــي الولايـــات المتحدة[١]، وفي الوقت نفسه بقيت الدول العربية على موقفها الرافض لرفـــع الحظر النفطي حتى تتم الموافقة على الإنسحاب من جميع الأراضي المحتلـــة منذ عام ١٩٦٧م.

وأن تلتزم الولايات المتحدة بتنفيذ مثل هذا القرار، وصـــدر عـــن وزراء البترول العربي بياناً بهذا المعنى في ٨ ديسمبر ١٩٧٣ م [٢] ، وعلى الرغـــم من التحذيرات التي تناقلتها وكالات الأنباء من أن الولايات المتحدة قد تستخدم وسائل عسكرية لكسر الحظر النفطي ، وقد أكد هـــذه الأنبـــاء وزيـــر الدفـــاع الأمريكي جيمس شليزنجر الذي أعلن في يناير ١٩٧٤م أن صـــبر الجمـــهور الأمريكي له حدود ، وأنه قد يمارس ضغطاً قوياً على واشنطن للإنتقـــام مـــن الدول العربية إذا لم توقف الحظر النفطي ، وفي اليوم التـــالي أنضـــم نـــائب الرئيس ، جيرالدفورد إلى هذه الجوقة فحذر من أن الولايات المتحدة قد تجمـــد إرسال الشحنات الغذائية إلى الشرق الأوسط [٣] .

وكان رد فعل الدول العربية في الخليج على هذه التهديدات هو التلويـــح بتدمير حقول النفط في حالة وقوع عمل عسكري أمريكي ، وكما أكد الشـــيخ يماني وزير النفط السعودي ، أن السعودية يمكن أن تخفض إنتاجها النفطـــي بنسبة ٨٠% إذا ما تم الضغط عليها، وأن أمريكا إذا لجأت إلى عمل عســكري فإن حقول النفط سيتم نسفها [٤].

---

[١] U.S. Department Of State, Bureau of Public Affairs, New Release, November 1973, P.3.

[٢] Edward. R.F. Sheehan: Op Cit: Pp. 72-74.

[٣] John Duke Anthony: "Insurrection and Intervention: The War in the Middle East in Abbas Amirie "( Ed)" the Persian Gulf and Indian Ocean in International Politics"(Institute For International Political And Economic Studies" Tehran, 1978, Pp. 303-340. Thesis P. 317.

[٤] Oil Fields As Military Objectives: Op Cit: Pp. 17-19.

كان من الصعب على الولايات المتحدة في ظل هذا الإصرار العربي أن تضحي بعلاقاتها المتميزة مع دول الخليج العربي لاسيما السعودية ، أو أن تغامر لمصالحها الإقتصادية في هذه المنطقة ، ومع الأخذ في الإعتبار الموقف السوفيتي والأوروبي المؤيد للحقوق العربية ، ومن ثم لم يكن من الحكمة أن تخسر الولايات المتحدة العالم أجمع من أجل عيون إسرائيل ، ومن ثم وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة لمواصلة جهودها الدبلوماسية إزاء مشكلة الشرق الأوسط .

وقد نجحت الجهود الدبلوماسية لوزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر في إحداث نقطة تحول مهمة في ١٧ يناير ١٩٧٤م عندما ظفر كيسنجر بالإتفاق المصري – الإسرائيلي على خطة لفك الإشتباك بين قواتهما على طول القناة ، الأمر الذي أدى إلى أن تبدى دول الخليج العربي مواقفاً أكثر مرونة تجاه الولايات المتحدة ، وأعلن الشيخ اليماني أن حكومته كانت تعلم أن الشركات النفطية ستتحايل على الحظر النفطي ، ومع ذلك لجأت إليه كمجرد تحرك سياسي لإظهار الغضب السعودي ، وحيث أن التحركات السابقة قد نجحت فإن لم تعد هناك ضرورة للقيام بخطوات أكثر كما أشار اليماني إلى أنه قد حدث تحول هام في السياسة النفطية السعودية ، وأن السعودية مستعدة الآن لإتخاذ خطوات لخفض سعر النفط بالقدر الضروري لمنع أي ضرر جوهري للإقتصاد العالمي[١] ، وكان الموقف السعودي المعلن يتم في إطار من التنسيق مع الدول العربية الأخرى في الخليج ، وإذ عبرت الأخيرة بدورها في غضون ذلك ، وأن مدى النجاح الأمريكي في التوصل إلى حلول مرضية للعرب تضمن حقوقهم المشروعة سيوازيه تجاوب مثمر مع السياسة الأمريكية في مجالات النفط وغيرها من المجالات [٢].

---

[١] Melvin A. Conant: Op Cit: Pp. 80-82.

[٢] Ibid. P. 83.

بيد أن الولايات المتحدة قد أخفقت في التوصل إلى فك إشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية في مرتفعات الجولان ليتوازى مع فك الإشتباك الذي تم في سيناء بين الإسرائيليين والمصريين ، والأمر الذي كان يعني التأخر في تنفيذ المواقف الخليجية المعلنة ، وهو ما جعل وزير الخارجية الأمريكي يستأنف مساعيه الدبلوماسية عبر رحلات مكوكية بين إسرائيل وجيرانها العرب، وتوقف في السعودية في ٢ مارس ١٩٧٤م ليطلع الملك فيصل على التطورات ، وبدأ أن جهوده هذه المرة سوف تنجح في إحداث تقدم نحو إنهاء الحظر النفطي في ظل العلاقات الشخصية الحميمة التي أقامها كيسنجر مع الرئيس المصري السادات ، والنمو السريع للعلاقات المصرية الأمريكية ، كما أن السادات كان هو الآخر يتمتع بعلاقات طيبه مع الملك فيصل ، بعد أن شهدت العلاقات المصرية – السعودية نمواً مطرداً أيضاً منذ بداية السبعينات، وقد تعززت هذه العلاقات بالدور السعودي في حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

على أية حال ، فقد نجحت مساعي السادات لدى الملك فيصل بضرورة التجاوب مع النوايا الحسنة المعلنة من قبل الولايات المتحدة ، ودعت مصر والسعودية الدول العربية الأعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابيك ) إلى الإجتماع ، في مارس ١٩٧٤م .

وخلال إجتماع عاصف لوزراء نفط المنظمة أتخذ القرار في ١٨ مارس ١٩٧٤م برفع حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة على أن يجتمع الوزراء المعنيون في أول يونيو في القاهرة لمراجعة الموقف [١] ، وأيدت مصر والسعودية وبقية دول الخليج العربي إلغاء إستعمال سلاح النفط فيما عارضته الجزائر والعراق وسوريا وليبيا ، وكانت وجهة نظر المعارضين أن الهدف الأساسي لإستعمال سلاح النفط لم يتحقق ، أي لم يتم الإنسحاب الإسرائيلي من

---

[١]Rbozywski, T.M : "The Economics of Oil Crisis"( Trade Policy Research Center, London 1975" Pp. 73-74 .

كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م ، وفي مقدمتها القدس وأستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبهدف تهدئة المعارضين صرح الشيخ زكي اليماني أن مصر والسعودية تتوقعان أن يتم قبل يونيو ليس فقط التوصل إلى إتفاقية لفصل القوات على الجبهتين السورية والأردنية وإنما أيضاً تقدماً نحو تحقيق تسوية شاملة [1].

وهكذا ألغى إستعمال سلاح النفط ، وكان من الصعب جداً بعدئذ إعادة سحبة من غمدة إلا في حالة إستئناف الحرب ، وهكذا أيضاً نجح كيسنجر في أن يبطل إستعمال أقوى سلاح في الترسانة العربية – ربما بإستثناء اللجوء إلى الخيار العسكري – يمكن إستعماله لتحقيق المطلب العربي.

ويلاحظ أن العراق قد ألزمت سياسة معارضة للتوجهات العربية على طول الخط فيما يتعلق بإستراتيجية الحظر النفطي ففي حين رفضته في يناير ١٩٧٣م ، وأمتنعت عن الحضور في فبراير ١٩٧٤م لمناقشة نفس القضية ، وظلت تعترف بعدم جدوى سياسة الحظر النفطي ، وحتى إذا ما أتخذت الدول المعنية قرارها بإلغائه ، وعارضت هذا الإلغاء لأسباب غير واضحة ، وغير مبررة من قبل الحكومة العراقية.

ونحن نميل إلى الإعتقاد بأن هذا التوجه العراقي يرجع في الأساس إلى رفض كل من الكويت والسعودية وباقي دول الخليج العربي لسياسة العراق تجاه الكويت منذ عام ١٩٦١م ، وحتى عام ١٩٧٣م عندما تأزمت العلاقات بين الكويت والعراق بسبب إنتهاكات الأخيرة المستمرة للحدود الكويتية وأعتدائها علي مركز الصامتة الكويتي ، ومطالبتها في نفس العام وربه دبوبيان أو إستمرار الكويت في إعطاء قروض حسنة للعراق وإزاء تمسك الكويت بسيادتها على الجزيرتين ، ورفض الإبتزاز العراقي ، أنتهجت بغداد

---

[1]Edward, R.F. Sheehan : Op Cit: Pp. 12-14.

أسلوباً عدائياً ضد الكويت والسعودية وسياستهما في المنطقة ، وهـــذا هـــو التفسير الذي نراه مقبولاً في ظل الأوضاع السياسية الإقليمية في تلك الآونـــه [*] ، وما إرسال العراق لبعض قطع من قواته العسكرية إلى الجبهة الســورية إلا لإرضاء حزب البعث السوري الحاكم قبل الإنشطار البعثي الشهير ، وحتـــى لا يكون العراق في موضع سياسي حرج للغاية بين أشقائه من الدول العربيـــة التي تكاتفت وتلاحمت ضد العدو[**].

---

[*] عن تطوير المشكلات السياسية بين العراق والكويت راجع

- Louter, Pacht . E and Other (eds.):" The Kuwait Crisis, Basic Documents" (Cambridge University 1991).
- Records of Kuwait, 1899-1961, Foreign Affairs, vol. 6, Edited by A. Del. Rush Archive Edition, 1986.

فتحي العفيفي : الجذور التاريخية للأزمة العراقية الكويتية ١٩٦١م ، رســـالة ماجســـتير ، غــير منشورة ، كلية الآداب – جامعة الزقازيق ، ١٩٩٥م .

د ميمونة خليفة الصباح: تاريخ الأطماع العراقية في الكويت ، دراسة منشـــورة بمجلـــة دراســـات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٢٤، السنة ١٩، الكويت ١٩٩٤م ، ص ٧٩-٢٢١.

[**] من المؤسف حقاً أن المدرسة العراقية الحديثة لكتابة تاريخ العراق الحديـــث والمعـــاصر قـــد حرصت كل الحرص على إظهار حزب البعث العربي الإشـــتراك الحـــاكم وكأنـــه تشـــريع ســـماوي لآيتيه الباطل من بين بدية ولا من خلفه وأنه قد نزل من عليائه ليحقق عدالة السماء ويعـــم علـــى الأرض السلام وأن ما عداه ظلم وجوروبهتان وإثم عظيم ولم تلتزم هذه المدرســـة الموضوعيـــة التاريخية البته وراحت تظهر قائد الحزب بأنه عبقرية فذة ندر أن يجود بـــها الزمـــان ،ولا يكـــاد المرء يطالع مؤلفاً عراقياً حديثاً وإلا سيجد فيه تكرار لعبارات – الـــدور القومـــي لحـــزب البعـــث العربي الإشتراكي – دور الحزب في التنمية الإنفجارية و قيام العراق بدور بـــارز علـــى الصعيـــد العالمي – جيوش العراق الضاربة – ترصين مواقف البلدان العربية لصالح القضايا العربية إتجـــاه الحزب بالعراق نحو العملقة ، وهذه كلها عبارات أثرت بالفعل في إتجاهات السياسة العراقية التـــي كانت دائماً موضع شك وريب من الأصدقاء قبل الأعداء ، وكان خير لو فعل هؤلاء الكتـــاب وفـــق مقتضيات ضميرهم بوازع أخلاقي في كتابة تاريخهم لمنهجية وموضوعية بعيداً عن الديموغرافيـــة التي لا تفرز إلى الفساد ، ونحن لا ننكر على المؤرخين حقهم في كتابة تاريخـــهم الوطنـــي ولكـــن أن يكون في إطار من الواقع والموضوعية التاريخية ، حتى يكون التاريخ معقولاً ومقبولاً ومقروءاً.

على أية حال ، كان إلغاء سلاح النفط في المعركة يرجـــع فـــي حقيقتـــه لمجموعتين من العوامل تمثلت الأولى : في الضغوط الأمريكية التـــي أتخــذت أشكالاً متعددة ، فنيكسون وكيسنجر أكدا للعرب بأن مفتاح الحل هو فـــي يــد الولايات المتحدة ، وأنها لا تستطيع الإستمرار في جهودها الدبلوماسية لإيجـاد حل ما دامت ترضخ تحت عقاب تصدير النفط إليها ، وأن ما يزعجها ليس أثرة الإقتصادي الذي يمكن التكيف معه ، وإنما أثره النفسي ، بمعنى أنها كـــإحدى الدولتين العظمتين لا يمكن أن تتقبل تحدياً سافراً لقوتها إذ أن ذلك يؤثر سـلبياً على إدراك الآخرين لهذه القوة [١] ، وبالتالي يؤثر سلبياً على هيبتـــها ، وأن تصور الآخرين لقوة الولايات المتحدة لا يقل أهمية بالنســـبة إلـــى نيكســـون وكيسنجر عن الحقيقة الموضوعية لهذه القوة ، ومن ثم فقد تضمنت الضغـوط الأمريكية تهديداً سافراً للدول المنتجة للنفط كما سبق وتضمنت الضغوط أيضـاً ما أعتبرته الولايات المتحدة حوافز إقتصادية للدول المنتجة للنفط، وبخاصـــة السعودية ، فخلال زيارات كيسنجر للسعودية قبل رفع الحظر كان قد عـــرض على المسئولين السعوديين إستعداد الولايات المتحدة للتعاون الكامل في تنميــة الإقتصاد السعودي وجعله عصرياً [٢] .

وتجدر الإشارة إلى أنه من الوجهة الإقتصادية البحته ، فإن هذا التعـــاون هو في مصلحة الولايات المتحدة أكثر بكثير مما هو في مصلحـــة الســعودية وذلك لسببين:

الأول : هو أن أمريكا في حاجة إلى أسواق الســـعودية وبقيـــة البلـــدان العربية الخليجية لتعزيز صادراتها ، ودعم ميزان مدفوعاتها أكثر من حاجـــة هذه الأخيرة إلى السوق الأمريكية لتأمين متطلبات التنمية والعصرنة إذ يمكنها

---

[١] Edward R. F. Sheehan: Op Cit: P. 40.

[٢] Ibid., P. 42. CF, U.S. Department of State Bureau of Public Affairs, Business Week, 13 January P. 3.

تأمين ذلك من بلدان أوروبا الغربية واليابان التي كانت تتنافس آنذاك في أسواق التصدير إلى البلدان الخليجية .

الثاني : وهو الأهم أن تعاون السعودية وبقية البلدان العربية المنتجة للنفط به يؤدي إلى دعم النظام النقدي الدولي القائم على الدولار الأمريكي ، وذلك من ناحيتين :-

أ- يعزز دوره الدولار كمقياس للقيمة في العالم نتيجة تحديد أسعار النفط به.

ب- يعزز دوره كعملة إحتياطيه دولية بسبب إحتفاظ هذه الدول بنسبة عالية من إحتياطاتها النقدية بالدولار ، وبمقادير تزيد كثيراً عن إحتياجاتها ، فدعم النظام النقدي الدولي القائم على الدولار يزيد كثيراً من قوة الولايات المتحدة الإقتصادية ، والتي هي بحد ذاتها ضخمة ، ومن ثم يعزز من إمكاناتها في العمل على تحقيق إستراتيجيتها في مختلف أنحاء العالم [1].

ويبدو أن السعودية قد أختارت بشكل أساسي التعاون مع الولايات المتحدة ليس فقط لإعتباراتها الإقتصادية ، وإنما أيضاً لإعتباراتها الأمنية ، وتم تكريس ذلك بتوقيع العديد من صفقات الأسلحة على نحو ما سنوضحه لاحقاً.

أما المجموعة الثانية من العوامل ، فقد كان أهمها الضغط الذي مارسه الرئيس السادات بعد الإتفاق على فصل القوات في سيناء ، وذلك في سبيل إعادة سلاح النفط إلى غمده إذا كان راغباً في إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب عديدة منها إعتقاده بأن ٩٠% من أوراق الحل في يدها،

---

[1] جيان باولو كسيسادبو: التحدي الإقتصادي العربي- ساكسون هاوس - حيث وسيتمن- إنجلترا - ولكسينكتون ، ماسوثوسس- الولايات المتحدة - ص ٤٨ - ٥٠.

وكذلك تصديقه للوعود الأمريكية في العمل على تحقيق تسوية شاملة ، وكــان الضغط الذي مارسه السادات بوصفه رئيس أكبر الدولتين اللتين قامتا بــالحرب وقد لعب دوراً رئيسياً في إيقاف العمل بالسلاح النفطي ، وكان الرئيس الأســد قد حاول القيام بضغط في الإتجاه المعاكس، أي العمل علـــى إبقــاء الســلاح مستعملاً لإدراكه بأن الأهداف التي أستعمل من أجلها لم تتحقق ، بل أنــه لــم يحقق أي تقدم على طريق التسوية الشاملة ، وكان يرى أن التضامن العربـــي الذي برز بشكل واضح أثناء الحرب ، وبقاء السلاح بشقية النفطي والتقليـــدي مستعملاً هو الذي سيساهم في تحقيق التسوية العادلـــة ، وليســت الوعــود الأمريكية التي لم يكن يثق بها كما كان يرى أن مبـــدأ أهــداف الدبلوماســية الأمريكية ( كيسنجر) بذر الشقاق بين العرب وخاصة مصر وسوريا ، وبالتالي إضعافهم [1] ، وعلى الرغم من ذلك ، فقد نجح السادات في إقناع الملك فيصــل بالوعود الأمريكية، وظل العاهل السعودي يؤمن بتلك الوعود حتـــى مصرعــه المفجع في مارس ١٩٧٥م ، وحيث ذكر قبل أغتياله بشهر لمحمـــود ريـــاض أمين عام الجامعة العربية آنذاك، بأنه تسلم تأكيدات من الرئيس نيكسون بـــأن الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق الإنسحاب الإسرائيلي من جميـــع الأراضـــي العربية المحتلة [2]، و بقى أن نشير إلى أن سياســـة الحظــر النفطـــي التـــي أستخدمت أبان حرب ١٩٧٣م لم تكن خروجاً عن الشرعية الدولية ، وذلــك أن ميثاق الأمم المتحدة لا يقر المواقف التقليدية التي تتخذها بعض الـــدول مـــن

---

[1] د . محمد الأطرش : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإســـرائيلي ( ١٩٧٣-١٩٧٥) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة الثقافة القومية (١١) بيروت ١٩٨٥، ص ٧١.

[2] منى سحيم حمد آل ثاني : العلاقات السعودية - الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ص ٦٠.

راجع أيضاً الدكتور عبد الرازق إبراهيم : سلاح البترول وأثره في حرب أكتوبـــر ١٩٧٣، ومجلـــة كلية الآداب - جامعة الزقازيق ، العدد الرابع، ١٩٩٠م.

محمود رياض: مذكرات محمود رياض ، أمريكا والعرب ، ج٣ المستقبل العربي - الطبعة الأولـــى القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٨ .

النزاع في الشرق الأوسط ، وإنما يتطلب منها ( الولايات المتحدة أن تسارع لإيجاد حلول عادلة لطرفي النزاع .

وعدم مجاملة طرف على حساب الأخر، وإذا ما وجهت الدول العربية لهذه الدول التي تقف موقف الجياد التقليدي ، وبعض التدابير لخفض البترول العربي المصدر إليها بهدف حملها على تحمل إلتزاماتها ، فلا تكون قد أقدمت على عمل غير مشروع لا سيما إذا عرفنا أن هذا العمل مبرراً على أساس حق الدفاع الشرعي عن الممتلكات والأراضي المسلوبة[1].

كما أن القانون الدولي يعطي للدول العربية حق خفض المصدر من بترولها إلى الدول الأخرى ، وعلى أساس مبدأ أخر أصبح مسلماً به في الوقت الحاضر ، وهو مبدأ السيادة الدائمة للدولة على مواردها الطبيعية ، والذي أكده القرار الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر عام ١٩٦٢ فمن المسلم به ، وأن للدولة وفقاً لهذا الحق أن تتصرف في مواردها الطبيعية حسبما تشاء ، وينطبق ذلك على موارد النفط ، ويشمل الحق في التنقيب عنه ، وتطويره والتصرف فيه ، وللدولة أن تنظم هذه الأنشطة وما يتعلق بها ، وعن طريق قواعد وأنظمة تحدد أحوال الترخيص لمثل هذه الأنشطة ، أو تقييدها أو منعها .

وللدول أيضاً أن تلجأ إلى تأميم الأموال ، ونزع ملكيتها ومصادرها كوسيلة لممارسة السيادة الدائمة على مواردها[2]، وقد جاء بقرار الجمعية العامة المشار إليه ( أن حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثرواتها

---

[1] جيان باولو كسيمساديو: التحدي الإقتصادي العربي- ساكسون هاوس - حيث وسيتمن- إنجلترا - ولكسينكتون ، ماسوثوسس- الولايات المتحدة - ص ٤٨ - ٥٠.

[2] د. جعفر عبد السلام : سلاح البترول وقواعد القانون الدولي مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٥، يناير ١٩٧٤م ، ص ٣٠ .

ومصادرها الطبيعية ، يجب أن يمارس بما يكفل مصلحة تنميتها الوطنية وخير شعب الدولة المعنية)[1] .

وعلى هذا الأساس يجيز القانون الدولي ، أي تصرف في الموارد الطبيعية ، حتى إذا تعارض مع إلتزامات إتفاقية سابقة ، إذا بني على أحد الأسباب الآتية :-

١) مصلحة التنمية القومية.

٢) خير الشعب والمصلحة العامة.

٣) الأمن القومي[2].

وليس أدخل في باب المصلحة القومية ، وخير الشعب ، وأمنه القومي من الدفاع عن النفس والممتلكات ، وإسترداد الحقوق المسلوبة التي تجيز حظر النفط العربي ومنعه كلية.

## السياسة الأمريكية في الخليج في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م

كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما نتج عنها من تداعيات تمثل نقطة تحول كبرى ليس فقط في تاريخ العلاقات الأمريكية الخليجية ، وإنما في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بوجه عام حيث أتضح للإدارة الأمريكية بأنه لم يعد من الممكن الإكتفاء والمحافظة على تفوق إسرائيل كضمان لمنع نشوب حرب في المنطقة ، ولم يكن هذا يعني تخلى الولايات المتحدة عن سياساتها في المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري ، ولكنه كان يعني ضرورة العمل على إستكمال هذا التفوق العسكري بعمل سياسي أمريكي يبطل أو يقلل من

---

[1] Skubiszewski: "Use of Force by Sates Collective Security "( Soreness , Manual of Public International Law , New York, 1968) Pp. 736-40.

[2] Brown, lie :" International Law and the Use of Force by States " Oxford 1968, P.22.

الأسباب المؤدية للحرب ، وذلك بإتخاذ تدابير تعتبر كافية لتخفيف وطأة الوضع على العرب وتعزيز المصالح الأمريكية بأقل قدر من التنازلات الإسرائيلية.

وفي هذا السياق نجحت إستراتيجية كيسنجر القائمة على سياسة الخطوة خطوة في إنهاء الحرب على النحو الذي أوردناه ، وكذلك إنهاء الحظر النفطي، وعزل الإتحاد السوفيتي عن المجرى الرئيسي لتطورات الأحداث في المنطقة ، دون أن تؤثر هذه المكاسب على علاقات الولايات المتحدة بإسرائيل بل أن إدارة فورد قامت بعقد ثلاث إتفاقيات سرية مع إسرائيل تضمنت العديد من الإلتزامات السياسية والعسكرية والإقتصادية تجاه الأخيرة على النحو التالي:-

أولاً:- تستمر الولايات المتحدة في إلتزامها بعدم الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية طالما لم تعترف بإسرائيل ، وبقراري مجلس الأمن رقمي ٣٣٨،٢٤٢ ، وتستعمل الولايات المتحدة حق الفيتو ضد أية محاولة لتعديل القرارين المذكورين.

ثانياً:- تلتزم الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بكل ما يلزمها من الأسلحة المتطورة وكافة إحتياجاتها من الطاقة.

ثالثاً :- ترفض الولايات المتحدة أية محاولة لطرح مقترحات تعتبرها إسرائيل ضارة بمصالحها [1] ، وقد جاءت هذه الإتفاقيات تمشياً مع الرؤية الإستراتيجية والسياسة الأمريكية إزاء ضرورة التواجد الإسرائيلي في المنطقة، والمحافظة على هذا الكيان من العبث به أو تهديده ، ومن ذلك أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية قد صعقت عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ أكتوبر ١٩٧٥م إعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، والتميز العنصري وعبر الرئيس فورد عن إستيائه من تصويت الجمعية العامة

[1] هشام الدجاني: تطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية . مجلة الوحدة العدد ٩٥،٩٤ السنة الثامنة يوليو / أغسطس ١٩٩٢، ص ١٦٥.

في خطاب له في فرجينيا ، وقال بأن الولايات المتحدة ستقوم بالعمل المناسب ضد البلدان التي أيدت القرار ، كما أعلن كيسنجر من جهته في مؤتمر صحفي له في بترسبرغ بأن الولايات المتحدة ستفكر في إتخاذ إجراءات فعالـه على أساس فردي ضد الدول التي صوتت مع القرار (1) .

وكان من نتائج هذا التأييد الأمريكي المطلق لإسرائيل هو قيام الأخيرة بسلسلة متلاحقة من أعمال العنف بهدف ترويع الأمن من الشعب الفلسطيني وإستعراضاً لقوى البطش ، والإستمرار في سياسة العنف والتعنت (2) ، والمماطلة والتسويف في إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، والتعثر المتعمد من جانب الكيان الصهيوني لأية تسوية مقترحة طالما ثابرت السياسة الأمريكية على دعم إسرائيل بكل أسباب التفوق العسكري والإقتصادي.

كانت الدبلوماسية الأمريكية تعتقد دائماً أن منطقة الخليج العربي بعيدة عن التأثر بالصراع العربي – الإسرائيلي .

وعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية كانت ولا تزال تشكل هاجساً قومياً لحكام أقطار الخليج العرب ، وكما كانت تعتقد أيضاً أنه من الممكن أحتواء الغضب الخليجي في أشد صورة بإصدار بعض التصريحات المطمئنة والوعود الجاهزة ، بيد أن السلوك الخليجي أثناء حرب ١٩٧٣م قد غير كافة الإستراتيجيات الأمريكية حيال هذه القضية ، وأدركت الإدارة الأمريكية بأن

---

(1) نصار علمية : سيطرة إسرائيل على الولايات المتحدة المؤسسة الجامعة للدراسة والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبقة الأولى ١٩٨١م، ص ٢٣٨- ٢٤٠ .

حسن أبو طالب الدور الإسرائيلي في الإستراتيجية الأمريكية ، السياسة الدولية العدد ٦٥، يوليو ١٩٨١م ، ص ٦٩-٧٠.

U.S Assistants to the State of Israel, The Uncensored Draft Report, by the Staff of The U.S. General Accounting Office the Report in ( Jun 24, 1975K) P. 1-7.

(2) منى سحيم حمد آل ثاني : عناقيد الغضب ليست نهاية الغضب – مقال حول تطور العنف الإسرائيلي تجاه الدول العربية ، منشور بجريدة الوطن القطرية العدد ١٤٤ بتاريخ ٧ /١ /١٩٩٦م.

دول الخليج [1] قامت بتلك التسوية ، من أجل تحييد القضية الفلسطينية في المستقبل بحيث لا يكون لها تأثير سلبي مباشر على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط عموماً والخليج على وجه الخصوص ، ولا سيما بعد أن أدركت الإدارة الأمريكية أن قادة الخليج العربي يعتبرون عدم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية على أنها قضيتهم السياسية الرئيسية ، وأن مسألة الصراع العربي- الإسرائيلي , أكثر من أية قضية أخرى أثرت سلبياً على شعور الخليج قادة ومواطنين تجاه الولايات المتحدة[2].

فقد كانت نظرة السعودية إلى أن إسرائيل تمثل تهديداً مباشراً للأمن السعودي ، وأن الصراع العربي الإسرائيلي يعتبر تحدياً للمصالح السعودية الرئيسية لأن العلاقات الوطيدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل يعطي الإتحاد السوفيتي فرصة كبيرة لخلق عوامل مضادة ، وداخل الأسرة الحاكمة أو المملكة أو الأمة العربية أو العالم الإسلامي .

وظلت الدبلوماسية السعودية تركز على ضرورة تقليل الولايات المتحدة من دعمها لإسرائيل وإجبار الأخيرة على توقيع سلام دائم مع الأطراف العربية المعنية ، يقوم على الإنسحاب الإسرائيلي إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧م ، مع إعادة القدس الشرقية إلى المسلمين العرب، كما ينبغي منح الفلسطينيين حقوقهم الشرعية الكاملة ، بما فيها حق تقرير المصير ، وإقامة دولتهم المستقلة[3] .

---

[1] دول الخليج العربي معنية بالدرجة الأولى بالنزاع العربي - الإسرائيلي ـ وإنها ليست ببعيدة عنه الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تسعى نحو إيجاد تسوية محددة للنزاع في محاولة لربط دول الخليج .

[2] Elias , Shoufani,: "Israel and the Gulf" from Book: Rashid Kalidi and Camille Mansour:" Palestine and the Gulf" (Institute for Palestine Studies International Seminar IPS, Beirut 1980) P.294.

[3] Adeed , Dawisha: "Saudi Arabia and Arab-Israeli Conflict "( The Ups and Downs of Pragmatic Moderation International Journal , 38: 4 ,1983) P. 674-689.

وقد عبرت عن نفس المعني كافة الأقطار العربية في الخليج العربي، وهي ترى أن الشعور الجماهيري الخليجي المؤيد للقضية الفلسطينية ، والتأثير الفلسطيني على المنطقة جعل من مسألة أمن الخليج مرتبطة بحل القضية الفلسطينية ، وأصبحت حكومات تلك الدول تدرك أخطار التحالف الإسرائيلي الأمريكي ، وأن إسرائيل هي الخطر الحقيقي على المنطقة وليس الإتحاد السوفيتي ، وظلت على موقفها الرافض للوجود الإسرائيلي والدعم الأمريكي المطلق له.

كان طبيعياً أن تنزعج الولايات المتحدة الأمريكية من التحولات السياسية التي شهدتها منطقة الخليج العربي في مرحلة ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م [١]، وأن تلجأ إلى التدابير اللازمة للحفاظ على مصالحها في تلك المنطقة ، كما كان طبيعياً أن تأتي هذه التدابير لتشمل كافة النواحي السياسية، والإقتصادية والعسكرية . على النحو التالي.

## أولاً: التدابير السياسية الأمريكية:

لقد رأينا كيف دخلت مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي ،في أولوية إهتمامات صانعي القرار في منطقة الخليج العربي ، الأمر الذي فرض تحدياً على السياسة الخارجية الأمريكية .

كما فرض على الأخيرة أن تقدم إستجابة ناجحة لهذا التحدي حفاظاً على مصالحها وسياساتها في المنطقة ، وفي حين كانت الخارجية الأمريكية تدرك منذ البداية إرتباط الصراع العربي- الإسرائيلي بمصالحها في الخليج ظل هنري كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكي لشئون الأمن القومي على إعتقاده حتى عام ١٩٧٣ م بأنه ليس ثمة علاقة مباشرة بين المصالح الأمريكية في

---

[١]Harlod , H. Saunders: "U.S. Policy for the Middle East in the 1980's" (American Enterprise Instituted Studies in Foreign Policy Washington and London1982 " P. 10-12.

الخليج وذلك الصراع ، ومن ثم ليس هناك ما يدعــو إلــى إســتخدام الإدارة الدبلوماسية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي [1] .

بيد أن حرب أكتوبر ١٩٧٣م قد أثبتت خطأ تصــور هـنري كيســنجر للموقف ، وفشل سياسة الفصل بين الصراع العربي الإسرائيلي وبين المصــالح الأمريكية في الخليج ، ولم ينكر كيسنجر هــذا الإخفــاق الــذي منيــت بــه سياسته [2]، ومن ثم عمل هو نفسه على تصحيح الأوضاع ، وبدأت السياســة الأمريكية تسعى للتوصل إلى تسوية بالتدرج ( الخطوة -خطوة) على أساس أن الإسراع في التوصل إلى تسوية شاملة غداة الحرب كان من شأنه أن يعطــي العرب إحساساً مفرطاً بالأنتصار دون أن يسمح بتقويم النتائج بعيــدة المــدى لمثل هذه التسوية على إسرائيل ، وعلى المصالح الأمريكية ، كما هدفت هــذه الدبلوماسية إلى تسوية المشاكل في جبهة وتأجيلها في جبهة أخرى على أمــل أن يؤدي ذلك إلى تفكيك العالم العربي وإثارة التناقضات الثانويــة ، وتحييــد سلاح النفط ، وإضافة إلى التوازن الدقيق بين الإنجاز الجزئي والوعد بــالحل الشامل المصحوب بتهديدات مدروسة التوقيت بإحتلال أبار النفــط أو بــإطلاق العنان للجيش الإسرائيلي.

وكان مبعث هذه الإستراتيجية الأمريكية يعود في حقيقتــه إلــى ثلاثــة أسباب رئيسية:-

أولاً : الإنتصارات الكاسحة التي حققها العرب لا ســيما علــى الجهــة المصرية ، والإحساس الأمريكي بالخوف على الكيان الصهيوني الذي يتعـوض للإنهيار.

---

[1] تشيريل آية روبنبع : إسرائيل ومصلحة أمريكا القومية ، ترجمة هنري مطر ومحمود برهـوم ، منشورا دار الكرمل ، كتب صادرة (١٢) الأردن ١٩٨٩، ص ١٣٤.

[2] هنري كيسنجر : مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض - الجزء الثالث - مرجع سبق ذكـرة ،ص ٣٤٧-٣٥١.

**ثانياً : التكتل الخليجي في ظل إستراتيجية الحظر النفطـــي ، وتعـرض مصالح وهيبة الولايات المتحدة للحظر .**

**ثالثاً : التواجد السوفيتي الكبير في البحر الأحمر والمتوســط والمحيــط الهندي وفي الخليج ، وما يمثله ذلك التواجد من تهديدات للسياسة الأمريكيـــة في المنطقة[1] .**

وقد رأينا كيف نجحت الدبلوماسية الأمريكية في وقف إستعمال ســـلاح *النفط في إطار تنفيذ السياسة السابقة وفي أعقاب ذلك أخذت العلاقات الأمريكية* الخليجية والسعودية على وجه الخصوص البدء في التحسن التدريجي .

ففي أبريل ١٩٧٤م تم توقيع سلسلة متلاحقة من الإتفاقيات في واشنطن بين الولايات المتحدة والسعودية تضمن إستمرار تيار المشـــتريات العســكرية السعودية التي أصبحت مهمة خلال فترة الرئاسة الأولى للرئيــس نيكســون ، وفي ٨ أبريل ١٩٧٤م وقع وزير الدفاع السعودي ، والأمــير ســلطان عقــداً لشراء صواريخ دفاع جوي من طراز "هوك" ، ومعدات مرتبطـــة بـــها تقــدر قيمتها بنحو ٢٧٠ مليون دولار .

كما وقع الأمير عبد الله قائد الحرس الوطني السعودي في ١٤ أبريل من نفس العام إتفاقية أكبر تقوم الولايات المتحدة بموجبها بالمساعدة في تدريـــب قواته بتكلفة قدرها ٣٣٥ مليون دولار[2] .

ولم تكن المساعدة الثنائية مقتصرة على المجال العسكري فقط ، وإنمـــا شملت مجالات سياسية أخري حيث كشفت وزارة الخارجية الأمريكية النقـــاب

---

[1] **Marwan, R. Buheiry:" U.S Threats of Intervention Against Arab Oil in 1973-1979" (Institute for Palestine Studies, 1980, Beirut) P. 64.**

[2] **Edward R. F. Sheehan: Op Cit: P. 85.**

عن إتفاقية بين الجانبين وقعت في أبريل ١٩٧٤م تقوم واشـــنطن بموجبـــها بالمساعدة في تصنيع السعودية[١].

وقد جاءت ذروة العلاقات السعودية الأمريكية في يونيو ١٩٧٤م مـــن خلال زيارة وزير الداخلية السعودي الأمير فهد لواشنطن ، وبعد إجتماعه مـــع الرئيس كيسنجر ووزراء التجارة والخزانة والدفاع وقع المشاركون إتفاقيـــات أحيطت بدعاية جيدة تفضي إلى إنشاء لجنتين إحداهما منـــوط بـــها توســـيع التعاون الثنائي في المجال الإقتصادي ، والثانية منوط بها توســـيع التعـــاون الثنائي في المجالات العسكرية ، في محاولة لتنشيط العلاقات السياســـية بيـــن الجانبين[٢].

وقد جاءت هذه الإتفاقيات التي أبرمت في ربيع عـــام ١٩٧٤م لتعطـــي مؤشراً عاماً على أن فترة التوتر بين الدولتين خلال حرب ١٩٧٣م قد أنتهت ، وفي ١٤ يونيو ١٩٧٤م جسد الرئيس نيكسون هذا التقارب الذي حـــدث بـــأن أصبح أول رئيس أمريكي يزور السعودية غير أن هذه الزيـــارة لـــم يتعـــدى تأثيرها على العلاقات بين البلدين حد التأثير المعنوي ، ذلك أن نيكســـون قـــد أصبح بالفعل رجلاً ضعيفاً بسبب الضغوط الواقعة علية من جراء التحقيق فـــي فضيحة وترجيت ، وفي ٨ أغسطس ١٩٧٤م أصبح أول رئيس أمريكي يستقيل من منصبة ، وهو الأمر الذي كانت له إنعكاساته علـــى السياســـة الخارجيـــة الأمريكية ، وعلى الرغم من أن مخطط الدبلوماسية الأمريكيـــة علـــى عـــهد نيكسون هو نفسه الذي على عهد الرئيس جير الدفورد ، ولكن من موقع آخـــو كوزير للخارجية وهو هنري كيسنجر إلا أن الإستراتيجية الأمريكية في منطقـــة

---

[١] U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs News Release, February 1975,P. 4.
U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs, Business Week, 13 January 1975, P. 4.

[٢] United States Department of State, Bulletin, September 23, 1974, P.424.

الخليج العربي بدأت تنتقل من مرحلة المبادئ والأفكار العامة إلى مرحلة الأهداف المرتبة في سلم محدد من الأولويات .

وقد برزت مسألة تأمين النفط الخليجي لتأخذ مكان الصدارة(*) إلى جانب مجموعة أخرى من الأهداف الرئيسية التي تعزز هذا الهدف الأول وتتكامل معه ، وقد تمثلت الأهداف السياسية فيما يلي:

١) عدم تمكين الإتحاد السوفيتي من تحقيق تفوق عسكري إستراتيجي في المحيط الهندي نظراً لأن هذا التفوق في حالة حدوثه كان لا بد وأن يميل بالميزان الإستراتيجي العالمي في غير صالح الولايات المتحدة والتحالف الغربي عموماً ، ومثل هذه النتيجة السلبية كانت تعني تضاؤل مقدرة الغرب على التأثير أو التحكم فيما يجري في منطقة المحيط الهندي والخليج العربي(١) ، ومثل هذا التصميم على تعزيز القدرات الإستراتيجية المتاحة للولايات المتحدة في المحيط الهندي لعدم تمكين الإتحاد السوفيتي من خلف أوضاع مضادة للمصالح الغربية الحيوية في هذه المنطقة البالغة الأهمية ، وهو الذي يفسر السبب وراء حلول الولايات المتحدة محل بريطانيا في قاعدة دييجو جارسيا التي تعتبر أهم جزر المحيط الهندي على الإطلاق ، وذلك بمقياس القيمة الإستراتيجية(٢) ، وكما كان أهم ما يشغل بال مخططي الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي في مرحلة ما بعد أكتوبر ١٩٧٣م ، والبحث في كيفية إنجاز الهدف المتعلق بالإبقاء

(*) سوف نتحدث عن هذه المسألة لاحقاً بالتفصيل.

(١)Admiral , Elmozumwalt: the Committee on Foreign Relations U.S, Senate 13th Congress,2nd Session, (U.S. Government Printing Office , Washington D.C. 1974" Pp. 2-5.

(٢)See the Statement of Admiral Elmo Zumwalt in Briefings on Diego Garcia and Patrol Frigate Hearings Before the Committee on Foreign Relations , United States Senate , 13th Congress, 2nd Session, U.S. Government Printing Office Washington , D.C. 1974, Pp.2-3.

على مضيق هرمز بعيد عن أي تهديد، إذ لم يكن ثمة معني أو قيمة مـــن وجهة نظرهم لأية محاولة ترمي إلى تأمين سلامة ممـــرات نقــل النفــط الخليجي في المحيط الهندي أو حول طريق رأس الرجاء الصالح ، أو خلال قناة السويس ، ومع وجود تهديد معاد لأمن وحرية الملاحة فـــي مضيــق هرمز[1].

٢) ضرورة تكثيف الجهود الدبلوماسية الأمريكية من أجل حلـــول عمليــة للصراع المزمن بين العرب وإسرائيل ، ومن ثم بدأت إدارة الرئيس فــورد حملة لإقناع إسرائيل بضرورة تقديم تنازلات للدول العربية نتيجة للضغـوط التي تمارسها الدول الخليجية بهذا الصـــدد ، وفـــي ٢٩ أكتوبـــر ١٩٧٤م أجري الرئيس فورد تحولاً هاماً في الموقف الأمريكي عندمــــا ألــح إلـــى ضرورة دخول إسرائيل في مفاوضات إما مع الأردن أو منظمـــة التحريـــر الفلسطينية التي تعتبرها إسرائيل لعنة في حين تعتبرها السعودية ومعظـــم الدول العربية الأخرى الممثل الشرعي للعرب الفلسطينيين ، وفي النهاية ، وفي ١٣ يناير ١٩٧٥م زادت الإدارة الأمريكية من ضغطها على إســـرائيل وحذرتها من إنهاء التوترات في الشرق الأوسط[2].

كما إقترح كيسنجر أن تشرع الولايات المتحدة في سلسلة جديـــدة مـــن المفاوضات والوساطة من أجل التوصل إلـــى إتفــاق بيـــن مصـــر وســـوريا وإسرائيل، وكجزء من هذه الحملة أجتمع الرئيس فورد بـــالرئيس المصـــري السادات في النمسا في ٢،١يونيو ١٩٧٥م ، أثناء وجوده في أوروبا لحضــور

---

[1] Admiral Elmo , Zumwalt: Hearings Before The Committee On Iranian and Insular Affairs, U.S. Senate, 13th Congress, 1st Session (U.S. Govt. Printing Office Washington D.C. 1974) Pp. 765.

[2] رويرت ج- برانغر، القضية الفلسطينية في الإستراتيجية الأمريكية، المشـــكلات والخيـــارات ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (٢٠) ، شركة الخدمات النشرية المستقلة ، نيقيوسيا ، الطبعة الأولى ١٩٨٣، ص ٢٧- ٢٨

John ,C. Cambell: Op Cit : P. 42.

مؤتمر حلف شمال الأطلنطي ، ثم أجرى مناقشات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين أثناء زيارته لواشنطن في الأسبوع التالي[١] ، وقد حرصت الإدارة الأمريكية على أن تضع السعودية وأقطار الخليج العربي في الصورة بإستمرار لتحقيق مكاسب سياسية في تلك المنطقة مقابل الجهود المبذولة ، والتي تمخضت عن توقيع إتفاقية في ٤ سبتمبر ١٩٧٥ م بين مصر وإسرائيل تؤدي إلى المزيد من الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء ، وتمشياً مع أسلوبه المعتاد زار كيسنجر السعودية قبل توقيع الإتفاقية ، ليضمن إطلاع الملك خالد وولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز على الإتفاقية وأنهما يوافقان عليها ، وتمكن كيسنجر من إنتزاع موافقتهما ، وحيث أعلن وزير الدولة السعودي للشئون الخارجية موافقة المملكة على الإتفاق [٢]، وأن كانت السعودية تتطلع لأن يكون الحل شاملاً كافة أطراف النزاع وذلك من منطلق إدراكها أن الحلول الجزئية هي من قبيل (جبر الخاطر) وتؤثر بالسلب على القضية بشكل عام.

بيد أن المملكة العربية السعودية قد بدأت تمل من سياسة التناقضات الأمريكية في الشرق الأوسط ، ولا سيما بعد إخفاق الولايات المتحدة في فيتنام، وقيام أنظمة شيوعية في فيتنام وكمبوديا ، وبداية إنحصار النفوذ والقوة الأمريكيين وتشككها ، وأي السعودية في صدق النوايا الأمريكية تجاه مشكلة فلسطين ، وكما كان أكبر عامل مهيج مباشر هو السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل ، ورغم أن إدارة فورد قد سعت بنشاط إلى إتخاذ موقف غير متميز بين إسرائيل والدول العربية ، فإنها كانت كالإدارات السابقة عليها مقيدة بضغوط سياسية داخلية تخشى من الإضعاف الكبير للتعهد الأمريكي بحماية

---

[١] U.S. Assistants to the State of Israel, The Uncensored Draft Report, by The Staff of the U.S. General Accounting Office the Report in June 24, 1980, P. 1-7.
[٢] New York Times : October 2 , 1975. P.1.

إستقلال إسرائيل ، كما أن الولايات المتحدة زادت من شكوك السعودية وأقطار الخليج العربي في ٢٦ يناير ١٩٧٦م بإستخدامها " الفيتو" ضد قرار مجلس الأمن الدولي عارضته إسرائيل والذي يقر حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة ، في حين أيدت القرار فرنسا واليابان، وأمتنعت كل من بريطانيا وإيطاليا عن التصويت[١] ، ومع سخونة الإنتخابات الأمريكية الرئاسية عام ١٩٧٦م أتخذ كل من الحزبين المتنافسين موافقة مؤيدة بشكل متزايد تجاه إسرائيل ، ففي حين إلتزم فورد بدعمه لإسرائيل ووعده بمعونات ضخمة خلال الأيام المقبلة ، أعلن الحزب الديمقراطي ومرشحه للرئاسة جيمي كارتر أن حجرا الزاوية في سياسته تجاه الشرق الأوسط هو الإلتزام بإستقلال وأمن إسرائيل ، والتعزيز الحازم للتدابير التي تمنع الشركات الأمريكية الإقتصادية من أن تجبرها الدول العربية على التعاون في المقاطعة الإقتصادية لإسرائيل[٢] ، وكان إنتصار الحزب الديمقراطي في ٢ نوفمبر ١٩٧٦م يعني أن قوة دفع جديدة قد أضيفت لإسرائيل وأن على الصراع العربي الإسرائيلي أن ينتظر فصلاً آخر من فصول مسرحيته التي طال عرضها وبدت وكأنها بدون نهاية ، وقد جاءت هذه التطورات الأخيرة بالسلب على العلاقات العربية – الأمريكية عموماً فيما عدا مصر التي كانت تعتقد أن ٩٩% من أوراق حل أزمة الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة ، ومن ثم وضع السادات كل البيض في السلة الأمريكية ، بينما كانت السعودية حذرة من هذا التقارب المصري الأمريكي ، وكانت تؤمن بالمقولة السياسية الشهيرة بأنه "لا حرب بدون مصر، ولا سلام بدون سوريا" ، ورأت في التوجه المصري إضعاف للموقف العربي بشكل عام ، وسعت من جانبها نحو تجنب التطابق

---

[١]Nadav, Safrau: "Saudi Arabia The Ceaseless Quest For Security"( The Belknap Press of Harvard University Press Cambridge , Massachusetts , and London 1985) Pp. 17-19.

[٢]Public Papers of The Presidents of The United States , Jimmy Carter, vol. 1, Washington, D.C. 1980. P. 436.

الكامل والوثيق والعلني مع الولايات المتحدة ، والإنفتاح على الدول الغربية الأخرى بريطانيا وفرنسا ، وبالإضافة إلى فتح قنوات للحوار مع الإتحاد السوفيتي.

على أية حال فقد ظلت قضية فلسطين ، والصراع العربي- الإسرائيلي تمثل جوهر الخلاف بين الولايات المتحدة والسعودية ، وتنعكس بشكل مباشر على مستقبل العلاقة الخاصة بينهما ، وينطلق الموقف السعودي في هذه القضية من جملة إعتبارات هي :

أ- تحتل القضية الفلسطينية ، مكاناً بارزاً في السياسة الخارجية السعودية ، وبإعتبارها تشكل ورقة إختبار لتوجهات المملكة عربياً وإسلامياً نظراً لوجود القدس الشريف بها كأحد أهم المراكز الدينية ، بالنسبة للمسلمين.

ب-أن إهتمام السعودية بالصراع العربي الإسرائيلي يأتي من أن إستمرار هذا الصراع من شأنه أن يزيد من مخاطر عدم الإستقرار في المنطقة، ويدعم نفوذ القوى الراديكالية فيها ولذلك ، فإن الإستراتيجية السعودية تربط بين القضية الفلسطينية ، وموضوع أمن الخليج ، وترى أن هذا الصراع يشكل مشكلة أمنية أساسية في منطقة الشرق الأوسط ، وكما أن فلسطين والقدس ، وهما عنصران رئيسيان في هذا الصراع.

ج-أن أثر الأولويات الدينية في السياسة السعودية ، والإهتمام بدور المملكة كدولة تجد نفسها في الموقع الريادي للعالم الإسلامي ، والمدافع الأول عن القيم الإسلامية ، ولإدراكها أن ذلك يشكل أساساً لشرعية نظامها السياسي بين الدول العربية والإسلامية ، والأمر الذي يدفع السعودية لأن تولي هذه القضية أهمية خاصة

د-هناك شعور سعودي بوجود تهديد إسرائيلي مباشر لأمن المملكة ، بسبب الإحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧م لجزيرتي تيران وصنافير الواقعتين في خليج العقبة ، والتابعتين للسعودية على أساس أن البحر الأحمر يُعد أحد المسالك المحتملة لعدوان إسرائيلي على السعودية فضلاً عن حوادث خرق إسرائيل لأجوائها مرات عديدة[1].

وكانت الدول العربية في الخليج تنهج نفس النهج السعودي تقريباً إزاء الصراع العربي – الإسرائيلي فيما عد العراق الذي قطع علاقاته الدبلوماسية بالولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٧م ، وبدأ منذ ذلك الوقت يرتبط أيديولوجياً بالإتحاد السوفيتي ثم سياسياً ، وكان طبيعياً بالتالي أن يعارض توجهات السياسية الأمريكية في المنطقة ، وأن ينتقد كل من يدور في فلكها ، وبينما ظلت إيران على سياستها الموالية للولايات المتحدة حتى أواخر السبعينات.

## ثانياً : التدابير الإقتصادية الأمريكية:

إتجهت الولايات المتحدة إلى إستخدام أدوات إقتصادية عديدة بدعم وتأييد من الدول الرأسمالية الأخرى في مواجهة الدول المنتجة للنفط، وخصوصاً دول الخليج العربي ، وإتجهت أيضاً إلى إنتهاج العديد من السياسات

---

(1) د. وليد حمدي الأعظمي : المرجع السابق ، ص ١٩٣-١٩٤م وقد أشار أستاذنا الدكتور رأفت غنيمي الشيخ إلى صعوبة توصل الولايات المتحدة الأمريكية إلى علاقات سياسية متكاملة مع السعودية طالما بقيت أمريكا على دعمها لإسرائيل وتجاهل الطرف الأخر " الفلسطينيين " وقد تنبأ سيادة بغموض مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي في ظل إستمرار الصراع العربي الإسرائيلي ، وأما إذا نجحت الولايات المتحدة في حل مشكلة القدس والأراضي العربية المحتلة بما يوافق علية العرب فإن من الممكن أن تخلق لها وجوداً مباشراً في منطقة الخليج العربي راجع. د. رأفت غنيمي الشيخ : مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي، بحث منشور بالمجلد الثاني لأعمال الندوة العلمية العالمية الرابعة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة الكويت ، والتي جاءت تحت عنوان (مستقبل الخليج العربي وإستراتيجية العمل العربي المشترك) منشورات مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة ، مارس ١٩٨١م ، ص ٢٩٩.

لتحقيق سيطرتها على منابع النفط، والعمل قدر الإمكان على تحجيم دور الدول المصدرة في تقرير السياسة البترولية في السوق العالمية ، وكانت دول الأوبيك تحاول تطوير مواقفها في مواجهة العالم الرأسمالي ، ولكن وجود عدد من هذه الدول موال بصورة كاملة للولايات المتحدة كان يقف بإستمرار في وجه أي تطوير لسياسة نفطية رشيدة في الأوبيك من حيث تقنين الإنتاج ، أو من حيث رفع أسعار النفط ، وأمتدت السياسة الأمريكية إلى محاولة السيطرة على الأرصدة المالية العربية عن طريق تدوير فوائض النفط في السوق الرأسمالي وهو ما سنتناوله تفصيلاً:-

كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ م ، وما صاحبها من سياسة الحظر النفطي قد لفتت الإنتباه إلى حقيقة هامة مفادها أن السياسة النفطية لا يمكن أن يتحكم فيها غير الدول المصدرة للنفط ، وأن خفض الإنتاج وزيادته وإرتفاع السعر وثباته أو خفضه هو أيضاً من إختصاص دول النفط ، وأن الشركات الأجنبية لا تستطيع أن تفرض واقعاً نفطياً تقبله الدول النفطية وهم رادخون ، وقد أعطت هذه الحقيقة قوة دفع جديدة نحو مزيد من كسر الإحتكار الغربي للنفط ، وذلك بتعديل بعض بنود الإتفاقيات المعلنة ، وظهور مبدأ التفاوض حول الأسعار، وكان هذا المبدأ قد بدأ يظهر على إستحياء في أثناء حرب أكتوبر نفسها، وعلى وجه التحديد في ١٩٧٣/١٠/١٦ م عندما قررت الدول الخليجية الست في الكويت رفع عائدات الحكومات بنسبة ٧٠% عن مستوياتها السابقة وإتباع معادلة ثابتة بين السعر المعلن وسعر السوق ، وبحيث يكون السعر المعلن مساوياً لنسبة ١٤٠% من سعر السوق ، وبحيث يتم تعديل السعر المعلن كلما تغير سعر السوق بمعدل نقطة مئوية واحدة[1].

---

(1) د. محمد يوسف علوان : مبدأ التفاوض على الأسعار المعلنة ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٤ ، السنة الأولى ١٩٧٥، ص ٩٥-١٢٥

ورغم أن الشركات قد أعترضت على مقررات دول الخليج بشأن الأسعار بادئ الأمر إلا أن أكبر شركتين عالميتين للنفط وهما ، أكسون وشل ، قد تخلتا عن دورهما كسباقتين في تسعير النفط ، وآثرتا إتباع الأسعار التي فرضتها دول الخليج الستة[١]، ونتيجة لتخفيض الإنتاج – وفق سياسة الحظر النفطي – فقد أرتفعت الأسعار المتحققة إلى مستويات مذهلة .

ولهذا قررت دول الخليج الست في إجتماعها في طهران في ٢٣ ديسمبر ١٩٧٣م صرف النظر عن أساس التسعير الذي تقرر في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣م، وتحديد ما تأخذه الحكومات من كل برميل بمبلغ ٧ دولارات على أساس النفط القياسي، وهو النفط السعودي الخفيف الذي كثافته ٣٤ درجة ، وتبعاً لذلك أصبح السعر المعلن لهذا النوع من الخام ١١,٦٥١ دولار للبرميل ، وتقرر أن يسرى مفعول هذا السعر المعلن إعتباراً من مطلع يناير ١٩٧٤م[٢].

وفي ١٣ سبتمبر ١٩٧٤م قرر المؤتمر الإستثنائي الواحد والأربعين للأوبيك زيادة سعر بترول الإمتياز ٤٠% من الإنتاج بنسبة ٣,٥% أي بزيادة ٣٣ سنتاً للبرميل ، وتمثل نسبة الزيادة هذه نفس نسبة الأرتفاع السنوي للتضخم في الدول الصناعية لعام ١٩٧٤م بكاملة والتي قدرتها اللجنة الإقتصادية للأوبيك بنسبة ١٤% وكانت هذه الزيادة تعني أن حصة الشركات من الإنتاج كانت تمثل ٤٠% بينما بلغت حصة الدول من الإنتاج ٦٠% بالإضافة إلى نسبة الحكومات من نسبة الـ ٤٠% التي تخص الشركات [٣].

---

[١]Michael ,Tanzer :" The Energy Orients : World Struggle for Power and Wealth ( Monthly, Review Press New York , 1974) P. 133.

[٢]Kennedy , J. William (ed.):" Secret History of the Oil Campanies in the Middle East"(U.S.A., Salisbury Documentary Publications, 1979, vol. 1-2) Pp. 74-76.

[٣] محمود أمين ، الإتجاهات الجديدة في إتفاقيات البترول وأثرا في إقتصاديات البترول العربي، مجلة الشرق الأوسط ، العدد ١ ، ١٩٧٤وتصدر عن مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، القاهرة، ص ١٤

وقد أدت الزيادات المتتالية لأسعار النفط إلى محـــاولات تكتـل الـدول المستهلكة للنفط وخاصة الصناعية منها للإلتفاف حول زيادة الأسعار ، ففـــي مؤتمر واشنطن للطاقة ١١-١٣ فبراير ١٩٧٤م ، وافق المجتمعون علـــى أن الأسعار العالية للنفط قد طرحت حالة لا مثيل لها في الســـابق أمـــام الـهيكل العالمي للتجارة والمال ، وأن أستمرار الوضع الراهن قد يؤدي إلـــى تدهــور خطر في الدخل والتوظيف ، ويزيد الضغوط التضخميـــة ، ويعـرض رفاهيـــة الشعوب للخطر [1].

وكانت أكثر الدول الصناعية تضرراً من زيادة أسعار النفط هي الولايـــات المتحدة الأمريكية ، وذلك لأن أرتفاع الأسعار سيؤثر على المصالح الأمريكيـــة الخاصة التي تدرس مشاريع لتطوير النفط الإصطناعي الذي سيصنع من الفحم وحجر السجيل اللذين يتوافران بكميات ضخمة في أمريكا ، وغير ذلـــك مـــن مصادر الطاقة ، ولن تكون قادرة على متابعة جهودها في هـــذا المضمـــار ، ومعنى ذلك أنه نتيجة لارتفاع الأسعار ، فقد أصبحت تكلفة إنتاج الطاقة مـــن مصادر أخرى في أمريكا تكلفة إقتصادية سوف تمكن أمريكـــا مـــن منافســـة النفوط الأخرى في الأسواق العالمية ، وهذا جانب إيجابي لصـــالح الولايـــات المتحدة بالإضافة إلى أن زيادة الأسعار قد أضعفت مـــن منافســـة الرأســـمالية الأوروبية الغربية واليابانية والتحول الجذري للقوة الإقتصادية لأوروبا الغربية واليابان نحو الولايات المتحدة [2] ، ويبد أن الآثار السلبية لزيادة الإسعار كـانت تفوق الإيجابية منها كثيراً ولهذا رفعت الولايات المتحدة النداء عالياً من أجـــل مواجهة الدول المنتجة والعمل على تحجيمها ، في الوقت الذي بدت فيه عازمة على التصدي بمفردها لسياسة أرتفاع الأسعار بنفس أسلوب الخطوة – خطـوة

---

[1] إبراهيم سعد الدين : أزمة الطاقة ، إحتلال في التوازن بين الطلب المحتمل والعرض أم تغيـــير في علاقات القوى في عالم النفط ، قضايا عربية العدد (٨) يناير ١٩٧٥م ، ص ١٠٦.

[2] Melvin, A. Conant: Op Cit: P. 80.

بمعني أن الولايات المتحدة قد أقتنعت بأنه لا جدوى من المطالبة الملحة لتخفيض الأسعار وأن على الولايات المتحدة أن تسعى جاهدة إلى تحويل الفوائض المالية ( النقدية ) في الدول المصدرة للنفط إلى بنوكها ، وإلحاق الأوبيك في بنية الإقتصاد الأمريكي والغربي ، وكان هذا الأسلوب الذي أتبعه كيسنجر لمواجهة النتائج الإقتصادية المترتبة على حرب أكتوبر ناجحاً إلى حد بعيد من ناحية الحفاظ على المصالح الأمريكية وتطويرها.

وقد كانت الخطوة التالية في سياسة كيسنجر الإقتصادية قد جاءت في ٢١ سبتمبر ١٩٧٤م بالدعوة لإنشاء وكالة الطاقة الدولية ( I,E, A) [*] ، وبعد أن أوعز بهذه الفكرة لكيسنجر الإقتصادي الأمريكي ( والترليفي) بعد أن بدأت الدول المنتجة للنفط تزيد من سيطرتها بالتدرج على سوق النفط ، حيث دعا إلى إيجاد توازن بين الدول المنتجة والدول المستهلكة لمنع حدوث إنقلاب في ميزان القوى .

هذا بالإضافة إلى أن كيسنجر قد طالب الدول المستهلكة بالإقتصاد في إستهلاك الطاقة والبحث عن مصادر بديلة للطاقة وكما إقترح إقامة صندوق برأسمال قدره ٢٥ ألف مليون دولار لمساعدة البلدان المستوردة للنفط ، وقد لقى هذا الإقتراح ترحيب بريطانيا وفرنسا مع تحفظ اليابان على ذلك خوفاً من أن يفسر ذلك تحد للدول المنتجة للنفط [١] .

---

[*] ضمت هذه الوكالة في البداية ١٢ دولة ، وكان المقصود أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة ، وبالتنسيق في توزيع النفط في حال حدوث أزمة تؤدي إلى نقصات ما يتوفر من النفط لدولة عضو بنسبة معينة ، وتنسيق تبادل المعلومات ومتابعة برامج الدول الأعضاء للحد من إستهلاك الطاقة والتعويض عن النفط ، ومتابعة المخزون الإستراتيجي من النفط عند الدول الأعضاء ورفع التوصيات بالنسبة لتطويرها ، وتنسيق البحوث في مجال بدائل الطاقة راجع:

أسامة الجمالي : سياسات الطاقة وإقتصادياتها دولياً مجلة النفط والتعاون العربي، العدد الأول ١٩٨١م ، ص ٣٨.

[١] إبراهيم محمد المصر : مرجع سبق ذكرة : ص ٢١٥.

وبالإضافة إلى هذه التحركات على المستوى العالمي لمواجهة آثار حرب أكتوبر الإقتصادية أو بالأحرى النفطية فقد قام الرئيس نيكسون بمواجهة الآثار داخلياً ، وذلك بتكوين لجنة من الخبراء تضم مـــائتي خبـــير فـــي الإقتصـــاد والبترول والطاقة تحت أسم (لجنة مستقبل الطاقة في الولايات المتحدة ، وذلك للبحث في أزمة النفط والسبل الكفيلة للحد مـــن مخاطرهـــا علـــى الإقتصـــاد الأمريكي ، وبعد دراسات مستفيضة ، توصلت هذه اللجنة إلى خلاصة مفادهـــا ضرورة أن تتلاءم القرارات السياسية الأمريكية بخصوص الشرق الأوسط مـــع حقيقة إمتلاك الأوبيك ٨٥% من إحتياطي العالم من النفط، وضرورة الربط بين النفط والسياسة الخارجية الأمريكية بخصوص الصراع العربي الإســـرائيلي ، وأن على الشعب الأمريكي أن يجد في البحث عن وسائل لتوفير الطاقة [١] .

وظلت الولايات المتحدة الأمريكية ترزخ تحت وطأة إرتفاع أسعار النفـــط حتى تمكن الرئيس كارتر في النهاية من التغلب على هذه المشكلة وأعلن فـــي ١٦ يوليو ١٩٧٩م عن برنامج من ست نقـــاط لخفـــض إســـتخدام الطاقـــة ، وخفض واردات البترول بنسبة ٥٠% خلال عشر سنوات [٢] ، وقد نجح كارتر في هذه السياسة إلى حد بعيد.

## ثالثاً التدابير العسكرية الأمريكية.

أنتهجت الولايات المتحدة الأمريكية في غضون حـــرب أكتوبـــر ١٩٧٣م سياسة التهديد بإستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر لإرغام الـــدول العربيـــة على إنهاء سياسة الحظر النفطي ، وقد تم توجيه هذه التهديدات إلـــى جميـــع الأقطاع المصدره للنفط التي إشتركت في الحظر بغض النظر عن أيديولوجيتـــها

---

[١] جورستوك: أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط ، دار بن خلـــدون للطباعـــة والنشر، بيروت – الطبعة الأولى ١٩٧٥، ص ١٢١.

[٢] Washington Post , 26 October 1979.

- Public Papers Of The Presidents of The United States, Jimmy Carter , vol.1 Washington, D.C. 1980 . P.440.

( محافظة أو ثورية ) وقد أكدت الدراسات الأمريكية الرسمية أن هذا التدخل بإحتلال منابع النفط يهدف إلى ضمان إستمرار تدفق النفط وليس مستوى الأسعار ، وإذ كان من العسير على الولايات المتحدة أن تقوم بمثل هذا العمل العسكري لمواجهة إستراتيجية الأسعار النفطية لكنها ستكون مبررة في مواجهة إستراتيجية حظر النفط [1] .

وقد شرع عدد من المسئولين الأمريكيين في إصدار سيل من التصريحات المتكررة التي عكست طبيعة التهديدات الأمريكية وأهدافها ، ومن ذلك تصريح لمساعد وزير الخارجية الأمريكية جوزيف سيسكو الذي أوضح أن للولايات المتحدة مصالح إقتصادية وإستراتيجية ضخمة في نفط الخليج ، وأن حماية الموارد البترولية في الخليج تكتسب أهمية متزايدة بالنسبة لإقتصاد الولايات المتحدة وحلفائها المتعطشين للطاقة [2] .

كما أعلن وزير الدفاع الأمريكي جيمس شيمزنجر في ٦ يناير ١٩٧٣م أن الدول العربية تواجه مخاطر تنامي ضغوط الرأي العام الأمريكي بإستخدام القوة ضدها إذا ما أستمرت في حظر النفط ، وكذلك فقد أقر وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت هنرى كيسنجر بإمكانية اللجوء إلى الخيار العسكري كأداة إستراتيجية تهدف إلى تأمين النفط الخليجي بعيداً عن أي خطر أو تهديد، وذلك في الأحوال التي تقتضي مثل ذلك التدخل العسكري المباشر[*].

---

[1] Marwan, R. Buheiry :Op Cit: P. 12.

[2] ألفت فهمي : صراع القوى حول الخليج ، مرجع سابق ، ص ١٤٤.

[*] كان التلويح بالتدخل العسكري الأمريكي في الخليج العربي هي المرة الأولى التي تعلن فيها الولايات المتحدة عن إستعدادها للتدخل العسكري لأسباب إقتصادية بحتة فالتدخل العسكري الأمريكي كان دافعه الصحيح وحتى في أثناء حرب ١٩٧٣ م هو الرغبة في الإحتفاظ بنوع من التوازن السياسي والإقتصادي والأيديولوجي والعسكري بين الكتلتين المتناهضتين في ظل مقتضيات الحرب الباردة وما كان التدخل الأمريكي في لبنان أو سانتو دومنجو أو فيتنام فيما قبل عام ١٩٦٧ م إلا لكي تأخذ منها مواقع لمحاربة المعسكر الشيوعي إلى جانب صواريخ العابرة =

وقد أستمرت التهديدات العسكرية الأمريكية بعد إنتهاء الحظر النفطي معتبرة أن أرتفاع الأسعار تحدي سافر للدول الصناعية ، وحذر فورد من عواقب الأستمرار في زيادة الأسعار ، وأن الولايات المتحدة لن تتورع عن إستخدام القوة لمواجهة هذه السياسات البترولية حتى لا تتعرض الدول الكبرى لكارثة إقتصادية [1] .

وفي الوقت الذي كانت تدرس فيه الدوائر الحكومية الأمريكية أنسب منطقة ، وهي التي تمتد من الكويت إلى قطر للقيام بعمل عسكري يرمي إلى كسر إحتكار منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) وطرحة في الأسواق بأسعار حرب للسعر الحقيقي ، وعرضت إسرائيل على الولايات المتحدة خطة لإحتلال الكويت أسهل نظرياً ، وأن هناك إمكانية لتعاون إيران وإسرائيل لحماية المصالح النفطية الأمريكية [2] .

بيد أن مسألة التدخل العسكري الأمريكي في الخليج أو التهديد بإستعمال القوة قد لقيت معارضة شديدة من جانب دول الناتو الأوروبية ، والتي لم تخفي قلقها المتزايد من التلميحات التي صدرت عن إدارتي نيكسون وفورد ،

---

=القارات ، والغواصات الذرية ، وهو الأمر نفسه الذي يفسر التدخل العسكري في الخليج لأسباب إقتصادية بحته كما ذكرت أنفاً وهو الأمر نفسه الذي جعل الولايات المتحدة تقود قوات التحالف في التدخل العسكري في الأزمة العراقية الكويتية ١٩٩٠م في وقت كانت الحرب الباردة فيه قد إنتهت إلى غير رجعة ، وإن كنا لا ننكر الأسباب الأخرى العديدة لحر الخليج الثانية بيد أن الغرض الإقتصادي كان هو الأهم والأقوى.

عن التدخل العسكري الأمريكي راجع:

د. بطرس بطرس غالي : التدخل العسكري الأمريكي والحرب الباردة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد السابع يناير ١٩٦٧م .

[1] أميل نخلة : الولايات المتحدة والدول المنتجة للنفط، المشاركة لا القوة ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد السادس ، السنة الثانية ، أبريل ١٩٧٦م ، ص ٢٥٦.

[2] أحمد يوسف أحمد : أسلوب القوة في مواجهة سلاح البترول العربي، السياسة الدولية العدد (٤١) يوليو ١٩٧٥م ، ص ١٠١.

وأوضحت أنها لا ترى ضرورة لمجابهة الدول النفطية في الخليج والشرق الأوسط ، وعبرت عن تحيدها لفكرة التفاهم المشترك كأساس للخروج من هذا الإشكال الناشب بين الطرفين [١] ، كما كان هناك جناح من السياسيين الأمريكيين يتزعمه وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الأسبق جورج بول، يعارض توجه الإدارة نحو التهديد بالقوة .

وقال أنه لا توجد حكومة في واشنطن تستطيع أن تحول حقول النفط في الشرق الأوسط إلى ميدان للحرب النووية ، إذ أن التدخل الأمريكي سيقابله تدخل سوفيتي ولا ريب وعلى الحكومة الأمريكية أن تتجه نحو المشكلة بأسلوب يتفق ومكانتها كدولة عظمى دون إصدار تصريحات هي تعرف مسبقاً أنها لا تعتزم تنفيذها[٢] .

وفي بداية عام ١٩٧٥م بدأت تظهر سيناريوهات هامة للتدخل العسكري في الخليج ، وحددت تلك السيناريوهات خمس حالات يجب على الولايات المتحدة إذا ما حدثت واحدة منها أو أكثر أن تتدخل عسكرياً في المنطقة دون إبطاء، وتمثلت هذه الحالات فيما يلي:

١. محاولة سوفيتية للإستيلاء على حقول النفط
٢. حظر نفطي جديد تقوم به الدولة المنتجة للنفط بعضها أو جميعها.
٣. أرتفاع غير مقبول في الأسعار مع أنخفاض في الإنتاج.
٤. هجوم تشنه دولة راديكالية على دولة نفطية صديقة في الخليج العربي.
٥. حدوث إنقلابات ثورية داخلية قد تطيح بأنظمة صديقة في الخليج.

---

[١] Oil Fields as Military Objectives: A Feasibility Study Prepared for The Special Subcommittee of Investigations of Committee on International Relations, U.S. Government Printing Office Washington, D.C. 1975 XI. , P. 70.

[٢] Ibid. P. 75.

كان طبيعياً أن يكون رد الفعل الخليجي غاضباً لصدور مثل هذه التهديدات عن دولة هي صديقة في الأساس ، أقاموا معها علاقات دبلوماسية قوية وراسخة، وبقدر ما إستفادوا هم من قوتها وهيمنتها وتقدمها العسكري والتكنولوجي بقدر ما إستفادت هي من قوتهم الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية .

وأن ما فعلوه لم يخرج عن كونه حق مشروع في إستخدام مواردهم الطبيعية بالطريقة التي يرونها مناسبة ، ومن ثم أصبحت الدولة التي كان ينظر لها بإعتبارها ضد المحاولات التي تستهدف أمن الخليج[١] ، وهي نفسها التي تهدد ذلك الأمن بل وتدفع بالأمور نحو بلقنة الخليج الأمر الذي أدى إلى صدور تصريحات رافضة لهذا التوجه الأمريكي.

ففي البيان الصادر عن سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي عهد قطر ووزير دفاعها آنذاك قال"أن أمن هذه المنطقة يتطلب تعاوناً مطلقاً بين العرب والإبتعاد عن الحساسيات التي قد تدفع كل دولة خليجية للسعي بمفردها وبدافع من الخوف على أمنها للبحث عن حليف قوي" [٢] .

كما صرح رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زيدان سلطان آل نهيان " أن الحفاظ على أمن منطقة الخليج مسئولية تتحملها أساساً دول المنطقة نفسها ، وهناك عدة عوامل أساسية للحفاظ على أمن المنطقة ، في

---

[١] أحمد المصري: التحرك الأمريكي لغزو منابع النفط – مراحل تكوين قوات الإنتشار السريع : مجلة شئون فلسطينية ، العدد (١١٢) مارس ١٩٨١م ، ص ٩٢ وقد ظلت هذه الإستراتيجية الأمريكية ثابتة حتى إنهيار الشيوعية وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠ عندما إجتاحت القوات العراقية الكويت وتدخلت أمريكا عسكرياً بالفعل إلى جانب قوات التحالف ، لتحقق الحالتين الأخيرتين المذكورتين في المتن.

[٢] د. إسماعيل صبري مقلد : أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، شركة الربيعان للنشر ، الكويت ، ص ٤٤.

مقدمتها الإستقرار السياسي لدول المنطقة وتكاتفها وتنسيق سياساتها ومواقفها وإنهاء مشاكلها مع بعضها البعض"[1].

وفي البحرين والكويت صدرت تصريحات مماثلة وتدعو الولايات المتحدة إلى الكف عن سياسة التهديد بإستخدام القوة ، وأن الأمن هو هاجس خليجي قبل أن يكون إستراتيجية أمريكية .

ونحن نميل إلى الإعتقاد بأن التهديدات الأمريكية بالتدخل العسكري في منطقة الخليج في أعقاب الثورة النفطية ١٩٧٣م ، والتي أدت في النهاية إلى بلورة قضية أمن الخليج ، لم تكن سوى محاولة لإجبار الدول النفطية على العدول عن سياسة الزيادة في الأسعار المعلنة ، ومن قبل إنهاء الحظر النفطي، وعدم التفكير مرة ثانية في فرض حظر نفطي جديد " طال الصراع العربي – الإسرائيلي أم قصر" في محاولة لفصل دول الخليج العربي عن ذلك الصراع تمشياً مع سياسة إضعاف الموقف الجماعي العربي ، لا سيما إذا عرفنا بأن إستخدام القوة العسكرية والتهديد بها هو أسلوب متعارف عليه في العلاقات الدولية ، وإذ ليس من المنطقي أن تغامر الولايات المتحدة عسكرياً بمصالحها الإقتصادية والإستراتيجية في منطقة هو في صحيح إهتماماتها الإستراتيجية ، وهي تعلم أن خطوة كهذه من شأنها أن تثير الرأي العالمي ضد سياسات الولايات المتحدة ، كما أنها ستثير أحقاد الدول الصديقة في الخليج ربما لعدة سنوات قادمة ، ونخلص من هذه النتيجة إلى نتيجة أخرى مفادها أن

---

[1] راجع :

- جمال على زهران : القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط وأثرها على التوازن الدولي الإقليمي بالمنطقة ، السياسة الدولية ، العدد ٦٦ أكتوبر ١٩٨١، ص ١٠٥-١٠٨.
- حسن أحمد البدري : الوجود العسكرية الأمريكي في الشرق الأوسط العدد السابق من السياسة الدولية ، ص ٧٧-٧٨.

التهديدات الأمريكية كانت بقصد تنبيه القوى الإقليمية الراديكالية بأن الولايات المتحدة لا ترضي عن سياسة العصيان طول الوقت ، وأن سياسة الجزرة قد ذهبت لتحل محلها سياسة العصا[*] .

كان من التدابير العسكرية التي أتخذتها الولايات المتحدة بعد حرب ١٩٧٣م ، سياسة الحصول على تسهيلات عسكرية في المنطقة ، وقد عرضنا من قبل لكيفية حلول الأمريكيين محل البريطانيين في قاعدة الجفير البحرية حتى إتفاقية ١٩٧١م بين الحكومة الأمريكية والبحرين ، وقد حاولت الأخيرة أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣م إخراج البحرية الأمريكية من القاعدة بيد أن القوات الأمريكية ظلت على حالها.

وبنفس الطريقة التي حلت بها الولايات المتحدة في الجفير تولت أمر قاعدة ديجوجارسيا مع الخروج البريطاني من الخليج في بداية السبعينات ، وفي السعودية تم إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في تبوك بين عامي ١٩٧٧-١٩٧٨م ، وبني بها مطار بهدف الدفاع عن حقول النفط ، وضد أي هجوم متوقع من العراق ، هذا بالإضافة إلى الوجود العسكري الأمريكي في الظهران منذ الحرب العالمية الثانية.

---

[*] سياسة الجزرة والعصا، وشبيهة بسياسة المعونات الإقتصادية التي تمنحها الولايات المتحدة لبعض الدول الشرق أوسطية بهدف الحصول على مواقف سياسية معينة في أزمات سياسية طارئة ، بمعنى التأثير على السلوك السياسي للدولة المتلقية للمعونة ، وفي حالة عدم تحقيق ذلك الغرض تلجأ الولايات المتحدة إلى التهديد بقطع المعونة الإقتصادية ، والإيحاء بأن العلاقات بين البلدين تتعرض للخطر ( سياسة العصا وقد أنتهجت الولايات المتحدة هذه السياسة في إطار تعزيز الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الإحتفاظ بشبكة مترابطة من العلاقات السياسية والعسكرية والإقتصادية والأيديولوجية مع الخارج ، وقد أطلق على سياسة المساعدات الإقتصادية بأنها سياسة الدولار) ، وقد وجهت إلى تلك السياسة إنتقادات عنيفة بوصفها لوناً من ألوان السيطرة الجديدة لخدمة الأهداف الأمريكية دون مراعاة المصالح الوطنية للدول المتلقية . راجع: إبراهيم نوار : المساعدات الإقتصادية الأمريكية للعالم العربي : السياسية الدولية العدد ٦٦، أكتوبر ١٩٨١، ص ٧٠-٧٤ .

ومع بداية الثمانينات توسعت القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج لا سيما في عمان لتشمل منشآت عسكرية في ميناء قابوس في مسقط ، وقاعدة سيب الجوية ، وميناء صلاله في إقليم ظفار بالإضافة إلى قاعدة مصيرة، وكما منحت الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية في منطقة جبل علي بإمارة دبي ، وقاعدة القاسمية بالشارقة ، وميناء الأحمدي بالكويت . وقد جاءت هذه التسهيلات على ذلك النحو بعد أن أقر مجلس التعاون الخليجي في إجتماعاته الأولى ، وحرية كل دولة في منح التسهيلات العسكرية لمن ترغب في الإستعانة به من الدول الغربية.

كانت هذه هي التدابير العسكرية الفعلية التي أتخذتها الولايات المتحدة في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، وأما ما حدث من تطور في إمدادات الدول الخليجية بالمعدات العسكرية لاسيما إيران والسعودية فتلك كانت سياسة قائمة منذ فترة طويلة قبل الحرب ، وأستمرت بعد حرب ١٩٧٣م ، عندما قام (سايروس فانس) وزير الخارجية الأمريكي بمحادثات مع إيران في طهران في أغسطس ١٩٧٦م أسفرت عن التصديق على عقود لصفقات أسلحة أمريكية لإيران تبلغ قيمتها ٤٠ مليار دولار على مدى السنوات الخمس من ١٩٧٦-١٩٨٠م ، وبالتوازي مع إيران أستمرت السعودية في الإنفاق العسكري ، والذي بلغ في الفترة ما بين عامي ١٩٧٥-١٩٧٧ مليار دولار ، وأصبحت السعودية وإيران تمثلان أكبر سوق للإحتياجات العسكرية[1] .

وعلى الرغم من ضخامة هذه الأرقام الإحصائية ودلالاتها السياسية ، إلا أن هذه الدراسة تعود لتؤكد أن المملكة العربية السعودية لم تتعاطى سياسياً أو عسكرياً مع سياسة (الدعامتين) أو "العمودين المتساندين " ، وأن الزيادات التسليحية السعودية كانت من قبيل توازن القوى الإقليمية مع إيران التي تدور

---

(١) الإنفاق العسكري العالمي وتجارة السلاح في الشرق الأوسط: دراسات إستراتيجية مؤسسة الأبحاث العربية ، دراسة رقم (٣٩) السنة الثانية ١٥/١٩٨١م ص ٢٦-٣٠.

في الفلك الرأسمالي وذات الأطماع التاريخية في الخليج ، ومع العراق التي تدور في فلك المعسكر الإشتراكي ، ولها أيضاً أطماع تاريخية في الكويت، بالإضافة إلى دور المملكة التاريخي في حماية المقدسات الإسلامية ، هذا بالإضافة إلى أن السعودية دولة كبرى في الشرق الأوسط ولابد أن تعزز هذه المكانة بقدرات عسكرية تدعم بها مكانتها في مجال الأمن القومي العربي والأمن الخليجي ، والشرق أوسطي ، ولعل في الموقف السعودي من الصراع العربي الإسرائيلي وتحديد حرب ١٩٧٣م ، ودور الملك فيصل في سياسة الحظر النفطي وإرسال قوات عسكرية لتلتحق بالصفوف العربية ما يؤكد ما ذهبنا إليه ، كما أنه لم يثبت بالوثائق أو المصادر أن تصريحات صدرت عن مسئولين سعوديين تبين إعتناقهم لهذه السياسة أو إستعدادهم للقيام بهذا الدور على عكس تصريحات الشاه ومساعديه ، ومن ثم نستطيع الإطمئنان إلى الرأي بأن سياسة الدعامتين كانت نظرية أمريكية بحتة أعتمدت في تنفيذها على إيران بعد فشلها في إستقطاب المملكة لتلك السياسة.

على أية حال فقد مضت إيران تنفذ دورها كشرطي للخليج وفق أسلوبها الخاص وأيديولوجيتها المحددة ، ولم تكن دائماً تسير وفق ما تريده أمريكا ، وبدأت الخلافات تظهر بين الجانبين في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ م ، ولاسيما حول مسألة أرتفاع أسعار النفط ، بيد أن إدارة نيكسون فورد ، ووجود كيسنجر مع الأثنين قد أستطاعوا جميعاً إحتواء ذلك الخلاف خشية أن يؤدي إلى تدمير الوفاق الأمني الذي كان بسببيله إلى التطور وبروزه في ملامحه النهائية ، بيد أن إدارة كارتر قد عارضت سياسة الأسبقون فيما يتعلق بالنظرة الإستراتيجية إلى إيران ، وأن الأستمرار في تسليحها على هذا النحو سيخلق مضاعفات سلبية على أستقرار منطقة الخليج العربي ، وبدأ الشاه من جانبه يحذر من تغيير محتمل في الأسلوب الأمريكي تجاه بلاده ويؤكد على

دورة كشرطي للخليج في وجه الأطماع والمد الشيوعي [١] ، وظلت العلاقة بين البلدين تتأرجح حتى مجيء الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م لتقضي على البقية الباقية من تلك العلاقات.

وبالنسبة لتطورات العلاقات مع السعودية ، فقد طغت المشكلة الفلسطينية على طبيعة العلاقات بين البلدين في أعقاب حرب أكتوبر ، وأنه ما من لقاء يجمع مسئول سعودي بآخر أمريكي إلا وتطرح السعودية هذه القضية ، وكانت دبلوماسية الخطوة خطوة قد نجحت بالفعل في إضعاف الموقف العربي الموحد، وركزت الدبلوماسية الأمريكية على مصر بوصفها الدولة الأهم والأخطر عسكرياً ، ونجحت في إحداث تقارب كبير بينها وبين إسرائيل تتوج بذهاب الرئيس السادات إلى القدس في ١٩-٢١ نوفمبر ١٩٧٧ م ، وهناك أجرى مناقشات مع بيجين حول المشكلة الفلسطينية ، وقد أحدثت هذه الزيارة والإتفاق المبدئي الناجم عنها تغيراً دراميا في الوضع السياسي في الشرق الأوسط ، ولم توافق معظم الدول العربية على الحوار المصري – الإسرائيلي، وتزعمت العراق وسوريا جبهة معارضة قوية ضد مصر ، بينما وقفت السعودية موقفاً وسطاً بين جميع الأطراف ، في حين بدأت الدبلوماسية الأمريكية بالضغط على المملكة من أجل الحصول على دعمها للحوار المصري – الإسرائيلي ، بيد أن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود أعلن في ٤ يناير ١٩٧٨م ، أن السعودية متمسكة بالشروط العربية التقليدية ، والتي تتمثل في إنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧م ، وموافقة إسرائيل على حق تقرير المصير للشعب الإسرائيلي من كافة الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧م ، وموافقة إسرائيل على حق تقرير المصير للشعب

---

[١] Rouhollah, D. Ramazani : Op Cit: Pp. 350-355.

الفلسطيني ، وبما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه ، وعودة وتعويض العرب الذين غادروا فلسطين بعد إستقلال إسرائيل عام ١٩٤٨م[١] .

وفي ظل هذه الظروف لم يكن مفاجئاً أن تسهم إتفاقيات كامب ديفيد التي وقعها في ١٧/٩/ ١٩٧٨م رئيس الوزراء الإسرائيلي بيجين ، والرئيس السادات ، والرئيس كارتر كشاهد ، في فتور العلاقات السعودية بل والخليجية – الأمريكية ، ولعدم تضمنها حلول مرضية للعرب بشأن القدس الشرقية والضفة الغربية والقطاع (غزة ) وعبثاً حاولت الولايات المتحدة إقناع السعودية بجدوى التفاوض مع إسرائيل ، والذي جاءت ذروته بالتوقيع على معاهدة سلام في واشنطن في ٢٦ مارس ١٩٧٩م بين مصر وإسرائيل وفيما أعتبرته الأوساط السياسية إنتصار كبير للسياسة الخارجية الأمريكية ، هوجمت المعاهدة بضراوة في معظم أنحاء الشرق الأوسط / بينما أرسلت الولايات المتحدة وفداً رفيع المستوى إلى السعودية في أعقاب المعاهدة، وقد ضم هذا الوفد زبيجينو بريزنسكي مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي ، وكيل وزارة الخارجية وارن كريستوفر ، والجنرال ديفيد جونز رئيس الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان ، ومن أجل الحصول على تأييد المملكة لمعاهدة السلام [٢]، ويبد أنها كانت محاولة غير ناجحة .

ففي غضون ذلك حدثت أحداث إقليمية ساهمت بقدر في فتور العلاقات السعودية – الأمريكية ، كان أهمها : إستيلاء إسلاميون على السفارة

---

[١] د. هالة سعودي : العلاقات الأمريكية – السعودية ، واقعها ومستقبلها . مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد٧٦ يونيو ١٩٨٥م ، ص ٥٧.

د. هيثم كيلاني : الإستراتيجية الأمريكية في الجزيرة العربية ( مكانه إسرائيل ودورها الثابت ) مجلة شئون فلسطينية ، العدد ١٨٥ ، أغسطس ١٩٨٨م ، ص ٤٧.

[٢] بنسون لي جريسون : العلاقات السعودية – الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ص ١٤٣.

Public Papers of the Presidents of the United States, Jimmy Carter, vol. 1 Washington D.C. 1980. P. 450.

New York Times: May 1979. P.2.

الأمريكية في طهران في ٤ نوفمبر ١٩٧٩م ، وفشلت واشنطن في تحرير رهائنها ، ورغم اللجوء إلى المناورات الدبلوماسية ، والتدابير العقابية ، وأستنتج السعوديون أن الولايات المتحدة إما أنها لم تعد قادرة عسكرياً على إرغام الإيرانيين على إطلاق سراح الدبلوماسيين الأسرى أو أنها تفتقد إلى إرادة إستخدام هذه القوة ، وبالإضافة إلى أن التدخل السوفيتي في أفغانستان قد أحدث بدورة شكوكاً لدى السعودية في الشيوعية التوسعية .

وقد أوصت التطورات الأخيرة بأن مبدأ نيكسون قد سقط عملياً ، ولم تعد هناك قوة قادرة على الدفاع عن الخليج ، فظهر مبدأ كارتر في أوائل عام ١٩٨٠م ، والذي أعتمد على طرح مستشار الرئيس كارتر للأمن القومي بريجنسكي لمفهوم الأمن في الخليج في أواخر عام ١٩٧٩م ، وكان أساس هذا المفهوم هو زيادة الوجود البحري والقدرة المتطورة لتقدم القوات للوصول إلى التسهيلات الموجودة في المنطقة ، والتنسيق مع الحلفاء في الناتو لمساندة وجود متزايد وقدرات واسعة لمواجهة أسوأ الإحتمالات ، وقد جاء هذا المَبدأ ليعبر عن توجه جديد في السياسة الأمريكية عن طريق تبني سياستين متزامنتين.

أولاً: التدخل العسكري المباشر ، والتخلي عن مبدأ نيكسون عن طريق تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج والمحيط الهندي ، والإنتقال إلى مرحلة المسئولية الكاملة للولايات المتحدة عن أمن الخليج بدعم قاعدة ديجوجارسيا ، وعقد إتفاقيات مع عمان وكينيا والصومال لتسهيل المواصلات الأمريكية.

ثانياً: الإعتماد على مصر وإسرائيل بخلق روابط عسكرية معهما مما يسهل العمليات العسكرية للولايات المتحدة لتعويض الفراغ الذي تركة

الشاه[1]، وسعت الولايات المتحدة إلى تأكيد إلتزامها بالدفاع عن الخليج عندما تعهد الرئيس كارتر في رسالة موجهة إلى الكونجرس في ٢٣ ينـاير ١٩٨٠م بأن ( أي محاولة من قبل أو أي قوة خارجية للسيطرة على منطقـة الخليـج العربي سوف تعد هجوماً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكيـة ، وأن هجوماً مثل هذا سوف يواجه بكل الوسائل الضرورية ، ومن ضمنها القوة العسكرية)[2] ، وهذا الإعلان الذي سمي بـ (مبادئ كارتر السياسية الأساسـية سعت الإدارة الأمريكية لكي تعطيه أساساً عسكرياً معتمداً من خلال سلسلة مـن المبادرات التنظيمية في الميزانية وفي السياسة الخارجية تهدف هذه المبادرات إلى زيادة السرعة التي يمكن بها نشر الوحدات العسكرية الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي ، وهذه الترتيبات أفضت في النهاية إلى إنشاء ( قوة الإنتشـار السريع)[3] ، وسعت الولايات المتحدة إلى الحصول على تسهيلات لهذه القوات داخل الأراضي الخليجية ، إلا أن الرفض السعودي قد أدى إلى رفـض الـدول الخليجية للفكرة ، وأعلن الأمير فهد ولي العهد في ٢٥ يناير ١٩٨٠م رفـض بلاده الإلتصاق بحلف عسكري ومعارضة إقامة قواعد عسكرية فـي أي بلـد عربي ، وأشار إلى أنه من الأولى أن تنصرف الجهود الأمريكيـة نحـو حـل المشكلة الفلسطينية والتقليل من تأييدها المطلق لإسرائيل معتبراً الأخيرة مـا هي إلى (رطانه كلامية )[4] ربما حتى اليوم ظلت المشكلة الفلسـطينية تمثـل عامل توتر في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحـدة الأمريكية .

---

(1) Harold, H. Saunders: Op Cit: P. 10-12.

(2) Robert , Litwake:" Security in The Persian Gulf, , Sources of Interstate, Conflict , The Institute for Strategic Studies , Gofer Publishing , Company Limited , Riddle T.d, London, P. 35.

(3) د. جعفري ريكورد: قوة الإنتشار السريع والتدخل السريع والتدخل العسـكري الأمريكـي فـي الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة ص ١٣ ١٩٨٣م.

(4) بنسون لي جرسون – المرجع السابق ، ص ١٤٧.

وبخلاف ذلك تبقى الحقيقة لنقول أن الولايات المتحدة كانت ترى أن خير وسيلة لضمان الإستقرار السياسي في الخليج بعد فشل السياسات السابقة ،هو وجودها المباشر في المنطقة وأستطاعت على الرغم من عدم توافر هذا الوجود بشكل صريح أن تعوض ذلك بإعتبارها القوة العظمى المهيمنة على الخليج، تدور في فلكها معظم الدول الخليجية ، وتخشاها القوى الأخرى وعلى الرغم من عدم وجود حلف أمني رسمي إلا أن واقع الثمانينات ليكشف عن وجود حلف أمني غير مكتوب وغير مباشر يضم دول الخليج بإستثناء العراق وإيران بعد الثورة ويتمثل هذا الحلف في العلاقات العسكرية الأمريكية الخليجية المباشرة ، ومن خلال السيطرة على الأجهزة الأمنية والعسكرية ، وإضافة إلى القواعد والتسهيلات العسكرية في معظم دول الخليج العربي ، ومع مطلع التسعينات أنفجر الخليج في أزمنة الثانية الناجمة عن الإجتياح العراقي للكويت، وقادت الولايات المتحدة قوات التحالف الدولي في حرب ضروس أسفرت عن تحطيم البنية التحتية للعراق وتدمير إقتصاده وفرض حظر دولي شامل علية نتيجة إقترافة جرم سرقة الكويت والناس نيام.

وأسرعت الدول الخليجية على الفور إلى عقد إتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة بل وبريطانيا وفرنسا، وفي حين أضيف عنصر جديد لإستراتيجية الأمريكية يقوم على الإحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران ومراقبة أنشطتهما العسكرية بشكل دقيق.

# الخاتمة

كانت الحرب العالمية الثانية المنتهية في عام ١٩٤٥م هي نقطة التحول الكبرى في إتجاهات السياسة الأمريكية نحو منطقة الخليج العربي بوصف الأخيرة قد برزت بدورها كمنطقة ذات قوة إستراتيجية ، وإقتصادية بالغة الأهمية ، كما أن الحرب قد تمخضت عن تلاشي الحلف الكبير الذي كان قائماً بين الدولة الغربية والإتحاد السوفيتي في الفترة ما بين ( ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ) والذي نتج عنه سعي السوفيت بإصرار كبير نحو إختراق الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى أن بريطانيا قد بدأت تتخلى تدريجياً عن مسئوليتها التاريخية في المنطقة .

هذه التحولات العالمية التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد أفرزت ما عرف بأسم السياسة الدفاعية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بهدف الحفاظ علي المصالح الأمريكية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة والتي ظلت ثابتة طيلة فترة البحث وهي على النحو التالي:-

أولاً :- احتواء النفوذ السوفيتي ومنعه من تحقيق أية مكاسب سياسية في الشرق الأوسط والخليج العربي بوجه خاص .

ثانياً :- الحفاظ على المصالح الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين والمتمثلة في إستمرار تدفق النفط الخليجي لأسواق تلك الدول الصناعية ، والحيلولة دون إنقطاعه أو الأنتقاص من كمياته الإنتاجية ، أو رفع سعره بدرجة تكون غير مقبولة لدى الدول المعنية بإستيراده ، هذا بالإضافة إلى محاولة إستثمار رأس المال الخليجي الذي توفر من العائدات النفطية في الأسواق الأمريكية والأوروبية وفق أنظمة إقتصادية مدروسة بعناية فائقة ، وفي هذا السياق تشجيع سياسة مبيعات الأسلحة لدول الخليج

العربي ، تحت زعم الهاجس الأمني لتلك الدول ، وكان الأمــر لا يخلــو مــن المبالغة الأمريكية في التهديدات المحتملة لتلك الدول .

ثالثاً :- والحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها العســكري بوصفــها دولــة إستعمارية على النمط الغربي وأداة للحفاظ على المصالح الأمريكية والغربيــة ، الأمر الذي كان ... يمثل نقطة خلاف جوهرية بين الدول العربية والأمريكيــن ، وقد نظرت الدول العربية في الخليج إلى مسألة الصراع العربــي الإســرائيلي على أنها قضية مركزية لها مساس قوى بتوفير الأمن والأستقرار في المنطقة، وأن السعي وراء إيجاد تسوية بين العرب وإسرائيل هو حجر الزاوية والنقطــة الجوهرية في الحكم على السياسة الأمريكية في المنطقة ومدى مصداقيتــــها ، وأن دول الخليج لا تستطيع أن تجاري سياسة المماطلة والتسويق والوعـــــود الأمريكية وهي تقع تحت ضغط رأي عام مملوء بالفلسفات العربية التحرريــــة والقومية ، ومن ناحية أخرى فإن الحركة الفلسطينية بثوريتها مصدر تــــهديد لأمن الخليج وشبه الجزيرة العربية ، وأن الدول الخليجية ظلت ترى أن إيجــاد حل بناء للمشكلة الفلسطينية يجمع الأطراف الفلسطينية الثوريـــــة والمعتدلــة والمحافظة إلى مائدة المباحثات يساهم في توفير الأمن والأستقرار في منطقــة الخليج العربي ، فالمسألة ظلت تحكمها لدى عرب الخليج الإعتبارات القوميــة والروابط الدينية والجنسية بالإضافة إلى الإعتبارات الأمنية ، بينما ظلت قاعدة السياسة الأمريكية دائماً تؤكد علي أن ميزان القوى يجــب أن يظــل لصـــالح إسرائيل سواء بالدعم العسكري المطلق ، أو الدعم السياسي اللامحدود .

وظلت هذه الأهداف الثلاث السابقة تمثل إستراتيجية أمريكية ثابتة أفرزت في مراحل متعددة أهدافاً أخرى ثانوية فرضتها طبيعة الأحداث ومقتضيات كــل مرحلة ، وقد عمدت الإدارة الأمريكية المتعاقبـــة إلـــى الحفـــاظ علـــى نفـــس الإستراتيجية وتلك السياسة وإن كانت كل إدارة قد سعت إلى تحقيقها بوســـائل خاصة أعتبرتها هي الأوجه والأنسب ، وفي هذا السياق جاء مبـــدأ ترومـــان

المعلن في مارس ١٩٤٧ م ومشروع مارشال المخصص أساساً لدول أوروبا الغربية وأتساعه ليشمل شرقي البحر المتوسط والشرق الأدنى ، بهدف تقديم المساعدات العسكرية والإقتصادية للدول والحكومات المعارضة للأيديولوجية والسياسات السوفيتية .

وكان معنى ذلك ترتيب أحلاف دفاعية مشتركة في المنطقة مثل مفهوم قيادة الشرق الأوسط ، والذي كان مفتاحه بيد مصر بفضل وضع قناة السويس وزعامتها للجامعة العربية ، بيد أن مصر رفضت الأقتراح في ١٩٥١ م وبالتالي كان إنهياره ، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا الذين تبنوا الأقتراح الدفاعي السابق يتجهون نحو تحقيق في حلف شمال الأطلنطي في نوفمبر ١٩٥١ م.

ومن جهة أخرى لم تتعاطى المملكة العربية السعودية ومشيخات الخليج العربي مع سياسات ترومان الدفاعية ، وظلت السعودية بوجه خاص على غير وفاق مع ترومان بسبب تأييده للبرنامج الصهيوني وتجاهله الفظيع للمصلحة الفلسطينية والعربية وقيامه بالدور القيادي في تمرير قرار تقسيم فلسطين في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ م بالإضافة إلى إعترافه بقيام دولة إسرائيل بعد إعلانها بعشر دقائق .

وفي عصر إيزنهاور دالاس الذي بدأ ١٩٥٣ م برزت فكرة الحزام الشمالي وتشمل ( اليونان - تركيا - العراق - إيران - باكستان ) بدافع من التهديد السوفيتي ، وبغية الحفاظ على الأمن الإقليمي في حين كان معظم الزعماء العرب لا يشاركون دالاس الرأي تجاه الأمن الإقليمي ، ويرون أن التهديدات الحقيقية تأتي من إسرائيل والسياسات الغربية ، وإنهم لا يعيرون إهتماماً كبيراً للشيوعية السوفيتية ، بيد أن فكرة الحزام الشمالي قد تحولت في الأخير إلى حلف بغداد ١٩٥٥ م على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية

لم تنضم بشكل رسمي إلى الحلف إلا أنها في الواقع العملي كانت مشاركاً كاملاً في الحلف .

وقد نظرت الدول العربية إلى قرار حكومة نوري السعيد بالانضمام إلى حلف بغداد على انه تحدياً سافراً لميثاق الأمن الجماعي للجامعة العربية ، وجوبه بإصرار على إقامة تحالف عربي بإستبعاد العراق ، وأنخرطت مصر وسوريا والسعودية وأقطار الخليج العربي واليمن في تحالف فعلي ، وكانت نتيجة السياسة الأمريكية لصنع الأحلاف هي نشوب صراع حاد في المصالح بين ما يسمى بدول الحزام الشمالي ( ومن بينها العراق ) وبين غالبية الأقطار العربية ، أو الحزام الجنوبي من الدول بحسب تعبيرات راسمو الإستراتيجية الأمريكية كما أدت أيضاً إلى إشتداد المشاعر المعادية للغرب في الوطن العربي، وإلى تهيئة الفرصة أمام الإتحاد السوفيتي لتحسين وضعه في أجزاء من الوطن العربي ، وبالتالي تكون السياسة الأمريكية التي قصد بها إبقاء السوفييت بعيداً عن المنطقة قد أسفرت عن نتائج عكسية تماماً .

وكانت المشروعات الأمريكية في هذه الفترة تجاه الشرق الأوسط تصطدم بالناصرية في مصر من خلال صفقة الأسلحة من الإتحاد السوفيتي ، والفشل الأمريكي في مسألة السد العالي وتأميم قناة السويس ، ولم يفهم دالاس مطلقاً القومية العربية ونظراً بعداوة عميقة إلى الإصرار العربي على المشاركة المسئولة في سياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز الرامية إلى معارضة السيطرة الأجنبية ، بيد أن الموقف الإيجابي الذي وقفته حكومة إيزنهاور عقب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ م لحظة فريدة من الحكمة والحنكة السياسية العالمية في قرارات السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، وإن كانت الحكومة الأمريكية قد عارضت التدخل العسكري المسلح ضد مصر لإعتبارات إستراتيجية ودولية تتصل بمستقبل الولايات المتحدة في المنطقة وبمكانة الغرب المتردية في مصر والشرق الأوسط ،

وتثبت الوثائق الأمريكية أن الإدارة الأمريكية كانت تعلم علـم اليقيـن بقـرار الحرب ضد مصر وكانت تستطيع أن تحول دون وقوعه لو أرادت بيد أنها لـم تفعل .

وعادت سياسة الأحلاف الأمريكية تطل برأسها من جديد فـي المنطقـة بإعلان مبدأ إيزنهاور في مطلع عام ١٩٥٧ م الذي يعتبر عملياً إمتداد لمبـدأ ترومان في أبريل ١٩٤٧ م ، في محاولة لدعم الأمن القومي للولايات المتحدة ومصالحها النفطية في الشرق الأوسط ، وكانت منطقة الخليج العربي معنيـة بدرجة كبيرة في هذا الإعلان الذي نفى هو الآخر معارضة شديدة من الـدول العربية بما فيه منطقة الخليج وإن كانت السعودية قد تراجعت وأعلنت قبولـها لذلك المبدأ ، وهو قبول في نظر الباحثة كان للمجاملة في زيارة ملك السعودية إلى الولايات المتحدة ، وإذ كانت المملكة ترفض دائماً سياسة الأحـلاف بـل وتمقتها .

وبالإضافة إلى الهزائم السياسية التي منيت بها الإدارة الأمريكية فقد لاقت إخفاقات أيضا فيما يتعلق بمصالحها الإقتصادية ، سواء مـن خـلال حركـة الدكتور مصدق لتأميم النفط التي أدت إلى إزدياد الوعي النفطي في المنطقـة ، وما صاحبه من سعي الدول المنتجة لتغيير عقود الإمتياز الأولى التي كانت في وجهة نظرهم جائزة ، ولا تتناسب مع أحقية تلك الـدول بالإسـتغلال الأمثـل لمواردها الطبيعية أو من خلال إنشاء منظمة الأوبيك مـع مطلـع السـتينات والإتجاه نحو توحيد السياسات النفطية في مواجهة الإحتكارات الغربية ، وهذه التطورات قد أفرزت مفاهيم جديدة ـ كفانون مناصفة الأرباح ، وحق الريـع ، وغيرها .

ومع نهاية الخمسينات من هذا القرن بدأت الولايات المتحدة تعـاني مـن المزيد من الإخفاقات السياسية ففي عام ١٩٥٨ أنهت جماعة الضباط الأحـرار

الملكية في العراق كما أنهى عبد الكريم قاسم رسميا النفوذ الأمريكي في العراق وصارت العراق نحو الإرتباط بالمعسكر الإشتراكي بالإضافة إلى السياسة التي انتهجتها الإدارة الأمريكية تجاه النزاع المصري السعودي في اليمن ، إذ كان كيندي يعتقد أن إستعادة الحراك للسياسة الأمريكية في المنطقة لابد وأن يرتبط بإتجاه ودي من الناصرية ، في حين كانت الخارجية الأمريكية تؤكد على أن دعم الناصرية سوف يؤدي إلى فقدان حليف رئيسي وهو السعودية بكل ما تمثله من ثقل سياسي ومصلحة نفطية أمريكية ، وقد تغلبت رؤية الخارجية الأمريكية في الأخير وتوصلت الإدارة الأمريكية إلى تولي قناعة مفادها ضرورة إنهاء التدخل المصري في اليمن في أسرع وقت ممكن ، ولما كان التدخل العسكري الغربي في شبه الجزيرة العربية أحد المحرمات الدولية الكبرى بدا أن الحل الأمثل في توجيه ضربة عسكرية قوية ضد مصر عن طريق إسرائيل في ١٩٦٧ م ما إذ كان الإنتصار المقصود للسياسة المصرية في شبه الجزيرة يشكل بحد ذاته خطرا حقيقيا على أمن إسرائيل ، وفق الإعتبارات الإستراتيجية للمنطقة لب النزاع ، ومن ثم ألتقت المصلحة الغربية والإسرائيلية في توقيت الضربة العسكرية نحو مصر في يونيو ١٩٦٧ م .

كانت أزمة اليمن أيضا أحد المحاور الأساسية نحو مزيد من الطلب السعودي على مبيعات الأسلحة الأمريكية وأستمر تيار مبيعات الأسلحة في الفترات اللاحقة وخطيت المملكة بمكانة مرموقة في هذه الإستراتيجية .

كانت بريطانيا قد أدركت منذ أمد بعيد أنها لم تعد الضيف المرغوب فيه ، وأن وجودها أصبح غير مسوغا في ظل إنهيار أهم مصالحها في المنطقة ، كما كان مضحكا بالنسبة لها أن تبقى تلعب دور المتفرج والحارس الخاص لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، فكان لابد من قرار إنسحابها من شرق السويس الذي أعلن في عام ١٩٦٨ م ، وهو القرار الذي أحدث ردود أفعال

متباينة بشأن الكيفية المناسبة لمليء الفـراغ الـذي سـينجم عـن الرحيـل البريطاني .

وكانت الإستراتيجية الأمريكية بهذا الصدد قد تمخضت عن مبدأ نيكسـون المعلن في يوليو ١٩٦٩ م الذي كان واضحاً بالنسبة لقضية واحـدة هـي أن الأصدقاء والحلفاء سوف يحصلون على مساعدات وأسلحة ضخمـة كدعـوة للإشتراك بدرجة أوسع في مهمات الأمن الإقليمي الذي تراه الولايات المتحـدة ضرورياً وكانت النتيجة المباشرة بالنسبة لمنطقة الخليج العربـي زيـادة دور شاه إيران كرجل بوليس إقليمي في الدائـرة التقليديـة للصـراع العربـي - الإسرائيلي ، الأمر الذي أدى إلى تجدد الدعاوى الإيرانيـة فـي الخليـج بـل وإحتلال الجزر العربية الثلاث الطبنين و أبو موسى في عام ١٩٧١ م وعلـى الرغم من أن الدوائر الإستراتيجية الأمريكية قد صـاغت نظريـة العموديـن المتساندين في الخليج العربي أي جعل السعودية قوة إقليمية بـهدف فرملـة الأطماع الإيرانية وفي إطار التوازن الإقليمي ومنع إيران من الهيمنة المطلقة ، التي قد تؤدي في النهاية إلى إنقلاب إيران علي السياسة الأمريكية في الخليـج إلا أن الوثائق الأمريكية نفسها تثبت عدم نجاح هذه الإستراتيجية بسبب عـدم تعاطي المملكة العربية السعودية معها ، وأن المملكة كانت تهدف إلى الإستفادة من الأوضاع الإقليمية بزيادة التسليح وبناء القوة العسكرية من أجـل حمايـة المقدسات الإسلامية من أية أطماع خارجية ومنع أية قوة إقليمية من تحقيـق مكاسب سياسية في الخليج على حساب الأمن القومي السعودي في ظل تربـث ثلاث قوى إقليمية تهدد أمن الخليج بدرجـات متفاوتـة ، وهـي إسـرائيل - والعراق - وإيران ، وقد أثبتت هذه الدراسة بالوثائق أن سياسة الدعامتين هذه ظلت عند حد التنظير الأمريكي للوضع في الخليج .

وقد أثبتت حرب أكتوبر ١٩٧٣ م والموقف القومي السـعودي والخليـج العربي - بإستثناء العراق - صحة ما ذهبت إليه الدراسة ، حيث قادت المملكـة

ودول الخليج العربي ، سياسة الحظر النفطي عن الولايات المتحدة والدول التي تساند إسرائيل ، في تظاهرة عربية هي الرائدة حتى كتابة فصول هذه الرسالة.

وكانت السياسة والمخابرات الأمريكية قد أدركت الفشل الذريع في جو من الإرباك والحيرة التي أفرزتها أجواء أكتوبر ١٩٧٣ م بيد أن كيسنجر كان قد أعد العدة لشق صفوف الوحدة العربية وفق إستراتيجية "الخطوة خطوة " التي أستخدمها الحرب والإقتصاد معاً فتمكن من فض الإشتباك على الجبهتين المصرية والسورية ، وإنهاء الحظر النفطي في جو من التهديد بالتدخل العسكري الأمريكي لإحتلال منابع النفط .

بيد ان النتيجة الهامة التي أوضحتها هذه الدراسة هي أن حرب ١٩٧٣ م قد أثبتت فشل الإدراك الأمريكي بأن منطقة الخليج العربي ومنطقة الصراع العربي الإسرائيلي (سوريا والأردن وفلسطين ومصر ولبنان) منطقتان منفصلتان ومتميزتان ، ومن ثم بدأت المنطقة تدخل في الحسابات السياسية والعسكرية الأمريكية بشكل غير مسبوق ، وقد أتضحت معالم هذه السياسة من خلال ترويج الغرب لمسألة أمن الخليج ، والتكثيف العسكري الأمريكي في المنطقة من خلال العودة إلى سياسة القواعد العسكرية والتي ظلت دول الخليج ترفضها حتى بداية الثمانينات ، بالإضافة إلى تكثيف العلاقات السياسية مع السعودية وإيران التي إنهارت من الحسابات الأمريكية في أواخر السبعينات وظهور قوة الإنتشار السريع ، بهدف منع التهديد بالنفط مرة أخرى وللحيلولة دون تفوق عربي محتمل على إسرائيل ، ثم منع السوفييت من تنفيذ سياستهم في الشرق الأوسط .

وتستطيع الباحثة أن تجمل ما توصلت إليه الدراسة من حقائق عن السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي من ١٩٤٥ وحتى ١٩٧٣ م على النحو التالي : -

١. عداء الولايات المتحدة الأمريكية لأي محاولات للتغلغل الشيوعي في الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة ومواجهة هذا المد الشيوعي من خلال نظرية حرصت عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وهي سياسة الإحتواء .

٢. ثبات السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط ومنطقة الخليج بصفة خاصة المرتبط بثبات الهدف الرئيسي المتعلق بالسعي نحو السيطرة المطلقة على ذلك الجزء الإستراتيجي من العالم .

٣. أن الولايات المتحدة قد حرصت على الإيعاز بأن القوى المحلية في منطقة الخليج العربي غير قادرة على مواجهة الأخطار الخارجية ، ومن ثم فهي تؤكد دائماً أن هناك فراغ في الخليج العربي وأنها وحدها القادرة على ملأ هذا الفراغ وفق أسلوبها الخاص .

٤. أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدرك أن مصلحتها الحيوية وهيبتها الدولية مرهونتين بإستمرار تدفق النفط إلى الأسواق الأمريكية والغربية ، ومن ثم حاربت أي زيادات في الأسعار وسياسات الحظر التي أحكمت في ١٩٧٣ م وأستمرت في تلك السياسة طيلة السبعينات .

٥. أن السياسة الأمريكية في الخليج كانت تتعثر دائماً بفعل الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل وأن التحسن في العلاقات الأمريكية العربية في الخليج كان مرهوناً بقدر ما تقدمه الولايات المتحدة من دعم للقضية الفلسطينية ، ومجهوداتها في سبيل إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي .

٦. أن السياسة الأمريكية قد حرصت على دعم الأنظمة الوراثية في الخليج العربي بعيداً عن التأثيرات الثورة العربية ، خوفاً من أن يؤدي تغيير الأنظمة إلى التأثير على إمدادات النفط للغرب ونبذ السياسات الغربية

لا سيما بعد التجربتين المريرتين للولايات المتحدة في مصـــــر ١٩٥٢ م ، والعراق ١٩٥٨ ، ثم إيران في أواخر السبعينات .

والوقع أن السياسة الأمريكية في الخليج قد دخلت منذ أواخر الثمانينــــات مرحلة الهيمنة المطلقة وأستمرت تلك الهيمنة حتى الوقت الراهن ، وأصبـــح إرتباط الدول الخليجية بإستثناء العراق وإيران شرعياً من خـــلال الإتفاقيـــات والمعاهدات الدفاعية التي أبرمت بين الجانبين ولكـــن لا زالـــت دول الخليـــج العربي تنظر للقضية الفلسطينية التي تترنح ، والصراع العربي - الإســـرائيلي على أنها قضايا قومية لابد للولايات المتحدة من تصحيح مسارها بشأنها حتـــى يكون مستقبل العلاقة بين الجانبين مأموناً .

# أولاً : المراجـــع العـــربية

## أولاً : وثائق وتقارير عربية

١- تقارير الأمين العام لجامعة الدول العربيـــة إلـــى مجلـــس الجامعـــة حـــول الموضوعات التالية

- مسألة البحرين والإدعاءات الايرانية .
- تقارير البعثات السياسية والفنية عن إمارة الخليج العربي .
- مقترحات خاصة بدعم العلاقات العربية بإمارات الخليج العربي .
- مجموعة الوثائق الرسمية المتعلقة بالأزمات الطارئة ( العراق والكويـــت ١٩٦١م ) ، ( مصر والسعودية بشان اليمن ١٩٦٢ م)
- مشكلات البريمي .

٢- إتفاقيات وعقود البترول العربية – وثائق ونصوص المعـــاهدات – جمعـــها وأعدها الدكتور : لبيب شقير ، وصاحب ذهب ، معهد البحوث والدراســـات العربية بالقاهرة ١٩٦٠م .

٣- مجموعة تقارير وثائقية هامة عن إتحاد الإمارات العربية ، دائرة البحـــوث والنشر أبوظبي ١٩٦٩م محفوظة بالمجمع (الثقافي التابع لديـــوان ســـمو رئيس دولة الامارات العربية والمتحدة)

٤- مجموعة الوثائق الدستورية الجديدة لدولة قطر – النظام الأساسي المؤقت للحكم – المذكرة التفسيرية – قانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠م بتحديد صلاحيات الوزراء وتعيين إختصاصات الوزراء والأجـــهزة – الحكومـــة الأخـــرى ، وسياسة قطر الخارجية – وعلاقاتها الدولية ، مجموعة وثـــائق الديـــوان الأميري – ( قصر الدوحة ) ، قسم الوثائق والأبحاث بالديوان .

٥- قرارات مؤتمرات وزراء البترول والنفط العرب في أعقاب حــــرب ١٩٧٣م وأثناءها والموجود بجامعة الدول العربية – الأمانة العامة – القاهرة .
٦- مجموعة وثائقية هامة عن المواقف الأمريكيـــة مـــن الـــنزاع العربـــي – الإسرائيلي ، وقضية فلسطين منذ عام ١٩٤٨م – حتـــى عـــام ١٩٩٥م ، موجودة بالهيئة المصرية العامة للاستعلامات ومركز الدراسات السياســـية الإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة .
٧- المناقشات البرلمانية الأمريكية المستمرة حول أهتمامات الولايات المتحـــدة وسياساتها في منقطة الخليج العربي ، ترجمـــة مركـــز دراســـات الخليـــج العربي، البصري السلسلة الخاصة رقم (٧٦) ط/١ ، ١٩٨٣ .
٨- وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام ١٩٧٥م ، مركـــز دراســـات الخليـــج والجزيرة العربية التابع لجامعة الكويت ، ط/١ ، ١٩٧٩م .

**ثانياً : الرسائل العلمية المقدمة للحصول على درجات علمية :**

١-أمينة الفت محمد حسن فهمي : صراع القوى في الخليج ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الكويت ١٩٧٨ م .
٢-إبراهيم محمد إبراهيم المصري : السياسة الامريكية في الخليـــج العربـــي ( ١٩٦٩- ١٩٨٠ ) رسالة ماجستير ، غير منشـــورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٣م .
٣-خالد هميل سعيد قطنان : العلاقات السياسية السعودية – الأمريكيـــة مـــن ١٩٣٣م حتى أعقاب الحرب العالميـــة الثانيـــة : رســـالة دكتوراه ، غير منشورة قسم التاريخ كلية الآداب جامعـــة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٨م

٤-خليل علي مراد : تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ( ١٩٤١ – ١٩٤٧ ) رسالة دكتوراة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، يونيو ١٩٧٩ .

٥-رضا أحمد شحاته : تطور السياسة الأمريكية نحو مصر بين حربين (١٩٤٥– ١٩٥٦ ) رسالة دكتوراه جامعة المنيا ، ١٩٨٧م.

٦-عصام عبد الحسين نومان الدليمي : السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، جامعة الدول العربية ، مارس ١٩٨٨م.

٧-فتحي محمد عبد الحليم العفيفي : الجذور التاريخية للأزمة العراقية – الكويتية ١٩٦١م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ – كلية الآداب جامعة الزقازيق – القاهرة ١٩٩٥م .

٨-مانع سعيد العتيبة : البترول وإقتصاديات الإمارات العربية المتحدة ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٨٥م

٩-محمد توفيق حامد السيد : العلاقات السعودية – الأمريكية (١٩٣٣ – ١٩٤٥ ) رسالة ماجستير ، غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٨٥م.

١٠-نادية حسن محمد سالم : الصورة القومية للشخصية القومية العربية مقارنة بالشخصية الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية وأثر الدعاية الصهيونية عليها رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٧٦م ،

١١-ودودة عبد الرحمن بدران : السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كيندي، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٧٣ م.

### ثالثاً : المراجع العربية :

١-إبراهيم خليل أحمد : د. جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ١٩٨٩ م.

٢-إبراهيم محمد شهداد : تطور العلاقات بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام ١٩٧٣م ، الدوحة ١٩٨٥م .

٣-أحمد فون دنفر : التبشير المسيحي في منطقة الخليج العربي ، سلسلة دراسات تاريخية اسلامية ، بدون .

٤-أحمد يوسف أحمد : الدور المصري في اليمن (١٩٦٢-١٩٦٧) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١م .

٥-أمير طاهري : سياسة ايران في منطقة الخليج العربي ، ترجمة د. محمد وصفي ابو مغلي مركز دراسات الخليج العربي البصرة ١٩٧٨ م.

٦-أمين سعيد : تاريخ الدولة السعودية عهد سعود بن عبد العزيز ، المجلد الثالث ، دار الكاتب العربي ، بيروت ١٣٨٥ هـ .

٧-آمال السبكي : العلاقات الأمريكية العراقية ( السياسية والعسكرية ) (١٩٤٠ - ١٩٤٢) مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٩٢م .

٨-إسرائيل شاحال : دور إسرائيل في العالم : أسلحة من أجل القمع ، سلسلة دراسات صامدة، الاقتصادي (٤) ، بيروت ١٩٨١م .

٩-إسماعيل صبري مقلد : أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، دراسة للسياسات الدولي في الخليج منذ السبعينات ، شركة الربيعان للنشر الكويت .
١٠-إسماعيل صبري مقلد : الصراع الأمريكي - السوفيتي حول الشرق الأوسط ( الأبعاد الإقليمية والدولية ) ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨٦ م .
١٨-أميل نخلة : العلاقات الأمريكية في الخليج العربي ، ترجمة فاروق عمر فوزي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٧٨م .
١٢-إندرة نوسشي : الصراعات البترولية في الشرق الأوسط ، ترجمة أسعد محفل ، دار الحقيقة بيروت ١٩٧١م .
١٣-بدر الدين عباس الخصوصي : دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي الاقتصادي ( ١٩١٣-١٩٦١) .
١٤-برزان التكريتي : الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي ، بغداد ١٩٨٢ م .
١٥-بريجنسكي : أوهام في توازن القوى : ترجمة مركز البحوث والمعلومات بغداد ١٩٧٩م
١٦-بنسيون لي جريسون : العلاقات السعودية الامريكية ترجمة سعد هجوس سينا للنشر القاهرة ١٩٩١م .
١٧-بنواميثان : عبد العزيز آل سعود ، سيرة بطل ومولد مملة ، ترجمة دار الكتاب العربي بيروت ١٩٦٥ .
١٨-ت شيريل ايه روبنبرغ : اسرائيل مصلحة أمريكا القومية ، ترجمة هندي مطر ومحمود برهوم منشورات دار الكرمل ، كتب صادر (١٢) الاردن ١٩٨٩م .

١٩-توماس أ. بريسون : العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ( ١٧٨٤-١٩٥٧) ترجمة دار طلاس للترجمة والنشر دمشق ١٩٧٤م

٢٠-جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة التاريخ المعاصر (١٩٤٥-١٩٧١) معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة .

٢١- ———— : الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة ( ١٩١٤-١٩٤٥) دار الفكر العربي القاهرة.

٢٢-جمال محمود حجر : دراسات في التاريخ الأمريكي ، دار المعرفة الجامعة ، الاسكندرية ١٩٩٥م .

٢٣-جواد العطار : تاريخ البترول في الشرق الأوسط ( ١٩٠١-١٩٧٢) الأهلية للنشر والتوزيع بيروت ١٩٧٧م .

٢٤-جورج نيثوفسكي : البترول والدولة في الشرق الأوسط ، بيروت ١٩٦١م .

٢٥-جورستوك : ازمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط دار أبن خلدون للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٥م .

٢٦-جيفري ريكورد : قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة ١٩٨٣م .

٢٧-حامد ربيع : الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٨٣م.

٢٨- ———— : البترول العربي وإستراتيجية تحرير الأرض المحتلة ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧١ م .

٢٩- ———— : التعاون العربي والسياسة البترولية ، مكتبة القاهرة ١٩٧١م

٣٠- ——— : سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي ، القاهرة ١٩٧٤م
٣١-حكمت سامي سليمان : النفط في العراق ، دراسة سياسية واقتصادية ، القدس ١٩٥٨م
٣٢-خالد البسام : القوافل ( رحلات الارسالية الأمريكية في مدن الخليج والجزيرة العربية (١٩٠١-١٩٢٦).
٣٣-ديبورين : الحرب العالمية الثانية ، من وجهة النظر السوفيتية ، تعريب خيري حماد القاهرة ١٩٦٧م .
٣٤-ر. ك رمضاني : المضايق الدولية في العالم : الخليج العربي ومضيق هرمز ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٤م .
٣٥-رأفت غنيمي الشيخ : أمريكا والعلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧٩م وكذلك صفحات من تاريخ العلاقات السعودية – الأمريكية في عهد الملك عبد العزيز دار الصحوة ، القاهرة ١٩٩٤م .
٣٦-راؤول دولكورد : الأمن والإستراتيجية في الخليج ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات بغداد ١٩٨٥م.
٣٧-راشد البرواي : حرب البترول في الشرق الأوسط ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ١٩٥٣م.
٣٨-روبرت . ج. برانغز : القضية الفلسطينية في الإستراتيجية الأمريكية ، المشكلات والخيارات مؤسس الدراسات الفلسطينية (٢٠) شركة الخدمات النشرية المستقلة نيقوسيا ١٩٨٣ م .
٣٩-روبرت جي ، برانجروديل ارتاهتيه : خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج العربي، دراسات استراتيجية رقم (٣) ترجمة مؤسسة الابحاث .

٤٠-هاتسون بالدوين : إستراتيجية الغد ، ترجمة خيري بنونه مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٧٥م.
٤١-روبرت كوبال : سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي ( الحرب العالمية الثانية - الحرب الباردة - الاحتواء ) في دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي ترجمة د. خليل على مراد ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٣م .
٤٢-زهير شكر : السياسة الأمريكية في الخليج العربي ( مبدأ كارتر) برنامج الدراسات السياسية والإستراتيجية معهد الإنماء العربي بيروت .
٤٣-سعيد الشهابي : البحرين ( ١٩٢٠-١٩٧١) قراءة في الوثائق البريطانية، دار الكنوز الأدبية بيروت ١٩٧٦ م.
٤٤-السيد عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ، عشرة اجزاء الطبعة السابعة دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٨٨م
٤٥-سيروب اسنتيبانيان : منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبيك ، بغداد ١٩٨٠م.
٤٦-سيف الرميحي : التطور الاقتصادي السياسي لأقطار الخليج ترجمة عبد السلام الإدريسي مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٠م .
٤٧-شارل عيسوي ومحمد بجايه : إقتصاديات البترول في الشرق الأوسط ، مؤسسة سجل العرب ١٩٦٦م .
٤٨-صبر ذبيح ومنوجهر بروين : سياسة إيران في الخليج العربي وأهتماماتها العسكرية ترجمة علاء الدين أحمد حسين ، مركز دراسات الخليج العربي البصرة ١٩٨٥م .
٤٩-صلاح العقاد : البترول وأثره في السياسة والمجتمع ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٧٣م .

٥٠-صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٩١ م .
٥١- ـــــــ : الحرب العالمية الثانية ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٦٦م .
٥٢- ـــــــ : المشرق العربي المعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٧٩م.
٥٣-صمويل لويس : الولايات المتحدة وإسرائيل ، الثابت والمتغير مركز الأهرام للنشر والترجمة الطبعة الاولى القاهرة ١٩٨٩م .
٥٤-طالب محمد وهيم : التنافس البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه (١٩٢٨-١٩٣٩) دار الرشيد بغداد ١٩٨٢م .
٥٥-عائشة راتب : النظرية المعاصرة للحياد ، دراسة في القانون الدولي ، القاهرة ١٩٧٠م .
٥٦-عادل أمين خاكي : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (١٩٦٨-١٩٧٧) دراسة مقارنة في التنظيم الدولي ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ١٩٨٣م .
٥٧-عاطف سليمان : النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا القومية ، مجلة شئون فلسطينية العدد ٢٠ ابريل ١٩٧٣م .
٥٨-عايد طه نايف : الإستراتيجية الدولية في منظمة الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية، البصرة ١٩٨٢ م .
٥٩-عبد الرحمن سلطان : الصراع الدولي في الخليج العربي ، الطبعة الأولى ١٩٨١م

٦٠-عبد العزيز الصويغ : النفط والسياسة العربية ط ـ ١ ، مركـــز الخليــج للتوثيق الإعلامي بالرياض ١٩٨١م .
٦١-عبد العزيز مؤمنه : البترول والمستقبل العربي ، مطـــابع أكســبريس ، بيروت ١٩٧٦م .
٦٢-عبد الله بن حمد الثور : ثورة اليمن ١٣٨٧هـــ / ١٩٤٨ - ١٩٦٨م ، سلسلة دراسات عينية دار البنا ، القاهرة ١٩٨٦ م .
٦٣-عبد المالك خلف التميمي : الكويت والخليج العربي ( دراسات في التاريخ الاجتماعي والسياسي ) منشورات كاظمة الكويت ١٩٨٢م.
٦٤- ―――――――― : الكويت والخليج العربي ، وأبحاث تاريخية ، مؤسسة الشراع العربي ، الكويت ١٩٩٢م .
٦٥-عبد المنعم عبد الوهاب : النفط بين السياسة والإقتصاد ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع الكويت ١٩٧٤م .
٦٦-عبد الله الطريفي : البترول العربي سلاح في المعركة ، منظمة التحريـــر الفلسطينية ، مركز الأبحاث بيروت ١٩٦٧ م .
٦٧-غسان يوسف مزاحم : المنظمات العربية المتخصصة في نطاق جامعـــة الدول العربية القاهرة ١٩٦٧م .
٦٨-فؤاد شهاب : تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي والبحريـــن ١٩٩٤م .
٦٩-فاروق عثمان أباظه : التنافس البريطاني - الأمريكي في جنوب البحـــر الأحمر في النصف الاول من القرن التاسع عشر بحث غير منشور مقدم إلى ندوة البحر الأحمر في التاريخ ، جامعة عيـــن شـــمي ، مارس ١٩٧٩ م .
٧٠-فاسيليف الكسي : بترول الخليج والقضية العربية ، دار الثقافة الجديـــدة القاهرة ١٩٩٧م

٧١-فاضل حسين : سقوط النظام الملكي في العراق ، بغداد ١٩٨٦م .
٧٢-فيني دافيد : بترول الصحراء ، بيروت المكتبة الأهلية ١٩٦٠م .
٧٣-كامل أبو جابر : الولايات المتحدة واسرائيل : معهد البحوث والدرسات العربية القاهرة ١٩٧١م .
٧٤-كولن باون وبيتروموني : من الحرب الباردة حتى الوفاق الدولي (١٩٤٥-١٩٨٠) تعريب صادق إبراهيم عودة ، والطبعة الأولى دار الشرق بيروت ١٩٨٣م .
٧٥-ما يلزكوبلاند : لعبة الأمم ، ترجمة مروان خير ، مكتبة الزيتونة ، بيروت ١٩٧٩ م .
٧٦-مجموعة الأحاديث الصحفية لأمير قطر : وزارة الأعلام القطرية ، الدوحة ١٩٧٦م .
٧٧-محمد الأطرش : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٧٣-١٩٧٥) مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة الثقافة القومية (١١) بيروت ١٩٨٥م .
٧٨-محمد الرميحي : قضايا التغيير السياسي والإجتماعي في البحرين ١٩٢٠-١٩٧٠ مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع الكويت ١٩٧٦م.
٧٩-محمد المغربي : السيادة الدائمة على مصادرة النفط ، دراسة في الإمتيازات النفطية في الشرق الأوسط والتغيير القانوني دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٣م .
٨٠-محمد المنيرب : العلاقات السعودية - الأمريكية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٤م .
٨١-محمد جواد العبوسي : البترول في البلاد العربية ، القاهرة ١٩٩٥م .
٨٢-محمد حسن العيدروس : التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة ذات السلاسل الكويت ١٩٨٣م .

٨٣-محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل - الكتاب الأول دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٦م .

٨٤-محمد رضا بهلول : مذكرات شاه إيران ، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٠م .

٨٥-محمد عدنان مراد : صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده ، دمشق ١٩٨٤ .

٨٦-محمد عنان : السعودية وهموم العرب خلال نضف قرن ، المكتب العالمي للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٨م .

٨٧-محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها دار القلم الكويت ١٩٨١م .

٨٨-محمد وصفي أبو مغلي : العلاقات الإيرانية الأمريكية و أثرها على الخليج العربي ( ١٩٤١-١٩٧٩ ) مركز دراسات الخليج العربي البصرة ١٩٨٢ م .

٨٩-محمود رياض : مذكرات محمود رياض ، امريكا والعرب حـ ٣ ، الطبعة الأولى القاهرة ١٩٨٦م .

٩٠-مديحة أحمد درويش : العلاقات الدولية للمملكة العربية السعودية ، دراسة في تطوير التمثيل الدبلوماسي الأمريكي لدي المملكة (١٩٣٣-١٩٤٤) مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٥م .

٩١-مصطفى الخالدي : و د. عمر فروخ : التبشير والاستعمار في البلاد العربية المكتبة العصرية المطبعة العصرية ، المطبعة الخامسة ١٩٧٣م ، بيروت .

٩٢-مصطفى عبد القادر النجار : دراسات في تاريخ الخليج المعاصر ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ، بدون .

٩٣-منى سحيم حمد آل ثاني : العلاقات السعودية الأمريكية في مجال النفط ( ١٩٤٥-١٩٧٣) مطابع الدوحة الحديثة ١٩٩٢م .

٩٤- ـــــــــــــــــ : المصالح الأمريكية في الخليج العربي (١٩١٤-١٩٤٥) بحث مكتوب على الآلة الكاتبة ، قسم تاريخ جامعة الزقازيق فرع ببنها ١٩٩٥م .

٩٥-نجدة فتحي صفوة : العراق في مذكرات الدبلوماسيين الغرب صياد ١٩٦٩م.

٩٦-نصار عليمة : سيطرة إسرائيل على الولايات المتحدة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨١م

٩٧-هالة أبو بكر سعودي : السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي( ١٩٦٧-١٩٧٣) سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤) منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٥م .

٩٨-هنري كيسنجر : مذكرات هنري كسينجر في البيت الابيض ، ثلاثة أجزاء بيروت ١٩٨٩م .

٩٩-هولداي فريد : النفط والتحرير الوطني في الخليج وإيران ترجمة زاهد ماجد دار بن خلدون بيروت ١٩٧٥م .

١٠٠-وزارة الإعلام والثقافة عمان وتاريخها البحري ، سلطنة عمان ١٩٧٩م.

١٠١-وليد حمدي الاعظمي : العلاقات الأمريكية السعودية وأمن الخليج من وثائق غير منشورة (١٩٦٨-١٩٩١) دار الحكمة – لندن ١٩٩٢م.

١٠٢-ويندل فيلبس : رجلة الى عمان ، وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ١٩٨٦م .

١٠٣-يحيى أحمد الكعكي : الشرق الأوسط والصراع الدولي : دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٦م .

## رابعاً :- البحوث والدراسات المنشورة بالدوريات ومراكز البحوث العربية:

١-أحمد المصري : التحرك الأمريكي لغزو منابع النفط ، مراحل تكوين قوة الأنتشار السريع ، مجلة شئون فلسطينية ، العدد ١١٢ مارس ١٩٨١م .

٢-أحمد باسل البياتي : دور ايران في المنظومة الإمبريالية دراسة في مجلد بعنوان ، دراسات عن الخليج العربي والجزيرة العربية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٥ م .

٣-أحمد عامر : قمة البحيرات المرة الكبرى بين الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت وتوجيهات السياسة الخارجية السعودية ، ندوة العلاقات المصرية – السعودية ، جامعة الزقازيق ورابطة الجامعات الإسلامية ١٤١٠هـ المجلد الأول – الزقازيق .

٤-أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربي ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد ٤ ابريل ١٩٧٨م تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب ، الكويت .

٥-أحمد فارس عبد المنعم : الدور السعودي في الإستراتيجية الأمريكية ، السياسة الدولية ، العدد ٦٧ يناير ١٩٨٢م .

٦-أحمد يوسف أحمد : أسلوب القوة في مواجهة سلاح البترول العربي ، السياسة الدولية العدد ٤ يوليو ١٩٧٥م .

٧- ———— : الدم الأمريكي للعدوان الإسرائيلي ، السياسة الدولية ، العدد ٣٥ يناير ١٩٧٤م .

٨- ــــــــــــ : تطور العمليات العسكرية المصرية في اليمن ، بحث منشور في مجلة الفكر الإستراتيجي العربي ، تصدر عن معهد الانماء العربي ، العدد الخامس اكتوبر ١٩٨٢م بيروت .

٩- ــــــــــــ : السياسة الأمريكية ومحاولة احتواء الثورة في اليمن الشمالية (١٩٦٢-١٩٦٧) مجلة المستقبل العربي العدد ٤٠ ، السنة ٥٠ ، يونيو ١٩٨٢م

١٠-أسامة الجمالي : سياسة الطاقة وإقتصادياتها دوليا ، مجلة النفط والتعاون العربي العدد الاول ١٩٨١م .

١١-أميل نخله : الولايات المتحدة والدول المنتجة للنفط ، المشاركة القوى ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٦ السنة الثانية ، ابريل ١٩٧٦م الكويت .

١٢-اندرية جلاس : نيكسون يغدق العون لإسرائيل دون أن يجني حصاداً سياسياً من اليهود الامريكيين ، مجلة شئون فلسطينية ، العدد ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ م .

١٣-إبراهيم سعد الدين : أزمة الطاقة : إختلال التوازن بين الطلب المحتمل والعرض أم تغيير في علاقات القوى في عالم النفط ، قضايا عربية ، العدد ٨ يناير ١٩٧٥م .

١٤-إبراهيم نوار : المساعدات الإقتصادية الإمريكية للعالم العربي ، السياسة الدولية ، العدد ٦٦ اكتوبر ١٩٨١ م .

١٥-إسماعيل صبري مقلد : تصارع القوى العالمية حول البترول ، السياسة الدولية ، العدد ٤١ يوليو ١٩٧٥م .

١٦-بحوث من أعمال الندوة العلمية الرابعة لمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بعنوان " دول مجلس التعاون الخليجي وحدة المصير وحتمية العمل العربي المشترك " الكويت ١٩٩٣م .

١٧-بطرس بطرس غالي : القواعد العسكرية والأمم المتحدة ، السياسة الدولية العدد ٨ ابريل ١٩٦٧م .
١٨- ———— : التدخل العسكري الامريكي والحرب الباردة ، السياسة الدولية العدد ٧ يناير ١٩٦٧م .
١٩- ———— : السياسة والإستراتيجية في المحيط الهندي ، السياسة الدولية العدد ٢ اكتوبر ١٩٦٥ م .
٢٠- ———— : الاستراتيجية الدولية وسلاح البترول ، السياسة الدولية العد ٤ يوليو ١٩٧٥م .
٢١-جريدة أم القرى : العدد ١٠ يوليو ١٩٣٣، السعودية وكذلك ١٩٣٣/٩/١م.
٢٢-جريدة الأهرام المصرية : العدد ١٩٤٥/٢/٢١م .
٢٣-جريدة الأهرام المصرية ، ١٩٦٢/١٢/١٩م .
٢٤-جعفر عبد السلام : سلاح البترول وقواعد القانون الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٥ يناير ١٩٧٤ م .
٢٥-جمال زكريا قاسم : العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربي على عهد الاسرة البهلوية (١٩٢٥-١٩٧٩) دراسة منشورة بمجلد العلاقات العربية الايرانية معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٣م .
٢٦- ———— : عوامل مؤثرة في تطور الوعي البترولي في منطقة الخليج العربي ، الندوة العالمية الاولى لمركز دراسات الخليج ، ٢٩ – ٣١ مارس البصرة ١٩٧٥م .
٢٧- ———— : الإدعاءات الإيرانية في الخليج العربي ، أصول المشكلة وتطورها التاريخي المجلد التاريخي المصري ، المجلد العشرون ، القاهرة ١٩٧٣م .

٢٨- ـــــــــ : المؤثرات السياسية للحرب العالميـة الاولـى علـى إمارات الخليج العربية ، المجلة المصرية للدراسـات التاريخيـة، تصـدر عـن الجمعيـة التاريخيـة المصريـة ، القـاهرة العدد١٦، ١٩٦٩م٠

٢٩-جمال علي زهران : القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية في الشـرق الأوسط وأثرها على التوازن الدولي الإقليمي بالمنطقة ، السياسـة الدولية ، العدد ٦٦ أكتوبر ١٩٨١م .

٣٠-جوزف س. كلارك : حرب أم سلام في الشرق الاوسط ، تقرير مقدم الـى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكـي فـي ابريـل ١٩٦٧م ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة .

٣١-جون د. انتوني : الشرق الاوسط ( البترول – السياسة – التنمية ) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٢٥ السنة ٨٧ ، ينـاير ١٩٨١م .

٣٢-حسن أبو طالب : اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسـرائيل ، السياسة الدولية ، العدد (٦٦) اكتوبر ١٩٨١م .

٣٣-خليل علي مراد : سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيـط الهندي (١٩٦٨-١٩٨١) مجلة الخليج العربي العـدد ١ المجلـد ١٧، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعـة البصـرة ١٩٨٥ – النشرة الاستراتيجية القواعد والمنشآت والتسـهيلات العسـكرية الامريكية المحيطة بالمشـرق العربـي ، مركـز العـالم الثـالث للدراسات والنشر ، لندن ترجمة المؤسسة العربيـة للدراسـات والنشر بيروت العدد ٥ في ١٠/٤/١٩٨٠م

٣٤-خيرية قاسمية : الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، رقم (٢) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٢م
٣٥-محمود أمين : أهمية سلاح البترول في المعركة ، مجلة الاهرام الإقتصادي ، عدد ١٥ يونيو ١٩٦٧م .
٣٦-رأفت غنيمي الشيخ : المصالح الأمريكية في الخليج العربي ، محلة الخليج الجديد العدد ٤٥ الدوحة – قطر ١٩٧٩م .
٣٧-رأفت غنيمي الشيخ : مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي، الندوة العالمية الرابعة لمركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، مارس ١٩٨١م .
٣٨-رؤوف عباس : الأطار التاريخي للسياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط (١٩٤٨-١٩٧٣) السياسة الدولية العدد ٦٦ أكتوبر ١٩٨١ تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام (القاهرة) .
٣٩-رفيق سكري : الأهداف الأمريكية الدائمة ، مقابل منشور بجريدة القدس العربي العدد ٢٣٠٠ بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦ لندن .
٤٠-روز ماري سعيد زخلان : المنافسة البريطانية – الأمريكية في البحرين ١٩١٨-١٩٤٧ ، بحث منشور بمجلة الوثيقة ، تصدر عن مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين العدد ٥ السنة ٣ يوليو ١٩٨٤م.
٤١-سلمى عدنان محمد : الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي في الدورات العربية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨١م .
٤٢-الشيخ رستم علي : العربية السعودية ودبلوماسية النفط ، مجلة السياسة الدولية العدد ٤ ابريل ١٩٦٦م .

٤٣-صلاح العقاد : السياسة الإيرانية والإستعمار الجديد ، مجلة السياسة الدولية العدد ٤ ابريل ١٩٧٣ م .
٤٤- ———— : نظرية الفراغ في الخليج العربي ، السياسية الدولية ، العدد ٣٤ اكتوبر ١٩٧٣م .
٤٥-صلاح منتصر : المجابهة في ميدان النفط ، السياسة الدولية ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٧٤ م .
٤٦-عبد الأمير رحيمة العبود : المصالح اليابانية في الخليج العربي وأثرها على العلاقات الاقتصادية بين اليابان والعالم الخارجي، مركز دراسات الخليج العربي البصرة ١٩٨٧م
٤٧-عبد السلام عبد العزيز فهمي : الإحتكارات الدولية وسياسة طهران البترولية ، السياسة الدولية العدد ٢٨ سنة ١٩٧٢م .
٤٨-عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : بداية الامتيازات الامريكية في الشرق الاوسط بحث منشور بمجلة الدارة ، العدد الاول السنة الثامنة ، يوليو ١٩٨٢م تصدر عن دارة الملك عبد العزيز بالرياض ، المملكة العربية السعودية
٤٩-عبد الفتاح أبو علية : العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وزنجبار ، مجلة العلوم الإجتماعي ، جامعة الكويت ،العدد٦، ١٩٨٢م.
٥٠-عبد الله النفيسي : ميزان القوى من واقع التسلح في منطقة الخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية العدد ٣٧ ، يوليو ١٩٧٤م .
٥١-عبد الله عبدالرزاق إبراهيم : سلاح البترول وأثره في حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، مجلة كلية الآداب جامعة الزقازيق العدد الرابع ١٩٩٠م.
٥٢-عبد الله ناصر السبيعي : نشاط الإرسالة الأمريكية العربية للتبشير في شرق الجزيرة العربية مجلة الدارة العدد السابق .

٥٣-علي لطفي : إستراتيجية استخدام عوائد البترول محليا وعربيا ودوليـــا ، ندوة البترول العربي والافاق المستقبلية للطاقة ، معهد البحـــوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٧م.
٥٤-عماد جاد : اليابان والعالم العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العـــدد ٨٨ ابريل ١٩٨٧م.
٥٥-عناد فواز الكبيسي : التسليح في منطقة الخليج العربي وأهدافه في عقـد السبعينات بحث في مجلد بعنوان " دراسات عن تـــاريخ الخليـــج والجزيرة العربية " مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٥م .
٥٦-عودة أبوردينة : النفط العربي كمحرك سياسي في أزمة الطاقة ، مجلـــة شئون فلسطينية العدد ٢٤ اغسطس ١٩٧٣م .
٥٧-برودين وم سلدان : مبدأ نيكسون وكيسنجر في أسيا ترجمة أحمد طربين ونصير غارودي ، بيروت .
٥٨-فاضل الجلبي: اوبيك تجربة فريده في تاريخ العلاقات الدوليـــة ، مجلـــة النفط والتنمية ، السنة ٦ الأعداد ٤،٥ فبراير ١٩٨١م .
٥٩-فاطمة الصايغ : التبشير في منطقة الإمارات : الخدمة الطبيـــة كوســيلة للتبشير (١٩٠٠-١٩٤٩) بحث منشور بالمجلة العربيـــة للعلـــوم الانسانية العدد ٥٣ السنة ١٤ جامعة الكويت ١٩٩٥م .
٦٠-ليونيدميد منيكو : غروب الإستعمار إلى الشرق من السويس مجلة العصر الحديث السوفيتية العدد ٢٨ الصادر بتاريخ ٩ يونيو ١٩٧٤م .
٦١-مجلة الإقتصاد والتجارة : نشرة نصف شهرية ، وزارة الإقتصاد والتجارة أبو ظبي العدد ٢٤ مايو ١٩٧٤م .
٦٢-محمد السعيد ادريس : الرؤية الأمريكية لإسرائيل مجلة المستقبل العربـي السنة (٣) العدد (١) نوفمبر ١٩٨١م .

٦٣-محمد السماك : صرع الأساطيل في البحر الأحمر والخليج العربي ، مجلة الدستور العدد ١٧٩ مارس ١٩٧٤م .
٦٤-محمد عبد الغني سعودي : الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى العظمى مجلد دراسات الخليج الجزيرة العربية ، الكويت ، العدد ٢٠ لسنة ١٩٧٩م .
٦٥-محمد علي عمر الفرا : العلاقات الإقتصادية بين فرنسا ودول الخليج العربي ، بحث منشور بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٢٧ السنة ٢ يوليو ١٩٦٧م .
٦٦- ———— : اليابان والخليج العربي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العدد ٣ سنة ١٩٧٥م .
٦٧-محمد علي عمر الفرا : الطاقة ، مصادرها العالمية ، مكانة النفط العربي فيها نشرة غرفة تجارة وصناعة الكويت ١٩٧٤م .
٦٨-محمد يوسف علوان : مبدأ التفاوض على الأسعار المعلنة ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، العدد ٢٤ السنة الأولى ١٩٧٥.
٦٩-محمود أمين : الإتجاهات الجديدة في إتفاقيات البترول وأثرها في إقتصاديات البترول العربي مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس : القاهرة ، مجلة الشرق الأوسط العدد ١ ، ١٩٧٤م .
٧٠-مديحة أحمد درويش : تطور العلاقات السعودية – الأمريكية حتى عقد معاهدة ١٩٣٣م ( دراسة وثائقية ) مجلة البحوث والدراسات العربية ، تصدر عن معهد البحوث والدراسات العربية ، العدد ١٢ القاهرة ١٩٨٥ – ١٩٨٦ م .

٧١-منى سحيم حمد آل ثان : عناقيد الغضب ليست نهاية الغضب ، مقال حول تطور العنف الاسرائيلي تجاه الدول العربية ، جريدة الوطن القطرية ، العدد ٢٤٦ السنة .

٧٢-ميكايل كلير : الاقتصاد السياسي لمبيعات الأسلحة الأمريكية إلى ممالك الخليج العربي ، ترجمة بيار عقل ، مجلة دراسات عربية ، السنة العاشرة ، العدد ٩ يوليو ١٩٧٤م .

٧٣-ميمونة الصباح : تاريخ الأطماع العراقية في الكويت ، دراسة منشورة بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٢٤ السنة ١٩ الكويت ١٩٩٤م .

٧٤- ———— : الملك عبد العزيز آل سعود وبترول المنطقة المحايدة الكويتية السعودية ، دراسة وثائقية المجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد ٢٩ ، المجلد ٨ الكويت ١٩٨٨م .

٧٥-نزار جاسم الأمير : أهمية الصناعة البترولية في العمل العربي المشتركة، بحث مقدم إلى المؤتمر القومي لإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي بغداد ١٩٧٨م.

٧٦-نصير غاروري : الإنفراج والشرق الأوسط شئون فلسطينية العدد ٩٢/٩٣ يوليو اغسطس ١٩٧٩م .

٧٧-نصير غاروري ، أحمد طربين : الشرق الأوسط في خطط نيكسون وكسنجر ، مجلة شئون فلسطينية ، العدد ٣٣ ، مايو ١٩٧٤م .

٧٨-نصير مروة : موجة التسليح تجتاح العالم العربي ، مجلة البترول والغاز الطبيعي ، الكويت العدد ٤ ، ١٩٨٠ م.

٧٩-نكي ر. كيدي : ايران والسياسة الأمريكية ، ترجمة صبار سعدون السعدون بحث منشور بمجلة الخليج العربي مركز دراسات الخليج العربي البصرة ، العدد الثاني لسنة ١٩٨٥م .

٨٠-نهى تادرس : السياسة الخارجية الأمريكية بين التدخل العسكري والهيمنة الاقتصادية ، مجلة شئون فلسطين ، العدد ١٠٢ ، ١٩٨٠م .
٨١-هالة سعودي : العلاقات السعودية الامريكية ، وواقعها ومستقبلها ، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت العدد ٧٦ يونيو ١٩٨٥م .
٨٢-هالة سعودي : المساعدات العسكرية والسياسية الخارجية الأمريكية ( ١٩٤٨-١٩٨٤) السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ابريل ١٩٨٧م .
٨٣-هشام الدجاني : تطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، مجلة الوحدة ، العدد ٩٤،٩٥ السنة الثامنة يوليو / أغسطس ١٩٩٢م.
٨٤-هشام الغربي : صيغ التعاون الإقتصادي العربي في المجال النفطي ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد الاول ١٩٧٧م .
٨٥-هيثم كيلاني : الإستراتيجية الأمريكية في الجزيرة العربية ( مكانة إسرائيل ودورها الثابت ) مجلة شئون فلسطينية ، العدد ١٨٥ أغسطس ١٩٨٨م .

## ثانيا: المراجع الأجنبية


- الوثائق غير المنشورة

- وثائق سرية بريطانية غير منشورة محفوظة بمكتب المحفوظات العامة في لندن "رتشيموند".

1. F.O. 371/96878, Secret from Alexandria to Foreign Office, No. 1095, 25th July 1952 (1018 / 241).
2. F.O. 371/96878, JE/018/ 245, No. 1418, 25th July 1952. From Washington to Foreign Office.
3. F.O. 371/96878, JE/018/ 263, 27th July 1963, No. 1122. From Alexandria to Foreign Office.
4. F.O. 371/96878, JE/018/ 296, 1st August 1968. From Cairo to Foreign Office.
5. F.O. 371/96878, JE/018/ 293, No. 1163, 1st August 1957, From Cairo to Foreign Office.
6. F.O. 371/96878, JE/018/ 305, No. 1246, confidential. From Cairo to Foreign Office, 20 August 1946.
7. F.O. 371/96878, JE/1018/ 20, No. 11, August 1968, From Cairo to Foreign Office.
8. F.O. 371/96881, 12 Sept 1970.
9. F.O. 371/96881- 38369, 13 Sept. 1965.
10. F.O. 371/108313 / 7612, No. 332, Dec. 31, 1970.
11. F.O. 371/108313 / 6212, No. 9, Jan. 14, 1958.
12. F.O. 371/108315 / 6212, No. 20, Jan. 20, 1964.
13. F.O. 371/108315 / 7612, No. 155, Feb. 1957.
14. F.O. 371/108313 / 761, No. 20, Jan. 28, 1968.
15. F.O. 371/108313 / 7612, No. 84, March 25, 1946.
16. F.O. 371/108313 – 10- 13 Marsh, 1968.
17. F.O. 371/108313 / 6212, No. 97, April 8, 1954, April 1954, April 1954, No. 64.

18. F.O. 371/108313 / 6212, No. 133, May 20, 1958.
19. F.O. 371/10313 / 22, No. 131, May 20, 1958.
20. F.O. 371/1030 / E 1013/26, May 13, 1963, No. 141.
21. F.O. 371/1031 / E/ 26, May 6, 1954.

- الأوراق الخاصة السرية لجون فستردالاس – سلسلة مذكـــرات البيـت الأبيــض والمراسلات المختارة ، المحفوظة بمكتب محفوظات جامعــــة برنســتون ، بنيــو جرسي: الولايات المتحدة.

- John Foster Dulles Papers White House Memorandum Series and White House Correspondence and Selected Correspondence.

Sealey Mudd Manuscript Library.

Princeton University, New Jersey.

Holdings of John Foster Dulles Papers (1953- 1956).

D. D. Eisenhower.

Library.

J. F. Dulles Files.

Box No. 1 Memorandum of Conference with Apr. 19, 1954.

The president.

White House Memorandum Series.

- White House Memorandum Series, White House Correspondence: Memorandum for the President, Subject De- sire of General Naguib to visit the United States, July 28, 1953.
- White House Memorandum Series, Memorandum for Mrs. O'Dag "July 23, 1953" (A Letter Address from Major General Naguib to President Eisenhower, June 29, 1953).
- Memorandum for the Secretary of State, June 6, 1953, Suggested Draft Message to the Prime Minister.
- Memorandum for the Secretary of State, June 6, 1953,re. : Message on Egypt.

- Meetings with the President 1953 White House Memorandum Series Memorandum of Conversation with the President, September 23, 1953.
- Memorandum of Conference with Pres., The White House, October 18, 1954.
- Memorandum of Dinner with Sir Winston Churchill, April 12, 1954.
- Memorandum of Conference with the President, April 19, 1954.

- الوثائق السرية الخاصة بمكتب الرئيس هاري ترومان

-الأوراق السرية الخاصة لوزير الخارجية "دين أتشيسون"

(١٩٤٥-١٩٥٢م)

<u>Presidential Libraries</u>

<u>Harry S. Truman</u>

(Independence, Mo.)

<u>Papers of Dean Acheson</u>

- Letter from the Secretary of Defense to the Secretary of State, Secret, October 16, 1951.
- Secret Security Information, Department of State, Memorandum of Conversation, January 27, 1952, Subject: Egyptian Developments.
- Papers of Dean Acheson.
- Telephone Conversation between Secretary of Defense, Mr. Lovett and the Office of Mr. Acheson, Secretary of State on Possibility of U. S. Naval Vessel to get king Farouk out of Alexandria, July 24, 1953, Secret.
- Papers of Dean Acheson, Meeting with the President, September 8, 1952, item (2) Egypt. Subject: Developments in Cairo.

-وثائق مركز المحفوظات القومية

في واشنطن ، ماري لاند – سوتلاند.

Washington National Record Center

Suitland, Maryland

Washington National Record Center, Washington D. C. 20409

- E. K. Fryer Memorandum 361.2 Naguib x 500 TCA, U. S. Embassy Files. (On London's Warning that U. S. Aid for Egypt Might Jeopardize Anglo – American relations).
- Reports of 18 August 1953 and 10 September 1953, U. S. Embassy Files Box 2667, Files 320, Egypt – Israel (Talks between Foreign Minister Mahmoud Fawzi and U. N. Official Ralph Bunche and Assessment by Bunche and State Department of Possibility of Arab Israeli Settlement by Bunche and State Department of Possibility of Arab Israeli Settlement).
- Reports of 3 January 1954, 21 January 1954 and 23 January 1954 U. S. Embassy Files Box 2672, file 500, Economic Aid to Egypt.
- Reports of 30 July 1954, U. S. Embassy Files Box 2672, and Military Aid to Egypt.
- U. S. Embassy Files Box 2671, Files 320, Israel – Egypt (Israeli Reactions to Anglo – Egyptian Treaty 1954, and the Possibility of Arab Israeli Confrontation).
- Report of 3 August 1954, Embassy Files Box 2671, Israel – Egypt (Dulles Correspondence with Caffrey, Ambassador in Egypt on Situation Between Egypt and Israel).

- وثائق أمريكية منشورة تتعلق بالعلاقات السعودية الأمريكية.

1. United States Treaties and other International Acts. Series No. 2734. Technical Co-operation Rural Community Project. Library of Congress. No. J x 235-9- A32. 2724.

2. United States Treaties and other International Acts. Series (1953 – 1954) Harvard Library (International Legal Studies) No. 53. 9. 2-5.

3. United States Treaties and other International Agreements, Vol. 2. Part 2., 1952 United States Government Printing Office, Washington d. c. 1952. Harvard Law School Library. No. 53-9-25 .1.

4. United Nations, Treaties Series, Treaties and Agreement registered on filed and record with the secretariat of the United Nation, Vol. 10. 1947. Harvard Law Library, 182. B/ 12002.

5. Foreign Relations of the United States, 1933. Vol. II. United States Government printing Office, Washington D.C. 1966. Harvard Law Library No. 57/24.

6. Foreign Relations of the United States, 1946 – 1956, Vol. II. United States Government printing Office, Washington D. C. 1969. Harvard Law Library No. 57/24.

7. Foreign Relations of the United States, 1955. Vol. III. United States Government printing Office, Washington D. C. Harvard Law Library No. 57/24.

8. Foreign Relations of the United States, 1954. Vol. II. United States Government printing Office, Washington D. C. 1959. Harvard Law Library No. 57/24.

9. Foreign Relations of the United States, 1962. Vol. II. United States Government printing Office, Washington D. C. 1964. Harvard Law Library No. 57/24.

10. Foreign Relations of the United States, 1968. Vol. V. United States Government printing Office, Washington D. C. 1970. Harvard Law Library No. 57/24.

11. Document on the History of Saudi Arabia, Edited by Ibrahim al-Rashid, Vol. 1-3, Documentary Publications, Salisbury, North Carolina, U. S. A., 1976.

12. United States, Department of State, United States policy in the Middle East 1956- 1957. Harvard Law School Library No. 54. 5372.2.

- وثائق رسمية منشورة عن الأمم المتحدة .

( محاضرة مجلس الأمن والجمعية العامة )

1. U. N. Journal of the Security Council, No. 24, 1946.
2. General Assembly, II Special Session, 1957 – Annex.
3. Security Council Official Records, 3rd Year 1958, Supplement, July 1958.
4. S. C. O. R. Supplement, October 1968.
5. S. C. O. R. Relations & Decision, 1968.
6. S. C. O. R. Supplement, Nov, 1968.
7. Feb. 1954, Oct., Nov, Dec.
8. S. C. O. R. Marsh, April, June, 1966.
9. S. C. O. R. Supplement, Sept, 1955.
10. S. C. O. R. Supplement, Oct , 1956.
11. S. C. O. R. Supplement, Jan, Feb, Marsh, 1957.
12. S. C. O. R. 10th Year Res. & Decisions, 1965.
13. S. C. O. R. 11th Year. 734 Meeting, Sept. 26, 1963.
14. S. C. O. R. Oct. 1956.
15. S. C. O. R. Nov., Dec. 1966.
16. S. C. O. R. 748 Meeting, Oct. 30, 1966.
17. S. C. O. R. 749 Meeting, Oct. 30, 1965.
18. G. A. O. R. Ess/ Nov. 1957.
19. G. A. O. R. Annex, Nov. 1958.
20. G. A. O. R. Supplement 1956.
21. U. N. Review III, No. Nov. 1967.
22. U. N. Review III, No. 6, 1967.

- وثائق أمريكية منشورة – وزارة الخارجية ، والكونجرس الأمريكي .

(U. S. Department of State and Congress)

1. Foreign Operation Administration. Allotments, Authorization and Paid Shipments. Washington; Federal Lithograph Co. 1954.

2. Foreign Operation Administration. Mutual security program fiscal years 1956, a Summary Statement. Washington; United States Government printing Office, 1955.

3. Foreign Operation Administration. Operations report, May 27, 1955, Washington; United States Government printing Office, 1968.

4. Foreign Operation Administration. Technical Co-operations Programs. Washington; United States Government printing Office, 1968.

5. Papers relating to the Foreign Relations of the United States, Vol. 2. 1922. Washing, D. C. : Government printing Office, 1938.

6. Public Papers of the President of the United States, Dwight D . Eisenhower, 1953, ET Sep. Washington; D. C.: Government printing Office, 1960 - 1961.

7. U. S. Congressional Records, 1918 and 1963, Seq.

8. U. S. Dept. of States, Consular Dispatches 1835 - 1906 Diplomatic Dispatches, Turkey 1830 – 1906. Consular Instructions, Egypt 1835 – 1960.

9. U. S. Foreign Relations 1945, Vol. II.

10. U. S. F. R. Relations, 1947, Vol. II, 1955.

11. U. S. F. R. Relations, 1948, Vol. II, 1956.

12. U. S. F. R. 1941, Vol. III, 1959.

13. U. S. F. R. Relations, 1943, Vol. III, 1960.

14. U. S. F. R. Relations, 1947, Vol. V, 1971.

15. U. S. F. R. Relations, 1968, Vol. V, Pri.

16. U. S. F. R. Relations, 1968, Vol. V.

17. U. S. F. R. Relations, 1969, Vol. V.

18. U. S. F. R. Relations, 1970, Vol. V.

19. U. S. Department of State, Bulletin, 1971 ET. Seq.

20. U. S. Department of State, Nazi- Soviet Relation: 1939- 1941.
U. S. Department of State Publication 2032.

21. U. S. Department of State, Bulletin XIV, No. 354, Publication 2508( April 14, 1946), Truman Harry S. " ... We can Attain a Lasting Peace ".

22. U. S. Department of State, Bulletin xvi, No. 409 A, Publication 2802(May 4, 1947), Truman Harry S. " Recommendations on Greece and Turkey; Message of the President to Congress).

23. U. S. Department of State, Bulletin xxv, No. 644, Publication 4396 (October 29, 1951), 685- 686. Acheson, Secretary of State Dean, " Where Do We Stand in the world Today ".

24. U. S. Department of State, Bulletin XXV (November 19, 1951 ) , Howard, Harry N. " The Development of the United States Policy in the Near East, 1945- 1951, An Historical Note: Part 1".

25. U. S. Department of State, Bulletin XXV (November 26, 1951), Howard, Harry N. " The Development of United States Policy in the Near East, 1956- 1968, An Historical Note: Part II".

26. U. S. Department of State, Bulletin XXV (July 30, 1951) , McGhee, George C. " United States Policy Toward the Middle East ".

27. U. S. Department of State, Bulletin XXV (October 22, 1951), Loftus, John A " Quest for Unity of View, and Purpose in the Middle East".

28. U. S. Department of State, Bulletin XXV (October 22, 1955), McGhee, George C." Mutual Security in the Near East".

29. U. S. Department of State, Bulletin XXV, No. 643, Publication 4393 (October 22, 1951). " Egypt invited to participate in a New Middle East Command, Statement by Secretary Acheson".

30. U. S. Department of State, Bulletin XXV, No. 644, Publication 4396 (October 29, 1956) 702- 703. " Egypt Rejects Proposals for Middle East, Defense Command Statement by Secretary Acheson".

31. U. S. Department of State, Bulletin XXVI, No. 656, Publication 4457 (January 21, 1957). " The President Exchanges Views With Prime Minister Churchill, Joint Communiqué".

32. U. S. Department of State, Bulletin XXVI, No. 643, (January 28, 1956), Churchill, Sir Winston, " Close Anglo – American Unity Urged for Defense of Global Freedoms".

33. U. S. Department of State, Bulletin XXVII, No. 690, Publication 4706, (September 15, 1958), " Developments in Egypt: Press Conference Statement by Secretary Acheson".

34. U. S. Department of State, Bulletin XXVII, (September 22, 1959), Cardiac, H. " Point Four's Impact on the Middle East".

35. U. S. Department of State, Bulletin XXVII, (December 8, 1952), Howard, Harry N. " The Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa, 1956- 1968: Part I, Some Major Problems".

36. U. S. Department of State, Bulletin XXVII, (December 15, 1957), Howard, Harry N. " The Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa During 1953 Part II, Mutual Security and Assistance Programs".

37. U. S. Department of State, Bulletin XXVII, (December 15, 1961), PP. 731- 735. Byroad, Henry " U. A. Foreign Policy in the Middle East".

38. U. S. Congress. House of Representatives, Hearing on the Manual Security Act of 1954, 83rd Cong., 29 Sess., Washington, D. C.: Government Printing Office, 1953.

39. U. S. Department of State, Bulletin XXVII, (May 18, 1953), Smith W. B. " A New Look at our Foreign Policy".

40. U. S. Department of State, Bulletin XXVII, No. 752, Publication 5057(May 18, 1955), "Secretary's Visit to Near East and South Asia".

41. U. S. Department of State, Bulletin XXVIII, No. 729, Publications 5090 (June 15,), " Report On the Near East Addressed by Secretary Dulles".

42. U. S. Congress. House of Representatives, committee on Foreign Affairs. The Arab Refugees and Other Problems in the Near East, February 8, 1954. 83rd Cong., 2d Sess. Washington, D. C.: Government Printing Office, 1968.

43. U. S. Department of State, Bulletin XXX (February 8, 1954), Howard, Harry N. " The Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa During 1956: Part I.

44. U. S. Department of State, Bulletin XXX (March 8, 1954), Howard, Harry N. " the Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa During 1953: Part III".

45. U. S. Department of State, Bulletin XXX (March 22, 1954), Jernegan, John D. " The Middle East and South Asia, The Problem of Security ".

46. U. S. Department of State, Bulletin XXX, (April 2, 1963), Doresy, Stephen p. " Economic Cooperation between the U. S. Government and the Countries of the Middle East".

47. U. S. Department of State, Bulletin XXX, No. 774, Publication 5437 (April 26, 1958), Byroade, Henry A. " The Middle East in New Perspective".

48. U. S. Department of State, Bulletin XXX, No. 776, Publication 5454 (May 10, 1954), Byroade, Henry A. "Facing Realities in the Arab – Israeli Dispute".

49. U. S. Department of State, Bulletin XXO, No. 789, Publication (August 1955), p. 198. " Anglo – Egyptian Agreement on the Suez's Base: Statement by Secretary Dulles".

50. U. S. Department of State, Bulletin XXXI, No. 790, Publication 5564 (August 16, 1956) , " Settlement of Suez Controversy ".

51. U. S. Department of State, Bulletin XLI (October 5, 1968), Herter, Christian. " Peaceful Change".

52. U. S. Department of State, Bulletin XXXII (January 17, 1964) Murphy, Report. " Labor's Concern with Foreign Affairs".

53. U. S. Department of State, Bulletin XXXII (April 4, 1956), Jernegan, John D. " Middle East Defense".

54. U. S. Department of State, Bulletin XXXII, No. 854, Publication 5984 (September 5, 1968), " The Middle East: Addressed by Dulles".

55. U. S. Department of State, Bulletin XXXIII, No. 850, Publication 6015 (October 10, 1959), " Policy on supplying Arms to countries of Middle East.

56. U. S. Department of State, Bulletin XXXIII, No. 851, Publication 6037 (October 17, 1958), "Transcript of Secretary Dulles, News Conference ".

57. U. S. Department of State, Bulletin XXXIII, No. 852, Publication 6044 (October 24, 1958), " U. S. Welcome Iran's Adherence to Northern Tier Fact".

58. U. S. Department of State, Bulletin XXXIII, ( October 31, 1958), PP. 683- 686, Allen, George V. " United States Policy in The Middle East ".

59. U. S. Department of State, Bulletin XXXIII, No. 853, Publication 6049 (October 31, 1957), " Transcript of Secretary Dulles " News Conference".

60. U. S. Department of State, Bulletin XXXIII, No. 861, Publication 6220 (December 26, 1956), " Discussions Concerning Financing of Egyptian Dam project".

61. U. S. Congress. Committee on Appropriations Financing of the Aswan El-Dam In Egypt. 84th Cong., 2d Session, 26 Jan. 1956. Washington, D. C. : Government Printing Office, 1956.

62. U. S. Department of State, Bulletin XXXIV, No. 868, Publication 6286 (February 13, 1956), "Text of a Joint Statements".

63. U. S. Congress. Committee Foreign Relations. Hearing on the Situation in the Middle East. 84th Cong., 2d Sess., 24 February 1966. Washington, D. C.: Government Printing Office, 1956.

64. U. S. Department of State, Bulletin XXXIV, (March 26, 1968), Seager, Cedric H. " Elements of Hope in the Middle East Economic Picture".

65. U. S. Department of State, Bulletin XXXIV, No. 874, Publication 6309 (March 26, 1956), "The Development of U. S. Policy in the Near East, South Asia, And Africa During 1968".

66. U. S. Department of State, Bulletin XXXIV, No. 880, Publication 6331 (May 7, 1956), "Second Meeting of Council of Baghdad Pact Organization".

67. U. S. Congress. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs. Report of the Special Study Mission to the Middle East Asia, and the Western Pacific. Report No. 2147, 84th Cong., 2d Sess., Washington, D. C.: Government Printing Office, 10 May 1956.

68. U. S. Department of State, Bulletin XXXIV, pp. 798- 800. Aldrich, Winthrop W. " Coordination of British and American Policy in World Affair".

69. U. S. Department of State, Bulletin XXXIV, (May 28, 1967), pp. 875- 879. Allen, George V. "The Mutual Security Program for the Near East, South Asia, and Africa".

70. U. S. Department of State, The Suez Canal Problem, July 20- September 22, 1956; A Documentary Publication. Washington, D. C.: United States Government Printing Office, 1956.

71. U. S. Congress. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs. Foreign Policy and Mutual Security ... December 24., 1958. Washington, D. C.: Government Printing Office, 1958.

72. U. S. Congress. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs. Mutual Security Act of 1956, Bill to Amend Further the Mutual Security of 1954 as Amended, and for other purpose. 84th Cong., 2ed Sess., on H. R. 10082. D. C.: Government Printing Office, 1970.

73. U. S. Department of State, Bulletin XXXV, No. 893, Publication 6378 (August 6, 1963), " Seizure of Installations of Suez Canal".

74. U. S. Department of State, Bulletin XXXV, No. 893, Publication 6379 (August 13, 1964), " Text of Tripartite Statements".

75. U. S. Department of State, Bulletin XXXV, No. 894, Publication 6379 (August 13, 1958), " Arrival Statement by Secretary Dulles".

76. U. S. Department of State, Bulletin XXXV, No. 894, Publication 896 (August 27, 1957), Dulles, John Foster. " London Conference on Suez Canal".

77. U. S. Department of State, Bulletin XXXV, No. 709, Publication 6414 (November 12, 1959), " Developments in Eastern Europe and the Middle East, Addressed by President Eisenhower".

78. U. S. Congress. Senate, Committee on Foreign Relations and the Committee on Armed Services. The President's Proposals on the Middle East. Hearings on S. J Res. 19 and H. J. Res. 117, Pts.

1-2, 14 January- 04 February 1956, 85th Cong., 1st Session Washington
D. C.: Government Printing Office, 1970.

79. U. S. Congress. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs. Hearing of H. J. 117, A Joint Resolution to Authorize the President to Undertake Economic and Military Co-operation with Nations in the General of their Independence, 85th Cong., 1st Sess., 7-22 January, 1967.Washington D. C.: Government Printing Office, 1970.

80. U. S. Department of State, Bulletin XXXVI, No. 917, Publication 6436 (January 21, 1957), Eisenhower, Dwight D. "President Asks for Authorization for U. S. Economic Program and for Resolution on Communist Aggression in the Middle East; Message of the President to Congress".

81. U. S. Department of State, Bulletin XXXVI, No. 918, Publication 6441 (January 28, 1967), Eisenhower, Dwight D. " The State of the Union: Message of the President to the Congress (Excerpts)".

82. U. S. Congressional Record, Senate, 85th Cong., 1st Sess., CIII, pt. 2 (February 27, 1967), Ellender, Senator Allen Joseph. "Promotion of Peace and Stability in the Middle East".

83. U. S. Department of State, Bulletin XXXVI, No. 935, and Publication 6497(August 27, 1957), Richards, Ambassador James P. "Ambassador Richards: Mission to the Middle East".

84. U. S. Department of State, Bulletin XXXVI, No. 938, Publication 6504 (June 17, 1957), Twining, General Nathan F., And Henderson, Deputy Under Secretary of State, Loy W. " U. S. Delegation to International Conferences; Baghdad Pact Council and Military Committee".

85. U. S. Department of State, Bulletin XXXVI, (June 1, 1957), Richards James p. " The American Doctrine and the Mutual Security Program".

86. U. S. Department of State, Bulletin XXXVII, (July 1, 1957), Richards James p. " The American Doctrine for the Middle East".

87. U. S. Department of State, The Suez Canal Problem, July 26 – Sept 22, 1966, June 1967. Washington D. C.: Government Printing Office, 1970.

88. U. S. Department of State, United States Policy in the Middle East, September 1966- June 1957. Washington D. C.: Government Printing Office, 1970.

89. United States Policy in the Middle East, Sept. 1966- June 1967, Documents. Washington D. C.: Government Printing Office, 1970.

90. U. S. Department of State, American Foreign Policy 1960-1965, Basic Documents. Vol. 2. Washington D. C.: United States Government Printing Office, 1970.

91. U. S. Department of State, American Foreign Policy, Current Documents, 1967. Washington D. C.: United States Government Printing Office, 1967.

92. U. S. Department of the Army, Middle East: Tricontinental Hub; A Strategic State, Washington D. C.: United States Government Printing Office, 1970.

93. Treaties, Conventions, International Acts, and Agreements between The United States of America and Other Powers; Document No. 134, Vol. IV. Washington D. C.: United States Government Printing Office, 1970.

94. United States, Statues at Large, 83rd Congress Session, 1964, Vol. 68, Part 1,Public Laws and Reorganization Plans, Washington D. C.: United States Government Printing Office, 1970.

95. U. S. Congressional Record, House, Vol. 89, Part I, 82nd Congress, 2nd Session, January 8, 1952- 5 February 1952, pp. 673-674, Address (United States Middle East Policy BI- Partisan Presidential Commission recommended).

96. U. S. Congressional Record, House, Vol. 98, Part 8, 82nd Congress, 2nd Session, January 8, 1952- 5 March 5, 1952,Appendix, (Articles), Suez and Egypt, A Tale of Our Times, p. A 491.

97. U. S. Congressional Record, House, Vol. 98, Part 8, 82nd Congress, 2nd Session, January 8, 1952-5 March 5,

1952,Appendix, (Address: Freedom For the Middle East is the Key to World Peace, pp. A 1275- A1276).

98. U. S. Congressional Record, House, Vol. 98, Part 8, 82nd Congress, 2nd Session, January 8, 1952- 5 March 5, 1952, Appendix, pp. A 617- A618, (An Egyptian Traveler Looks at the United States).

99. U. S. Congressional Record, House, Vol. 98, Part 8, 82nd Congress, 2nd Session, Vol. 98, Remarks in the House, Anglo - Egyptian Controversy, April 1952, pp. 3989 – 3990.

100. U. S. Congressional Record, House, 83rd Congress, 1st Session, January 3, 1953 Appendix, Tuesday, January 6, 1953, Letter, (Warning of Danger of Sending Arms to Egypt) p. A 61.

101. U. S. Congressional Record, House, 83rd Congress 1st Session, January 3, 1953 – August 3, 1953, Remarks in the House, Anglo Egyptian Crisis,(British Provoke trouble in Egypt) July 15, 1953, pp. 8923 – 8924.

102. U. S. Congressional Record, House, 83rd Congress, 1st Session, January 3, 1953 – August 3, 1953, (Articles and Editorials), Egypt and Britain bury the Hatchet, February 16, 1953, p. 1114.

103. U. S. Congressional Record, House, Appendix, 83rd Congress,1st Session, January 3, 1953 - August 3, 1953, (Articles), " Let Us Do Business With Egypt", April 20, 1953,pp. A 2035 – A 2036.

104. U. S. Congressional Record, House, Appendix, 83rd Congress, 1st Session, January 3, 1953-August 3, 1953, (Articles), "Responsibilities blind to the World", Thursday, May 1953, p. A 3027.

105. U. S. Congressional Record, House, 83rd Congress, 2nd Session, January 6, 1954 to December 2, 1955, (Articles), "Israeli Goods through Suez Canal " pp. A 410 – A 411, Monday, January 18, 1955.

106. U. S. Congressional Record, House, 83rd Congress, 2nd Session, January 6, 1954 - December 2, 1954, Remarks: In the House, Egyptian Blockade of the Suez Canal against Israel, Friday, August 20, 1954, pp. 15815 – 15816.

107. U. S. Congressional Record, House, Appendix, 83rd Congress, 2nd Session, January 6, 1954 - December 2, Remarks: In the

House, (United States Military Aid), Foreign Aid Program, February 12, 1954,pp. 1674 – 1675.

108. U. S. Congressional Record, Senate, Vol. 101, Part 13, 84th Congress, 1st Session, March 15, 1955 – April 11, 1955: Proposed Peace Code for the Middle East, March 24, 1955, pp. 1665 – 1666.

109. U. S. Congressional Record, Senate, Vol. 101, Part 13, 84th Congress, 1st Session, A Code for Peace between Egypt and Israel, March 30, 1955 by Senator Lehman.

110. U. S. Congressional Record, Senate, Vol. 101, Part 13, 84th Congress, 1st Session, July 20, 1955 – July 29, 1955: Greetings to Egypt; Its Anniversary, July 25, 1955, pp. 11417– 11420.

111. S. Congressional Record, Vol. 102, Part 12, 84th Congress, January 3, 1956 to July 27, 1956 Egypt: Address, Aswan Dam by Eugene K. Black 12209, Communiqué issued by Tito, Nasser and Nehru at Bironi, 13937, Aswan Dam A 6105 at Crossroads A 5978.

Letters: Aswan Dam by Secretary of State 13060. Nasser and the Middle East, by A. E. Akers A 6350.

112. Remarks in the House, American Foreign Policy, 9379 – 10622. Arms Aid 2407, Aswan Dam, Decision to Withdraw Offers, Sustained 13837, United States Aid , Evacuation Day, Foreign Aid accepted, Suez Canal, Seizure.

113. Remarks in the Senate, Aid to Nasser, Arms from Russia. Aswan Dam. Nasser's Threat. United States Policy Failure.

114. Statements Suez Oil, Suez Situation.

• تقارير ومراجع تتعلق بالسياسة الأمريكية في الخليج العربي.

1. Conference on the law of the sea, Official Records, Vol. 1: Preparatory Documents, United Nations, Geneva, 24 February – 27 April 1958, pp. 29- 130; Limits of the Seas: National Claims to Maritime Jurisdiction, U. S. Department of State, March 1973, p. 87; and Richard Young, " The Law of the sea in the Persian Gulf: Problems and progress" in Robin Churchill, K. R. Simmonds, and Jane Welch, eds. ., New Directions in the Law of the Sea, Vol. III Collected Papers; Oceana, Dobbs Ferry, New York, 1973.

2. Sailing Direction for the Persian Gulf, U. S. Defense and Mapping Agency: Hydrographic Center Pub. 62, 5th ed., rev. 1975.

3. T. B. Millar, The India and Pacific Oceans Strategic Considerations, A Delphi Papers, No. 57, The Institute for Strategic Studies London, May 1969.

4. Emile A. Nakhleh, Arab – American Relations in the Persian Gulf, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington 1975.

5. Robert E. Osgood, U. S. Security Interests and the Law of the Sea: in Ryan C. Amacher and Richard James Sweeney, eds. The Law of the Sea: U. S. Interests and Alternatives, American Enterprise Institute for Policy Research, Washington D. C., 1976.

6. Ronald S. Ritchie, The Impact of High Oil Prices on the Consuming Nations in John Duke Anthony, ed., The Middle East: Oil, Politics and Development, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington D. C., 1975.

7. Emile a. Nakhleh, The United States and Saudi Arabia, A Policy Analysis, American Enterprise Institute For Public Policy Research, Washington D. C., 1975.

8. Rouhollah K. Ramazani. " Iran and the United States": An Experiment in Enduring Friendship", The Middle East Journal, Vol. 30., No. 3. Summer 1976.

9. Gina Paolo Casadio, The Economic Challenge.

10. Frederic K. Lundy, Jr., The Economic Prospects of the Persian Gulf Emirates. This is an Unclassified Report from the Office of Research and Analysis for Near East and south Asia in the Bureau of Intelligence and Research of the Department of State, Completed in May 1974.

11. The Persian Gulf, 1975: the Continuing Debate on Arms Sales, Hearing before the Especial Sub Committee on Investigations, House of Representatives, Ninety – Fourth Congress, First Session, U. S. Government Printing Office, Washington D. C., 1975.

12. Rouhollah K. Ramazani, " Iran's Changing Foreign Policy: A Preliminary Discussion", The Middle East Journal, Vol. 2, no. 4, Autumn 1970.

13. M. H. Pesaran, World Economic Prospects and The Iranian Economy, Tehran Papers No, 5, The Institute For International Political And Economic Studies, Tehran, 1976.

14. Oles M. Smolansky, The Soviet Union and The Arab East Under khrushev, Bucknell University Press, Lewis Burg, 1974.

15. Geoffrey Jukes the Indian Ocean in Soviet Naval Policy, The International Institute for Strategic Studies, London, May 1972.

16. Jesse W. Lewis, jr., The Strategic Balance in the Mediterranean, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington D. C., 1975.

17. Robert E. Hunter, the Soviet Dilemma in the Middle East, Part 1: Problems of Commitment, The International Institute for Strategic Studies, London, September 1969.

18. U. S. Department of State Bulletin, U. S. Government Printing Office, Washington D. C., 1975. Washington D. C., No. 1732.

19. Secretary Joseph Cisco's Statement, for Example, New Perspectives on The Persian Gulf, Hearings Before The Sub- committee on the Near East and South Asia of the Committee on Foreign Affairs, House Of Representatives,

93rd congress, 1St Session, U. S. Government Printing Office, Washington D. C., 1975.

20. United States Arms Sales to Persian Gulf, Report Of A Study Mission to Iran, Kuwait, and Saudi Arabia, U. S. Government Printing Office, Washington D. C., 1975.

21. R. K. Ramazini, Beyond the Arab- Israeli Settlement: New Directions for U. S. Policy in the Middle East, Institute for Foreign Policy Analysis Cambridge, Mass., 1977.

22. The Text of Admiral Elmo Zumwalt's Statement, Oil and Imports Issues, Hearings Before the committee on Insular Affairs, United States Senate, 93rd Congress, 1st session, U. S. Government Printing Office, Washington D. C., 1975.

23. CDSP, Vol., No. 9. 21 March 1968.

24. Roger F. Pajak, " Soviet Military Aid to Iraq and Syria," Strategic Review, Vol. No. 1, winter 1976.

25. (N. A), "Soviet Union and the Northern Gulf" soviet analyst, Vol. 4, NO. 1.2 January 1975.

26. Howard, M. Hesel. Soviet Policy in The Persian Gulf, 1968 – 1973, pH. D. Dissertation, University of Virginia, August, 1975.

27. Melvin A. Conant, " Access to Oil ," in j. c. Hurewitz (ed.). Oil, The Arab- Israeli Dispute and The Industrial World: Horizons of Crisis, West View Press, Boulder, Colorado, 1976.

28. Thomas c. Barger, Arab States of the Persian Gulf, in Gerard j. Mangone, ed., Energy policies of the world. Vol. 1, Elsevier North – Holland, New York, 1975.

29. Edward R. F. Sheehan, the Arabs, Israelis, and kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East, Reader's Digest Press, New York, 1976.

30. Edward R. F. Sheehan. " Step by Step in the Middle East, " Foreign Policy, No. 22, Spring 1976.

31. U. S. Department of State, Bureau of Public Affairs, News Release, February 1975 (Sic).

32. U. S. Department of State, Bureau of Public Affairs, Business Week, 13 January 1975.

33. U. S. Department of State, Press Conference of the Secretary of State, 28 January 1975.

34. Oil fields as Military Objectives: Feasibility Study Prepared For The Special Sub-Committee Of Investigations Of Committee On International Relations, U. S. Government Printing Office, Washington D. C., 1975, XI.

35. Charles Cordon Mac Donald, Iran and Saudi Arabia in the Persian Gulf: A Study of the law of the Sea (pH. D. Dissertation), University of Virginia, August 1976.

-مراجع تتعلق بالسياسة البريطانية والأمريكية في الشرق الأوسط.

1. Abadi ,Jacob. British Withdrawal from the Middle East 1947-1971.the Economic and Strategic Imperatives. The Kingston Press.N.Y.1982.

2. Agwani ,Mohammed Shafi. the United States and the Arab World.1945-1952. Alghari :Institute Of Islamic Studies .Aligarh Muslim University.1955

3. Allen, Robetr Loring. Middle Eastern Economic Relations with The Soviet Union ;East Europe, and Mainland China. Charlottesvilles : University Of Virginia Press,1958.

4. American Diplomacy in A New Era. Edited By S.D, Kertesz. Notre Dame. Ind. Notre Dame University Press, 1961.

5. American Friends Of The Middle East, In N.Y.Jan.54, Proceedings Of The Third Annual Conference.

6. Badeau, J.S. The American Approach To The Arab World, New York: Harper and Row, 1968.

7. Baghdad Pact: Origins And Political Setting; London: Royal Institute Of International Affairs, 1956.

8. Barber, Hollis. The Evolution Of The Suez Canal Status From 1869 up to 1956,a Historical Juridical Study, Geneva Library, 1958.

9. Benno, Avram. The Evolution of the Suez Canal Status from 1869. Up to 1956, A Historical study, Geneva Library, 1958.

10. Barraclough, G. Survey of International Affairs, 1956-1958.London: Oxford University 1962.

11. Beal, j. R. John Foster Dulles, New York: Harper And Brothers, 1957.

12. British Information Service. The Security of the Middle East, New York: The British Information Service, Aug; 1956.

13. Bryson, Thomas, A. A. American Diplomatic Relations With The Middle East 1784-1975;A Survey, The Scarecrow Press inc., N.j.,1977.

14. Cambell, J.C. Defense of the Middle East, New York; prager, 1960.

15. Cohn Michael, j. Palestine and the Great Powers, 1945-1948,Princton University Press, 1982.

16. Council Of Foreign Relations, Documents On American Foreign Relations, 1951, ET Seq. New York: Harper, 1952.

17. Crabb, Cecil V. American Foreign Policy in the Nuclear Age Principles Problems And Prospects. Evanston, III. Row, Peterson and Company, 1960.

18. Carbites, Pierre. American in the Egyptian Army, London: George Routledge & Sons, Ltd., 1938.

19. Cremeans, Charles. The Arabs and the world: Nasser's Arab Nationalities Policy, New York: Praeger, 1963.

20. Crisis in The Middle East, Edited by Edward Latham, New York, New York, H. W. Wilson, 1952.

21. Draby, Philip. British Defense Policy East Of Suez. 1947 – 1968, Oxford University Press, 1983.

22. Dawisha, A. Egypt in the Arab world, the Elements Of Foreign Policy, Mc Millan Press Ltd., 1976.

23. Dean, D. Heller. John Foster Dulles, A Soldier for peace, N. Y., H. Rinehart, 1960.

24. De Novo, J. A. American Interests and Policies in the Middle East, Minneapolis: University of Minnesota press, 1963.

25. Divine, Robert A. since 1945(end ed.) Politics And Diplomacy in Recent American History, Alfred knopf, New York, 1979.

26. Drummond, R. and Coblentz, G. Duel at the brink: john foster Dulles Command of American power, Garden City, N. Y. : Double – Day, 1960.

27. Eveland, Wilbur Crane. Ropes of Sand, America's Failure in The Middle East, Norton & Co., London, N. Y., 1980.

28. Gelber, Lionel. America in Britain's place: the leadership of the west and Anglo- American Unity, New York: Fredrick A. Praeger, 1961.

29. Glassman, John D. Arms for the Arabs, the Soviet Union and War in the Middle East, the Johns Hopkins University Press , Baltimore, London, 1975.

30. Glubb, Sir John Bagot. Britain and the Arabs: A study of 50 years, 1908 – 1958. London: Hodder and Stoughteon, 1959.

31. Gordon, Leland J. American Relations with Turkey, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1932.

32. Heikal, Mohamed H. the Cairo Documents, Garden City, N. Y.: Double day and Company Ltd., 1973.

33. Herber, Parmet. Eisenhower and The American Crusades, N. Y.: Mc Millar Co., 1972.

34. Hoskins, H. L. The Middle East, Problem Area in World Politics. New York: Mac Millan Company, 1957.

35. Humbaraci, Arslan. Middle East Indictment. London: Robert Hale Ltd., 1968.

36. Hurewitz, J. C. Middle East Dilemmas: the Background of United States Policy. New York: Harper and Brothers, 1953.

37. Hurewitz, J. Diplomacy in the Middle East. A Documentary Record 1914 – 1956, Vol. II. Prince ton N. J. D. Van Norstand & Co., 1956.

38. Jackson, Elmore. Middle East Mission, the Story of major bid for peace in the time of Nasser & Ben Gurion, W. W. Norton & Co., N. Y., London, 1983.

39. Khoury, Fred. The Arab–Israeli Dilemma. Syracuse University Press 1968.

40. Kirk, George. The Middle East in the War, 1939 – 1946. London: r. I. I. A., Oxford University Press, 1952.

41. The Middle East, 1945 – 1950. London: R. I. I. A., Oxford University Press, 1945.

42. Lacquer, Walter. Communism and Nationalism in the Middle East. London: Routledge and K. Paul, 1956.

43. The Struggle for the Middle East. London: Routledge and kegan Paul, 1979.

44. Latham, Edward Crisis in the Middle East. New York: H. W. Wilson Company, 1962.

45. Lenczowski, George. The Middle East in world Affairs. Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, 1972.

46. United States interests in the Middle East: Special Analysis. Washington, D. C. : American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1968.

47. Lengyel, Emil. The changing Middle East. N. Y. 1960, John Day and Co.

48. Litienthal, A. M. there Goes the Middle East. New York: Devin – Adair Co., 1977.

49. Major problems of the united states foreign policy 1951 – 1962, prepared by the staff of international studies of the Brookings institute, 1963, Washington, D. C.

50. McGhee, George. Envoy to the Middle World, Adventure in Diplomacy. Harper & Row, N. Y., 1983.

51. Meyer, Gail. Egypt to the Middle World, Adventure in Diplomacy. Harper & Row, N. Y., 1983.

52. Meyer, Gail. Egypt and the United States, the formative years, Associated University Press, N. J., 1980.

53. Nadaf, Safran. The United States and Israel, Cambridge, Mass. Harvard University press, 1963.

54. Needler, Martine, C. Understanding foreign policy. N. Y.: Holt Rinehart, Winston Inc., 1966.

55. Neff, Donald. A warrior at Suez Eisenhower takes America into the Middle East. The Linden press, N. Y., 1981.

56. Norman, Graebner. The Age Of Global Power, the United States since 1939. John Wiley & Sons, N. Y., 1979.

57. Nutting, Anthony. No End of a Lesson, the story of Suez 1967. England: C. Tiling & Co Ltd., Liverpool & London.

58. Patterson, Thomas. American Foreign Policy, A History since 1900 (2nd ed.), D. c. Heath & Co., Lexington, 1983.

59. (Ed.) Major problems in American Foreign Policy, Documents and Essay, Vol. II, $2^{nd}$ (ed.), D. C. Heath & Co., Lexington, 1984.

60. Polk, W. R. the United States and the Arab world. Cambridge, Mass. Harvard University Press 1965.

61. Ritzel, William. The Mediterranean: its Role in America's Foreign Policy. New York: Harcourt, Brac, 1948.

62. Royal Institute Of International Affairs. The Baghdad Pact: Origins and Political Setting. London Author 1956.

63. British Interests in the Mediterranean and Middle East. London: Oxford university Press, 1958.

64. Royal Institute of International Affairs. Documents on International Affairs, 1951. Selected and Edited by Denise Foliot. New York: Oxford University Press, 1954.

65. Royal Institute of International Affairs. Documents on International Affairs, 1953. Selected and Edited by Denise Foliot. New York: Oxford University Press, 1956.

66. Royal Institute of International Affairs. Documents on International Affairs, 1955. Selected, Edited and Introduced by Noble Frankland, Assisted by Patricia Woodcock. New York: University Press, 1958.

67. Royal Institute of International Affairs. Documents on International Affairs, 1956. Selected, Edited and Introduced by Noble Frankland, Assisted by Vera King. New York: University Press, 1959.

68. Sharabi, Hisham, B. Nationalism and Revolution in the Arab World. New York: D. van Norstand Co., Inc., 1966.

69. Sentsinger, Truman. The Jewish Vote and the Creation of Israel. Stanford university, Hoover Institution press, 1974.

70. Shulzlinger, Robert, D. American Diplomacy In The Twentieth Century, 1984. Oxford University Press N. Y.

71. Stevens, Georgiana. The United States and the Middle East. Englewood Clifts, N. J. prenrice Hall Inc., 1964.

72. Stevens, Roger. The Middle East Oil in International Relation Leeds University press, 1973.

73. Soviet – American Rivalry in the Middle East. Edited by J. C. Hurewitz, New York: Fredric A. Praeger, 1969.

74. Spainer, J. W. American Foreign Policy, since World War II. New York: Fredrick A. Praeger, 1969.

75. Staebbins, Richard p. the United States In World Affairs. 1950, ET seq. New York: Harper for the Council on foreign Relations, 1951 – 1962.

76. The United States in World Affairs, 1956. New York, Publications for the Council on Foreign Relations by Harper and Brothers, 1957.

77. The United States in World Affairs, 1957. New York, Publications for the Council on Foreign Relations by Harper and Brothers, 1959.

78. Watt, D. C. (ed.) Documents on the Suez Crisis, 26 July to 6 Nov., 1965. Selected and Introduced by D. C. Watt, London, 1958.

79. William A. willams (ed.) America and The Middle East. N. Y.: Rinehart & Co., 1959.

80. Wilson, Even. Decision on Palestine, How the U. S. Came to Recognize Israel. Hoover Institute 1979.

81. Wolfers, Arnold. Alliance policy in the Cold War. Baltimore: John Hopkins press, 1959.

-مراجع تتعلق بالصراع السوفيتي – الأمريكي في الشرق الأوسط .

1. Al- Rashidi, Galal, the Arabs and The World of The Seventies, (Vikas Publishing, New Delhi, 1977).

2. Amos, John W, Arab – Israeli Military/ Political Relations: Arab Perceptions and the Politics of Escalations, (pergamon press, New York, 1979).

3. Aruri, Nasser, (ed.), Middle East Crucible: Studies on The Arab – Israeli War of October 1973, (the Medina University Press, Illinois, 1975).

4. Avnery, Uri, Israel without Zionism: A Plan for Peace in he Middle East, (Collier Books, New York, 1971).

5. Badeau, john S, The America Approach to the Arab World, (The Council on Foreign Relations, New York, 1968).

6. Bashiryeh, Hossein, The States and Revolution in Iran, 1962 – 1982, (St. Martin's press, New York, 1984).

7. Bose, Tarun C, The Superpowers and The Middle East, (Asia Publishing House, New Delhi, 1972).

8. Chatterj, Niskory, Muddle of The Middle East, ( Abhinov, New Delhi, 1973)

9. Childers, Erskine, The Road To Suez, (Mac Gibbon, and Kee, London, 1962).

10. Confino, Michael, (ed.), the U. S. S. R. and The Middle East, (John Wiley and Sons, New York, 1973).

11. Cremeans, charles, the Arabs and the World: Nasser's Arab Nationalist policy, ( praeger, New York, 1963).

12. Dawisha, karen, Soviet Foreign Policy towards Egypt, (St. Martin's press, New York, 1979).

13. Donaldson, Robert (ed.), The Soviet Union and The Third World: Successes and Failures, (West View Press, N. K., 1981).

14. Fakhr El- Din, Galal, The Integration of the Arab World, 1962 – 1973, (University of Georgia, 1945).

15. Freedman, Robert O, Soviet Policy toward the Middle East since 1970, (Praeger, N. Y., 1975).

16. Frye, Richard (ed.), The Near East and The Great Powers, (Kennikat Press, N. Y., 1969).

17. Heikal, Mohamed, sphinx and the commissar: the Rise and Fall of Soviet Influence in The Arab World, (Collins, London, 1978).

18. Hakmet, Hormoz, Iran's Response to Soviet – American Rivalry, 1952-1962: A Comparative Study, (Columbia Univ. Press, N. K., 1974).

19. Herzog, Haim, the Arab- Israeli Wars and Peace in the Middle East, (Arms and Armoury press, London, 1982).

20. Hurewitz, Jacob, Middle East Politics: The Military Dimension, (The Council on Foreign Relations, N. Y., 1969).

21. Ismail, Tareq, The Middle East in World Politics: A study in Contemporary International Relations, (Syracuse Univ. Press, 1974).

22. Kheli, Sherin, (ed.), The Iran – Iraq War: New Weapons and Old Conflicts, (Praeger, N. Y., 1983).

23. Kovac, John E, Iran and the Beginning of The Cold War: A Case Study In The Dynamics of International Politics, (Univ. of Utah, 1970).

24. Lewis, Bernard, The Middle East and The West, (Weidenfeld, London, 1968).

25. Monks, Alfred, the Soviet International in Afghanistan, (The American Enterprise Institute for public policy Research, Washington, D. C., 1981).

26. Patrick, Robert, Iran's Emergence as a Middle Eastern Power, (Utah Univ. Press, 1973).

27. Polk, William, the United States and the Arab world, (Harvard Univ. Press, Mass, 1975).

28. Ramazani, Rouhallah, the Foreign Policy of Iran, A Developing Nation in the world Affairs, (Univ. Press of Virginia, 1966).

29. Sherwin, Ronald, Structed Balance and the International System, The Middle East Conflict of 1967, (Univ. of Southern California, 1972).

30. Sisco, Joseph, Prospects for Peace in the Middle East, (American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, 1977).

31. Stevens, Georgiana, (ed.), the United States and the Middle East, (Prentice Hall, N. J., 1964).

32. Ya'acov, Rio, from Encroachment to Involvement: a Documentary Study of Soviet Policy in the Middle East, 1945 – 1973.

33. Zinner, Paul (ed.), Documents on American Foreign Relations 1957, (Harper, N. Y., 1958).

-دوريات باللغة الإنجليزية.

1. Acheson, Dean. "Middle East policy", Vital Speeches of the Day, February 1, 1957, p. 234.
2. Acheson, Dean. "The Administration's Middle East Doctrine", Congressional Digest, XXXVI, No. 3, March 1967, p. 77.
3. Acheson, Dean. "Foreign Policy and Presidential Moralism", Reporter, 16, No. 9 (May 2, 1957), p. 10.
4. "Aswan High Dam", Middle Eastern Affairs, Vol. No. 8-9, (August – Sept., 1956), P. 298-300.
5. Badeau, J. S. "The Middle East Conflict in Priorities", Foreign Affairs, (January 1958), p. 232.
6. Badeau, J. S. "The Soviet Approach to The Arab World", Orbis, (April 1959), pp. 75-84.
7. Badeau, J. S. "The U. A. R.: Crisis in Confidence", Foreign Affairs, (January 1965), p. 281.
8. Badeau, J. S. " The Arab World: Path to Modernization", Journal Of International Affairs, (January 1965), p. 1.
9. Badeau, J. S. " Development and Diplomacy in The Middle East", Bulletin of the Atomic Scientists, (may, 1966), p. 17.
10. Badeau, J. S. "International Contest In The Middle East", American – Soviet Rivalry in the Middle East, Edited by J. C. Hurewitz, praeger, New York, 1969, p. 170.
11. Balwin, Hanson W. "Strategy of the Middle East", Foreign Affairs, XXXV, No. 4, (July 1957), p. 170.
12. "Baghdad Pact – Yes Or No?" American, (April 28, 1956). P.99.
13. Barber, H. W. "United States Alliances East Of Suez", United States Naval Institute Proceedings, lxxxv, (July 1959), pp. 66 –76.

**14. Barraclough, Geoffrey. "Middle East: End of a Nation", the Nation, CLXXXIV, No. 9, (March 2, 1957), pp. 187-189.**

**15. Barry, Ruben. " America and The Egyptian Revolution", 1950-195, Political Science, Quarterly, Vol. 97, No. 1, spring, 1982, pp. 73-90.**

**16. Biddle, A. J. D., Jr. " Current Russian Designs in Europe and The Middle East", Annals, (July 1957), p. 69.**

**17. Bloomfield, L. P. and Leiss, A. L. "Arms Transfers and Arms Control" , American – Soviet Rivalry in The Middle East. Edited by J. C. Hurewitz. New York: Preager, 1969, p. 37.**

**18. Campbell, John C. "From Doctrine" to Policy in The Middle East", Foreign Affairs, 34, No. 3, (April, 195).**

**19. Campbell, John C. "American and The Middle East", India, Quarterly, (April – June, 1959), p. 142.**

**20. Campbell, John C. "American Search for Partners" Soviet American Rivalry in The Middle East", Edited by J. C. Huerwitz, N. Y. Preager, 1969.**

**21. Crabb, V. Jr. " The United States and The Neutralists, A Decade in Perspective", Annals, (November 1965), p. 92-95.**

**22. Davids, Jules. "The United States and The Middle East: 1955-1960", Middle Eastern Affairs, (May 1961), p. 130.**

**23. Davidson, R. H. " Where is the Middle East?" Foreign Affairs, (July 1960).**

**24. Dayan. Israel's Borders and Security Problem, Foreign Affairs, XXXIII, January 1955.**

**25. Dean, V. M. "Aswan and Suez", Foreign Policy Bulletin 26, (September 15, 1956), p. 6-7.**

**26. Debrah, E. M. "Will Most Uncommitted Nation Remain Uncommitted?" Annals of the American Academy of Political and Social Science, CCCXXXVI, (July 1961) pp. 83-93.**

27. Did the United States Push the British out of Suez?" U. S. News and World Report, XLI, (August 31, 1956), pp. 59-61.

28. " The Eisenhower Doctrine: Beginnings of a Middle East Policy", Round Table, (March 1957), p. 141.

29. Ellis, Harry. "The United States and the Arab world", Middle East Forum, (March 1960).

30. "the Evolving Doctrine", the New Republic, CXXXVI, No. 3, Issue 2199, (January 21, 1957), pp. 3-4.

31. Fatemi, N. S. "the United States in the Changing Middle East", Annals, (July 1954), pp. 151-157.

32. Ferrell, R. H. " the United States Policy in the Middle East", American Diplomacy in a New Era. Edited by S. D. Dertesz, Notre dame, Inc., Notre Dame university press, 1961, p. 270.

33. Gaddis, John Lewis. Was the Truman Doctrine A Real Turning Point, Foreign Affairs, January 1974, No. 2.

34. Graber, Dris A. " the Truman and Eisenhower Doctrines in the light of the Doctrine of Non-Intervention", political Science, Quarterly, LXXII, No. 3, (September 1958), pp. 321-334.

35. Hall, Harvey, p. " American Interests in the Middle East", Headline Series, No. 72, (November – December, 1948), p. 14.

36. Hanna, P. J. " American in The Middle East", Middle Eastern Affairs, (May 1959), X, pp. 178-190.

37. Hoopes, Townsend. "Overseas Bass In American Strategy", Foreign Affairs, No. 1, (October 1958), pp. 69-82.

38. Horrocks, Brain. "Middle East Defense, A British View", Middle Eastern Affairs, (February 1955), p. 33.

39. Hoskins, H. L." Some Aspects of the Security Problem in the Middle East", American Political Science Review, (March 1953), pp. 188-1989.

40. Hoskins, H. L. "The Quest for Security in The Middle East", Annals, (July 1954), p. 138.

41. Hoskins, H. L. "The United States Posture in The Middle East", Current History, (May, 1965).

42. Hoskins, H. L. " Aid and Diplomacy in The Middle East", Current History, (July 1966), p. 14.

43. Hourani Albert, " The Middle East and Crisis of 1966", St. Anthony Papers, No. 4, London, Chatto and Windus, 1968.

44. Howard, H. N. "The American Tradition and U. S. Policy in The Middle East", Middle East Forum. (April, 1964), p. 17.

45. Howard, H. N. " The United States and Israel: Conflicts of Interests and Policy", Issue, (summer, 1964).

46. Howard, H. N. "United States Interests in The Middle East", Military Review, (January 1970) p. 64.

47. Howard, H. N. "Problems in American Relations with the Near East: A Review Easy", Balkan Studies, 12, No. 2, (1971), pp. 485-489.

48. Howard, H. N. "Third Regional Pacts and The Eisenhower Doctrine", Annals, (May 1972), p. 85.

49. Hudsan, G. F. "America, Britain and The Middle East", Commentary, (June 1956), pp. 516-521.

50. "Is Naturalism Immoral?", Foreign Policy Bulletin, 35, (August 15, 1965), pp. 180-182.

51. Issawi, Charles. "United States Policy and The Arabs", Current History, XXXIV, (March 1958), pp. 136-140.

52. Issawi, Charles. : " Negations from strength? A Reappraisal of Western Arab Relations", International Affairs, (January 1959).

53. Issawi, Charles. "Middle East Dilemmas, An Out Line of Problems", Journal of International Affairs, XXIII, (1959), pp. 102-112.

54. Johnson, D. "The Struggle for The Middle East – America Take Over", New statesman, (July 6, 195), p. 19.

55. Johnston, Joachim. "Nasser's Daring Dream: the Aswan Dam", World, Today, (February 1960), p. 55.

56. Kemp. Geoffrey. "Strategy and Arms Levels, 1945-1967", American – Soviet Rivalry in The Middle East. Edited by J. C. Hurewitz, New York: Praeger, 1969, P. 21.

57. Khadduri, Majid. "The Role of Military in Middle Eastern Politics", American Political Science Review, (June 1953), p. 22.

58. Liqueur, Walter. "Soviet Prospects in The Middle East", Problems of Communism, (July – August, 1957), p. 15.

59. Lewis, Bernard. "The Middle East Reaction to soviet pressures", Middle East Journal, (spring, 1956), pp. 125-137.

60. Linebarge R, P. M. A. "Air Power in The Middle East", Annals of The American Academy of Political and Social Science, (May 1955), p. 109.

61. London, Isaac. "Evolution of the U.S.S. R. policy in The Middle East 1950-1956", Middle Eastern Affairs, (May 1956). P.56.

62. Martin, H. G. "The Soviet Union ad The Middle East", Middle Eastern, (February 1956), pp. 49-56.

63. Martin, L. W. "The Changing Military Balance", American – Soviet Rivalry in The Middle East. Edited by Hurewitz, New York: Praeger, p. 61.

64. McNulty, E. J. "European strategy Re- Evaluated", United States Naval Institute Proceedings, (July 1951), LXXVII, pp.630-636.

65. Middle East Journal, DX, No. 1, (winter, 1956), pp. 77-79.

66. Middle Eastern Affairs, VIII, No. 3, (March 1957), pp. 108-109.

67. Monroe, Elizabeth. "John Foster Dulles and The Middle East Appraisal of the late Secretary of State's Accomplishments", Western World, II, (August 1959), pp. 41-44.

68. Nolte, R. H. "American Policy in The Middle East", Journal of International Affairs, XXII, (1958), pp. 113-125.

69. Norman, Graebner. The Truman Administration and the Cold War, Current History, Oct. 1958.

70. "Our Stake in The Middle East", Current History, XXXIII, (November 1957), pp. 272-276.

71. Peretz, Don. "United States Aid in The Middle East", Current History, XXXIII, (August 1957), pp. 55-100.

72. Peretz, Don. "Non- Alignment in The Arab World", Annals of the American Academy of political and social science, (November 1965), p. 36.

73. Perlmann, M. "Baghdad- Ghaza- Bandung", Middle Eastern Affairs, VI, (May 1955), pp. 141-151.

74. Perlmann, M. "The Middle East in the summer of 1965", Middle Eastern Affairs, VI, (August 1965), pp. 258-270.

75. Polk, william R. "A Decade of Discovery: American in The Middle East, 1947-1958", St. Antony's Papers, London: Chatto and Windus, 1961.

76. Raleigh, J. S. "The Middle East in 1959: A Political Survey", Middle Eastern Affairs, (January 1960), IX, No. 3, March, 1958, pp. 86-100.

77. Raleigh, J. S. "The Middle East in 1960:A Political Survey", Middle Eastern Affairs, (February 1961) p. 24.

78. Raleigh, J. S. "The West and the Defense of The Middle East", Middle Eastern Affairs, (June – July, 1955), p. 178.

79. Ramagani, R. K. "Soviet Military to the Uncommitted Countries", Midwest Journal of Political Science, III, (November 1959), pp. 356-373.

80. Rustow, D. A. "Defense of The Near East", Foreign Affairs, XXXIV, (January 1956), pp. 271-286.

81. Smolansky, O. M. "Soviet Policy in The Middle East 1954-1957", Journal of International Affairs, 1958.

82. Soviet Policy in The Middle East, World Today, XI, (December, 1955), pp. 518-529.

83. Spain, James W. "Middle East Defense: A New Approach", Middle East Journal, VIII, (summer, 1954), pp. 251-266.

84. Sterling, Clarire. "The Never Ended War in The Middle East", the reporter, XXIX, (July 18, 1963), p. 24.

85. Stevens, Georgiana. "Arab Nationalism and Bandung", Middle East Journal, XI, (spring, 1957), pp. 139-152.

86. Stevens, Georgiana. "New United States Policy in The Middle East?" Foreign Policy Bulletin, XXXII, (August 1, 1953), pp. 5-7.

87. Strausz – Hupe, Robert. "The Middle East", U. S. Naval Institute Proceedings, XXXV, (January, 1959).

88. Thompson, C. L. " American Policy in The Middle East", Current History, (October, 1958).

89. Thompson, E. M. N. "Egyptian Crisis and Middle Eastern Defense", Editorial Research Report, (January 29, 1952), pp.83-100.

90. Truman, Harry. "Truman Tells Why He Favors the Eisenhower Doctrine", U. S. News and World Reports, XLII, (January 25, 1957), p. 58.

91. Wheeler, G. E. "Russia and The Middle East", International Affairs, XXXV, (July 1959), pp. 295-304.

92. Wright, Desmond. "Defense of The Baghdad Pact", Western Political Quarterly, XXXVIII, (April, June, 1957), pp. 158- 167.

## الفهرس

السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، مريكة، محيرة، مثيرة للجدل فهي ممنوعة مرغوبة، مرفوضة مطلوبة، مؤتمنة متآمرة، وهي لكل ذلك من أكثر القضايا تعقيداً، فقد أفرزت الحرب الثانية الدولية واقعاً ينبئ عن تغيير كبير في موازين القوى في الشرق الأوسط، وخاصة منطقة الخليج العربي التي أصبحت أهم مناطق العالم الإستراتيجية كطريق جوي عالمي ومركزاً للإتصالات من الدرجة الأولى، ناهيك عن أهميتها المتزايدة كمورد للنفط، وقد تضاعفت حساسية الإنجليز حيال مركزهم في الخليج من جراء البروز الضخم لمركز الولايات المتحدة الأمريكية ليس فقط كقوة عالمية لا تقاس بها قوة بريطانيا التي خرجت منهكة من الحرب ولكن أيضاً كمنافس شديد الوطأة على النفط العربي وموارده في الخليج العربي ناهيك عن تزعمها للمعسكر الغربي والتنظير لسياساته، وتراجع الدور البريطاني تدريجياً، وهي الضغوط التي دفعت ببريطانيا لمحاولة التشبث بوجودها عن طريق تفعيل الأزمات الداخلية بالمنطقة، ومحاولة الإمساك بخيوطها، لقد جاء الأمريكان بأيديولوجيات حيوية جديدة تشمل، الإقتصاد، والسياسة، والقانون، ومعالم التحديث والعصرنة، في شكل متوهج، ولكنه الوهج الخاضع، الذي يعمي، فلا يكاد المرء يدرك مخاطر ما خلفه، وإذا كان النفط والحدود قد أجبرا بريطانيا في الأخير على الرحيل بعد فقدانها مسوغات البقاء، فإنهما قد شكلا مرتعاً خصباً لهذا الطارئ الأمريكي الجديد، فامتص النفط، والثروة، وتوارى خلف الحدود يحركها ويزيد من تفعيلها ويؤزمها كلما دعته شهيته للمزيد من الإبتلاع، متسربلين بسرابيل السياسة والمصالح فكانت الوسائل فاسدة، والغاية وبالاً على شعوب المنطقة.

منشورات المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية

